المرأة الفلسطينية

زمـن الحـــرب

د. منصور أبو كريـم

د. نورا زقـــوت

غـزة - فلسطين

2026م

المرأة الفلسطينيَّة زمن الحرب بين:

"تحديات الواقع الإنساني وتحوُّلات الدَّور الاجتماعي "

(دراسة حقليَّة)

إعداد:

د. منصور أبو كريم

باحث في الشؤون السياسيَّة

د. نورا زقوت

باحثة في علم النَّفس الاجتماعي

منشُورَات مركز فينيق للبُحُوث والدِّراسات الحقليَّة

غزَّة - فلسطين

لوحة الغلاف للفنان باسل المقوسي

الطبعة الأولى

2026

إهداء

إلى المَرأةِ الفلسطينيَّة...

إلى صمودكِ الَّذِي لا ينكسر،
وإلى قلبكِ الذي يحمَلُ الوطن رغم الألم،
إلى كل أمٍّ، وأختٍ، و ابنةٍ،
تزرعين الأمل في زمن الحرب،
وتمضين بثباتٍ نحو الحياة رغم الرُّكام...

هذه الدِّراسة إهداءٌ لكِ،
تقديرًا لقوَّتكِ، وصبركِ، ونضالكِ المستمر.

الباحثان

الشكر والتقدير

يتقدَّم مركز فينيق للبُحُوث والدِّراسات الحقليَّة، ممثلًا في رئيسه وأعضائه وكوادره، بخالص الشُّكر وعظيم الامتنان إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ممثلًا في مديره العام المفكِّر العربي الدكتور عزمي بشارة، تقديرًا لإسهامه البنَّاء ودعمه السَّخِي في إنجاز هذه الدِّرَاسة النوعيَّة، التي تناولت أحد أهم المكونات الفاعلة في مجتمعنا الفلسطيني ودوره التحرُّري، وهي المرأة الفلسطينيَّة، حارسة شعلة النِّضال الوطني الفلسطيني.

كما يعبِّر المركز عن بالغ تقديره وامتنانه لكافَّة المؤسَّسات والشخصيَّات من داخل غزَّة وخارجها، من القيادات النسويَّة والمجتمعيَّة والأهليَّة، الَّذِين أسهموا بجهودهم ووقتهم في إنجاز هذه الدِّراسة، ويأمل المركز أن تشكِّل هذه الدِّراسة رافعةً حقيقيَّة لتعزيز صمود المرأة الفلسطينيَّة، وتمكينها سياسيّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، بما يرسِّخ حضورها ودورها الوطني والمجتمعي.

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

الملخص

تتناول هذه الدِّراسة الميدانيَّة واقع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة خلال الحرب الممتدَّة بين عامي 2023–2025، وتهدف إلى تحليل التَّأثيرات المتشابكة للحرب على الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيَّة والسياسيَّة للنِّساء في ظلِّ سياق إنساني مركَّب يتَّسم بالاحتلال والحصار والحروب المتكرِّرة، وتنطلق هذه الدِّراسة من فرضيَّة أن الحرب لم تخلق أزمة طارئة فحسب؛ بل عمَّقت هشاشة بنيويَّة قائمة، وأعادت تشكيل أدوار النساء داخل الأسرة والمجتمع.

أظهرت نتائج هذه الدِّراسة تصاعدًا غير مسبوق في معدَّلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة بين النِّساء، إلى جانب ارتفاع معدَّلات النزوح وفقدان الخصوصيَّة، وتراجع فرص الوُصُول إلى الخدمات الأساسيَّة، لا سيَّما خدمات الصحة النفسيَّة والتَّعليم والتمكين الاقتصادي، كما بيَّنت النَّتائج تحمُّل النِّساء أعباء عائليَّة مضاعفة في ظلِّ غياب المُعِيل، وانهيار شبكات الحماية والدعم، الأمر الذي انعكس سلبًا على جودة حياتهنَّ وقدرتهن على التكيُّف، كذلك كشفت المعطيات عن تزايد مظاهر العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، وتراكم الضُّغوط والصَّدَمات النفسية النَّاتجة عن عدم الاستقرار المستمر، وعلى المستوى السياسي أظهرت هذه الدِّرَاسة أن تراجع المشاركة السياسيَّة للنِّساء يرتبط بتحوُّل الأولويات نحو متطلبات البقاء اليومي - في ظلِّ انعدام الأمن المعيشي وغياب الأفق السياسي- أكثر من كونه عزوفًا مبدئيًّا عن الانخراط في العمل العام.

أبرز النتائج:

- تعمُّق الهشاشة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للنِّساء بصورة حادة خلال الحرب.
- تصاعد الضُّغوط النفسيَّة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في بيئة تفتقر إلى الحماية.
- تحوُّل النِّساء إلى معيلات رئيسات للأسر في ظلِّ غياب المُعيل.
- ارتباط ضعف المُشَاركة السياسيَّة باستمرار الأزمات المعيشيَّة وانعدام الاستقرار.

أهم التوصيَّات:

- الانتقال من الاستجابات الإغاثية المؤقَّتة إلى سياسات تنمويَّة مستدامة تراعي النَّوع الاجتماعي.
- تعزيز برامج التمكين الاقتصادي والدَّعم النَّفسِي والاجتماعي للنساء.
- تطوير منظومات حماية فعَّالة لمواجهة العنف القائم على النَّوع الاجتماعي.
- تهيئة بيئة مستقرة وآمنة تمكِّن النِّساء من المشاركة الفاعلة في صنع القرار وإعادة الإعمار.

وتخلُصُ هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ معالجة أوضاع المرأة الفلسطينيَّة في مرحلة ما بعد الحرب تتطلَّب مقاربة شموليَّة تعالج الجذور الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للأزمة، وتؤسِّس لمرحلة تعافٍ قائمة على العدالة والمساواة، بما يعزِّز صمود النِّساء، ودورهنَّ المحوري في إعادة بناء المجتمع.

Abstract

This field study examines the conditions of Palestinian women in the Gaza Strip during the 2023–2025 war, analyzing the intertwined social, economic, psychological, and political impacts within a protracted context of occupation, blockade, and recurrent conflict. The findings indicate a sharp rise in poverty, food insecurity, unemployment, and forced displacement, alongside limited access to essential services—particularly mental health care, education, and economic opportunities. Women assumed expanded caregiving and breadwinning roles amid the collapse of protection systems, while exposure to gender-based violence and cumulative trauma increased significantly.

The study also finds that reduced political participation among women is primarily linked to survival priorities and the absence of stability rather than a rejection of public engagement.

Key findings: deepened socioeconomic vulnerability; heightened psychological distress and gender-based violence; expanded unpaid and breadwinning roles; and constrained political participation due to ongoing insecurity.

Key recommendations: shift from short-term relief to gender-responsive, sustainable recovery policies; expand psychosocial and economic empowerment programs; strengthen protection mechanisms against gender-based violence; and create safe, stable conditions that enable women’s meaningful participation in decision-making and reconstruction.

تقديم الدّراسة

تأتي هذه الدِّراسة في سياق إنساني وسياسي بالغ التعقيد، فرضته الحروب المتكرِّرة التي تعرّض لها قطاع غزة، ولا سيما العدوان الإسرائيلي الأخير، الذي خلَّف آثارًا عميقة وممتدَّة على مختلف مناحي الحياة، وفي خضم هذا الواقع تبرز المرأة الفلسطينيَّة بوصفها أحد أكثر الفئات تضرُّرًا من تداعيات الحرب، وفي الوقت ذاته هي تمثل إحدى الرَّكائز الأساسيَّة في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراريَّة الحياة في ظل الأزمات، وعليه فإنَّ هذه الدِّراسة تسعى إلى تقديم قراءة تحليليَّة شاملة لأوضاع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة، مع التَّركيز على التحوُّلات التي طرأت على أدوارها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيَّة في زمن الحرب.

وتنطلق هذه الدِّراسة من فرضية أساسيَّة مفادها أنَّ الحروب لا تُنتج آثارًا متجانسة على جميع فئات المجتمع؛ بل تعيد تشكيل البنى الاجتماعيَّة وفق اعتبارات النَّوع الاجتماعي، ممَّا يجعل النِّساء أكثر عرضة للهشاشة، وفي الوقت ذاته أكثر حضورًا في أدوار الرِّعاية، والإعالة، وإدارة الأزمات، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدِّرَاسة إلى تحليل واقع النِّساء في سياق الحرب بوصفهنَّ فاعلات اجتماعيَّات، لا مجرد ضحايا، واستكشاف طبيعة التحديات المركبة الَّتِي واجهنها، وآليات التكيُّف والصُّمود الَّتِي طوَّرنها في ظل الانهيار الواسع في البنية التحتيَّة، وتراجع الخدمات الأساسيَّة، وتآكل منظُومات الحماية والدعم، وتعتمد هذه الدِّراسة مقاربة تحليليَّة شموليَّة تجمع بين البُعْد التاريخي والنِّضالي لدور المرأة الفلسطينيَّة، والتحليل البنيوي للتحديات الراهنة، والاستناد إلى معطيات ميدانيَّة تعكس الواقع المعيش للنِّساء في قطاع غزة، وقد تمَّ تنفيذ دراسة ميدانيَّة كمية استهدفت عينة مكوَّنة من (400) امرأة من مختلف مناطق تجمُّعات النَّازحين والمواطنين في شمال القطاع ووسطه وجنوبه، بما يضمن تمثيلًا جغرافيًّا واجتماعيًّا متنوعًا، وتُنفَّذ الاستبانة في بيئة ميدانيَّة معقّدة عقب انتهاء موجات الحرب، وبدء الاستجابة الإنسانيَّة الأوليَّة، ممَّا أتاح رصدًا مباشرًا لتجارب النِّساء واحتياجاتهنَّ وتصوُّراتهنَّ.

وتتناول هذه الدِّراسة - عبر فصولها الأربعة- الدَّور التَّاريخي والنِّضالي للمرأة الفلسطينيَّة، والتحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي واجهتها خلال الحرب، إضافة إلى التحديات الصحيَّة والنفسيَّة النَّاجمة عن العنف، والنُّزوح، وتدهور النِّظام الصحي، كما تعرض نتائج الدِّراسة الميدانية التي شملت الجوانب السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والنفسيَّة، والإغاثية، بما يتيح فهمًا معمَّقًا لتأثير الحرب على حياة النِّساء، ومستويات مشاركتهنَّ في المجالين الأسري والعام.

وتختتم هذه الدِّراسة بتقديم مجموعة من التوصيات والتدخُّلات النوعيَّة، الهادفة إلى تحسين أوضاع المرأة الفلسطينيَّة، وتعزيز حمايتها وتمكينها، وربط الاستجابة الإنسانيَّة بمسارات التَّعافي والتنمية المستدامة، وتسعى هذه التَّوصيات إلى دعم صانعي القرار والمؤسَّسات الرسميَّة والأهلية في تطوير سياسات وبرامج أكثر عدالة وشمولًا، تراعي خصوصيَّة السياق الغزي، وتُدمج النِّساء بوصفهنَّ فاعلات أساسيَّات في عمليَّات إعادة الإعمار وبناء مستقبل أكثر إنصافًا واستدامة في مرحلة ما بعد الحرب.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق للبُحُوث والدِّراسات الحقلية

أولا: مقدّمة:

تُشكّل الحروب سياقًا استثنائيًّا تتضاعف فيه الأعباء الاجتماعيَّة والنفسية، وتُعاد خلاله صياغة الأدوار والعلاقات داخل المجتمعات المتأثرة، وفي هذا الإطار تبرز المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة بوصفها فاعلًا محوريًّا يتحمَّل تبعات العدوان المتكرّر، من فقدان ونزوح وصدمة، إلى انهيار واسع في البنية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ممَّا يجعل تجربتها في زمن الحرب تجربة مركَّبة تتقاطع فيها الهشاشة مع الفاعليَّة.

ولطالما شكّلت المرأة الفلسطينيَّة أحد الأعمدة الأساسيَّة في مسيرة النِّضال الوطني والبناء المجتمعي، إذ لم تكن يومًا عنصرًا هامشيًّا في مواجهة الاحتلال وتداعياته؛ بل لعبت دورًا مركزيًّا في مختلف مراحل الصُّمود والكفاح، وفي الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراريته، وقد تعاظم هذا الدَّور في ظلِّ الحروب المتكرّرة التي شهدها قطاع غزة، ولا سيما خلال العدوان الإسرائيلي الأخير، حيث وجدت النِّساء أنفسهنَّ في قلب المشهد الإنساني والاجتماعي، يتحمَّلن أعباءً مضاعفة في ظلِّ الدمار الشَّامل، والنزوح القسري، وتدهور الخدمات الأساسيَّة، وتآكل منظومات الحماية والدَّعم.

تنطلق هذه الدِّراسة من فرضية مفادها أنَّ الحرب لا تُنتج آثارًا متجانسة؛ بل تعيد تشكيل الواقع الاجتماعي وفق خطوط النَّوع الاجتماعي، بما يجعل النساء أكثر عرضة للهشاشة، وفي الوقت ذاته أكثر حضورًا في أدوار الرِّعاية، والإعالة، وإدارة الأزمات، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدِّراسة إلى تقديم قراءة تحليليَّة شاملة لأوضاع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، تجمع بين البعد التَّاريخي والنِّضَالي، والتَّحليل البنيوي للتحديات الراهنة، والاستناد إلى معطيات ميدانيَّة تعكس الواقع المعاش للنِّساء في زمن الحرب.

وفي خضم هذا الواقع القاسي لا تُقدَّم المرأة الفلسطينيَّة بوصفها ضحيَّة فحسب؛ بل كفاعل اجتماعي اضطلع بأدوار جوهريَّة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتأمين استمراريَّة الحياة داخل الأسر المتضرِّرة من النُّزوح، والفقد، والتَّهجير القسري؛ فقد وجدت النِّساء أنفسهن في مواجهة مركّبة من جهة، والسعي إلى تأمين الاحتياجات الأساسيَّة للأسرة في ظل شحّ الموارد، ومن جهة أخرى إعادة تشكيل أدوارهنَّ داخل مجتمع مأزوم فرضت عليه الحرب تحوُّلات عميقة في بنيته وديناميَّاته.

سعَت هذه الدِّراسة إلى تحليل هذا الواقع من خلال منظور شمولي يربط بين الأوضاع الإنسانيَّة التي تعيشها النِّساء في سياق الحرب، والتحوُّلات التي طرأت على أدوارهنَّ داخل الأسرة وفي المجال العام، كما ركَّزت على استكشاف وعي النساء بقضايا التَّمكين الاقتصادي، والمشاركة السياسيَّة، والهجرة، بوصفها مؤشرات كاشفة عن التحوُّلات الَّتِي أحدثتها الحرب في منظومة القيم والأدوار التقليديَّة.

وتقدّم هذه الدِّراسة تحليلًا تمهيديًّا للتحديات المركَّبة التي تواجه المرأة الفلسطينيَّة، لا سيما في مجالات الحماية والأمن الاجتماعي، والتحوُّلات في الأدوار داخل الفضاءين الأسري والعام، ومستويات المشاركة السياسيَّة، إلى جانب إعادة ترتيب الأولويات الاقتصاديَّة التي فرضتها ظروف الحرب وما بعدها، كما تسلّط الضَّوء على الفجوات القائمة في التدخُّلات الإنسانيَّة والتنموية المقدَّمة للنساء، وتفتح المجال أمام نقاش أوسع حول السياسات العامة والاستجابات المؤسَّسية المطلوبة في مرحلة ما بعد الحرب، بما يعزِّز مقاربة شاملة تراعي النَّوع الاجتماعي، وتستجيب للتحوُّلات العميقة في بنية المجتمع الغزي.

وتتوزَّع هذه الدِّراسة على أربعة فصول رئيسة، حيث يتناول الفصل الأول الدَّور التَّاريخي والنِّضالي للمرأة الفلسطينية، بينما يركّز الفصل الثاني على التَّحديات الاقتصاديَّة والاجتماعية التي واجهتها النساء خلال الحرب، ويُخصَّص

الفصل الثالث لتحليل التحديات الصحية والنفسية، في حين يعرض الفصل الرابع نتائج الدراسة الميدانيَّة، بما يشمل الجوانب السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والنفسيَّة، والإغاثيَّة.

وتختتم هذه الدِّرَاسة بتقديم مجموعة من التَّوصيات والتدخُّلات النوعية الهادفة إلى تحسين أوضاع المرأة الفلسطينيَّة، وتعزيز حمايتها وتمكينها، وربط الاستجابة الإنسانيَّة بمسارات التَّعافي والتنمية المستدامة، بما يضمن إدماج النساء بوصفهنَّ فاعلات أساسيَّات في صنع القرار، وإعادة الإعمار، وبناء مستقبل أكثر عدالة وإنصافًا في مرحلة ما بعد الحرب.

ثانيًا: أهداف الدّراسة:

تسعى هذه الدِّراسة إلى استكشاف واقع النِّساء بعد الحرب، وتوثيق حجم التحوُّلات في أدوارهنَّ الاجتماعيَّة والاقتصادية والسياسية، إلى جانب التعرُّف على مدى حصولهنَّ على الحماية والدعم، وفهم أولوياتهنَّ الراهنة في ظلِّ الظروف المستجدة، وتهدف هذه الدِّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف البحثيَّة، وتتمثل في:

1. تحليل التداعيات النفسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للحرب على أوضاع المرأة الفلسطينيَّة، ورصد مظاهر الهشاشة المتزايدة الَّتِي أفرزها سياق الصِّراع على المستويات الفرديَّة والأسريَّة والمجتمعيَّة.
2. استكشاف التحوُّلات التي طرأت على أدوار النِّساء، ومسؤولياتهنَّ داخل الأسرة والمجتمع، في ضوء التغيُّرات القسريَّة التي فرضتها الحرب، وما رافقها من إعادة توزيع للأدوار الاجتماعيَّة والاقتصادية.
3. قياس مستوى حصول النِّساء على خدمات الدَّعم والحماية المقدَّمة من الجهات الرسميَّة والأهليَّة، وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها خلال فترة الحرب وفي مرحلة ما بعدها.

4. تقييم فُرص المشاركة السياسيَّة والاجتماعيَّة للمرأة في سياق ما بعد الحرب، وتحليل العوامل البنيويَّة والظرفيَّة التي تؤثِّر في حضور النساء داخل الفضاءين العام والسِّياسي.
5. صياغة مجموعة من التَّوصيات العمليَّة والسياساتيَّة الموجَّهة إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما يسهم في تحسين الاستجابة لاحتياجات النِّساء، وتعزيز تمكينهنَّ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضمن مقاربات إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

ثالثا: أهميَّة الدِّراسة:

تنبع أهميَّة هذه الدِّراسة من كونها لا تقدِّم المرأة كرقم في الإحصاءات؛ بل كصاحبة تجربة وصوت وقرار، وتسعَى إلى خلق مساحة لفهم أعمق لاحتياجات النِّساء خلال فترات الأزمات، بهدف الوصول إلى تدخُّلات تنمويَّة وإنسانيَّة أكثر فاعلية، تراعي البعد الجندري، وتُدعِّم النِّساء كركيزة أساسيَّة في عمليات الصُّمود والتَّعافي، وإعادة البناء المجتمعي.

1. الأهميَّة العلميَّة:

أ. سد فجوة معرفيَّة: حيث تسهم هذه الدِّراسة في إغناء الأدبيَّات المتعلِّقة بالمرأة الفلسطينيَّة في سياق النِّزَاعات المسلَّحة، خاصة مع محدوديَّة الدِّرَاسات التي توثق التحوُّلات النفسيَّة والاجتماعيَّة والدور الجديد للمرأة في ظلِّ الحروب الأخيرة.

ب. منهجيَّة تحليليَّة واقعيَّة: حيث تعتمد هذه الدِّرَاسة على أدوات ميدانيَّة وتوثيقيَّة تعكس الواقع كما هو، ممَّا يعزِّز مصداقية النَّتائج، ويمنحها قاعدة تحليليَّة قابلة للبناء عليها في دراسات لاحقة.

ج. فهم أعمق للتحوُّلات الاجتماعيَّة: حيث تقدِّم قراءة معمَّقة للكيفيَّة التي أثَّرَت بها الحرب على أنماط الأدوار التقليديَّة للنساء، وظهور أدوار بديلة تتطلَّب فهمًا اجتماعيًّا وثقافيًّا جديدًا.

2. الأهميَّة العمليَّة:

أ. توجيه السِّياسات والتدخُّلات: حيث توفّر نتائج هذه الدِّراسة مرجعيَّة مهمَّة لصنَّاع القرار والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتطوير برامج دعم وتمكين تستجيب لاحتياجات النِّساء في مرحلة ما بعد الحَرْب.

ب. تعزيز التَّمكين الاقتصادي والاجتماعي: من خلال تحليل واقع المرأة وتوجُّهاتها، حيث تسهم هذه الدِّراسة في اقتراح مسارات عملية لتعزيز مشاركة النساء في العمل، والسياسة، والإغاثة.

ج. الدعم النفسي والاجتماعي: حيث تبرز أهميَّة إدماج البعد النَّفسي في التدخُّلات القادمة، خاصة بأن كثيرًا من النِّساء واجهن فقدان المعيل، أو النُّزوح، أو العنف خلال الحرب.

رابعا: المنهجيّة:

اعتمدت هذه الدِّراسة على منهجيَّة شاملة ومتكاملة تمزج بين عدد من الأدوات البحثيَّة والنَّماذج التحليليَّة، لضمان فهم دقيق للواقع النَّفسي والاجتماعي للنِّساء، وتشخيص الفجوات، واقتراح تدخُّلات فعَّالة ومبنية على الأدلة، وهذه المناهج تتلخَّص في الآتي:

1. **المنهج التَّاريخي**: هو أسلوب بحث علمي يُعنى بدراسة وتحليل الأحداث والظّواهر الماضية عبر تتبُّع نشأتها، وتطوُّرها، وسياقاتها، باستخدام مصادر أوليَّة وثانويَّة لتوثيقها ونقدها، بهدف فهم الحاضر واستشراف المستقبل، ويعتمد على جمع البيانات، والنَّقد الخارجي والدَّاخلي للوثائق، والتَّحليل الموضوعي للوصُول إلى استنتاجات دقيقة، وتمَّ استخدام المنهج التَّاريخي في هذه الدِّراسة لدراسة أثر المرأة في الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وتاريخ نضالها الاجتماعي والحضاري.

2. **المنهج التَّشاركي الجماعي:** هو إطار بحثي وتطبيقي يُعتمد في الدِّراسات الاجتماعية، ويقوم على إشراك الفئات المستهدفة (النِّساء، ومقدمي الرِّعاية، والمرشدين النفسيِّين، والمؤسَّسات ذات العلاقة) في تشخيص المشكلات، وتحليل الواقع، واقتراح التدخُّلات والحلول.
3. **المنهج الوصفي التَّحليلي:** لفهم وتحليل التَّحديات النفسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة الَّتِي تواجه النِّساء في قطاع غزة خلال الحرب، وكذلك لتقييم فعالية التدخُّلات النفسية الموجَّهة لهن.
4. **المنهج النوعي في جمع المعلومات،** من خلال مراجعة الأدبيَّات السابقة، والتقارير الصَّادرة عن منظَّمات محلية ودوليَّة، إلى جانب إجراء مقابلات مع عيّنة من النساء المتأثرات بالحرب، وممثلات عن مؤسَّسات تُقدِّم خدمات الدعم النفسي.

خامسًا: مجتمع وأدوات الدِّراسة:

1. مجتمع الدِّراسة:

هو المجموعة الأوسع من الأشخاص الَّتِي ينوي الباحث تعميم نتائج دراسته عليها، وتكون العينة دائمًا مجموعة فرعيَّة من هذا المجتمع، وهنا يمكن اعتبار النِّساء في مدن وقرى مخيَّمات النُّزوح والعاملين في مؤسَّسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهليَّة في قطاع غزة هما مجتمع الدِّراسة.

أمّا عيّنةُ الدراسة فتتمثّل في مجموعة الأفراد الذين شاركوا فعليًا في تنفيذها، وهم الذين أُجريت معهم المقابلات، وعُقدت لهم المجموعات البؤرية، وطُبِّقت عليهم الاستبانات والاختبارات. وقد بلغ عدد من قاموا بتعبئة الاستمارة الإلكترونية (400) سيدة ورجل من قطاع غزة. كما أُجريَت (31) مقابلة مع قيادات نسوية وشخصيات أكاديمية وطبية ومجتمعية، إضافةً إلى تنظيم (5) مجموعات بؤرية ضمّت عددًا من السيدات في مخيمات النزوح في غزة، وذلك بهدف تعميق الفهم واستكمال المعطيات النوعية للدراسة.

2. الأدوات المستخدمة في الدِّراسة:

أ. **المقابلات الشخصيَّة**: إجراء عدد (31) مقابلة معمَّقة مع عدد من الخبراء والباحثين والعاملين والعاملات في المؤسَّسات النسوية والأهلية.

ب. **المجموعات البؤريَّة المركزة**: تمَّ تنظيم مجموعات بؤرية عدد (5) مع عدد من النِّساء في مخيمات وتجمُّعات سكانيَّة متخلفة في قطاع بغزة.

ج. **استمارة:** جرى تصميم استبانة ميدانية مُحكَّمة، اشتملت على مجموعة من المحاور الرئيسة الَّتِي تغطِّي الأبعاد النفسية والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسية، إلى جانب أسئلة مخصَّصة لقياس مستوى الدَّعم والحماية التي حصلت عليها النِّساء خلال فترة الحرب وتداعياتها المباشرة.

د. **عيِّنة الدراسة**: وتكوَّنت عينة الدِّراسة من 400مشارك/ة (بواقع 380 امرأة و20 رجلًا)، تمَّ اختيارهم باستخدام أسلوب العينة الطبقيَّة العشوائية، بما يضمن تمثيلًا جغرافيًّا متوازنًا لمناطق تجمُّع النَّازحين والمواطنين في كل من شمال قطاع غزَّة ووسطه وجنوبه، فضلًا عن مراعاة التنوُّع في الفئات العمريَّة والخلفيات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

وقد نُفِّذت المقابلات الميدانيَّة بواسطة فريق من الباحثات المدرَّبات، مع الالتزام بمراعاة الاعتبارات الأمنيَّة والإنسانيَّة الخاصَّة بسياق النُّزوح والتشريد، خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار من (15 أكتوبر -15 نوفمبر 2025)، كما جرى التَّأكيد على أخلاقيَّات البحث وضمان السريَّة التامة للمعلومات، وتزويد المشاركات بشرح وافٍ حول أهداف هذه الدِّراسة وطبيعتها، والحصول على موافقة مستنيرة مسبقة قبل الشُّروع في جمع البيانات.

جرى تحليل البيانات باستخدام أدوات التَّحلِيل الإحصائي (SPSS)، مع التركيز على النسب المئويَّة والمؤشرات النوعيَّة التي تساعد على تفسير الاتجاهات العامة للنتائج، كما تمَّ دعم النتائج بتحليل كيفي لبعض الإجابات والملاحظات الميدانيَّة، ممَّا أضفى عمقًا إضافيًّا على قراءة الواقع.

وقد تمَّ تحليل البيانات في سياق البنية الاجتماعيَّة الفلسطينيَّة، والانقسام السياسي، وتأثير الحرب الممتدَّة على البنية النفسية والمجتمعيَّة، مع التركيز على السياقات الخاصَّة بالنِّساء، وخاصة في مناطق النُّزوح ومراكز الإيواء.

سادسًا: حدود وفترات الدِّراسة:

1. **الحدُّ الزماني:** بدأت فترة الدِّراسة منذ عام 2023 - وهو العام الذي بدأت فيه الحرب على غزَّة - وانتهت حدودها في عام 2025م، وهو العام الذي تمَّ فيه التوصُّل إلى وقف إطلاق النَّار.
2. **الحدُّ المكاني:** الحدُّ المكاني لهذه الدراسة يتمثَّل في قطاع غزة، على مستوى المحافظات الخمس، ومخيَّمات اللَّاجئين والمدن والقرى ومراكز النُّزُوح.
3. **الحدُّ الموضوعي:** يدخل ضمن إطار هذه الدِّراسة المؤسَّسات الأهليَّة والنسوية، والشخصيات ذات العلاقة.

سابعًا: المعايير الأخلاقيَّة المتبعة:

قام الباحثان بالالتزام بمجموعة من المعايير والمبادئ الأخلاقيَّة أثناء إعداد هذه الدِّراسة، والتي شملت:

1. استخدام المعلومات والبيانات الَّتِي تمَّ جمعُها في إطار الدِّراسة البحثيَّة فقط.
2. المحافظة على سريَّة وخصوصيَّة المعلومات المتحصلة بعينة الدِّراسة.
3. تجنب حدوث أيِّ أضرار للأفراد والأشخاص من عيِّنة الدِّراسة نتيجة إدلائهم/ن بآرائهم/ن.
4. أخذ الموافقة المسبقة قبل البدء في التَّسجيل الصَّوتي، سواء للمقابلات الشخصيَّة أو للمجموعات المركزة.

5. مناقشة النَّتائج والتوصيَّات مع عدد من المؤسَّسات النسويَّة والأهلية وقيادات العمل الاجتماعي، حيث تم عقد ورشة لعرض النتائج بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية، شاركت فيها العديد من القيادات والمنظمات النسوية.
6. احترام حق المؤسَّسات الأهليَّة والنسوية في الاطِّلاع على نتائج وتوصيات الدِّراسة قبل صدورها.

الفصل الأول:
الدور التّاريخي والسِّياسي للمرأة في الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة

شهدت المرأة الفلسطينيَّة منذ بداية القرن العشرين مسيرة نضاليَّة طويلة ومتعدِّدة الأوجه، تزامنت مع التحوُّلات السياسيَّة والاجتماعيَّة الكبرى التي مرَّت بها فلسطين، ابتداءً من وعد بلفور عام 1917، مرورًا بفترات الانتداب البريطاني، والنكبة، والاحتلال، والانتفاضات، وحتَّى يومنا هذا، فإنَّ المرأة لم تكن فقط متلقية للأحداث؛ بل فاعلًا تاريخيًّا وشريكًا جوهريًّا في صياغة مسار النِّضال الفلسطيني، ويُعدُّ هذا التَّداخل بين صناعة المرأة للتَّاريخ وتأثرها به إطارًا تفسيريًّا لهذه الدِّراسة، يُعزِّز من الطَّرح النَّسوي النقدي في قراءة التَّاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر، فقد لعبت المرأة الفلسطينية - عبر محطات النِّضال الوطني المختلفة- دورًا أساسيًّا في الحفاظ على تماسك الأسرة الفلسطينيَّة، وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعيَّة، خاصة في أعقاب الصَّدمات التي خلَّفتها النكبات السياسيَّة والعسكريَّة المتتالية، فمنذ الثورة الفلسطينيَّة الكبرى عام 1936، مرورًا بنكبة عام 1948، وهزيمة حزيران 1967، وأحداث أيلول الأسود في الأردن، ووصولًا إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، والانتفاضتين الأولى (1987) والثَّانية (2000)، وانتهاءً بالحروب المتكرِّرة على قطاع غزة في أعوام 2008، و2009، و2012، و2014، وأخيرًا 2023، فقد اضطلعت النساء الفلسطينيَّات بأدوار اقتصاديَّة واجتماعيَّة بارزة، شملت إعالة أسر كاملة في ظلِّ تغييب الرِّجال قسرًا نتيجة الاستشهاد أو الاعتقال أو التهجير القسري، وتشير بيانات رسميَّة إلى أنَّ النساء يشكِّلن ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، إذ بلغ عددهن نحو 2.7 مليون امرأة من أصل 5.48 مليون نسمة داخل الأراضي الفلسطينيَّة حتَّى نهاية عام 2023[1].

وعلى امتداد التَّاريخ الفلسطيني لم تكن المرأة مجرَّد ضحيَّة لظروف الاحتلال والشتات؛ بل كانت دومًا شريكة فعَّالة في النِّضال والمقاومة، سواء عبر

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيان الصحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي، 8 آذار/ مارس 2024، رام الله - فلسطين، متوفر على الموقع الرسمي، تاريخ الاطلاع: 5 أيلول/ سبتمبر 2025، انظر أيضًا وزارة شؤون المرأة، التقرير التحليلي حول واقع المرأة الفلسطينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (رام الله: وزارة شؤون المرأة)، 2023.

الحفاظ على الهويَّة الوطنيَّة والثقافيَّة، أو من خلال الانخراط المباشر في العمل المقاوم بمختلف أشكاله.

وفي السِّياق الراهن لم تعد الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزَّة تندرج ضمن إطار النِّزاع العسكري التقليدي مع فصائل المقاومة الفلسطينيَّة؛ بل تحوَّلت إلى نمط من العنف المنهجي واسع النِّطاق، يستهدف البنية المجتمعيَّة بأكملها، مع تركيز ملحوظ على الفئات المدنيَّة الهشَّة، لا سيَّما النِّساء والأطفال، وتُظهِر المؤشرات الأمميَّة حجم الكارثة الإنسانيَّة، إذ بلغت نسبة النساء والأطفال من مجموع الضَّحَايا المدنيِّين ما يقارب 67%، بحسب ما صرَّحَت به وكيلة الأمين العام للأمم المتَّحدة سيما بحوث، خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن في نوفمبر 2023، وقد أكَّدت أن "أمًّا تُقتل في غزة كل ساعة، وسبع نساء يُستشهدن كل ساعتين"، وهو ما يعكس طبيعة الاستهداف الجندري والسُّكاني في هذه الحرب[1].

أسفرت الحرب الإسرائيليَّة المتواصلة على قطاع غزة عن تداعيات إنسانيَّة كارثية طالت النِّساء بشكل خاص، إذ تشير تقارير صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تهجير ما يقرب من 800 ألف امرأة من منازلهنَّ، في حين أصبحت حوالي 900 امرأة أرامل يضطلعن بمسؤوليَّة إعالة أسرهنَّ بعد فقدان أزواجهنَّ نتيجة القصف والعمليات العسكريَّة، ولا تقتصر الانتهاكات الإسرائيليَّة ذات الطَّابع الجندري على قطاع غزَّة فحسب؛ بل تمتد لتشمل الضفَّة الغربيَّة، والقدس المحتلة، والمناطق الفلسطينيَّة داخل الخط الأخضر (أراضي 1948)، حيث تتعرض النِّساء الفلسطينيات هناك لشتى صنوف العنف البنيوي والممارسات القمعيَّة التي تمارسها سلطات الاحتلال، في إطار منظومة استعماريَّة تستهدف البنية الاجتماعيَّة والسياسيَّة للمجتمع الفلسطيني ككل[2].

(1) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جلسة إحاطة حول الوضع الإنساني في غزة، تصريح سيما بحوث، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، نوفمبر 2023، متاح عبر: تاريخ الاطلاع: 5 أيلول/ سبتمبر 2025.

(2) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، تقرير حول أثر الحرب على النساء في قطاع غزة، ديسمبر 2023، متوفر على الموقع الرسمي: تاريخ الاطلاع: 5 أيلول/ سبتمبر 2025.

ورغم ما تتعرَّض له المرأة الفلسطينية من عنف وتهميش واستهداف ممنهج، فإنَّها تواصل لعب دور مركزي في مقاومة الاحتلال والدِّفاع عن الأرض والهوية، فإنَّ ما تواجهه الفلسطينيَّات اليوم ليس مجرد معاناة إنسانية؛ بل هو امتداد لمعركة وجود، تسير فيها المرأة كتفًا إلى كتف مع الرجل، وتتحمَّل أعباءً مضاعفة في سبيل البقاء والمقاومة[1].

(1) غسان محمود وشاح، غسان مصطفى الشامي، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة (1917 – 1987م)، دورية كان التاريخية، السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون، يونيو 2022، ص 115 – 129.

المبحث الأوّل:
المرأة الفلسطينيَّة في عهد الانتداب البريطاني (1917-1948)

شكَّلت المرأة الفلسطينيَّة منذ التَّاريخ فاعلًا محوريًّا في مشهد النِّضال الوطني الفلسطيني، متجاوزة في كثير من الأحيان الأطر التقليديَّة لأدوار النِّساء في المجتمعات العربيَّة، فمنذ عهد الانتداب البريطاني، مرورًا بثورة 1936، وصولًا إلى تأسيس منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة عام 1965، وما أعقب ذلك من مراحل سياسيَّة وعسكريَّة، برز الدَّور الوطني والسِّياسي للمرأة كجزء لا يتجزَّأ من حركة التحرُّر الوطني؛ بل واستمر ذلك الدَّور في التوسُّع رغم التحوُّلات البنيويَّة والسياسيَّة في بنية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال والانقسام والتَّهميش البنيوي[1].

ولم تقتصر إسهامات المرأة الفلسطينيَّة في مسيرة النِّضال الوطني على الأدوار الرمزيَّة أو التعبويَّة التقليدية؛ بل تجاوزتها لتصل إلى مستويات متقدِّمة من الانخراط السِّياسي والتَّنظيمي والميداني، فقد شاركت النِّساء الفلسطينيَّات في الكفاح المسلَّح، ونفَّذن عمليات استشهاديَّة، وقُدن مجموعات فدائيَّة في مراحل مختلفة من الثورة الفلسطينيَّة، كما تعرَّضن للاعتقال، والإبعاد، والتَّعذيب في سجون الاحتلال، وكنَّ شريكات أساسيَّات في بناء البُنى السياسيَّة والتنظيميَّة للحركة الوطنيَّة الفلسطينية، فإنَّ هذا الحضور السِّياسي المكثَّف لا يمكن فهمه بوصفه استثناءً ظرفيًّا أو نتيجة طارئة؛ بل يمثل تعبيرًا موضوعيًّا عن تراكم وعي وطني - سياسي لدى النِّساء الفلسطينيَّات، نشأ وتبلور في ظل واقع استعماري استيطاني، جعل من المشاركة السياسيَّة فعلًا وجوديًّا، وليس مجرد خيار اجتماعي أو فردي[2].

(1) النقشبندي، بارعة، الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 2005، ص128.

(2) المصري، خلود رشاد، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، ط1، (رام الله: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص60-99.

وبالرَّغم من ذلك فإنَّ التحولات السياسيَّة التي رافقت القضية الفلسطينيَّة- خاصة بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وما تبعه من نشوء السلطة الفلسطينيَّة والانقسام السِّياسي بين الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة- قد أفضت إلى تراجع نسبي في فعالية الحركات النسوية السياسية، وتحوّلها في كثير من الأحيان إلى فضاءات بيروقراطيَّة أو منظَّمات مجتمع مدني تمَّ احتواؤها ضمن النِّظام السياسي النَّاشئ، كما أفرزت الهيمنة الذكوريَّة في النظام السِّياسي الفلسطيني بنية إقصائيَّة تجاه النساء، برزت في ضعف تمثيل المرأة في المؤسَّسات القياديَّة، وتهميش دورها في صنع القرار، رغم التَّاريخ الحافل لنضالاتها الوطنيَّة[1].

وفي هذا السِّياق يصبح من الضَّرُوري تفكيك الخطاب السَّائد حول مشاركة المرأة الفلسطينيَّة، والتَّمييز بين الفعل النِّضالي الفردي أو الرمزي، وبين التَّمكين السِّياسي الحقيقي والمؤسَّساتي، بما في ذلك مدى تأثير الحركة النسويَّة كفاعل سياسي مستقل، أو كتعبير عن تحالفات بنيويَّة داخل النظام السِّياسي الفلسطيني[2].

فإنَّ دراسة تطوُّر دور المرأة الفلسطينيَّة - خلال الفترة الممتدة من 1917 إلى 2024 - تقتضي قراءة السِّياقات الاستعماريَّة والاجتماعيَّة والدينيَّة والاقتصاديَّة التي أحاطت بتحوُّلات هذا الدَّور، وتحليل التَّناقضات الكامنة بين الطابع الكفاحي للمشاركة النسوية من جهة، والطَّابع الأبوي - المحافظ في المجتمع والسِّياسة من جهة أخرى[3].

فإنَّ استعادة التَّجارب التاريخية للمرأة الفلسطينيَّة - سواء في ثورة 1936، أو خلال الانتفاضتين، أو في محطات الكفاح المسلح، أو حتى داخل أطر منظمة

(1) كُتاب، إيلين، النسوية الفلسطينية بين الأيديولوجيا والتحرر الوطني، جامعة بيرزيت، 2015، ص67.

(2) عبابنة، سارة "الحركة النسائية الفلسطينية وحماس: محاولة فهم تمكين المرأة خارج إطار نسوي"، مجلة حبر، 2018، ص23.

(3) الفطافطة، محمود، "مراجعة في كتاب المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني"، مجلة مؤسَّسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ النشر غير محدد.

التحرير والفصائل - تُعدُّ شرطًا أساسيًّا لفهم طبيعة العلاقة بين النِّضال النَّسوي والنظام السياسي، كما أنَّ مساءلة دور السُّلطة الفلسطينيَّة، والانقسام السياسي، وصعود التيارات الإسلاميَّة، وتأثيرها على موقع المرأة السِّياسي، يكشف عن تعقيدات المشهد النَّسوي الفلسطيني، الَّذِي لا يمكن اختزاله في ثنائيَّات: تقليدي/حداثي، أو ديني/علماني؛ بل يجب قراءته ضمن شبكة من العلاقات السلطويَّة والتَّحالفات التاريخيَّة والاجتماعيَّة التي شكَّلَت الحقل السِّياسي الفلسطيني المعاصر[1].

أولًا: الوضع الاجتماعي ودور المرأة في الحياة العامَّة:

منذ صدور وعد بلفور عام 1917 بدأت المرأة الفلسطينيَّة تخطو نحو الفضاء العام، منخرطة في العمل الوطني والاجتماعي عبر تأسيس اللِّجان النسائيَّة والجمعيَّات المدنيَّة، مثل "جمعيَّة نساء فلسطين" في القُدْس، وخلال فترة الانتداب البريطاني (1917–1948) واجهت النساء ظروفًا مركَّبة، تأثرت بالتحوُّلات السياسيَّة والاجتماعيَّة، ما أسهم في تشكيل وعي نسوي أولي، رغم القيود التي فرضتها البنية البطريركيَّة المحافظة[2].

وبرزت التَّفاوتات الطبقيَّة والمناطقية (الريف/المدينة) كعوامل حاسمة في تحديد مساحة الحراك النِّسائي، ممَّا يستدعي مقاربة تحليل تقاطعي (Intersectional) لفهم هذه الظواهر، ورغم محدوديَّة الفرص برز دور التَّعليم - لاسيما في المدن الكبرى - مدعومًا بجهود البعثات التبشيريَّة، ممَّا مكّن بعض النِّساء من الانخراط في مجالات التَّعليم، والصحَّة، والخياطة ضمن أطر اجتماعيَّة مقبولة حينها، وقد شكَّل التَّعليم في هذا السياق أداة مقاومة ثقافيَّة

(1) غسان محمود وشاح، غسان مصطفى الشامي، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة (1917 – 1987م)، دورية كان التاريخية، السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون، يونيو 2022، ص 115 – 129.

(2) الفطافطة، محمود، "مراجعة في كتاب المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني"، مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022.

ضد مشاريع التَّجهيل الاستعماري، وأسهم في تكوين نخب نسويَّة لاحقة[1].

إلى جانب العمل الخيري نشطت النِّساء في تشكيل جمعيَّات ذات طابع وطني، مثل جمعيَّة السيدات العربيَّات (1929) بقيادة زليخة الشهابي، وجمعيَّة الاتِّحاد النسائي العربي في نابلس، التي تجاوزت العمل الإغاثي نحو التَّثقيف والمقاومة الاجتماعيَّة، وأسَّست لوعي نسوي عضوي مرتبط بالقضيَّة الوطنيَّة[2]..

كما أسهمت مثقفات مثل فدوى طوقان، وسميرة عزام، ونَجْوى قعوار في الحِرَاك الثقافي من خلال الصَّحافة والأدب، ممَّا شكَّل مدخلًا لتوسيع أفق التَّعبير النسوي العام، وفي هذا الإطار تبلور خطاب وطني نسوي قاوم في آنٍ واحد الاحتلال والهيمنة الأبوية، وفتح المجال لتكوين حركة نسويَّة فلسطينيَّة ناشئة تمزج بين النِّضال السياسي والاجتماعي[3]..

كما أسهمت بعض المثقَّفات الفلسطينيَّات في إصدار مجلات وصحف نسويَّة، مثل مجلة فلسطين والكرمل والفتاة والدِّفاع ومرآة الشرق، أو الكتابة في الصحف الوطنيَّة، مثل فدوى طوفان وكلثوم عودة، ممَّا يدل على دخول المرأة فضاء التعبير العام، وإن كان محدودًا في حجمه وتأثيره مقارنة بالرِّجال، وبالرغم من التَّحديات الاجتماعية لهذه المرحلة فإنَّها وضعت الأسس الأولى لحركة نسويَّة وطنيَّة نشطة في فلسطين، سعَت إلى التَّوفيق بين النِّضال الاجتماعي والسياسي والوطني في آنٍ واحد[4].وتكشف المشاركة السياسية - سواء النظاميَّة أو العفوية - عن تبلور وعي وطني نسوي مقاوم تجاوز الأطر التقليديَّة، وأسَّس لحضور نسائي

(1) شهابي، حنان، المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، مراجعة: محمود الفطافطة، مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2022، ص44-100

(2) الفطافطة، محمود، "مراجعة في كتاب المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، مرجع سابق، 2023".

(3) شهابي، حنان، المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني ط1، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، 2022، ص40-100.

(4) غسان محمود وشاح، غسان مصطفى الشامي، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة (1917 – 1987م مرجع سابق، ص 115 – 129.

فاعل في المشهد النِّضالي، وأن التَّفاعل بين القوى الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاستعماريَّة أنتج نماذج متباينة للمشاركة النسويَّة[1]، ويُظهر هذا الحراك النِّسائي المبكر كيف أسهم التفاعل بين القوى الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاستعماريَّة في إنتاج نماذج متعددة للمشاركة النسويَّة، ممَّا يدعم الطَّرح النظري النَّسوي الذي يرى في السِّياق الاستعماري عاملًا يُعِيد تشكيل الأدوار الجندريَّة، وقد شكَّلت سِيَر رائدات مثل زليخة الشِّهابي، وعندليب العمد نموذجًا للتَّداخل بين الذَّاتي والوطني في بلورة وعي نسوي مقاوم[2].

ثانيًا: دور المرأة الفلسطينيَّة في المقاومة الوطنيَّة ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصُّهيوني:

رغم القيود الاجتماعيَّة والاستعماريَّة التي فرضها الانتداب البريطاني، كان للمرأة الفلسطينية دور فاعل في مقاومة المشروع الصهيوني منذ بداياته، فقد ظهرت كعنصر محوري في الحراك الوطني من خلال المشاركة في الاحتجاجات، وتنظيم العمل الشَّعبِي، وتقديم الدَّعم اللُّوجستي، والانخراط المحدود في العمل المسلَّح.

وتبلور هذا الدَّور بوضوح مع ثورة البُرَاق 1929، التي شكّلت نقطة تحوُّل فارقة في الحضور النَّسوي السياسي، حيث نظّمت النساء أوَّل مؤتمر نسائي وطني، وانتخبن لجنة تنفيذيَّة باسم "اللجنة التنفيذيَّة للسيدات العربيَّات" التقت بالمندوب السَّامي البريطاني، ورفعَتْ مطالب سياسيَّة واضحة، كما شاركن في مؤتمر النِّساء العربيَّات الأول في القدس، والذي جمع نحو 300 امرأة من مختلف المدن الفلسطينيَّة، وأصدر قرارات مناهضة لوعد بلفور والهجرة الصهيونيَّة[3].

(1) الفطافطة، محمود، "مراجعة في كتاب المرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، مرجع سابق 2022.

(2) شرف، ناهد، المرأة الفلسطينية عبر التاريخ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2010، ص 58 .

(3) قنديل، ريم، "الإعلام النسوي الفلسطيني في ظل الانتداب، المجلة العربية للإعلام والتنمية، عدد 12، 2018، ص 102.

تأسَّست جمعية السيدات العربيَّات في القدس عام 1921 كأول تنظيم نسوي سياسي، وأعقبتها جمعيَّات نسائيَّة وطنية متعدِّدة بلغت نحو 15جمعيَّة بحلول عام 1947، تركَّزَت في القدس، ونابلس، ويافا وغزَّة، وأسهمت هذه الجمعيَّات في تعبئة النِّساء، وتنظيم المساعدات، والدَّعوة للمقاطعة الاقتصاديَّة والبريطانيَّة، كما دعمن الثَّورة بالإمداد والتوعية[1].

وخلال الثورة الفلسطينيَّة الكبرى (1936–1939) أدَّت النساء أدوارًا محوريَّة في نقل السلاح، وإيواء الثوار، وعلاج الجرحى، وتجنيد النِّساء للتبرُّع والمشاركة، وبرزت شخصيات - مثل فاطمة غزال (حيفا)، ورُقيّة النمر (نابلس)، وسميرة عزّة (يافا) - في قيادة العمل النَّسوي المقاوم، إضافة إلى سلمى الخضراء الجيوسي التي مزجت بين النَّشاط الثقافي والسياسي، كما دعمت هدى شعراوي في مصر القضيَّة الفلسطينيَّة عبر مؤتمر نسوي عربي[2].

أمَّا في المدن فقد قامت النساء بالتَّجنيد للإضراب عام 1939، كما أنهن حثثنَ النِّساء الأخريات على التبرُّع بصيغتهن وحُليّهن للثورة، ودعون الشَّعب الفلسطيني إلى مقاطعة البضاعة البريطانيَّة، بالإضافة إلى ذلك فقد اتخذت الأطر النسائية في المدن من السِّلَاح وسيلةً هذه المرَّة لقيادة المشهد الفلسطيني، والدِّفاع عن الأرض بكلِّ الوسائل[3]..

واستُخدمت الصَّحافة كمنبر مقاوم، كما في مقالات هند الحسيني ورويدة النابلسي، الَّتِي فضحت السِّياسات البريطانيَّة، وانتقدت المشروع الصهيوني، ورغم قلة التوثيق فإنَّ تقارير الانتداب البريطاني تشير إلى اعتقال عشرات النِّساء بين

(1) كيوان، هناء، "النساء الفلسطينيات والحركة الوطنية في ظل الانتداب البريطاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 46، 2001، ص 79.

(2) الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2007، ص 41.

(3) الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2007، ص 42.

عامي 1936–1939م بتهم تتعلَّق بالعمل الوطني[1]..

لم يكن حضور النساء في هذه المرحلة ثانويًّا، بل شكّل جزءًا عضويًّا من المشروع الوطني الفلسطيني، حيث أسهم في تشكيل نواة خطاب نسوي وطني يمزج بين مناهضة الاستعمار ومقاومة البنى الذكوريَّة، وبهذا مثّلت المرأة الفلسطينيَّة نموذجًا لمقاومة مزدوجة، استعماريَّة واجتماعيَّة، وأسَّسَت لتحوُّلات لاحقة في بنية الحركة الوطنيَّة[2]، ورغم غياب الإحصاءات الدَّقيقة حول عدد المعتقلات أو الشهيدات في تلك المرحلة بسبب قلة التوثيق فإنَّ تقارير الانتداب البريطاني تشير إلى اعتقال العشرات من النِّساء الفلسطينيَّات بين عامي 1936 و1939 بتهم تتعلّق بإيواء الثوار أو الانتماء لتنظيمات محظورة[3].

ومن خلال تتبُّع تطوُّر الدور التَّاريخي والسياسي للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحقبة الممتدة من 1917 حتَّى نهاية الانتداب البريطاني عام 1948، يتَّضح أن الحضور النَّسوي في الحياة العامة لم يكن هامشيًّا أو تابعًا؛ بل شكَّل ركيزة أساسيَّة في صياغة الوعي الوطني والاجتماعي الفلسطيني، فقد استطاعت المرأة أن تخترق الحواجز الاجتماعيَّة والسياسيَّة، وتُعيد تعريف موقعها داخل الحقل العام، من خلال التَّعليم، والاشتغال الثقافي، والعمل التنظيمي، والمشاركة المباشرة في العمل الوطني المقاوم.

أمَّا في سياق المقاومة فقد تجاوزت المرأة الأدوار التقليديَّة لتكون فاعلة في النِّضال السياسي، والمقاومة الشعبيَّة، وتوفير الدعم اللوجستي للثوار، فهذا التَّداخل بين الذَّاتي والوطني يُظهر كيف شكّلت المرأة الفلسطينيَّة نموذجًا فريدًا للمقاومة المركبة، مقاومة الاحتلال ومقاومة الإقصاء المجتمعي، وهو ما يُعدُّ تمهيدًا لتحوُّلات لاحقة في مسار النِّضال النسوي الفلسطيني.

(1) دويك، عايدة، المرأة الفلسطينية في القرن العشرين، عمان: دار الشروق، 1999، ص 93.

(2) الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص46.

(3) تقرير وزارة المستعمرات البريطانية، الأرشيف الوطني البريطاني، ملف FO 371/21831 ، عام 1939.

المبحث الثاني:
النكبة وتأسيس الشتات واللجوء (1948–1967)

مثّلت نكبة عام 1948 نقطة تحوُّل جذري في حياة الفلسطينيّين، حيث أدَّت إلى تهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني من مدنهم وقراهم، وتحوَّل الشَّعب الفلسطيني إلى لاجئين في الشَّتات، وكان للمرأة الفلسطينيَّة نصيب كبير من هذا التَّهجير القسري وما تبعه من معاناة اجتماعيَّة وسياسيَّة وإنسانيَّة، ومع ذلك لم تقف المرأة موقف المتفرّج؛ بل واصلت دورها النِّضالي في بيئة اللجوء، وأسهمت في الحفاظ على الهويَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.

أولًا: واقع المرأة الفلسطينيَّة بعد النكبة داخل الأرض المحتلة ومخيمات اللجوء:

شكَّلت نكبة عام 1948 نقطة تحوُّل كبرى في واقع المرأة الفلسطينيَّة، إذ لم تقتصر تداعياتها على التَّشريد وفقدان الأرض؛ بل أعادت توزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع، خصوصًا مع غياب المعيل الذُّكوري نتيجة القتل أو التَّهجير واضطرت النساء لتحمُّل أعباء اقتصاديَّة واجتماعيَّة غير مسبوقة، فدخلن مجالات العمل والتَّعليم في سياقات اجتماعيَّة محافظة، سواء داخل الأرض المحتلة أو في الشَّتات.

ففي الدَّاخل قُيِّدت الحركة النِّسائية بسبب الحكم العسكري الصُّهيوني الذي منع التَّنظيم السِّياسي، فيما ظهرت أولى المحاولات النَّسوية المسلَّحة في يافا على يد ناريمان ومهيبة خورشيد من خلال تشكيل حركة "زهرة الأقحوان" عام 1948، أمَّا في مخيَّمات اللجوء فقد لعبت النِّساء دورًا مركزيًّا في الحفاظ على الهُويَّة الوطنيَّة والتراث الثقافي، لا سيما في لبنان وسوريا والأردن[1].

وواجهت النساء اللاجئات ظروفًا قاسية، شملت الفقر، والبطالة، والتَّمييز، وقيودًا اجتماعيَّة مضاعفة، وتشير تقارير الأونروا إلى أنَّ عدد اللَّاجئات

(1) الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2007، ص 42.

الفلسطينيات تجاوز 400,000 عام 1960، ممَّا شكَّل عبئًا إضافيّا على خدمات التَّعليم والصحَّة، ومع ذلك دفعت الحاجة النِّساء إلى الانخراط في سوق العمل، خاصَّة في القطاعات غير الرسميَّة أو من خلال برامج الأونروا[1].

ورغم غياب التَّنظيم النَّسوي المؤسَّسي في البداية فقد بدأت تتشكَّل نواة لجمعيَّات نسائيَّة داخل المخيَّمات، مثل جمعية المرأة اللاجئة في مخيم البقعة (الأردن)، وجمعيَّة النَّهضة النسائيَّة في غزَّة التي أنشأتها لاجئات من يافا، وقد أسهمت هذه الجمعيَّات في تقديم الدَّعم الإغاثي والتعليمي، ومحو الأميَّة، وخلق فضاءات آمنة للنِّساء[2]...

وبالرَّغَم من التشتُّت الَّذي عاشه الشَّعب والحركات النِّسائية في ذلك الوقت فإنَّ الفلسطينيَّات في لبنان استطعنَ فيما بعد لمَّ شملهنَّ والعمل على تأسيس جمعيَّات لمساعدة اللاجئين وتعليمهم، وذلك بالتَّعاون مع هيئاتٍ إنسانيَّة أُخرى[3]...، وواجهت النِّساء أيضًا بنية اجتماعيَّة قمعيَّة، تحكمها الأعراف الذكوريَّة التي لم تتراجع رغم النُّزُوح؛ بل تجلّت أحيانًا بشكل أكثر صرامة نتيجة الإحساس بالتَّهديد المجتمعي وفقدان السَّيطرة، ومع ذلك فإنَّه بفضل دور مدارس الأونروا نشأ جيل نسوي متعلِّم وفاعل سياسيًّا، أسهم لاحقًا في الحركات الوطنيَّة والنقابيَّة، ويمكن القول بأنَّ تجربة اللُّجوء رغم قسوتها قد فرضت تحوُّلًا جندريًّا جوهريًّا، ومهَّدت لظهور وعي نسوي جديد، يتقاطع مع النِّضال الوطني والاجتماعي في آنٍ واحد[4]...

(1) غسان محمود وشاح، غسان مصطفى الشامي، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة (1917 – 1987م مرجع سابق، ص 115 – 129.

(2) UNRWA. Annual Report of the Director of UNRWA, 1960. New York: United Nations,.1960 p234

(3) Peteet, Julie. Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. New York: Columbia University Press, 1991. p345

(4) Kawar, Amal. Daughters of Palestine: Leading Women of the Palestinian National Movement. Albany: State University of New York Press, 1996.88

ويمكن اعتبار هذه المرحلة التكوينيَّة نقطة انطلاق لنوع جديد من الوعي النَّسوي الفلسطيني، وإن لم يتخذ طابعًا مؤسسيًّا أو حركيًّا في بداياته، إلا أنَّ النساء بدأن بتأسيس نواة أولى لجمعيات نسويَّة داخل المخيَّمات، مثل جمعية المرأة اللاجئة في مخيم البقعة بالأردن، وجمعيَّة النَّهضة النسائيَّة في غزَّة، التي أسَّستها نساء مهجَّرات من يافا في أوائل الخمسينيَّات، وقد لعبت هذه الجمعيَّات أدوارًا متعدِّدة، شَمِلت تقديم الإغاثة، ودعم التَّعليم، وتنظيم دورات محو الأميَّة، وتوفير فضاءات آمنة للنِّساء لتبادل الخبرات والتَّجارب[1].

ويمكن القول بأنَّ التَّجربة القسرية للنَّكبة على مأساويتها مهَّدت لتحوُّلات جندريَّة مفصلية في المجتمع الفلسطيني، من خلال تفكيك بعض الأدوار التقليديَّة، وفرض أدوار جديدة على النِّساء، وإن كانت في إطار سياق قهري[2].

ثانيًا: بدايات النضال النسوي المنظم في الشتات:

بالرَّغم من قسوة واقع اللجوء بعد نكبة عام 1948، وتدهور الظُّروف الإنسانيَّة والاجتماعيَّة للاجئات الفلسطينيَّات فإنَّ المرحلة التَّالية شهدت نهوضًا تدريجيًّا للعمل النَّسوي المنظّم في الشتات، واتَّسم واقع المرأة الفلسطينيَّة بمشاركة نضاليَّة واسعة في العمل النقابي والحزبي، وإنشاء جمعيَّات ومؤسَّسات لتقديم الدَّعم الاجتماعي والاقتصادي للشَّعب، ورغم تعرُّضها للقمع والاعتقال فإنَّها واصلت دورها الأساسي في الحفاظ على الهُويَّة الفلسطينيَّة، حيث انخرطت في مقاومة الاحتلال، وتوفير الدَّعم للثُّوار، بالإضافة إلى دورها الحيوي في التَّعليم ورعاية الأسرة، وقامت بتشكيل جمعيَّات ومؤسَّسات لدعم الشَّعب الفلسطيني في مواجهة تحديات الحرب والهجرة، مثل جمعيَّة الهلال الأحمر ودار الطِّفل العربي، كما أسَّست فروعًا للاتِّحاد النِّسائي العربي في دول الشَّتات، وقد لعب التَّفاعل بين

(1) Sayigh, Rosemary. "Palestinian Women and the National Struggle: An Overview." Journal of Palestine Studies 8, no. 2 (1979): 90–105.

(2) Sayigh, Rosemary. "Palestinian Women and the National Struggle: An Overview." Journal of Palestine Studies 8, no. 2 (1979): 90–105.

عدَّة عوامل دورًا حاسمًا في هذا التحوُّل، أبرزها تصاعد المد القومي العربي، وتزايد الوعي السِّياسي لدى جيل النَّكبة، ثم فيما بعد تأسيس منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة عام 1964 بوصفها الكيان الوطني التَّمثيلي للشَّعب الفلسطيني[1].

وفي هذا السياق شكَّل تأسيس الاتِّحاد العام للمرأة الفلسطينيَّة عام 1965 محطة فارقة في تأطير النَّشاط النَّسوي الفلسطيني، حيث أصبح هذا الاتِّحاد الذراع التنظيمي النَّسوي الرئيسي لمنظمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وعمل على الربط بين النِّضال السياسي والاجتماعي للنساء، وقد قام الاتِّحاد بتدريب الكوادر النِّسائية، وتنظيم البرامج التوعويَّة، وقيادة العمل النِّسائي في المخيَّمات في غزة والبقعة في الأردن، وفي بعض المناطق داخل الأرض المحتلة[2].

وتميَّزت هذه المرحلة بصعود رموز نسويَّة مؤثرة، مثل رفيقة النَّشاشيبي، التي أسهمت في تنظيم النَّشاط النسائي في القدس، وشاركت في المؤتمرات القوميَّة العربيَّة، وليلى خالد، اللَّاجئة في لبنان الَّتِي أصبحت رمزًا عالميًّا بعد انضمامها للجبهة الشعبيَّة لتحرير فلسطين وقيامها بعمليات فدائيَّة، وسلوى أبو خضر، النَّاشطة في مخيَّم عين الحلوة، التي ربطت بين محو الأمية والعمل السياسي، ممَّا يعكس تجذُّر النسويَّة الشعبية الفلسطينية في قضايا التحرُّر والتعليم والتَّنظيم القاعدي[3].

كما لعبت النِّساء دورًا فعَّالًا في العمل المقاوم غير المسلَّح عبر تشكيل شبكات دعم للمقاتلين، ونقل الرَّسائل والمعلومات، وإيواء المطارَدِين، وتنظيم لجان الإغاثة في المخيَّمات، لا سيما في لبنان والأردن، حيث بلغ حضور المرأة ذروته في ظلِّ اشتداد الصِّراع المسلح في نهاية الستينيَّات وبداية السبعينيَّات[4].

(1) UNRWA. Status of Palestinian Refugee Women in Camps. Beirut: UNRWA Central Archives, 1961. p556.

(2) عويضة، مي، المرأة الفلسطينية والشتات: قراءة في الدور والتحديات، عمّان: دار اليازوري العلمية، 2013، ص67.

(3) فلسطينية، النشرة التأسيسية، القاهرة: المطبعة المركزية لمنظمة التحرير، 1965، ص190.

(4) شرف، ناهد، المرأة الفلسطينية عبر التاريخ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2010، ص 67.

وفي الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة - اللذَين كانا تحت الإدارة الأردنيَّة والمصرية على التَّوالي- استمرَّت النساء الفلسطينيَّات في النِّضال، لكن ضمن سياقات أكثر قمعًا من الدَّولة، ممَّا فرضَ عليهنَّ أشكالًا نضاليَّة غير تقليديَّة، كالكتابة في الصحافة، والمشاركة في الاتحادات الطلابيَّة، وتنظيم المسيرات الجماهيريَّة.

ويمكن القول بأنَّ الفترة الممتدَّة بين عامي 1948 و1965 قد شكَّلَت نواة وعي نسوي تحرُّري، تجسّد في انتقال المرأة الفلسطينيَّة من دور الضحية المتأثرة بالنَّكبة إلى دور الفاعلة والمنظِّمة والمُؤطِّرة للعمل الجماهيري والوطني، ويدلُّ هذا التحوُّل على بداية تشكّل خطاب نسوي فلسطيني عضوي، مرتبط بالسياق السياسي الكولونيالي والواقع الاجتماعي المحافظ، ويُمهّد لنموّ الحركة النسوية لاحقًا بوصفها مكوّنًا أصيلًا من المشروع الوطني الفلسطيني[1].

(1) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، النشرة التأسيسية، القاهرة: المطبعة المركزية لمنظمة التحرير، 1965، ص89.

المبحث الثالث:

فترة الاحتلال العسكري بعد 1967 وبروز دور المقاومة (1967–1987)

أدَّى احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين عام 1967 (الضفَّة الغربيَّة، وغزَّة، والقُدْس الشرقيَّة) إلى فرض واقع عسكري مباشر اتَّسم بالقمع، والاعتقالات، ومصادرة الأراضي، والاستيطان، ممَّا عمَّق معاناة الشَّعب الفلسطيني، لا سيما النساء، وفي هذا السِّياق برز دور المرأة الفلسطينيَّة كشريك فاعل في المشروع الوطني، من خلال المشاركة في اللجان الشعبيَّة، والمؤسَّسات النسوية، والعمل الميداني المباشر.

ورغم القيود السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصادية، والانتهاكات مثل الاعتقال والإبعاد، فقد استطاعت النِّساء الانخراط في مختلف ساحات النِّضال، سواء في الدَّاخل أو في الشتات، وقد لعبن أدوارًا متعددة خلال الانتفاضتين الأولى (1987) والثانية (2000) عبر تنظيم التظاهرات، وتقديم الدعم اللوجستي، وتأسيس الأطر النسويَّة المقاومة، ممَّا رسَّخ حضورهنَّ في الوعي الجمعي كجزء أصيل من الحركة الوطنيَّة الفلسطينية.

أولًا: مشاركة المرأة في المقاومة الشعبيَّة والمسلحة والعمليَّات الفدائيَّة:

أحدثت نكسة 1967 تحوُّلًا جذريًّا في مسار نِضَال المرأة الفلسطينيَّة، حيث انتقلت من العمل الخيري والمؤسَّساتي إلى الانخراط المباشر في المقاومة الشعبيَّة والمسلحة، فقد انخرطت نساء في فصائل المقاومة، ونفذْنَ عمليَّات نوعية ضد الاحتلال، مثل فاطمة برناوي، أوَّل أسيرة فلسطينية بعد تنفيذها عمليَّة تفجيرية في القدس، وليلى خالد بخطفها طائرات، وشادية أبو غزالة أوَّل شهيدة في العمل العسكري، ودلال المغربي التي قادت عمليَّة فدائيَّة داخل إسرائيل، ونساء أخريات كعايدة سعد، وتغريد البطمة، وفتحية الحوراني[1]..

(1) عويضة، مي، المرأة الفلسطينية والشتات: قراءة في الدور والتحديات، عمّان: دار اليازوري العلمية، 2013، ص45-66.

ثم مثَّل "الإبعاد السياسي" أحد أبرز الأسلحة التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي إثر عام 1967 في قمع الحراك النَّسوي الفلسطيني، إذ لم يقتصر القمع على الاعتقال والتَّعذيب؛ بل امتدّ إلى سياسة الطرد القسري، خاصَّة بحق النساء الفاعلات في الحياة السياسيَّة والمجتمعيَّة، وتُعدُّ موجة الإبعادات التي بدأت أواخر الستينيَّات شكلًا من أشكال العقاب الجماعي الممنهج، واستهدفت النخبة النسويَّة الفلسطينيَّة التي نشطت في المقاومة الوطنية، سواء من خلال العمل السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي.

وبين عامي 1968 و1969 سجَّلت تقارير حقوقية ما لا يقل عن 30 حالة إبعاد قسري لنساء فلسطينيَّات، معظمهن من مدينة نابلس، ضمن حملة استهدفت تفريغ الضفَّة الغربيَّة من القيادات النسويَّة المؤثرة، وقد تزامن ذلك مع صعود واضح لدور المرأة في الحراك المقاوم، الَّذِي تجاوز التقاليد الاجتماعيَّة الضاغطة، وكرَّس نماذج نسويَّة مناضلة، مثل ريما نزال، وهدى عبد الهادي، ونوال التيتي، وزليخة الشهابي، وشادية أبو غزالة، الَّتي أصبحت أوَّل شهيدة فلسطينية في العمل العسكري المنظم ضد الاحتلال[1].

وكانت المرأة الفلسطينيَّة في هذه المرحلة تُعاقب على الانخراط في أي نشاط وطني، بما في ذلك تدريس القضيَّة الفلسطينية في المدارس، أو كتابة البيانات السياسيَّة، أو تنظيم المسيرات والاحتجاجات، وتظهر قصَّة ريما نزال كنموذج دال، إذ اعتقلت عدَّة مرات، وأُبعدت خارج الوطن لمدة 27 عامًا بسبب نشاطها السياسي، ولم تعد إلا عام 1996 لحضور أعمال المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله، كما أنَّ هدى عبد الهادي التي شغلت منصب مديرة مدرسة وكالة الغوث في نابلس أُبعدت عام 1968 تحت تهمة "التَّحريض السياسي"، لتقضي أربع سنوات في المنفى قبل أن تُعاد إلى فلسطين بعد ضُغُوط دوليَّة[2].

(1) دغلس، عاطف،"عاشته عشرات الفلسطينيات.. ما قصة إبعاد الستينيات؟"الجزيرة نت، 8 آذار (مارس) 2022، قصص إبعاد الفلسطينيات في الستينيات.

(2) نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي حول أوضاع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال"، الجزيرة نت،8 آذار (مارس) 2022.

وبذلك تكشف هذه الوقائع عن الإستراتيجيَّة الصهيونيَّة في "الضَّبط المكاني" للمرأة الفلسطينيَّة، إذ يندرج الإبعاد ضمن سياسة السَّيطرة على الجسد والفضاء، في محاولة لقطع الصلة بين الفاعلات السياسيَّات، ودوائر التأثير الاجتماعي والجماهيري، وهذا يتقاطع مع أدبيَّات النظريَّة النسوية ما بعد الكولونياليَّة، التي تؤكد على أن السُّلطة الاستعماريَّة تسعى إلى تفكيك البنى الاجتماعيَّة المحليَّة من خلال استهداف المرأة بوصفها حاملة للذَّاكرة الجمعيَّة والهويَّة الوطنية.

كما اعتقلت إسرائيل أكثر من 16,000 امرأة فلسطينيَّة منذ عام 1967 بحسب نادي الأسير، من بينهنَّ أسماء بارزة مثل رسميَّة عودة، وتريز هلسة، وعائشة عودة، وتظهر هذه السِّياسات كمحاولة استعماريَّة لتفكيك البنية الاجتماعيَّة الفلسطينيَّة عبر استهداف النِّساء، بوصفهن حاملات للهويَّة والذاكرة الجمعيَّة، وهو ما تؤكِّده الأدبيَّات النَّسوية ما بعد الكولونيالية، وهذا الاعتقال يندرج في سياق أشمل من الإقصاء السياسي المنظَّم، ويؤكِّد الطابع "الجندري" للقمع الاستعماري، الذي لم يفرِّق بين النِّساء والرجال في أدوات الردع؛ بل خصَّ النِّساء بأساليب مركَّبة تستهدف أدوارهنَّ المجتمعيَّة والرمزية معًا[1].

حيث إنَّ دراسة الإبعاد السياسي للنِّساء الفلسطينيات يُبرز دورهن كـ"فاعلات تاريخيَّات"، لا كضحايا فقط، إذ إنَّ أغلب المبعدات واصلن نضالهنَّ في أماكن المنفى، عبر انخراطهنَّ في الاتِّحادات والمنظمات الفلسطينيَّة، وتأسيس مراكز مجتمعيَّة، ومواصلة التَّعليم، كما فعلت نوال التيتي التي أسَّست لاحقًا مراكز تربويَّة وثقافية، وأسهمت في دعم العمل النسوي في الأردن.

وهذا النَّوع من الممارسات الاستعماريَّة يُحيل إلى سؤال مهم حول العلاقة بين السِّيادة، والمكان، والجندر، ويؤسِّس لقراءة نسويَّة فلسطينيَّة معاصرة ترى في

(1) نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي حول أوضاع الأسيرات الفلسطينيَّات في سجون الاحتلال"، الجزيرة نت، 8 آذار (مارس) 2022، وانظر كذلك برناوي، فاطم، ذكريات فاطمة برناوي: أول أسيرة فلسطينية في سجون الاحتلال، رام الله: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، 2009، ص 35.

الإبعاد تجربة وجوديَّة تقاومية، لا مجرد حالة سياسيَّة، فالمرأة عبر هذه النَّماذج لا تتحدَّى الاحتلال فقط؛ بل تتحدى أيضًا النظام الأبوي، وتُعيد تشكيل الذَّات الوطنية من موقع المهمَّشة إلى موقع الفاعلة في التَّاريخ.

ثانيًا: تأسيس المؤسَّسات النسويَّة وتحوُّل الوعي النسوي إلى فعل نضالي:

شهدت حقبة الستينيَّات والسبعينيَّات بروز تحوُّل نوعي في الوعي النَّسوي الفلسطيني، حيث تزاوج النِّضال الوطني مع النِّضال من أجل الحقوق النَّسوية، وأسهمت نكسة 1967 وانطلاق الكفاح المسلَّح في استقطاب النِّساء إلى صفوف العمل السِّياسي والعسكري، ممَّا دفع التَّنظِيمات الفلسطينية إلى تأسيس أطر نسويَّة حزبيَّة لتأطير هذا الحضور المتنامي.

وبرغم التشتُّت الجغرافي والاجتماعي بعد النَّكبة فإنَّ تأسيس منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة عام 1964 وذراعها النَّسوي الاتِّحاد العام للمرأة الفلسطينيَّة شكّل نقطة تحوُّل في إعادة دمج المرأة في المشروع الوطني، ومع الثمانينيَّات نشطت فصائل مثل فتح والجبهة الشعبيَّة والديمقراطيَّة في إنشاء منظمات قاعديَّة كجمعيَّة المرأة العاملة للتنمية والاتِّحاد النِّسائي العربي، لتوسيع دائرة التَّمثيل النسوي[1]، وممَّا ساعد في ذلك الحالة الواسعة من التمتُّع بالعضوية الحزبية؛ بل تجاوزن ذلك بالانخراط في العمل العسكري بشكل مباشر وكثيف، وكنتيجة لهذا العمل على أرض الواقع إلى جانب الحاجة تمَّ التَّأسيس لبنية المنظَّمات النسوية الملحقة بفصائل الحركة الوطنيَّة الفلسطينية، ليتم تأطير النِّساء من خلالها كأحد مقتضيات العمل الحزبي، وظهرت هذه الأطر النسوية الحزبية بشكل أكثر وضوحًا مع مطلع الثمانينيَّات في داخل الأرض المحتلة[2].

وفي مؤتمر بيروت 1974 كرَّست الحركة النسويَّة دور المرأة كشريكة

(1) دياب، ربيحة، "المرأة الفلسطينية ودورها في المقاومة الشعبية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 124، 1991، ص 43.

(2) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات العلوم الإنسانيَّة والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 128–134.

نضاليَّة، لا كعنصر داعم فقط، وتجلّى ذلك خلال الانتفاضة الأولى (1987) التي مثّلت تتويجًا لهذا التحول، إذ شاركت النِّساء في العمل التَّنظيمي، والإعلامي، والصحّي، والإغاثي، إلى جانب العمليَّات السياسيَّة والميدانية، وقدّمت رموز مثل ليلى خالد نموذجًا نوعيًّا لتقاطع النِّضال النَّسوي والوطني[1]..

وبعد التحوُّلات الجيوسياسيَّة التي نتجت عن الاحتلال الكامل للضفَّة الغربية وقطاع غزة ازداد انخراط النِّساء في الحركات الوطنيَّة والسياسية، حيث بدأت التنظيمات الفلسطينيَّة بتفعيل الأطر النسوية، بما فيها فصائل مثل فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، التي أنشأت بدورها منظمَّات نسائية قاعديَّة، مثل لجان العمل النسوي، وجمعية المرأة العاملة للتنمية، فضلًا عن الاتِّحاد النِّسائي العربي الذي نشط في نابلس والخليل[2].

أسهم هذا التحوُّل البنيوي في الحركة النسويَّة الفلسطينيَّة في صياغة ممارسات جديدة للمقاومة الشعبيَّة، إذ لم تعد المرأة الفلسطينية تكتفي بالأدوار التقليديَّة كالرعاية أو التعليم؛ بل انخرطت في العمليَّات السياسيَّة والسرية، والعمل التنظيمي والإعلامي، إضافة إلى المهام الإغاثيَّة والصحيَّة، لتتحول إلى رمز نضالي يتجاوز المفهوم الكلاسيكي لدور المرأة في السياقات الكولونيالية[3]...

انعكس الشعار النسوي "الشَّخصي هو السياسي" على الممارسة الفلسطينيَّة، حيث تحولت تفاصيل الحياة اليوميَّة (مثل الطهي وحياكة الأعلام) إلى أفعال مقاومة رمزيَّة، كإنتاج آلاف السترات دعمًا للأسرى، كذلك أنشأت النساء جمعيات خيريَّة لسد الفراغ المؤسَّسي تحت الاحتلال، إذ بلغ عددها 273 جمعيَّة في الضفَّة وغزة بحلول 1987، وقدّمت خدمات متنوعة في التَّعليم، والصحَّة، والدَّعم النفسي والاجتماعي.

هكذا تحوَّل الوعي النَّسوي الفلسطيني من موقع ردِّ الفعل إلى الفعل

(1) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التقرير السنوي 1985-1986، تونس: منشورات المنظمة، 1986.

(2) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم" دراسات العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 128–134.

(3) مقابلة مع الأسيرة المحررة ريما عيسى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 54، ربيع 2003، ص 82.

النِّضالي المؤسَّسي، ممَّا أسهم في بلورة خطاب نسوي تحرُّرِي مرتبط عضويًّا بالقضية الوطنيَّة[1].

من جهة أخرى لعبت الحركة النَّسوية دورًا مركزيًّا في تأسيس الجمعيَّات الخيريَّة التي ملأت الفراغ المؤسَّسي تحت الاحتلال، فبحلول سبتمبر/أيلول 1987 كان هناك 273 جمعية خيريَّة مسجَّلة في الضفَّة الغربية وقطاع غزة، تقدِّم خدمات تعليميَّة، وصحيَّة، ونفسيَّة، ومساندة للأسرى والمعتقلين، بالإضافة إلى برامج محو الأميَّة وتعليم الكبار[2].

لقد وصل عدد الجمعيَّات الخيريَّة القائمة في الضفَّة الغربية وقطاع غزة والمسجلة حتَّى عام 1987 إلى 273 موزعة على الشَّكل التَّالي:

جدول (1): عدد الجمعيات والمؤسسات النسوية في كل محافظة

المدينة	عدد الجمعيات النسوية	المناطق المشمولة
القدس	111	تشمل القدس/ رام الله/ بيت لحم/ أريحا
نابلس	66	تشمل نابلس/ جنين/ طولكرم
الخليل	23	تشمل منطقة الخليل
قطاع غزة	63	تشمل منطقة القطاع

وتجلّت سمات هذه المرحلة في عدَّة جوانب:

1. **اتساع القاعدة الشعبيَّة للحركة النسوية** لتشمل مختلف الطَّبقات والفئات الاجتماعيَّة، بعد أن كانت محصورة في النخب المتعلِّمة.
2. **سمة التَّنظيم الديمقراطي النِّسبي** الذي سمح بتداول القيادة، والمساءلة، وصياغة برامج مرنة تراعي المتغيِّرات السياسيَّة والاجتماعيَّة.
3. **التحوُّل من العمل الخيري التَّقليدي إلى الفعل السياسي المنظم**، ممَّا

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المرأة الفلسطينية في سجون الاحتلال"، تقرير خاص، غزة، 1988.

(2) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينيَّة في الحرب والسلم" دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 128–134.

أدَّى إلى إنتاج نخبة نسويَّة قياديَّة، ظهرت - بشكل واضح- في النقابات الطلابيَّة، والعمل البلدي، والمجتمع المدني[1].

وقد أفرزت هذه المرحلة قيادات نسويَّة مثل ربيحة ذياب، التي قادت الإضرابات النسوية في جامعة بيرزيت، وواصلت صعودها حتى أصبحت وزيرة شؤون المرأة لاحقًا، وكان لتجارب مثل هذه دلالة على أن النِّضال النسوي الفلسطيني لم يكن مجرد رد فعل ظرفي؛ بل نتيجة تراكم تاريخي لحضور المرأة في ساحات النِّضال السياسي، والاجتماعي، والثَّقافي[2].

إنَّ هذا السياق التَّاريخي لحركة المرأة الفلسطينيَّة - خاصَّة في عقدي الستينيَّات والسبعينيَّات- قد أسس لجهوزيَّة نسويَّة أسهمت - بشكل فاعل- في اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث كانت النِّساء في طليعة التنظيمات الجماهيريَّة، وقيادة المظاهرات، وتنظيم الإضرابات، والعمل الميداني في اللجان الشعبيَّة، وقد أسهم هذا كله في انتقال الحركة النسويَّة من الهامش إلى المركز في المشروع الوطني الفلسطيني.

(1) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 128- 135.

(2) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 139.

المبحث الرَّابع:
الانتفاضة الأولى والثانية (1987–2005)

أسهمت التَّجربة النِّضالية التراكميَّة للمرأة الفلسطينيَّة في تشكيل قاعدة نسويَّة منظمة وفاعلة، كانت جاهزة للالتحام بالشَّارع الفلسطيني عند اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، فقد كانت النِّساء جزءًا من أطر نسويَّة منتشرة في المدن والمخيمات والقرى، ممَّا مكَّنهن من الانخراط الفوري في العمل الشَّعبي، ليس كمجرد "داعمات"؛ بل كمبادرات وقياديات في النِّضال الوطني.

مثّلت الانتفاضتان الأولى والثانية (2000–2005) محطَّات مفصليَّة في التَّاريخ السياسي الفلسطيني، وأظهرتا عمق الوعي السِّياسي لدى النِّساء الفلسطينيَّات، ودورهنَّ المتقدِّم داخل الحركة الوطنيَّة، وقد شاركت النِّساء في مختلف أشكال النِّضَال: السِّياسي، والشَّعبي، والتَّنظيمي، والميداني، رغم استمرار التحديات البنيويَّة، والقيود الاجتماعيَّة التي تحاصر مشاركتهنَّ، وهكذا برزت المرأة الفلسطينيَّة كفاعل إستراتيجي في الانتفاضات، مؤكِّدة موقعها كشريكة أساسيَّة في مشروع التحرُّر الوطني، لا كمجرد تابع للرجال أو إطار رمزي [1].

أولًا: المرأة في الانتفاضة الأولى (1987–1993):

شكَّلت الانتفاضة الأولى نقطة تحوُّل محوريَّة في تاريخ النِّضال الفلسطيني، حيث انخرطت المرأة- بشكل فاعل- في العمل الشَّعبِي، بوصفها شريكة كاملة لا مجرد داعمة، ومع اتِّساع الحراك الوطني ليتجاوز الانتماءات الحزبيَّة والجغرافية برزت المرأة كركيزة أساسية في تنظيم التَّظاهُرات، وإدارة حملات المقاطعة، والتَّعليم البديل، وتوفير الخدمات الصحيَّة والغذائيَّة للأحياء المحاصرة"[2].

وبرزت لجان المرأة - التي تشكَّلت على أساس جغرافي سكني- كأحد أبرز الفواعل التنظيميَّة النِّسائية خلال الانتفاضة، حيث تولّت مهام التعبئة،

(1) النقشبندي، بارعة، المرجع السابق، ص 135.

(2) المرجع السابق نفسه، ص136.

والتَّنظيم الشعبي، والإغاثة، وكانت بمنزلة امتداد طبيعي للأطر النسويَّة التي تأسَّست قبل الانتفاضة، وقد ساعدت مرونة هذه اللجان، وشموليَّة برامجها، في تكييف العمل النَّسوي مع متطلَّبات الانتفاضة دون صعوبات تُذكر، نظرًا لما كانت تتَّسم به من واقعيَّة وقدرة على التكيُّف مع الظَّرف السِّياسي والاجتماعي.

ومن خلال إسهاماتها الفعليَّة تجاوزت المرأة الأدوار التقليديَّة المنسوبة لها في الحركات النضاليَّة، فلم تقتصر على الدَّعم الخلفي أو الإسناد المعنوي؛ بل كانت في الخطوط الأماميَّة للاشتباك مع الاحتلال، وشاركت في المواجهات، وألقت الحجارة والزجاجات الحارقة، ودخلت في اشتباكات مباشرة مع جنود الاحتلال، كما تمَّ اعتقال العديد منهنَّ، ولأوَّل مرة ظهرت صور النساء الفلسطينيَّات على شاشات الإعلام العالمي كمقاتلات، لا كضحايا فقط، ممَّا أدخل المرأة الفلسطينيَّة إلى الحضور الدولي من بوابة المقاومة[1].

ولا يمكن إغفال البعد الإنساني المؤلم لتأثير أدوات القمع الإسرائيلي، فقد أشارت تقارير لجنة تقصِّي الحقائق الدولية - بحسب ما نقلته صحيفة البيان الخليجيَّة - إلى أنَّ استخدام الغاز المسيل للدموع أدَّى إلى وفاة أكثر من 35 جنينًا في مستشفى واحد بغزَّة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحمل، وذلك بسبب عدم قدرة النساء الحوامل على الحصول على رعاية طبيَّة أثناء فترات حظر التجوُّل[2].

وقد أسهمت البنية التنظيميَّة النسائيَّة التي كانت قائمة قبل الانتفاضة في تقديم نموذج مميَّز لدور المرأة خلال هذه المرحلة، إذ اتَّسَمت تلك التَّنظيمات بالشموليَّة، واللَّامركزية، والقدرة على التكيُّف السَّريع مع الأوضاع المتغيِّرة، وقد أدَّى هذا الزَّخم إلى انخراط أوسع للمرأة في مختلف الفعاليَّات، فلم تقف في دور المساند؛ بل أصبحت مبادرة، ومُخططة، وقائدة للفعاليَّات الجماهيريَّة في كثير من

(1) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 139.

(2) الزغير، نضال، "المرأة الفلسطينية والانتفاضة: بين التعبئة الجماهيرية والتحولات السياسية"، مركز بديل .

الأحيان، وتكرَّرَت مشاهد انفراد النساء بمهام المواجهة، والاعتقال، والتظاهر، ممَّا مكَّن المرأة الفلسطينيَّة من فرض حضورها كفاعل سياسي كامل، لا كمكمِّل للرَّجل[1].

وعليه فإنَّ الانتفاضة الأولى شكّلت نقطة تحوُّل جوهريَّة في مسار الحركة النسويَّة الفلسطينيَّة، حيث أعادت تعريف دور المرأة من "الفاعل الدَّاعم" إلى "الفاعل القائد"، وقد ترافق هذا التحوُّل مع تغيُّر في النَّظرة المجتمعيَّة لدورها، واعتراف بقدرتها على الإسهامات السياسيَّة المباشرة، وهذا الانتقال من البُعد الرمزي إلى الدور السِّياسي - المؤسسي يعكس تطورًا نوعيًّا في موقع المرأة الفلسطينيَّة ضمن المشروع الوطني[2].

أثبتت المَرْأة الفلسطينيَّة خلال الانتفاضة الأولى (1987–1993) قدرتها على تجاوز أدوارها النمطيَّة، لترتقي إلى مستويات متقدِّمة من العمل الشَّعبي والتعبئة الجماهيرية، فقد شكّلت النِّساء - من خلال اللجان النسويَّة الشعبيَّة- بنية تحتية للمجتمع المقاوم، حيث تولّت هذه اللجان تنظيم الإضرابات العامة، وتنسيق التَّظاهرات، وإدارة حملات المقاطعة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما عملت النِّساء على توفير البدائل الحيويَّة في ظل تعطيل الاحتلال للمدارس والجامعات، إذ أسهمن في تأسيس نظم التَّعليم البديل، وتأمين الخدمات الصحيَّة والغذائيَّة للأحياء المحاصرة[3].

وبرزت خلال هذه المرحلة قيادات نسويَّة فاعلة، مثل رُبيحة ذياب، وسهير خضر، وزهيرة كمال، ممَّن كان لهنَّ دور محوري في رسم ملامح إستراتيجيَّة العمل الجماهيري، من خلال اللجان المرتبطة بالفصائل الفلسطينيَّة، وقد لعبت طالبات جامعيَّات من بيرزيت، ونابلس، ورام الله، وخانيونس أدوارًا قياديَّة في الحراك

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) الزغير، نضال، "المرأة الفلسطينية والانتفاضة: بين التعبئة الجماهيرية والتحولات السياسية"، مركز بديل.

(3) المرجع السابق نفسه.

الطلابي النسوي، وتمَّ اعتقال العشرات منهنَّ على خلفية مشاركتهنَّ في التَّظاهرات والمواجهات[1].

وقد لعبت النساء أدوارًا ميدانيَّة مباشرة، من رشق الحجارة إلى المواجهة مع جنود الاحتلال، ممَّا جعلهنَّ عرضة للاعتقال، حيث وثّقت منظمة العفو الدولية اعتقال قرابة 3,000 امرأة[2]..

وأسهمت الانتفاضة أيضًا في كسر الصُّور النمطيَّة عن دور المرأة، ودفعت باتجاه اعتراف سياسي بدورها، تمثّل لاحقًا في مشاركتها في مؤتمرات السَّلام مثل مؤتمر مدريد (1991)، واتفاقيَّات أوسلو، ومشاركتها في المجلس التَّشريعي الفلسطيني، وتولّي مناصب وزارية، كتعيين انتصار الوزير (أم جهاد) وزيرة للتَّنمية الاجتماعية، وحنان عشراوي وزيرة للتَّربية والتَّعليم[3].

غير أن هذا التحوُّل اصطدم بعد عام 1993 بمرحلة جديدة من التَّراجع النسبي، مع صعود الإسلام السِّياسي وتراجع اليسار، ممَّا أنتج خطابًا نسويًّا جديدًا، قائمًا على التمويل الدولي والمؤسَّسات غير الحكومية، وأدَّى هذا إلى تحوُّل العمل النسوي من النِّضال الجماهيري إلى العمل المؤسَّساتي الاحترافي، ممَّا أثار جدلًا حول الهويَّة النسويَّة الفلسطينية، ومدى استقلاليتها عن الأجندات الغربيَّة[4].

لقد وفرت الانتفاضة الأولى - بوصفها حركة جماهيريَّة ذات طابع شعبي ديمقراطي- فرصة تاريخيَّة للحراك النَّسوي الفلسطيني، حيث أزالت حواجز كثيرة أمام مشاركة النساء، ودفعت باتجاه تشكّل فضاء سياسي - اجتماعي أرحب أمام العمل النَّسوي المنظّم، وقد شكّلت هذه الانتفاضة نقطة تحوُّل مفصليَّة بين

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) Amnesty International, "Palestine: Women under Occupation", 1993.

(3) الزغير، نضال "المرأة الفلسطينية والانتفاضة: بين التعبئة الجماهيرية والتحولات السياسية"، مركز بديل.

(4) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 139.

مرحلتين: ما قبل الانتفاضة، حيث انحصر النَّشاط النسوي غالبًا في العمل الخيري والدَّعم الاجتماعي، وما بعدها حيث بدأ التوجُّه نحو العمل السياسي المؤطر والمؤسَّساتي[1]..

فقد أدَّى توقيع اتفاقيَّات أوسلو عام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينيَّة إلى إعادة تشكيل الحقل السياسي الفلسطيني برمَّته، ممَّا انعكس بوضوح على طبيعة العمل النَّسوي، فقد بدأت مرحلة جديدة اتَّسمت بتراجع قوَّة التيارات اليساريَّة، التي شكَّلت الحاضنة التَّاريخية للعمل النَّسوي، مقابل صعود تيارات الإسلام السياسي، التي اتجهت بدورها إلى تأسيس أطر نسويَّة حزبيَّة ذات مرجعيَّات دينيَّة استجابت للواقع الجديد، وملأت فراغًا تنظيميًّا في الشَّارع الفلسطيني.

هذا التحوُّل لم يكن معزولًا عن سياق الأزمات البنيويَّة السياسيَّة والاجتماعيَّة التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني، ووفقًا لرؤية الفيلسوف المجري جورج لوكاتش، فإنَّ "التحوُّلات في البنية الاجتماعيَّة تنعكس جدليًّا في وعي الأفراد ومواقفهم"، وقد تجسَّد هذا المفهوم في الوعي النَّسوي الفلسطيني، الذي بدأ يطرح أسئلة جديدة حول الهويَّة، والمرجعيَّة، والتَّمويل[2].

في ظلِّ تزايد الاعتماد على التَّمويل الدولي بعد أوسلو شهِدَ العمل النَّسوي الفلسطيني تحوُّلًا من النِّضال الشَّعبي إلى النشاط المؤسَّساتي، حيث تطوَّرت الجمعيات النَّسوية من العمل الخيري والاجتماعي إلى أطر ذات طابع مهني-تخصصي، تتفاعل مع منظَّمات المجتمع المدني المحلي والدولي، وقد أدَّى هذا التحوُّل إلى نشوء مؤسَّسات نسوية جديدة، بعضها ارتبط بأجندات تمويليَّة غربيَّة، ممَّا فرض على الحركة النَّسوية تحديًا معرفيًّا يتعلق بضرورة بلورة منهج نقدي مستقل تجاه الخطابات النَّسوية الغربيَّة المهيمنة على برامج "تمكين المرأة".

إنَّ استعراض المسار التَّاريخي للحركة النَّسوية الفلسطينيَّة يكشف عن

(1) المرجع السابق نفسه، ص140.

(2) George Lukács, *History and Class Consciousness*, MIT Press, 1971. p60.

سمة انعدام الاستمراريَّة في بنيتها وتوجهاتها، كما أشار المفكر حسين مروة في حديثه عن القطيعة التاريخية في حركات التَّغيير، فقد انتقلت الحركة النَّسوية من العمل الجماهيري الخيري، إلى الانخراط في العمل الحزبي السِّياسي، ثمَّ إلى النَّشاط المدني غير الحكومي، من دون أن يكون هناك مسار متصاعد أو تراكمي؛ بل ساد نوع من "الانتقال القسري" بفعل تحوُّلات السِّياق السياسي الفلسطيني، دون توازن أو تناغم بين هذه المراحل[1].

وفي ضوء ذلك بات من الضَّرُوري إعادة تقييم العلاقة بين المرجعيَّات المحليَّة والمنهجيَّات الدوليَّة، لتفادي القطيعة التاريخيَّة التي عانى منها الحراك النَّسوي، وضمان بقاء مشروع التحرُّر النَّسوي فلسطينيًّا في جوهره، ومتماهيًا مع السياق الوطني[2]..

ثانيًا: مشاركة المرأة في الانتفاضة الثانية (2000–2005) وتحديات التمثيل السياسي:

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينيَّة عام 1994، عقب اتفاقيَّة أوسلو، برزت تطلُّعات نحو بناء نظام سياسي يحترم حقوق الإنسان والمساواة الجندريَّة، ورغم نشاط الحركة النسويَّة آنذاك في الدفع باتجاه التشريعات العادلة ظلَّ الاحتلال الإسرائيلي والمعيقات البنيويَّة - كغياب الاعتراف الدَّولي الكامل بفلسطين - عوائق أمام تنفيذ هذه المطالب على أرض الواقع، خاصَّة فيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيَّات الدوليَّة كـ"سيداو"CEDAW" ، واتفاقيَّة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة".

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 تصاعدت الانتهاكات الإسرائيليَّة، ولم تسلم النساء من الاستهداف المباشر، حيث واجهن القتل، والإعاقة، ومنع العلاج في ظلِّ انهيار منظومة الرِّعاية، وتضاعفت الأعباء الملقاة على المرأة

(1) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 139.

(2) المرجع السابق نفسه. ص140

الفلسطينيَّة التي تحمَّلت أدوار الرِّعاية النفسيَّة والصحيَّة، خاصَّة للأطفال والمصابين، وسط تفاقم العنف المجتمعي والأسري[1].

لكن المرأة الفلسطينيَّة خلال الانتفاضة الثانية لم تُحصر في أدوار الرعاية فقط؛ بل دخلت دائرة الفِعْل المسلَّح والسياسي المباشر، كما في حالة وفاء إدريس، وآيات الأخرس، ودارين أبو عيشة، ممَّن نفَّذن عمليَّات فدائيَّة داخل العمق الإسرائيلي، في تحوُّل نوعي تجاوز الصُّور النَّمطية، وأسَّس لخطاب نسوي يربط بين النِّضال التحرُّري والمشاركة الكاملة، كما واصلت النِّساء نضالهن داخل المعتقلات، وتجلَّى ذلك في الموقف الموحَّد للأسيرات اللَّواتي رفضن الإفراج الفردي عام 1996، في سابقة نضاليَّة نسويَّة تؤكِّد الوعي السياسي والتَّنظيمي للمرأة الفلسطينيَّة[2].

ورغم هذا الحُضُور الميداني بقي تمثيل النِّساء في مراكز صنع القرار محدودًا، سواء في السُّلطة الفلسطينيَّة أو في الوفود التفاوضيَّة، ولم يظهر تمثيل نسوي فعلي سوى في شخصيَّات محدودة مثل حنان عشراوي، ممَّا عكس هشاشة إدماج النِّساء في العمليَّة السياسيَّة، واستمرار الطابع الذكوري للمنظومة السياسية الفلسطينيَّة.

وحتَّى مع انخراط النِّساء في التنظيمات السياسيَّة (فتح، وحماس، والجبهة الشَّعبية)، لم يتحقَّق تمثيل حقيقي في المناصب القياديَّة العليا؛ بل تمَّ استثمار الدور النِّضالي للنِّساء دون تحويله إلى تمثيل مؤسَّسي فعَّال، وقد تكرَّر هذا التهميش في انتخابات المجلس التَّشريعي 1996، الَّتِي شهدت تمثيلًا نسائيًّا ضعيفًا (5.6%)، وهو ما يعكس فجوة بين النِّضال الشَّعبي والتمثيل الرسمي، فلقد واجهت المرأة الفلسطينيَّة خلال هذه المرحلة تحديات مزدوجة: الاحتلال من جهة، والبنى

(1) الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2007، ص 42.

(2) النقشبندي، بارعة،2001 ، المشاركة السياسية للمرأة في) الأردن وبعض الدول العربية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص55 .

المجتمعيَّة والسياسيَّة التقليديَّة من جهة أخرى، إضافة إلى تأثير الانقسام السِّياسي الفلسطيني بعد عام 2007، الذي زاد من هشاشة العمل النَّسوي، وقيَّد تطوُّره المؤسَّسي[1].

وبالرَّغم من الدَّور الواسع للمرأة خلال الانتفاضة، فقد بقي التَّمثيل السياسي النِّسائي في الهيئات الرسميَّة محدودًا، ففي انتخابات المجلس التَّشريعي الأولى عام 1996 لم تحصل النساء إلا على 5.6% من المقاعد (5 نساء من أصل 88 عضوًا)، ممَّا يشير إلى فجوة واضحة بين النَّشاط الشعبي النَّسوي والتَّمثيل السياسي الرسمي، ولم يكن غياب التَّمثيل السِّياسي مجرد نتيجة لقصور التَّنظيمات النسويَّة أو ضعف الوعي العام؛ بل كان أيضًا نتاجًا لبنية سياسيَّة فلسطينيَّة غير ديمقراطيَّة بما يكفي، يُضاف إليها استمراريَّة الثقافة الأبويَّة داخل الفصائل، وفي المجتمع الفلسطيني عمومًا، والتي تنظر إلى دور النساء النِّضالي كدور "مساعد" لا "قيادي"[2].

فقد واجهت المرأة الفلسطينيَّة في هذه المرحلة تحديات مركبة، تمثَّلَت في القيود المجتمعيَّة التي تحدُّ من انخراطها في المجال السِّياسي، والنظرة التقليديَّة التي تحصر أدوارها في الرِّعاية والعاطفة، وليس في اتِّخاذ القرار، كما أسهم استمرار الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى الانقسام السِّياسي الفلسطيني بعد عام 2007 في إضعاف البنية التنظيميَّة للعمل النَّسوي، وتراجع المكتسبات التي تحقَّقَت بفعل الانتفاضات الشعبيَّة[3].

ولم تتوقَّف معوقات التَّمكين النسوي عند الاحتلال أو الثقافة التقليدية؛ بل شملت كذلك المنظومة السياسيَّة الرسمية، التي فشلت في تبنِّي سياسات واضحة لضمان مشاركة النساء، حتَّى مع وجود كوتا نسائيَّة محدودة، لم تُترجم إلى

(1) النقشبندي، بارعة، المرجع السابق، ص 139.

(2) اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية، نتائج انتخابات المجلس التشريعي 1996، رام الله، 1996.

(3) النقشبندي، بارعة، "الدور السياسي للمرأة"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد، 2005، 139، ص 1.

تأثير ملموس في السياسات العامَّة[1].

تكشف تجربة المرأة الفلسطينيَّة خلال انتفاضة الأقصى عن تناقض جوهري بين الحُضُور الفاعل على الأرض، والتَّهميش داخل مراكز القرار السِّياسي، فلقد برهنت النِّساء على قدرة عالية في الانخراط الميداني والنِّضال المسلَّح والتَّنظيمي والإعلامي؛ لكن النِّظام السياسي - كما المجتمعي - لم ينجح في ترجمة هذا الفعل إلى مأسسة حقيقيَّة للتَّمثيل النسائي.

كما أضعفت التَّبعية للتمويل الخارجي بعض مكونات الحراك النَّسوي، حيث أصبح مرتبطًا بأجندات دوليَّة قد لا تعكس الواقع الفلسطيني، وبرزت الحاجة إلى خِطَاب نسوي محلِّي مستقل، يُعيد ربط قضايا المرأة بالسِّياق التحرُّري العام، دون الوقوع في فخِّ التَّسليع أو "المأسسة الفارغة".

وقد أظهرت التَّجربة أنَّ المرأة الفلسطينيَّة ليست فقط "عنصرًا مقاومًا"؛ بل تمتلك مؤهِّلات نوعيَّة تؤهلها للعب دور ريادي في بناء السَّلام، والتفاوض، وإعادة بناء المجتمع، وهو ما يدعو إلى إعادة تعريف الأمن والسِّيادة من منظور نسوي، وتوسيع الفضاء السِّياسي أمام النساء.

وفي الختام فإنَّ حضور المرأة في الانتفاضتين أظهر قدرتها على الفعل؛ لكن الإقصاء السِّياسي المنهجي كشف تناقضًا صارخًا بين المشاركة الفعليَّة والتَّمثيل الرسمي، ولذا فإنَّ إدماج النِّساء في مفاوضات الحل النهائي وصياغة السياسات الوطنيَّة لا يُعدُّ مطلبًا حقوقيًّا فقط؛ بل ضرورة إستراتيجيَّة لإنتاج مشروع وطني ديمقراطي، يحقق العدالة الاجتماعيَّة والتحرُّر الكامل.

(1) Amnesty International. Women in the Front Line: The Struggle for Equality in the Occupied Territories,, ،2005 p. 12.

المبحث الخامِس:
المرأة الفلسطينيَّة بين السُلطة الوطنيَّة والاحتلال (2005–2024)

برغم الدَّور البارز الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة في مختلف مراحل النِّضال الوطني - منذ عام 1917، بما في ذلك الانتفاضات، والعمل النقابي والحزبي- فإنَّ مشاركتها السياسية داخل البنى الرسميَّة بقيت محدودة، ويتجلَّى هذا التهميش بوضوح في المرحلة الممتدَّة من عام 1994 إلى 2024، إذ لا تزال نسب تمثيل النِّساء في مواقع صنع القرار داخل منظمة التَّحرير، والسلطة الوطنيَّة، والأحزاب السياسيَّة، والنقابات منخفضة، وقد أكَّدت ذلك "ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينيَّة 2023"، التي أشارت إلى استمرار تدنّي المشاركة النسائيَّة في الحياة السياسيَّة، رغم جهود الحراك النَّسوي والمؤسَّسات النسائية في تعزيز المساواة وتمكين النِّساء[1]..

أولا: تهميش المرأة الفلسطينيَّة في الحياة السياسيَّة والفجوة البنيويَّة رغم التضحيات والنِضال:

برغم الدَّور الفاعل للمرأة الفلسطينية في النضال الوطني منذ الانتداب البريطاني فإنَّه لا تزال مشاركتها في الحياة السياسيَّة الرسميَّة محدودة، فقد شاركت في المقاومة، والعمل النقابي والحزبي، وقدّمت نماذج نضاليَّة بارزة كأم نضال فرحات؛ إلا أنَّ هذا الحضور لم يُترجم إلى تمثيل فعلي داخل البُنى القياديَّة.

منذ تأسيس السُّلطة الفلسطينيَّة عام 1994 بقي التَّمثيل النسائي ضعيفًا، ففي انتخابات 1996 حصلت النِّساء على 4 مقاعد فقط (4.5%) من أصل 88، وبلغت نسبة التَّصويت لسميحة خليل في الانتخابات الرئاسيَّة أقل من 10%، أما في انتخابات 2006 - وبعد تطبيق نظام الكوتا – فقد نالت النِّساء 17مقعدًا (7.8%) من أصل 132[2]..

(1) منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام (غزة) منشور ذاتيًّا، 2023.

(2) اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية، نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، 1996، رام الله: اللجنة المركزية، 1996.

وفي الانتخابات الرئاسيَّة لعام 2005 غابت المرأة تمامًا عن المشهد التنافسي، ممَّا يعكس استمرار العقليَّة الذكورية داخل بنية النِّظام السياسي، وتراجع الحضور النِّسائي في المراكز العليا لصنع القرار، أمَّا في انتخابات 2006 - التي جاءت وفق قانون انتخابي جديد (رقم 9 لسنة 2005) يضمن نظام الكوتا النِّسائية - فقد حصلت النِّساء على 17مقعدًا من أصل 132، بنسبة 7.8%، وهي نسبة متواضعة مقارنة بطموحات الحركات النَّسوية وتاريخ المرأة الكفاحي[1].

وشهدت الحكومات الفلسطينيَّة منذ عام 1996 تشكيل 12 حكومة قبل الانقسام، لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء فيها 5.2%، أي في 13 وزارة فقط من أصل 248 وزارة تمَّ تشكيلها قبل الانقسام السِّياسي بين الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة في يونيو 2007[2].

وبعد الانقسام ارتفعت نسبة تمثيل النساء نسبيًّا في حكومات سلام فياض الثَّانية عشرة والثَّالثة عشرة والرَّابعة عشرة، حيث شغلت المرأة 15 وزارة من أصل 67 بنسبة 19.7%، ممَّا يُعدُّ تطورًا نسبيًّا؛ لكنَّه لم يتحول إلى مسار دائم، وفي المقابل شغلت امرأة واحدة فقط منصبًا وزاريًّا في حكومة تسيير الأعمال بقيادة إسماعيل هنيَّة في قطاع غزة، ممَّا يؤكِّد استمرار غياب النِّساء في بعض السِّياقات السياسيَّة ذات الطَّابع المحافظ[3].

ورغم الشعارات التي ترفعها الأحزاب والفصائل الفلسطينيَّة بشأن العدالة والمساواة فإنَّه لا تزال مواقع القيادة العليا محصورة - بشكل كبير- في يد الرِّجال، فعلى سبيل المثال:

(1) الدجني، حسام، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية: بين الحضور النضالي والتمثيل السياسي، مقال رأي، 2013.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) المصري، روز، المرأة الفلسطينيَّة وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدة (2018–2021) ورقة حقائق، بإشراف مركز مسارات الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2023، ضمن مبادرة "تعزيز دور النساء داخل الأحزاب السياسيَّة الفلسطينية"، بالشراكة مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI)

1. في حركة فتح لم تصل أي امرأة إلى عضويَّة اللجنة المركزيَّة إلا بعد فصل محمَّد دحلان، حين تمَّ تعيين آمال حمد عضوًا بديلًا.
2. في حركة حماس لم تصل أي امرأة إلى المكتب السياسي حتَّى عام 2020، حين تمَّ انتخاب امرأتين فقط بنسبة 12.5%، في تطوُّر يُعدّ محدودًا.
3. حركة الجهاد الإسلامي لا تضمُّ نساء في مكتبها السِّياسي حتَّى اليوم.
4. قوى اليسار الفلسطيني - مثل حزب الشَّعب والجبهة الشعبيَّة والجبهة الديمقراطيَّة - تبدي تمثيلًا أفضل للنِّساء؛ لكن النِّسب تبقى دون المستوى المطلوب، ولا تعكس حجم مشاركة النِّساء الحقيقيَّة في النِّضال أو الحراك الحزبي.

وبحسب تقرير لجنة الانتخابات المركزيَّة الفلسطينيَّة (10 أبريل 2013) بلغت نسبة النِّساء من مجموع النَّاخبين الفلسطينيّين 48.1%، ما يعادل 896,051 ناخبة من أصل 1,861,211 ناخبًا، ورغم هذا الوزن التَّصويتي الضخم، لم ينعكس على نسبة تمثيل النِّساء في المؤسَّسات المنتخبة، ممَّا يُؤكِّد وجود نزعة ذكوريَّة بنيوية تتحكَّم في آليَّات الترشح، والتَّرشيح، والوصول إلى المناصب العليا[1].

فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة النِّساء في المجلس المركزي للمنظَّمة 25%، رغم قرارات المجلس المركزي المتكرِّرة منذ عام 2015 بضرورة رفعها إلى 30%[2]، ويخلو مكتب رئاسة المجلس الوطني، وكذلك معظم لجان المنظمة من التَّمثِيل النِّسائي الفعَّال، ممَّا يشير إلى فجوة واضحة بين الخِطَاب الرَّسمِي والتطبيق العملي، كذلك لم تتجاوز نسبة مشاركة النِّساء في مجلس الوزراء الفلسطيني 14%، وفي السِّلك الدُّبلوماسي 11%، وفي المحافظين 6.3%، أمَّا في المستويات العليا من الوظائف الحكوميَّة فتُظهر البيانات فجوة صارخة، إذ لم تتجاوز نسبة النِّساء في رتبة "مدير عام" فأعلى 13% فقط، مقارنة بـ87% للرِّجال[3].

(1) تقرير لجنة الانتخابات المركزية، تحديث سجل الناخبين، 10 نيسان/ أبريل 2013.

(2) الدجني، حسام، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسيَّة: بين الحضور النضالي والتمثيل السياسي، مقال رأي، العربي نت، 2013.

(3) منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام (غزة) منشور ذاتيًّا، 2023.

وتتكرَّر هذه الإشكاليَّة في الأحزاب، حيث تعاني المرأة الفلسطينيَّة من ثقافة حزبيَّة ذكوريَّة تُقصيها من الهيئات القياديَّة، رغم تنوع انتماءاتها الحزبيَّة وتاريخها النِّضالي الطَّوِيل، فقد بلغت نسبة تمثيل النِّساء في اللجنة المركزيَّة لحركة "فتح" 5% فقط، و11% في المجلس الثوري، في حين حافظت الجبهة الديمقراطية وحزب "فدا" على نسب أعلى نسبيًّا (25–40%)، بينما ما زال المكتب السِّياسي لحركة "الجهاد الإسلامي" يخلو من التَّمثيل النِّسائي بالكامل حتَّى عام 2023، وتبلغ نسبة الأمناء العامين من النِّساء في عموم الأحزاب الفلسطينية 22.2% فقط، و20.3% في عضوية اللجان المركزيَّة[1].

ومن ناحية اقتصاديَّة تواجه النِّساء تحديات كبيرة في سوق العمل، حيث تبلغ البطالة بين المتعلِّمات 48.6%، وتصل في غزة إلى 59%، ورغم حضور النِّساء في قطاعات كالصحَّة والتَّعليم فإنَّ تمثيلهنَّ النَّقابي يبقى ضعيفًا، إذ لا ترأس النِّساء سوى 8.8% من النقابات العماليَّة[2].

تلخيص إحصائي لتمثيل المرأة الفلسطينيَّة في مواقع صنع القرار الحزبي (2018–2021).

(1) روز المصري، المرأة الفلسطينية وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدة (2018–2021)، ورقة حقائق، بإشراف مركز مسارات الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2023، ضمن مبادرة "تعزيز دور النساء داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية"، بالشراكة مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI).

(2) أبو كريم، منصور، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام (غزة) منشور ذاتيًا، 2023.

جدول (1): مستوى تمثيل المرأة الفلسطينية في الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية

الحزب/ الحركة	تاريخ المؤتمر	عدد النساء في المكتب السياسي	النسبة %
فتح	2016	1 من 21	%4.8
جبهة التحرير العربية	2018	0 من 15	%0
جبهة النضال الشعبي	2021	3 من 18	%17
الجبهة العربية الفلسطينية	2009	2 من 10	%20
فدا (الاتحاد الديمقراطي)	2019	4 من 21	%17 (تراجعًا من %28.6 في 2011)
الجبهة الشعبية	2013	3 من 10	%16.7
المبادرة الوطنية	2017	1 من 7	%14.3
الجبهة الديمقراطية	2018	-	%16.6
حزب الشعب	2008	4 من 19	%21
حركة الجهاد الإسلامي	2020-2019	0 من 11	%0
حركة حماس	2020	2 من 16	%12.5

حيث كان **أعلى تمثيل نسائي** في المكتب السياسي: حزب الشَّعب (21%).

أدنى تمثيل (أو غياب): جبهة التَّحرير العربيَّة، الجهاد الإسلامي (0%).

تكشف هذه الأرقام وغيرها ممَّا ورد في الورقة، أنَّ مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في الحياة السياسيَّة والاقتصادية لم تواكب حجم دورها التَّاريخي والنِّضالي الممتد منذ أوائل القرن العشرين، وبالرَّغم من تبني آليات مثل نظام الكوتا، والاعتراف الرسمي المتكرِّر بأهميَّة تمثيل النساء، فإنَّ المعوقات الهيكليَّة والثقافيَّة - وعلى رأسها استمرار الاحتلال والانقسام الدَّاخلي - ما تزال تُضعف قدرتها على الوُصُول إلى مراكز النُّفوذ والتَّأثير، لذلك فإن المرحلة القادمة تتطلَّب

الانتقال من التَّمثيل الرَّمزي إلى المشاركة الفاعلة، من خلال إصلاح البنى الحزبيَّة، وتعزيز الديمقراطيَّة الداخلية، وضمان وجود آليات تنفيذيَّة تُلزم الجهات السياسيَّة برفع تمثيل النساء بما يتناسب مع حجم دورهنَّ المجتمعي والتَّاريخي[1].

تميَّزت هذه المرحلة بتعقيد المشهد الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السِّياسي الداخلي، وتعثُّر العملية السياسيَّة، وفي هذا السِّياق تنوَّع دور المرأة الفلسطينيَّة بين النِّضال الوطني، والنَّشاط المدني، والعمل السِّياسي، وبرزت مطالبات نسويَّة أكثر وضوحًا بالمشاركة الكاملة والتَّمكين، دون أن يغيب العنف الممنهج الذي تتعرَّض له النِّساء من قِبَل الاحتلال.

ثانيًا: تهميش المشاركة المدنية والسياسية للمرأة في ظل السلطة الوطنية (2010-2025):

رغم نضال المرأة الفلسطينية التاريخي ومشاركتها الفاعلة في المقاومة والعمل المجتمعي فإنَّها لا تزال تعاني من تهميش سياسي مرتبط بجملة تحديات بنيويَّة، أبرزها الهيمنة الذكوريَّة داخل الأحزاب والثقافة المجتمعية، وغياب قانون يُلزم الأحزاب بمراعاة النَّوع الاجتماعي، إضافة إلى ضعف برامج التأهيل السياسي للنساء، وغياب الضَّغط المجتمعي الفاعل.

وبالرَّغم من التقدُّم الملحوظ في التَّعليم، حيث شكّلت النساء 60.5% من طلبة التَّعليم العالي عام 2022، واستفادت من نظام الكوتا في انتخابات 2017 بحصولهن على أكثر من 20% من مقاعد الهيئات المحلية، فإنَّ تمثيلهن في مواقع القرار بقي ضعيفًا، وغالبًا رمزيًّا، فما تزال نسبتهنَّ في المجلس المركزي 25%، وفي مجلس الوزراء 14%، وفي السِّلك الدبلوماسي 11%، وفي المحافظين 6.3%، بينما لم تتجاوز نسبة النِّساء في وظائف عليا 13%، كما ظلَّ تمثيلهنَّ في اللجنة التنفيذيَّة لمنظَّمة التَّحرير، وفي الهيئات القياديَّة الحزبيَّة محدودًا للغاية، رغم أنَّ

(1) أبو كريم، منصور، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام (غزة) مركز شؤون المرأة، غزة فلسطين 2023.

نسبة الناخبات تقارب 48%، واقتصاديًّا بلغت البطالة بين النِّساء المتعلِّمات 48.6%، و59% بين شابات غزة، ورغم تمركز النِّساء في قطاعات التَّعليم والصحَّة فإنَّ تمثيلهنَّ النقابي بقي ضعيفًا (8.8% فقط في رئاسة النقابات)[1]، وشهدت تلك الفترة مطالبات بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وهو ما أثار جدلًا مجتمعيًّا حادًّا، خاصة في ظل اعتراضات بعض التيارات الدينيَّة والاجتماعيَّة[2].

من جهة أخرى كشَفَت الأحداث بعد 7 أكتوبر 2023 تصاعد التَّحديات أمام النِّساء، مع استهداف مباشر من الاحتلال الإسرائيلي، فوفق تقارير الإسكوا والأمم المتَّحدة تجاوز عدد الشُّهداء الفلسطينيّين 43 ألفًا حتَّى أكتوبر 2024، 70% منهم نساء وأطفال، إضافة إلى 100 ألف جريح، وتهجير قرابة مليونَي فلسطيني في غزة، وقد فقدت أكثر من 900 امرأة أزواجهنَّ، وأصبحن معيلات لأسرهن، وتعرَّضَت نصف مليون فتاة وامرأة للتَّهجير القسري[3].

وفي الجدول التَّالي نسبة مشاركة المرأة في التمثيل السِّياسي والتَّعليمي لسنة 2022:

(1) منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام غزة: مركز شؤون المرأة، غزة فلسطين، 2023.

(2) منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام غزة: مركز شؤون المرأة، غزة فلسطين، 2023.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **"الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات"**، الدورة الثانية عشرة للجنة المرأة، الوثيقة رقم E/ESCWA/C.7/2024/7 (مسقط: الإسكوا، 8 ديسمبر 2024)، 3–18.

جدول (2): نسب تمثيل المرأة في المؤسسات والمو اقع القيادية الفلسطينية[1]

المؤشر التمثيلي للمرأة	النسبة
نسبة تمثيل المرأة في المجلس المركزي (2022).	%25
نسبة النساء في مجلس الوزراء.	%14
نسبة النساء في السلك الدبلوماسي.	%11
نسبة النساء في المحافظين.	%6.3
نسبة النساء في وظائف عليا (مدير عام فأعلى).	%13
البطالة بين النساء المتعلمات.	%48.6
البطالة بين فتيات غزة (15–29 سنة).	%59.1
نسبة النساء في العمل النقابي.	%20-12
نسبة النساء في رئاسة النقابات.	%8.8
تمثيل النساء في اللجنة المركزية لفتح.	%5
أعلى تمثيل نسائي في الأحزاب (حزب "فدا).	%40

إنَّ هذا العدوان قد أدَّى إلى تدمير البنية التحتية، وخسارة غزة أكثر من 200 ألف وظيفة، وانهيار النَّاتج المحلي بنسبة تفوق 80%، ممَّا زاد من تهميش النساء اقتصاديًّا واجتماعيًّا، خاصة مع تراجع مشاركتهنَّ في سوق العمل إلى 16.5%، وخروج أكثر من 550 ألف امرأة من القوى العاملة، نتيجة تزايد الأعباء الأسريَّة، والنِّظام الاجتماعي التقليدي[(2)].

وفي الضفة الغربية أسهمت سياسات الاحتلال، وإغلاق المعابر، وقرصنة أموال المقاصة في تدهور الأوضاع الاقتصاديَّة، ممَّا فاقم من هشاشة مشاركة

1 منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام غزة: مركز شؤون المرأة، غزة فلسطين، 2023.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **"الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات"**، الدورة الثانية عشرة للجنة المرأة، الوثيقة رقم E/ESCWA/C.7/2024/7 (مسقط: الإسكوا، 8 ديسمبر 2024)، 3–18 .

النِّساء سياسيًّا واقتصاديًّا، وأبقى على فجوات في التَّمثيل والعدالة الجندريَّة للمرأة الفلسطينيَّة اليوم، حيث تواجه تحديًا مركبًا: بنية سياسيَّة واجتماعيَّة تُقصيها، واحتلال عسكري يُدمر بيئتها الحياتيَّة، لذا فإنَّ إنصافها سياسيًّا واقتصاديًّا لم يعد مطلبًا حقوقيًّا فحسب؛ بل ضرورة إستراتيجيَّة لبناء نظام ديمقراطي عادل يعكس تضحيات الشَّعب الفلسطيني بكلِّ مكوِّناته.

في السَّنوات الأخيرة شهد واقع المرأة الفلسطينيَّة تصاعدًا غير مسبوق في التحديات الهيكليَّة النَّاجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما بعد اندلاع الحرب على قطاع غزَّة في أكتوبر 2023، فقد أشارت وثيقة رسميَّة صادرة عن لجنة المرأة في "الإسكوا" (2024) إلى أن النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات يواجهن آثارًا مضاعفة جراء استمرار الأنشطة الاستيطانيَّة، وعمليات الهدم والتَّهجير القسري في القدس والمنطقة (ج) من الضفَّة الغربية، إضافة إلى الحصار المتواصل على قطاع غزة، والَّذِي بلغ ذروته خلال الحرب الأخيرة، حيث فاقت أعداد القتلى الفلسطينيِّين 42,000 معظمهم من الأطفال والنِّساء[1].

بين عام 2022 وعام 2024 تصاعدت معاناة النِّساء الفلسطينيَّات نتيجة الحرب على غزَّة، وتفاقم الاحتلال، حيث وثّقت الإسكوا أنَّ النِّساء كنَّ الأكثر تضرُّرًا، حيث شكَّلن غالبية الضحايا المدنيين، وعانين من آثار نفسيَّة واقتصاديَّة ومعيشيَّة شديدة، جراء دمار المنازل وتهجير قرابة مليوني شخص، ووفاة أكثر من 42,000 فلسطيني، بينهم 17,000 طفل، كما استمرَّت أزمة ضعف المشاركة السياسيَّة للنِّساء، وتعثُّر الإصلاحات القانونيَّة بسبب الانقسام السِّياسي، وتعطيل المجلس التَّشريعي[2]..

تواجه المرأة الفلسطينية اليوم تهديدات بنيويَّة خطيرة تتجاوز الموروث

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،**"الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات"**، الدورة الثانية عشرة للجنة المرأة، الوثيقة رقم E/ESCWA/C.7/2024/7 (مسقط: الإسكوا، 8 ديسمبر 2024)، 3–18.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 8-18.

الثقافي، وصولًا إلى العنف الممنهج بفعل الاحتلال والانقسام السِّياسي، ممَّا يستدعي استجابة عاجلة لحمايتها، وتعزيز مشاركتها السياسيَّة، وقد شكَّل عدوان 7 أكتوبر 2023 نقطة تحوُّل مأساويَّة أدَّت إلى انهيار اقتصادي واجتماعي شامل، خاصَّة في غزة، حيث دُمِّرت البنية التحتية، وفُقد أكثر من 200 ألف وظيفة، وتراجع النَّاتج المحلي بنسبة تفوق 80%، ممَّا ضاعف من معاناة النِّساء اقتصاديًّا ونفسيًّا[1].

وبالرَّغم من إسهامات النِّساء الفلسطينيَّات التاريخيَّة في النِّضال الوطني والاجتماعي منذ أواخر القرن التاسع عشر، فإنَّ مشاركتهن السياسية المعاصرة ما زالت تعاني من فجوة نوعيَّة كبيرة تعكس استمرار الهيمنة الذكوريَّة في مواقع صنع القرار، وتشير الإحصاءات إلى أنَّ النِّساء لا تزال مشاركتها السياسيَّة المعاصرة تعاني من فجوة نوعيَّة تعكس استمرار الهيمنة الذكوريَّة في مراكز القرار، ورغم أنَّ النساء يشكِّلن 48% من العاملين في القطاع المدني فإنَّ حضورهنَّ في المناصب العليا لا يتجاوز 14.2%، كذلك لا تشغل النِّساء سوى 14.3% من المناصب الوزاريَّة، و6% فقط في الشُّرطة، بينما تصل نسبتهنَّ في القضاء إلى 16.5%، مع تفاوت واضح بين الضفَّة وغزة، وفي الهيئات المحليَّة تشكِّل النِّساء 20.8% من الأعضاء في الضفَّة، و12.6% في غزة؛ لكن نسبة ترؤسهنَّ لهذه الهيئات لا تتجاوز 1.1%، ولا توجد أي امرأة في هذا المنصب بغزَّة، فهذه الأرقام تُؤكِّد استمرار التهميش السياسي للنِّساء رغم الإطار القانوني الدَّاعم، ممَّا يستدعي مراجعة جادة للسِّياسات لضمان تمثيل فعَّال وحقيقي لهنَّ[2].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الثانية عشرة، الوثيقة رقم E/ESCWA/C.7/2024/7، 16أكتوبر 2024.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 22 أكتوبر 2024.

جدول (3): جدول حول النِّسب والمؤشِّرات في غزة وفقًا للجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغربي آسيا (الإسكو)، 2024

الرقم/ النسبة	المؤشر
أكثر من 80%	نسبة تراجع الناتج المحلي في غزة
+200,000	عدد الوظائف المفقودة في غزة
43,000/ 70% نساء وأطفال	عدد الشهداء في غزة (حتى 22 أكتوبر 2024)
33% - الربع الرابع 2023	نسبة تراجع الناتج المحلي في الضفة
35%	نسبة البطالة في الضفة
1.86مليار دولار	اقتطاعات إسرائيلية من أموال المقاصة منذ 2019
16.5% مقابل19% في 2022	مشاركة النساء في سوق العمل (غزة، قبل العدوان)
552,300 امرأة.	عدد النساء خارج القوى العاملة (غزة)
60%	نسبة النساء غير المشاركات بسبب الأعباء المنزلية

وتُشِير هذه الأرقام مجتمعة إلى أنَّ مشاركة المرأة الفلسطينيَّة السياسيَّة ما تزال تعاني من تهميش ممنهج، سواء من حيث التَّمثيل الكمِّي أو التَّأثير النوعي، وذلك رغم الإطار القانوني الدَّاعم نظريًّا، بدءًا من الميثاق الوطني الفلسطيني ووثيقة إعلان الاستقلال، مرورًا بالقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاءً بالاتفاقيَّات الدوليَّة التي وقعتها فلسطين.

جدول (4): مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في مو اقع صنع القرار(آخر الإحصائيَّات المتاحة)[1]

القطاع	النسبة/ العدد للنساء	النسبة/ العدد للرجال	ملاحظات
نسبة النساء في القوى العاملة المدنية	%48	%52	نسبة عامة في القطاع المدني
الإدارة العليا في الحكومة (مدير عام فأعلى	%14.2	%85	فجوة نوعية واضحة في مراكز القرار
التمثيل الوزاري (2024)	4 وزارة من أصل 28 (14.3%).	24من أصل 28 وزارة 85.7%	تمثيل رمزي أكثر من كونه فعليًّا
الشرطة/ الجهاز الأمني	%6	%94	ضعف حاد في التمثيل الأمني للنساء
الجهاز القضائي (إجمالي)	%16.5	%83.5	تفاوت جغرافي واضح
الضفة الغربية قطاع غزة	%23.2 %2.4	%76 %97.6	/
الهيئات المحلية (العضوية)	-الضفة الغربية: 20.8% قطاع غزة: 12.6%	%79.2 %87.4	/
رئاسة الهيئات المحلية	1.1% ضفة وغزة	%98.9	توجد أي امرأة تشغل هذا المنصب في قطاع غزة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المرأة والرجل في فلسطين 2023، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 2023.

تُظهر الأرقام فجوة نوعيَّة حادة، خاصَّة في المناصب السيادية (مثل رئاسة الهيئات المحليَّة والجهاز الأمني)، فهناك تفاوت جغرافي واضح في تمثيل النِّساء بين الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، يعكس الفوارق في البنى السِّياسية والثقافيَّة والتنظيميَّة، ورغم الخطابات الرسميَّة الداعية لتمكين المرأة فإن تمثيل النساء في مواقع القرار لا يتعدَّى في معظم القطاعات الطَّابع الرَّمزي.

ثالثا: تحليل مشاركة المرأة في مؤسَّسات صنع القرار الفلسطيني:

بالرَّغم من أنَّ تاريخ المرأة الفلسطينيَّة حافل بالمشاركة الوطنيَّة والنضالية، فإن تمثيلها في مؤسَّسات صنع القرار السياسيَّة والمهنية ما زال يواجه فجوات واضحة تعكس استمرار التحديات البنيويَّة والثقافيَّة والسياسيَّة.

ووفقا لإحصائيَّات عام 2024 في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في مؤسَّسات صنع القرار تعاني من فجوات بنيويَّة وثقافيَّة واضحة، فوفقًا لإحصائيَّات 2024 تشكِّل النِّساء 23.1% من المجلس المركزي، و17.4% من المجلس الوطني؛ لكنهنَّ يغِبن كليًّا عن اللجنة التنفيذيَّة لمنظمة التحرير، كما لا تتولى سوى امرأة واحدة منصب محافظ من أصل 16.

في السِّلك الدبلوماسي لا تتجاوز نسبة السَّفيرات 10.8%، بينما تشكِّل النساء 30.6% من طواقم البعثات، أغلبهن في وظائف إداريَّة، أمَّا في الغرف التجارية فلم تتجاوز نسبة النساء في إدارتها 2.9%، و3.4% كرئيسات أو مديرات شركات، رغم وجود 15.3% في عضوية مجالس إداراتها، ممَّا يعكس فجوة قيادية.

في التَّعليم العالي لا تتجاوز نسبة النِّساء في الهيئات التدريسيَّة 25.7%، وفي مجالس إدارة الجامعات 10.7%، بينما تشكّل الطالبات 35.9% من عضوية مجالس الطلبة؛ لكن 8.7% فقط منهنَّ في رئاسة هذه المجالس، ممَّا يبرز استمرار هيمنة الثقافة الذكوريَّة حتَّى بين الأجيال الشابة.

وفي النقابات رغم كثافة النساء في قطاعات مثل التمريض والهندسة فإنَّ تمثيلهنَّ القيادي يظل محدودًا، ففي نقابة المهندسين رغم أنَّ النساء يشكلن 41% من الأعضاء فإنَّ تمثيلهنَّ في مجلس الإدارة لا يتجاوز 6.7%، أمَّا في نقابة

الصحفيِّين فتمثيل النساء غائب في غزَّة، ومحدود في الضفَّة، إضافة إلى تعرُّض الصحفيَّات للاستهداف خلال العدوان الإسرائيلي، حيث استشهدت 12 صحفيَّة، واعتُقلت 6 أخريات منذ أكتوبر 2023[1].

جدول (5): ملخَّص إحصائي لأبرز مؤشِّرات المشاركة النَّسوية (2022–2023)

المؤسسة/ القطاع	نسبة مشاركة النساء
المجلس المركزي (م.ت.ف)	%23.1
المجلس الوطني (م.ت.ف)	%17.4
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	%0
السفيرات في السلك الدبلوماسي	%10.8
العاملات في البعثات الخارجية	%30.6
الغرف التجارية (إدارة)	%2.9
مجالس إدارة الشركات	%15.3
رئاسة مجالس إدارة الشركات	%3.4
عضوية الهيئة التدريسية الجامعية	%25.7
عضوية مجالس أمناء الجامعات	%10.7
رئاسة الكليات الجامعية	%17.6
عضوية مجالس الطلبة	%35.9
رئاسة مجالس الطلبة	%8.7
تمثيل النساء في مجلس نقابة المهندسين	%6.7
تمثيل النساء في مجلس نقابة الأطباء	%0
تمثيل الصحفيات في رئاسة التحرير (الضفة)	%25

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المرأة والرجل في فلسطين 2024، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 2024.

إنَّ التَّمثيل النسائي الكمي ما زال ضعيفًا، والنَّوعي أضعف، فحتَّى في الحالات التي توجد فيها مشاركة عدديَّة للنساء فإنَّ تأثيرهنَّ في القرار محدود.

1. **التحديات البنيويَّة والثقافيَّة والسياسيَّة تتضافر لتقويض فرص المرأة**، خاصة في ظل بيئة سياسيَّة مركبة تسيطر عليها الذكوريَّة، ويزيد الاحتلال من تعقيدها.
2. **التَّميز في المواقع القياديَّة أكثر وضوحًا** في المؤسَّسات النقابيَّة والاقتصادية، رغم وجود كفاءات نسوية عالية ومؤهلة.
3. **الاحتلال الإسرائيلي لا يُشكل فقط عائقًا مباشرًا؛ بل يغذي كل أشكال التهميش الأخرى**، حيث يفرض قيودًا على حريَّة الحركة، والانخراط السياسي، ويستهدف الصحفيَّات والناشطات، ويقيد المنظَّمات النَّسوية والمجتمعية[1].

رغم الدَّور التَّاريخي والنِّضالي البارز للمرأة الفلسطينيَّة، فإنَّ مشاركتها في مواقع صنع القرار ما زالت تعاني من فجوة كبيرة، تعود إلى تداخل عدَّة معوِّقات:

أولًا: مُعيقات تشريعية ومؤسَّسية:

- عدم الالتزام بتطبيق كوتا الـ30% الَّتي أقرها المجلسان الوطني والمركزي.
- عدم تعديل قوانين الانتخابات بما يتناسب مع تمكين النساء، ومنها المادة (8) المتعلقة بالاستقالة.
- غياب آليَّات مساءلة عند تجاهل حقوق النِّساء في الحملات الانتخابيَّة[2].

ثانيًا: معيقات ثقافيَّة ومجتمعيَّة:

- الثقافة الذكوريَّة السائدة تهمِّش النساء، وتقيِّد أدوارهنَّ بالشَّأن الخاص.
- ضعف الوعي المجتمعي بأهميَّة تمثيل المرأة سياسيًّا.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 22 أكتوبر 2024.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 22 أكتوبر 2024..

- العبء الأسري غير المتوازن يقلل من قدرة النِّساء على الانخراط في العمل العام.

ثالثًا: مُعيقات ماديَّة و اقتصاديَّة:

- محدوديَّة الموارد المالية لدى النساء تؤثر في فرص الترشح والمشاركة الحزبيَّة.
- ارتفاع تكاليف العمل السِّياسي يخلق فجوة إضافيَّة بين الجنسين[1].

رابعًا: واقع النِّساء خلال عدوان 2023–2024:

1. قُتلت أكثر من 28,000 امرأة وفتاة، 70% من إجمالي الضَّحايا نساء وأطفال، بمعدل امرأة كل ساعة.
2. الأمم المتحدة وثّقت حالات عنف جنسي وتعذيب ممنهج ضد النِّساء، خاصة في غزَّة والضفَّة.
3. 84% من النساء يعانين من نقص حاد في الغذاء، و95% من المرضعات في وضع صحي خطير.
4. آلاف النساء أُصبحن معيلات في ظل التَّهجير والتجويع، ممَّا فاقم الضَّغط النفسي والاجتماعي.
5. رغم ذلك فقد استمرَّت منظَّمات مثل "نساء الشَّمس" بتقديم الدَّعم النفسي والإغاثي، داخل فلسطين وخارجها[2].

ورغم حرب الإبادة والتمييز الهيكلي فقد أثبتت المرأة الفلسطينيَّة أنها ليست فقط ضحية؛ بل فاعلة أساسيَّة في حماية المجتمع، وصانعة للأمل والمقاومة، ممَّا يجعل تمكينها ضرورة إستراتيجيَّة، وليس فقط مطلبًا حقوقيًّا.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة 16 أكتوبر 2024.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة 16 أكتوبر 2024.

خاتمة الفصل

يخلص هذا الفَصْل إلى أنَّ المرأة الفلسطينية شكَّلت - عبر مختلف مراحل تطوُّر الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة - ركيزة أساسيَّة في مسار النِّضال الوطني والاجتماعي، ولم يكن هذا الحضور حضورًا هامشيًّا أو ظرفيًّا؛ بل فاعلًا تاريخيًّا أسهم في صياغة الوعي الجَمْعي، وتعزيز مقومات الصمود، فمنذ البدايات الأولى لتبلور الحركة الوطنيَّة، مرورًا بمحطات التحوُّل الكبرى التي قادتها أطر وتنظيمات مثل منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة، برزت المرأة في ميادين العمل السِّياسي والمجتمعي، وأسهمت في ترسيخ ثقافة المقاومة والحفاظ على الهُويَّة الوطنيَّة.

وقد بيَّن التَّحليل التَّاريخي أنَّ الدور النِّضالي للمرأة لم يقتصر على المشاركة في الفعاليَّات الجماهيريَّة أو الدعم اللوجستي؛ بل امتدَّ ليشمل العمل التَّنظيمي، والتعبئة المجتمعيَّة، والمشاركة في المؤسَّسات الوطنيَّة، بما يعكس تحوُّلًا تدريجيًّا في موقعها داخل البنية السياسيَّة والاجتماعيَّة، كما كشف هذا الفَصْل عن أبعاد أخرى مكمِّلة لهذا الدور تمثَّلت في الإسهام الاجتماعي والثقافي والتنموي، حيث اضطلعت النِّساء بمهمَّات الحفاظ على النَّسيج الاجتماعي، ونقل الرِّواية الوطنية، وتعزيز التَّعليم والعمل الأهلي، إضافة إلى بروز نماذج ريادِيَّة في مجالات الاقتصاد والمبادرات المجتمعيَّة.

ويؤكِّد هذا المسار التَّاريخي أن تطوُّر دور المرأة ارتبط بتطور السِّياق الوطني ذاته، فكلَّما تعمَّقَت التحديات السياسيَّة والأمنيَّة اتَّسَعَت مساحات انخراط النِّساء في مجالات العمل العام، بما يعكس علاقة جدليَّة بين النِّضال الوطني والتحوُّلات في أدوار النَّوع الاجتماعي، كما يبرز أنَّ تمكين المرأة لم يكن مسألة اجتماعيَّة فحسب؛ بل ارتبط عضويًّا بمشروع التحرُّر الوطني وبناء المجتمع.

وعليه فإنَّ هذا الفصل يمهِّد لفهم أعمق للتحديات الرَّاهنة التي تُواجِهها المرأة الفلسطينيَّة، من خلال وضعها في إطارها التَّاريخي التراكمي، ويؤكد أن أيَّ مقاربة مستقبلية لتعزيز دور المرأة يجب أن تنطلق من الاعتراف بإسهامها النضالي والتنموي، بوصفها شريكًا كاملًا في مسيرة التحرُّر والبِنَاء.

الفصل الثاني:
أوضاع المرأة الفلسطينيَّة
خلال الحرب على غزة
"التحديات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة"

تركت حرب الإبادة الجماعيَّة على قطاع غزَّة تداعيات كارثيَّة على جميع الفئات والطبقات، وخاصة النِّساء الفلسطينيَّات، حيث عانين من الانعكاسات السلبيَّة التي خلفتها الحرب على المستويات الأمنيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة، فقد أدت هذه الحرب إلى حدوث تداعيات كارثيَّة على النَّسيج الاجتماعي والبناء الطَّبقي والوعي الوطني، نتيجة حالة النُّزوح القسري، وغلاء الأسعار، والاحتكار، وفوضى السِّلاح، فقد أثَّرَت الحَرْب على مُجمل الفئات والقطاعات، وخاصَّة الفئات الهشَّة والضَّعيفة في المجتمع الفلسطيني، كما ترافق مع هذه التَّداعيات تراجعٌ لدور الفصَائل والقوى السياسيَّة والمجتمعيَّة الفلسطينيَّة في الحد من تلك التداعيات، ووجود العديد من الأزمات الإنسانيَّة والاقتصادية والأمنية، ممَّا أسهم في بروز مظاهر اغتراب عميقة لدى النساء ومعظم فئات المجتمع الفلسطيني قد أثرت - بشكل سلبي- في وعيهم الوطني واهتماماتهم السياسيَّة، ودفعتهم إلى التَّفكير في الهجرة.

أفضَتْ هذه الحرب إلى أوضاع كارثيَّة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في غزَّة، حيث دمَّرت هذه الحرب الرَّوابط الاجتماعيَّة والعائليَّة، في ظلِّ حالة الفوضى والنُّزوح القسري المتكرِّر من مكان لآخر، كما أدَّت إلى ذوبان الفروق الطبقيَّة بعدما تحوَّل المجتمع كله إلى طبقة واحدة، وهي طبقة الفقراء في ظلِّ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وحالة العوز.

كما ألقت تداعيات الحَرْب بظروف غاية في الصُّعوبة والتعقيد بالنسبة للمرأة الفلسطينية، حيث أدَّت حركة النزوح المتكرر، والحياة في الخيم ومراكز الإيواء، وصعوبة الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة إلى بروز تحديات إضافيَّة أمام المرأة الفلسطينيَّة خلال شهور الحرب الماضية.

وفي هذا الفصل سوف تسلط الدِّراسة الضوء على تداعيات الأوضاع الأمنيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة الاجتماعيَّة على المرأة الفلسطينيَّة، بهدف معرفة التداعيات السلبيَّة التي خلفتها الحرب على أوضاع المرأة الفلسطينيَّة، والتحوُّلات التي حدثت على أدوار المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب من النَّواحي الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

المبحث الأول:
الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب

وضعت هذه الحرب المجتمع الفلسطيني بكامله - وخاصَّة المرأة الفلسطينيَّة - أمام تحدِّيات وصعوبات جمَّة، فقد أدَّى العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة الجماعيَّة الَّتي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزَّة إلى مقتل أكثر من 10 آلاف سيِّدة فلسطينيَّة- حتَّى الآن-، نتيجة الاستهدافات المباشرة للمباني والمنازل والمنشآت الحيويَّة الفلسطينيَّة.

لم يكن وضع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة قبل الحرب أفضل حالًا؛ لكن جاءت الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر لكي يضعا المرأة الفلسطينيَّة أمام تحدِّيات كثيرة تتعلَّق بخطورة الوضع الأمني والسِّياسي في القطاع، في ظلِّ استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة.

أوَّلًا: التحديات الأمنيَّة التي واجهت المرأة الفلسطينية خلال الحرب:

وضعت الحرب المرأة الفلسطينيَّة في أوضاع غاية في الصُّعوبة والتَّعقِيد بسبب فقدان البيت الآمن، نتيجة كثرة التنقل والنزوح، فمعظم النساء تعيش الآن في مراكز إيواء، وهي تفتقد لأدنى مقومات الحياة وغير مؤهلة، كما تقوم بأعمال شاقَّة في تحضير الطَّعام ونقل المياه وغسيل الملابس على الأيادي، ممَّا يؤدِّي إلى مضاعفات كثيرة لدى النِّساء[1]، وتتجرَّع النِّساء الفلسطينيَّات في غزَّة مرارة الحرب بقسوة، ويخاطرن بحياتهنَّ في سبيل إطعام أطفالهنَّ، بينما فقدت أخريات الحياة من ألم الولادة في غياب أدنى شروطها الطبيَّة، وبلغة الأرقام - خلال هذه الحرب على غزة- استشهدت 63 امرأة بينهن 37من الأمَّهَات يوميًّا، كما تستشهد 2 من الأمهات كل ساعة وفق أرقام أمميَّة، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي نزح 1.9مليون نسمة بينهنَّ نحو مليون امرأة وفتاة، وهناك ما لا يقل عن 3 آلاف امرأة أصبَحْنَ أرامل ويحاولن إعالة أسرهنَّ، في ظلِّ عدم توفر أماكن آمنة للنَّاجِيات

(1) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- يونيو 2025.

بالقدر الكافي، وتتفاقم صعوبات النِّساء في ظلِّ النَّقص في الغذاء وفقدان نساء أزواجهنَّ ومعيلي أسرهن، ورغم ذلك يُواصلن رحلة البَحْث عن الطعام وإعالة الأسر وحماية الأبناء[1]، ولا شكَّ أن واقع المرأة الفلسطينيَّة قد ازداد سوءًا خلال الحرب، نتيجة الصُّعوبات الأمنيَّة والحياتيَّة الَّتي تمخَّضَت عنِ العدوان الإسرائيلي المستمرِّ على قطاع غزَّة، حيث ألقت الحرب بتداعيات كبيرة على عاتق المرأة التي تحمَّلَت العبء الأكبر على المستوى الحيَاتِي والمَعِيشي خلال الشهور الماضِيَة، التي مرَّت ثقيلة على كاهل النِّساء[2].

1. **فقدان الأمن الشخصي:**

عشيَّة يوم المرأة العالمي في 8 من آذار(مارس) 2024، أكَّدت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أنَّ 9 آلاف أنثى قُتلن بأيدي الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء العدوان على قطاع غزة، في 7 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، ويوضِّح تقرير تفصيلي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أوضاع المرأة الفلسطينيَّة في اليوم العالمي للمرأة، أنَّ عدد الشهيدات منذ بداية العدوان على قطاع غزة بلغ ما يزيد عن 9 آلاف شهيدة من إجمالي عدد الشَّهداء البالغ تقريبًا 31 ألف شهيد، كما أنَّ 75% من إجمالي عدد الجرحى - والبالغ عددهم 72,156 جريح- هم من الإناث، فيما تشكِّل النِّساء والأطفال ما نسبته 70% من المفقودين في قطاع غزة- نتيجة العدوان الإسرائيلي-، والبالغ عددهم 7000 شخص[3].

كما أشار التَّقرير ذاته إلى أنَّ الإناث يشكِّلْنَ نصف النَّازحين من أماكن سكنهم في قطاع غزَّة بسبب ظروف الحرب، حيث بلغ العدد الإجمالي للنَّازحين حوالي 2 مليون شخص، وحول أوضاع النِّساء خلال التَّصعيد في الضَّفَّة الغربيَّة

(1) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024، متاح .

(2) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة مجتمعية وسياسية، دير البلح 5- يونيو، 2025.

(3) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح .

والقدس أوضح التقرير أنه استشهد 423 شهيدًا تزامنًا مع العدوان على قطاع غزة، منهم 4 شهيدات، كما تناول التَّقرير تبعات التَّهجير القسري من المساكن في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس على النِّساء، "حيث تم تهجير 592 فلسطينيًّا من المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية في أعقاب هدم منازلهم بحجَّة عدم الترخيص، إضافة إلى تهجير 830 فلسطينيًّا بعد تدمير 131 منزلًا خلال العمليَّات التي نفذتها القوَّات الإسرائيليَّة في شتَّى أرجاء الضَّفَّة الغربيَّة، حيث شهدت مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم للَّاجئين نحو 95% من حالات التهجير"[1].

وقالت هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة: إنَّ أكثر من عشرة آلاف امرأة قُتلنَ في غزَّة، (خلال العام الأوَّل للحرب فقط) وأنَّ النَّاجيات من القصف والعمليَّات البريَّة الإسرائيليَّة قد تشردْنَ وأصبحْنَ أرامل ويُواجِهْنَ المجاعة، مما يجعل الحرب على غزَّة أيضًا حربًا على النِّساء، وفي أحدث منشور لها - في سلسلة إنذارات حول قضايا النوع الاجتماعي في غزة- قدَّرَتِ الوكالة التَّابعة للأمم المتحدة أنَّ من بين النساء اللاتي قُتلن في غزة ستة آلاف أم، بسبب قتلهن يُتِّمَ 19 ألف طفل، بالإضافة إلى ذلك لا تستطيع أكثر من مليون امرأة وفتاة فلسطينيَّة في غزَّة الحصول على الغذاء أو المياه الصالحة للشرب بعد ستة أشهر من الحرب، مع تزايد الأمراض وسط ظروف معيشيَّة غير إنسانية، وقالت المديرة الإقليميَّة للوكالة في الدُّول العربيَّة (سوزان ميخائيل) - خلال مؤتمر صحفي بجنيف-: " إنَّ الحرب في غزة هي بلا شكَّ حرب على النِّساء اللَّواتي يدفعْنَ ثمنًا باهظًا لحربٍ ليسَتْ من صُنعهنّ"، وقالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة: إنَّ السَّلام وحده هو الَّذي يمكن أن ينهي المعاناة[2].

(1) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7 مارس 2024، متاح .

(2) هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء، موقع الأمم المتحدة بالعربي، 16 أبريل 2024، متاح .

2. الفوضى الأمنيَّة الداخليَّة:

من منظور أمني - سياساتي، لم يقتصر الضغط على المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزّة على تداعيات القصف الإسرائيلي فحسب، إذ أفرزت حالة الانفلات الأمني وظهور الجماعات المسلحة التي مارست الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصَّة، وتورَّطت في الاستيلاء على المساعدات الإنسانيَّة، مستوى إضافيًّا من التَّهديدات التي عمَّقت هشاشة الواقع اليومي للنساء، ويُعَدّ قطاع غزّة - في ضوء ذلك- منطقةً صراعية مكتملة السمات، تتجلى فيها خصائص الهشاشة البنيويَّة بالمعنى الواسع للمفهوم، بما يشمل محدوديَّة القدرات المؤسسيَّة، وضعف منظومات الحوكمة، وغياب الاستقرار السِّياسي.

وعليه فإنَّ القطاع يواجه تراكبًا بين ملامح الهشاشة والصِّراع الدَّاخلي والخارجي بصورة متزامنة تُغذّي كلٌّ منها الأخرى، فالصراع الداخلي لم يُطوَ صفحته منذ سيطرة حركة حماس على القطاع في 14 حزيران/يونيو 2007، في حين تتصاعد الاعتداءات العسكريَّة الإسرائيليَّة بوتيرة مستمرَّة، وتتواصل إجراءات الحصار الشامل بكلِّ ما تنطوي عليه من تعقيدات وضغوط هيكليَّة، وقد أسهم هذا السِّياق الأمني المركّب في إضعاف أي إمكانية لتحقيق منجزات تنمويَّة مستدامة، الأمر الذي يرسِّخ دائرة الهشاشة، ويعمّق التأثيرات السلبية على الفئات الأكثر عرضة، وعلى رأسها النساء الفلسطينيَّات.

وتشير البيانات الصَّادرة عن قطاع غزّة إلى نزوح ما يقارب مليوني مدني من منازلهم خلال الحرب على القطاع، تُشكّل النساء نحو نصفهم، وفي خضم هذا الواقع الإنساني بالغ القسوة تواجه نحو 14ألف امرأة فلسطينية أوضاعًا شديدة التعقيد، بعد فقدان أزواجهنَّ نتيجة العمليَّات العسكرية واسعة النِّطاق، ليصبحن المعيلات الوحيدات لأسر حُرمت من عائلها الأساسي، وتتحمَّل هؤلاء النِّساء - في ظلِّ بيئة اقتصادية منهكة بفعل الحصار والدمار الواسع للبنية التحتية - أعباءً متزايدة لتأمين الحد الأدنى من متطلَّبات العيش ورعاية الأطفال، في وقت

يتقلّص فيه الوصول إلى الموارد الأساسيَّة والخدمات الحيوية[1]..

أفضت الظُّروف الأمنيَّة الراهنة إلى تعقيد المشهد الاجتماعي أمام المرأة الفلسطينيَّة، إذ أسهمت حالة الفوضى وغياب منظومة الأمن وتهديد السِّلم الأهلي في توليد طيف واسع من التَّحديات الإضافية التي أثّرت - بصورة مباشرة - في قدرتها على تلبية احتياجاتها الأسريَّة والشخصيَّة، فقد أدَّى تفكك البيئة الأمنيَّة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وتراجع العدالة الاجتماعيَّة، بالتوازي مع انتشار السِّلاح بين العائلات والعصابات المنظمة وقطّاع الطرق، ممَّا خلق مناخًا من الانفلات الأمني داخل القطاع.

وقد أسهم هذا الواقع في تصاعد النِّزاعات العائلية والمجتمعية، وزيادة معدلات العنف الداخلي، الأمر الَّذي أسهم بدوره في تآكل الثقة العامَّة في القانون وأجهزة إنفاذه، ويشهد المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة حالة بنيويَّة من التدهور الأمني، وتراجع السلم الأهلي، إلى جانب تفشي عنف السلاح بشكل يهدِّد استقرار البنية المجتمعيَّة برمَّتها، ويضعف قدرة مؤسَّسات الضبط الاجتماعي على احتواء التوترات والصراعات المتنامية[2]..

أكدت مفوضيَّة الأمم المتَّحدة السامية لحقوق الإنسان أنَّ حالة من الفوضى العامة باتت تهيمن على قطاع غزّة، مع تزايد حوادث النَّهب والقتل خارج إطار القانون وإطلاق النار، وذلك في سياق تفاقم الأزمة الإنسانيَّة الحادَّة التي يعيشها السكان، وفي هذا الإطار صرّح أجيث سونغاي- مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلّة - بأنَّ تفشي عمليَّات القتل خارج نطاق القانون، وانتشار النَّهب في ظل غياب منظومة فاعلة لإنفاذ القانون يرتبطان - بشكل مباشر- بتفكيك إسرائيل لقدرات السلطة المحليَّة على حفظ النظام العام والأمن في قطاع غزّة، الأمر الذي عمَّق هشاشة البيئة الأمنيَّة، وقيَّد قدرة

(1) د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2025/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله 2025، متاح.

(2) محمد، أبو لبدة، السلم الأهلي أساس بناء المجتمع وتطوره، ائتلاف أمان، رام الله، فلسطين 2016، متاح .

المؤسَّسات على القيام بأدوارها الأساسيَّة"[1].

حالة الفَوْضى المتصاعدة في قطاع غزة بعد أن فقدت حركة "حماس" سيطرتها على شوارع القطاع، وهي سيطرة طالما تغنَّت بها الحركة خلال 17 عامًا حكَمَت فيها القطاع، حتَّى خلال الحروب المتكرِّرة التي شنَّتها إسرائيل، وبخلاف أيِّ حرب سابقة توجد في غزَّة مناطق واسعة يتصاعد فيها انتشار الجريمة التي شملت عمليَّات قتل وسطو وسرقة ونهب وفوضى وصَلَت إلى حد أخذ الثَّارات القديمة المعلَّقة، ونهب بيوت مسكونة أو مدمَّرة، ومهاجمة مستشفيات وقوافل مساعدات، والكثير من عمليَّات البلطجة ضد المواطن العادي[2]، وقد أسفر انتشار هذه العصابات عن حالة واسعة من الفوضى المجتمعيَّة، أدَّت إلى تآكل الثقة في مختلف الجهات المحليَّة والدوليَّة، لا سيما في ظلِّ قدرتها على الاستيلاء على المساعدات الإنسانيَّة، وإعادة بيعها بأسعار مرتفعة، وتتعمَّق هذه الفوضى نتيجة الانتشار غير المنضبط للأسلحة واستخدامها في النِّزاعات، حيث أفضت بعض المشاجرات العائلية إلى وقوع قتلى داخل عدد من العائلات، ممَّا يعكس مستوى خطورة الانفلات الأمني، ويمثّل حضور هذه العصابات وممارساتها - بالتَّوازي مع تصاعد العنف والدمار الذي يخلّفه الاحتلال- عاملًا مضاعفًا لتقويض كافة مؤشِّرات السلم الأهلي، بما يعزز هشاشة البنية الاجتماعية، ويضعف قدرة المجتمع على الصُّمود أمام التحديات الأمنيَّة والإنسانيَّة المتراكمة[3]، وبسبب هذا الوضع أصبح هناك تخوُّف من التنقُّل بعد سماع أخبار عن خطف وقتل العديد من النشطاء والتجار، كما أسهم انتشار السلاح بكثافة، وزيادة المشاكل الاجتماعيَّة والعائليَّة في زيادة الشُّعور بالقلق، وعدم الأمان الشَّخصي والعائلي، فكلُّ تلك التحديات باتت

(1) مفوضية حقوق الإنسان: الفوضى تنتشر في غزة وسط أزمة إنسانية حادة، جريدة العربي الجديد، 19 يوليو 2024، متاح .

(2) الفوضى والفلتان وجهان آخران لحرب غزة حيث انتشار جرائم القتل والنهب في القطاع مع تراجع سيطرة «حماس» على الشارع، جريدة الشرق الأوسط، 10 يوليو 2024، متاح .

(3) مقابلة: مازن العجلة، غزة، فلسطين، 17 نوفمبر 2025.

تُشكِّل دافعًا للهجرة والخُرُوج من القطاع، بحثًا عن فرصة للحياة بشكل أفضل[1]، وحسب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما سامي بحوث فإنه "في كل ساعة تُقتل اثنتان من الأمَّهات الفلسطينيَّات في قطاع غزة المحاصر، وسبع نساء كل ساعتين، وما يقرب من 800 ألف امرأة نزحن من منازلهنَّ في القطاع"[2].

كان للنزوح القسري النَّاجم عن الاقتحامات الإسرائيلية أثر بالغ في إعادة تشكيل الواقع المعيشي للنِّساء في قطاع غزّة، فقد أُجبرت آلاف النِّساء والفتيات على السير مسافات تصل إلى نحو 22 كيلومترًا تحت كثافة النِّيران باتجاه جنوب القطاع، في مناطق ادَّعى جيش الاحتلال أنها "آمنة"، وقد أفرز هذا التحوُّل المكاني القسري تحديات جديدة داخل بيئة النُّزوح، حيث وجدت النساء أنفسهنَّ في ظروف تفتقر إلى الحدِّ الأدنى من مقومات الحياة الإنسانيَّة، إضافة إلى غياب أنماط الحماية التقليديَّة التي كانت توفرها البنى الاجتماعيَّة والأسرية قبل النزوح، كما أعاد فضاء النُّزوح تشكيل موقع المرأة داخل أسرتها ضمن نسيجها الاجتماعي الأوسع، إذ اضطرت إلى تولّي أدوار ووظائف مستجدَّة فُرضت عليها في سياق انهيار الهياكل الأسريَّة التقليديَّة، وتراجع القدرة على ضبط الأبناء، وقد أسهم انعدام الخصوصيَّة في أماكن النُّزوح، وما رافقه من تلاشي الحدود الاجتماعيَّة والأسريَّة في تعزيز حالة الهشاشة التي تعيشها النِّساء، ورفع مستوى الضُّغوط النفسية والاجتماعيَّة الملقاة على عاتقهن[3]..

ويُعدُّ استهداف النِّساء وتعريضهنَّ للخطر انتهاكًا جسيمًا يتعارض بصورة قطعيَّة مع منظومة القوانين والأعراف الدوليَّة، ويشكِّل جريمة حرب مكتملة

(1) مجموعة بؤرية رقم (1)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعية، مخيم النصيرات، السبت 16 نوفمبر 2025.

(2) أبو علي، خالد، المرأة الفلسطينية تحت الحرب: جوع ونزوح بأدنى مقومات الحياة، مركز آفاق للبيئة والتنمية، 2024، متاح.

(3) الحلبي، مادلين، نساء غزة خلال الإبادة: النساء والحرب والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024، متاح.

الأركان وخروقات صريحة لأحكام القانون الدَّولي الإنساني، ولا سيّما اتفاقيَّة جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977، واتفاقية لاهاي لعام 1954، فضلًا عن قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بالمرأة والسَّلام والأمن، فالقانون الدولي الإنساني - إلى جانب الصُّكوك الدوليَّة الخاصَّة بحماية النساء في أوقات النزاعات المسلحة - يقرُّ بتمتُّع المرأة بحماية مزدوجة: حماية عامَّة باعتبارها من فئة المدنيّين غير المقاتلين، وحماية خاصة تراعي خصوصيَّة احتياجاتها الصحيَّة والغذائيَّة والمعيشيَّة، كما ورد صراحة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولَيها الإضافيين، وبموجب هذه المرجعيَّات القانونيَّة تتمتَّع النساء بحصانة خاصَّة تستوجب تجنيبهنَّ آثار الأعمال الحربيَّة، وضمان حمايتهنَّ من جميع أشكال العنف أو الإيذاء، وقد أكدت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949- المعنيَّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب- هذا المبدأ بشكل واضح، إذ تنصُّ المادة (27) على "حق الأشخاص المحميّين، في جميع الأحوال، في احترام شخصهم وشرفهم وحقوقهم العائليَّة وعقائدهم الدينيَّة وعاداتهم، وضرورة معاملتهم معاملة إنسانيَّة في كل الأوقات، وحمايتهم خصوصًا من أعمال العنف أو التهديد، ومن الإهانات وفضول الجماهير".

كما تُلزم المادة (14) بإنشاء مناطق ومواقع استشفاء وأمان تتيح حماية الفئات الأكثر ضعفًا، بما يشمل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنّين والأطفال دون سن الخامسة عشرة، إلى جانب الحوامل وأمَّهات الأطفال دون السَّابعة، وتعكس هذه النُّصوص الالتزام الدولي بتوفير حماية خاصة للنِّساء في ظروف النِّزَاعات، اتساقًا مع مكانتهنَّ كجزء من الفئات المدنيَّة ذات الاحتياجات الإنسانيَّة الملحَّة"[1].

3. الاعتقال والتعذيب والنزوح القسري:

أخطر أشكال الانتهاكات الأخيرة بحق النساء في قطاع غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة هي الاعتقالات المتصاعدة التي تنفذها سلطات الاحتلال ضد النساء، خاصة في ظلِّ

(1) واقع المرأة الفلسطينية إبان العدوان الإسرائيلي على غزة 2023-2025، وكالة وفاء للأنباء، رام الله، متاح.

خطورة وضع المعتقلات في المناطق التي دخلتها قوات الاحتلال في غزة، إذ لا يوجد معلومات دقيقة عن أعداد المعتقلات وأماكن احتجازهن، كما أنَّ المعتقلات المتواجدات داخل السُّجون حاليًا يتعرضْنَ لأشكال خطيرة وغير مسبوقة من الانتهاكات والتعذيب والترهيب.

في تفاصيل أوضاع المعتقلات الفلسطينيَّات أصدرَتْ مؤسَّسات الأسرى تقريرًا أكدت فيه أنَّ "عمليَّات اعتقال النِّساء - ومنهن القاصرات- من أبرز السِّياسات الَّتي انتهجها الاحتلال وبشكل غير مسبوق بعد السَّابع من أكتوبر، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف النساء بعد السَّابع من أكتوبر نحو 240، ويتضمَّن هذا المعطى النساء اللواتي تعرَّضْنَ للاعتقال في الضَّفَّة بما فيها القدس، وكذلك النِّساء من الأراضي المحتلة عام 1948، فيما لا يوجد تقدير واضح لأعداد النِّساء اللواتي اعتقلْنَ من غزَّة، حيث أفرج عن عدد منهن لاحقًا؛ إلَّا أنَّه من المؤكَّد أن هناك نساءً ما زلْنَ معتقلات في معسكرات الاحتلال، وهُنَّ رهن الإخفاء القسري"[1].

في بداية الحرب بعد السَّابع من أكتوبر بَلَغَ عدد الأسيرات القابعات في سجون الاحتلال - وغالبيتهن محتجزات في سجن (الدامون) -: 60 أسيرة، بينهنَّ أسيرتان من غزَّة يقبعن في سجن (الدامون)، فيما نؤكد مجددًا أنَّه لا معلومات حول أعداد أسيرات غزة في معسكرات الاحتلال الإسرائيلي، كما "أكَّدت مؤسَّسات الأسرى أنَّ أحد أبرز الجرائم الَّتي نفَّذتْهَا قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق النِّساء الفلسطينيَّات - ومنهن الأسيرات - الاعتداءات الجنسيَّة، والتي تضمَّنَتْ التَّحرُّش والتّفتيش العاري، إضافة إلى التَّهديد بالاغتصاب، هذا بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة في بيان رسمي لها عن وجود تقارير موثوقة بتعرُّض معتقلات من غزَّة للاغتصاب"[2]، كما أفادَتْ شهادات لنساء فلسطينيَّات - تعرضْنَ للاعتقال لدَى الجيش الإسرائيلي- أنهنَّ تعرضْنَ للمضايقات خلال فترة احتجازهنَّ من قِبَل

(1) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، المرجع السابق.

(2) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، مرجع سابق.

الجيش الإسرائيلي، حيث عانت النِّساء الفلسطينيَّات في ظلِّ هذه الحرب من الاعتقال التعسُّفي والإيقاف في طريق النزوح، حيث تمَّ توثيق اعتقال أكثر من خمسين امرأة من قطاع غزة من ضمنهم مُسنَّات ورضيعات، وحسبما وصل من شهادات فإنهنَّ يتعرضْنَ إلى التَّنكيل وسوء المعاملة في ظلِّ تعتيم كامل عن مصيرهنَّ من قِبَل الاحتلال[1].

أشارت مديرة أكاديميَّة المسيري للبحوث والدِّراسات في قطاع غزّة، الباحثة إسلام شحدة العالول، إلى أن المرأة الفلسطينية تتعرَّض لأبشع أشكال الانتهاكات، وفي مقدمتها التفتيش والتَّحقيق العاري، والاعتقال، وإهانة كرامتها الإنسانيَّة، وهي ممارسات تُعدُّ من أخطر صور العنف المنهجي ضد النساء.

وفي السِّياق ذاته يؤكِّد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ المرأة الفلسطينيَّة تواجه تحديات جسيمة، وظروفًا مأساويَّة ناجمة عن العدوان الإسرائيلي وتداعياته العميقة على محيطها الاجتماعي، خصوصًا في ظلِّ حقيقة أنَّ أكثر من 70% من ضحايا الحرب من الأطفال، الأمر الذي يضاعف الأعباء النفسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة الملقاة على عاتق النساء، ويجعل مسارات التَّعافي واستعادة الاستقرار أكثر تعقيدًا، وتُشِير البيانات إلى أن النِّساء شكَّلن ما يُقدَّر بـ 69% من إجمالي الإصابات، حيث بلغ عدد الجَرِيحات نحو 112 ألف امرأة، كما تُظهر الأرقام أنَّ 70% من المفقودين في قطاع غزة نتيجة العدوان هم من النِّساء، بعدد يقدَّر بـ 14,222 امرأة مفقودة، وهو ما يعكس حجم الكارثة الإنسانية الواقعة على النِّساء، واتساع دائرة الانتهاكات التي تستهدفهنَّ بصورة مباشرة وغير مباشرة[2]..

رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(علا عوض) ذكرت أنَّه خلال عام 2023 اعتُقلت 300 امرأة من الضَّفَّة الغربيَّة، 200 منهنَّ منذ بدء العدوان

(1) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح.

(2) المرأة الفلسطينية تواجه تحديات متعددة وواقعًا مأساويًّا بسبب الاحتلال، وكالة وفاء للأنباء، رام الله 8 آذار 2025، متاح.

الإسرائيلي على قطاع غزَّة، وفي محافظة القدس اعتقل الاحتلال 165 امرأة، منهنَّ 84 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعلى مستوى قطاع غزة لا تتوفَّر معطيات دقيقة في ضوء جريمة الإخفاء القسري التي يُواصِل الاحتلال تنفيذها بحقِّ معتقلات غزة، كما تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى إلى أنَّ الاحتلال الإسرائيلي ما زال يعتقل 56 معتقلة في سجونه بواقع 44 معتقلة من الضَّفَّة الغربيَّة، و3 معتقلات من قطاع غزَّة، و9 معتقلات من داخل أراضي 48، منهنَّ 5 معتقلات صدرَتْ بحقِّهنَّ أحكام، و40 معتقلة موقوفة، و11 معتقلة قيد الاعتقال الإداري، وبين المعتقلات القابِعَات في سجون الاحتلال قاصِرَتان[1].

كما جرى اعتقال عدد كبير من النِّساء في أثناء سيرهنَّ في شارع صلاح الدين نحو الجنوب، حيث تعرضْنَ لممارسات وحشيَّة، فجرى توقيفهن على حاجز نتساريم بشكل عشوائي، وإبقائهنَّ في حفرة عميقة لساعات طويلة مع إبقاء السِّلاح على رقابهنَّ ورؤوسهن، وهذا ما أكدته طبيبة امتياز استدعاها أحد الجنود بشكل عشوائي خلال مرورها، وبعد معرفته بأنَّها كانت ضمن الطاقم الطبي المحاصر في مستشفى النَّصر للأطفال، احتجزها أمام عائلتها وأبقاها في حفرة عميقة ملوثة جدًّا مع تهديدها طوال الوقت بقتلها والتَّمثيل بجثتها بعد القتل، كما أنَّ بعض النساء اضطررن إلى الافتراق عن عوائلهنَّ أو عن بعض من أبنائهنَّ الذين ظلوا في المناطق المحاصرة أو في مناطق الشَّمال، مع انقطاع سبل التَّواصل والاتصال، ولا سيَّما النساء المطلقات اللواتي يعيش أبناؤهنَّ في بيت الزَّوج السَّابق، وفي هذا الإطار تَقُول آلاء القطراوي، في مناشدة لها عبر فيسبوك في محاولة للاطمئنان على أطفالها الثَّلاثة الذين تحاصروا في منطقة خانيونس، عقب اعتقال والدهم: "إنَّ أقسى ما في هذه الحرب أن تفقد الأم كلَّ أمومتها، وهي لا تستطيع حتَّى أن تعرف أين يوجد أطفالها، عدا عن كونها لا تستطيع حمايتهم[2]".

(1) معاناة مضاعَفة للمرأة الفلسطينية خلال حرب غزة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 7 مارس 2024، متاح.

(2) المرأة الفلسطينية تواجه تحديات متعددة وواقعًا مأساويًّا بسبب الاحتلال، وكالة وفاء للأنباء، رام الله 8 آذار 2025، متاح. https://www.wafa.ps/pages/details/116437

كشف تقرير صادر عن مؤسسات حقوق الأسرى عن تصاعد غير مسبوق في اعتقالات الاحتلال الإسرائيلي للنساء الفلسطينيات، حيث سجلت خلال العام 2024 وحده 266 حالة اعتقال، ليرتفع إجمالي الاعتقالات منذ بدء حرب الإبادة الجماعية إلى أكثر من 450 حالة اعتقال. وحتى تاريخ 25 شباط 2025، مازال الاحتلال الإسرائيلي يعتقل 18 أسيرة، ووفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار في كانون الثاني 2025، تم الإفراج بتاريخ 20 كانون الثاني عن 69 أسيرة ضمن الدفعة الأولى من هذا الاتفاق .في الضفة الغربية، ومنذ السابع من تشرين الأول 2023 وحتى الآن، بلغ عدد الشهداء الأطفال 186 طفلاً، في ظل تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية التي فاقمت معاناة السكان، وبخاصة النساء. فالواقع الذي تعيشه النساء في الضفة الغربية خاصة في شمال الضفة الغربية، يعكس معاناة مستمرة بفعل اعتداءات الاحتلال، التي تشمل تهجير السكان، وتدمير المنازل، وحرقها، فضلاً عن تدمير البنية التحتية.[1].

ثانيًا: التداعيات السياسيّة للحرب على المرأة الفلسطينيّة:

واقع المرأة الفلسطينيَّة قبل الحرب لم يكن أفضل حالًا، في ظلِّ الوضع الأمني والسِّياسي السَّيِّئ بسبب الحصار والانقسام، وتردِّي الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، رغم ذلك نجحت المؤسَّسات النسويَّة في تَغيير بعضِ المفاهيم وبعض القوانين؛ لكن الحرب غيرت كل المفاهيم، فلم يعد للمرأة منظومة الحقوق التي اكتُسِبَت خلال السَّنوات الماضية، فالحرب وضعت النساء أمام واقع أليم على المستوى الأمني والسياسي، نتيجة استمرار الحرب والعدوان[2]، ومن أهم التداعيات السياسيَّة نجد:

(1) المرأة الفلسطينية تواجه تحديات متعددة وواقعا مأساويًا بسبب الاحتلال، المرجع السابق.

(2) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، دير البلح فلسطين 2025/6/1.

1. تراجع منظومة حقوق المرأة نتيجة انهيار المؤسَّسات الرسميَّة والأهليَّة المعنية بحمايتها:

على المستوى السياسي أعادَتْ الحرب المرأة ونضال المرأة السِّياسي والاجتماعي لنقطة الصِّفر، فبعد الإنجازات والنَّجاحات الَّتِي حقَّقتْها المرأة في سبيل تعزيز وجودها السياسي والمجتمعي جاءت الحرب لكي تضع كل هذه الإنجازات في مهب الريح، وأصبح الهم الأكبر للمرأة والمؤسَّسات النَّسوية هو توفير الحماية والحاجات الأساسيَّة من مأكل ومشرب وملبس وفق هرم مثلو[1]، وأسهمت الحرب في تراجع منظومة الحقوق والمكتسبات التي حقَّقَتْها المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة خلال السَّنوات الماضية، فتراجع التركيز على قضايا حقوق المرأة لصالح قضايا الإغاثة والتركيز على جهود الطوارئ في العمل المؤسَّساتي، مما أدَّى إلى زيادة حِدَّة العنف المبني على النَّوع الاجتماعي، والطلاق، واختطاف الأبناء من أمهاتهم، في ظلِّ غياب الجهاز الشرطي القادر على توفير الحماية للنِّساء ووقف الاعتداءات بحقهن[2].

2. تآكل المشاركة السياسيَّة و انشغال النساء بأولويَّات البقاء الإنساني والمعيشي:

من الناحية السياسيَّة والمكتسبات التي تحققت خلال عقود أحدثت حرب الإبادة الجماعيَّة في غزَّة انهيارًا تامًّا في مكتسبات النِّساء الفلسطينيَّات التي تحقَّقت على مدى عقود من النِّضال النَّسوي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فقد مسَّت الحرب جوهر الدَّور الاجتماعي والوظيفي للمرأة، إذ تمَّ تفكيك البنى التي كانت تمكِّنها من لعب أدوار فاعلة في الإعالة، والإنتاج، والمشاركة المجتمعيَّة، ومع تدمير المؤسَّسات، وفقدان مصادر الدَّخل، وغياب البنى الحمائيَّة تحوَّلت آلاف النِّساء من فاعلات اجتماعيَّات ومسهمات في اقتصاد المجتمع، إلى مستفيدات

(1) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، مرجع سابق.

(2) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، مرجع سابق.

سلبيَّات، يُنظَر إليهن كضحايا بحاجة للمساعدة، لا كصاحبات حق وموارد[1]، فواقع المرأة الفلسطينيَّة قبل الحرب لم يكن أفضل حالًا، في ظلِّ الوضع السِّياسي السَّيِّئ بسبب الحصار والانقسام، وتردِّي الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، ورغم ذلك نجحت المؤسَّسات النسويَّة في تَغيير بعضِ المفاهيم وبعض القوانين؛ لكن الحرب غيرت كل المفاهيم، فلم يعد للمرأة منظومة الحقوق التي اكتُسِبَت خلال السَّنوات الماضية، فالحرب وضعت النساء أمام واقع أليم على المستوى الأمني والمعيشي، نتيجة استمرار الحرب والعدوان[2].

3. انعكاسات فقدان الأمن السِّياسي والاجتماعي على وعي المرأة وتوجُّهاتها الوطنيَّة ورغبة بعضهنَّ في الهجرة:

على المستوى الأمني والسِّياسي عانت المرأة الفلسطينيَّة كثيرًا نتيجة تداعيات حرب الإبادة الجماعيَّة الَّتي تشنُّها إسرائيل، ليس فقط تجاه قطاع غزة؛ بل تجاه كامل الأراضي الفلسطينيَّة، حيث وضعت الحرب والعدوان الإسرائيلي المرأة أمام واقع مأساوي من ناحية توفير الأمن الشَّخصي والأمن الغذائي للأسرة، إذ أصبح تأمين الأمن الشخصي لها ولأفراد أسرتها تحديًا يوميًّا، كما ازدادت الصُّعوبات في تأمين الغذاء والاحتياجات الأساسيَّة، ممَّا انعكس على حياتها المعيشيَّة والاجتماعيَّة بشكل مباشر، حيث إنَّ غياب الاستقرار السِّياسي وتفاقم الانتهاكات الأمنية أفضى إلى خلق شعور مستمر بالخوف والقلق، ممَّا أثر على وعي المرأة الفلسطينيَّة وتصورها لدورها الوطني والاجتماعي، وأدَّى إلى تراجع شعورها بالقدرة على التأثير والمشاركة في صناعة القرار المجتمعي والسياسي، كما أسهم هذا الواقع القاسي في دفع بعض النِّساء إلى التفكير في الهجرة كخيار للبحث عن الأمان والاستقرار، وهو انعكاس طبيعي لتأثيرات فقدان الأمن السِّياسي والاجتماعي على توجُّهاتهنَّ ورغباتهنَّ المستقبليَّة.

(1) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: مها، المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، 30 يونيو غزة، فلسطين 2025.

المبحث الثاني:
التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتحوُّلات أدوار المرأة خلال الحرب

تواجه المرأة الفلسطينيَّة تداعيات الحرب العدوانيَّة على حياتها اليوميَّة، حيث إنَّ فقدان الأمن السِّياسي والاجتماعي الذي تمَّ تناوله في المبحث الأول لم يكن سوى مدخل للتَّحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الأكبر التي تواجهها، فقد أدَّى الانعدام شبه الكامل للاستقرار الأمني إلى تفاقم الأوضاع الاقتصاديَّة للأسرة الفلسطينيَّة، وزاد من الضُّغوط الواقعة على المرأة في سعيها لتأمين مستلزمات الحياة الأساسيَّة أو في أدائها لأدوارها التقليديَّة والمجتمعيَّة، الأمر الذي فرض عليها إعادة ترتيب أولويَّاتها، وتكييف أدوارها وفقًا لمتطلَّبات الأزمة.

أولًا: التحديات الاقتصاديَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب:

أضرَّ العدوان - بشكل واضح- بالبناء الطَّبَقي وما يحملُهُ من علاقات اجتماعيَّة، فلقد انعكس تراجع الأوضاع الاقتصاديَّة على تكوين الطَّبقات، حيث أصبح معظم النَّاس ضمن الطَّبقة الفقيرة، وتلاشت إلى حد كبير الطَّبقة المتوسطة، سواء بالمعايير الاقتصاديَّة أو بمعايير الدَّور والوظيفة[1]، حيث إنَّ التَّفاوت الطَّبقي، وزيادة المعاناة الاقتصاديَّة - خاصَّة بين الأسر محدودة الدَّخل- زاد من حدَّة الإحساس بعدم المساواة، وبالتَّالي أثَّر على التَّماسك الاجتماعي، وأدَّى إلى توتُّر في العلاقات بين فئات المجتمع، كما أنَّ الشباب - الَّذين يمثلون جزءًا كبيرًا من القوى العاملة- أصبحوا أكثر تأثرًا بانخفاض فرص العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، ممَّا خلق لديهم إحساسًا بالإحباط، وشعورًا بعدم الأمان الاقتصادي[2].

كما أسهمت الحربُ في تفاقم الفقر والبطالة، وفي زيادة حدَّة الضِّيق والتوتُّر والخلافات العائليَّة، حيث تلقَّى 8 من كل 10 أفراد شكلًا من أشكال

(1) مقابلة: مازن العجلة، باحث وخبير في الشأن الاقتصادي، غزة، فلسطين، 17 نوفمبر 2025.

(2) مقابلة: د. رائد حلس، استشاري وباحث في التنمية الاقتصادية، غزة، فلسطين، 15 نوفمبر 2025.

المساعدة في الوقت الحاضر، ومن المعقول اعتبار كل سكان غزَّة تقريبًا فقراء[1]، فإنَّ مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة أكَّد على أنَّ الأعمال العدائيَّة وأوامر الإخلاء المتكرِّرة في غزة تُؤدِّي إلى حلقة مفرغة من النُّزُوح تبدو بلا نهاية، وتجعل من الصَّعب - بشكل متزايد - على النَّاس الوصول إلى المساعدات الإنسانيَّة التي يحتاجون إليها[2]، وعلى الصعيد الاقتصادي فقدت النِّساء التراكمات النَّاجحة التي بُنيت بفعل سنوات من العمل في المشاريع الصَّغِيرة والقطاع الخاص، لا سيما أنَّ هذا القطاع تعرَّض لانهيار شبه كلي، ممَّا أطاح بمصادر دخل عشرات الآلاف من النِّساء العاملات أو صاحبات الأعمال، وأعاد الكثير منهنَّ إلى نقطة الصِّفر في مسار الاستقلال الاقتصادي، فإنَّ هذه التحوُّلات تُظهر أن الحرب لم تدمِّر الحجر فحسب؛ بل هدمت البنى الاجتماعيَّة والقانونيَّة التي كانت تحمي النِّساء، وتضمن لهنَّ حدًّا أدنى من الحُضُور والكرامة[3].

نتجت عن هذه الحرب العديد من التحديات والاقتصاديَّة التي أدَّت إلى زيادة أوضاع المرأة سوءًا، حيث ألقت كل هذه التداعيات بتحديات جمَّة أمام واقع المرأة، فبعد السَّابع من أكتوبر تدهور الوضع الاقتصادي، وأخذت المؤشِّرات الاقتصاديَّة الرئيسة في القطاع في الانحدار بتسارع شديد، فمع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023 أظهرت التقديرات المبكرة انخفاضًا حادًّا في الظُّروف المعيشيَّة، إذ بلغ معدل البطالة 79.3%، وارتفع معدل الفقر بين الغزيّين إلى حوالي 96%، أمَّا إجمالي النَّاتج المحلي، ونصيب الفرد منه، فقد سجلا انكماشًا بحوالي 24% و26% على التَّوالي مقارنة بالعام السابق، فقطاع الزراعة الذي أسهم في رفد النَّاتج المحلِّي في قطاع غزة خلال الربع الثَّالث من عام 2023 بحوالي 58مليون دولار، تدهور لتصل إنتاجيَّته إلى 5 ملايين فقط خلال الربع الذي تلا السَّابع من

(1) World Bank, Economic Monitoring Report, February, 2024

(2) أوامر الإخلاء في غزة تؤدي إلى حلقة مفرغة من النزوح، وتصعِّب الوصول للمساعدات، موقع الأمم المتحدة، 15 آب/أغسطس 2024، متاح .

(3) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

أكتوبر، ويُظهِر التَّحليل الإحصائي ارتفاع نسبة الأراضي الزراعيَّة المتضرِّرة خلال هذا العدوان من 5.36% في أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 33.13% في فبراير/شباط الماضي، وتأثَّر قطاع الصِّناعة أيضًا بالدَّمار الواسع، وبقطع التيار الكهربائي المتواصل، وبانقطاع سلاسل الإمداد كذلك، فانخفض الإنتاج الصِّناعي لنحو 51 مليون دولار في الرُّبع الرَّابع من عام 2023 مقارنة بسابقه[1].

وتسبَّب ذلك في انحسار قطاع الزِّراعة، وتراجع الصناعة، اللَّذين يشكلان عضدي الاقتصاد، وأدَّى هذا إلى ضعف القدرة على إحداث تنمية حقيقيَّة في قطاع غزة، وجعل الهيكل الإنتاجي فيه مشوهًا، ويميل للشَّكل الخدمي، وينحرف عن مقصده الإنتاجي، ويعمل بأقلَّ من قدرته الإنتاجيَّة الطبيعية بكثير، بالرَّغم من امتلاكه ثروة هائلة من الغاز الطبيعي قبالة سواحله، والَّتِي اكتشفت في تسعينيَّات القرن الماضي.

وأشار التقرير إلى أن ما بين 80 و96 في المائة من الأصول الزراعيَّة في القطاع. بما في ذلك أنظمة الري ومزارع الماشية والبساتين والآلات ومرافق التَّخزين. قد تضرَّرت، ممَّا أدَّى إلى شلِّ القدرة على إنتاج الغذاء، وتفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل، وبالإضافة إلى ذلك أكَّد التقرير أن 82 في المائة من الشَّرِكات في غزة - التي تشكِّل محركًا رئيسًا للاقتصاد - قد دُمِّرَت في حين يستمر الضَّرر الذي يلحق بالقاعدة الإنتاجيَّة وسط العمليَّات العسكرية الإسرائيلية المستمرة، وبالتوازي مع ذلك تمرُّ الضفَّة الغربيَّة، بما في ذلك القدس الشرقية، بتدهور اقتصادي سريع ومثير للقلق، حيث أشار التَّقرير إلى أنَّ 80 في المائة من الشَّرِكات في القدس الشرقية توقَّفَت عن العمل جزئيًّا أو كليًّا، وقد فُقد ما يقدر بثلثي جميع الوظائف التي كانت موجودة قبل الحرب في غزَّة، بحلول شهر كانون الثَّاني/يناير من هذا العام، ممَّا دفع عمليًّا جميع سكان القطاع تقريبا إلى الفقر، حيث كان 80 في المائة مِنهُم يعتمدون على المُسَاعدات الدوليَّة حتَّى قبل الحرب[2].

(1) الحرب على غزة تترك اقتصادًا مدمَّرًا.. فهل من أمل في النهوض؟، الجزيرة نت، 14 مايو 2024، متاح.

(2) الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في حالة خراب بسبب الحرب المستمرة مع تصاعد الفقر والبطالة، موقع

1. انهيار اقتصادي:

أكَّدَت منظَّمة الأمم المتَّحدة للتِّجارة والتنمية (الأونكتاد) أنَّ الحرب في غزَّة وضعت اقتصاد القطاع في حالة خراب، وخلَّفَت وراءَها دمارًا اقتصاديًّا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينيَّة المحتلَّة من حيث التضخُّم، وارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وانهيار الدُّخول، والقيود الماليَّة التي شلّت قدرة الحكومة الفلسطينيَّة على العمل، ففي أحدث تقرير لها - عن حالة الاقتصاد الفلسطيني- وجدت الأونكتاد أنَّ حجم الدَّمار الاقتصادي المُذْهل والانحدار غير المسبوق في النَّشاط الاقتصادي تجاوز بكثير تأثير جميع المواجهات العسكرية السَّابقة في القطاع منذ عام 2008، وقالت: إنَّ النَّاتج المحلِّي الإجمالي لغزَّة انخفض بنسبة 81% في الربع الأخير من عام 2023، ممَّا أدَّى إلى انكماش بنسبة 22%[1].

2. ارتفاع الفقر والبطالة و انعِدَام الأمن الغذائي:

إنَّ تزامُنَ التَّزايد في كُلٍّ من معدلي البطالة والفقر يُعزِّز من حالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزَّة، حيث بلغ معدل الفقر عشيَّة العدوان حوالي 60%، بينما وصل معدَّل البطالة بالمفهوم الواسع إلى حوالي 55%، لذلك فقد أصبح 1.1مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشَّديد، ويعيش معظمهم (90٪) في قطاع غزَّة، حيث كان64.4% من سكان قطاع غزَّة يعانون من انعدام الأمن الغِذَائي[2].

فالوَضْع الاقتصادي للأسر الغزيَّة كان مزريًا أصلًا قبل الحرب الرَّاهنة، إذ كان يعاني سنة 2022 - بحسب بيانات وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة في القطاع - نحو

=

الأمم المتحدة، 12 سبتمبر 2024، متاح.

(1) الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في حالة خراب بسبب الحرب المستمرة مع تصاعد الفقر والبطالة، موقع الأمم المتحدة، 12 أيلول/سبتمبر 2024، متاح .

(2) مازن العجلة، ومحمود عيسى، التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2024، ص 15.

1,422,955مواطنًا جرَّاء الفقر المتعدِّد الأبعاد، أي ما يعادل 61% من إجمالي سكان القطاع، وكان يعاني ثلثهم جرَّاء الفقر المدقع، وبالتَّالي فقد كان يستفيد من برنامج التَّحويلات النَّقدية التي تقدمها الوزارة إليهم - والمعروف باسم "شيك الشُّؤون" - نحو 21% من إجمالي سكان قِطَاع غزة، لأنَّهم غير قادرين على توفير حاجاتهم الأساسيَّة، وكان مدرجًا على لائحة الانتظار مَا يزيد على 17,000 أسرة للاستفادة من هذا البرنامج؛ لكنَّهُم لم يستفيدوا منه بسبب عدم توفُّر التَّمويل اللازم بحسب وزارة التنمية الاجتماعية، ويعتمد المستفيدون من هذا البرنامج على المخصَّصات الماليَّة المحدودة في سدِّ حاجاتهم الحياتيَّة الأساسيَّة، إذ تتراوح قيمة المبلغ الذي تحصل عليه الأسرة بين 75 دولارًا و180 دولارًا شهريًّا، وتبلغ قيمة هذه المساعدة السنويَّة الإجماليَّة نحو 128مليون دولار سنويًّا[1].

فأوضاع المرأة في ظلِّ الحرب غاية في الصُّعوبة والتَّعقِيد بسبب فقدان البيت الآمن، نتيجة كثرة التنقُّل والنُّزوح، فمعظم النساء تعيش الآن في مراكز إيواء، وهي تفتقد لأدنى مُقوِّمات الحياة، كما تقوم بأعمال شاقَّة في تحضير الطَّعام ونقل المِيَاه وغَسِيل الملابس على الأيادي، ممَّا يؤدِّي إلى مضاعفات كثيرة لدى النِّساء[2]، وعلى الصَّعِيد الاقتصادي فقد فقدت النساء العاملات أو صاحبات الأعمال أعمالهنَّ، وعاد الكثير منهنَّ إلى نقطة الصفر في مسار الاستقلال الاقتصادي، فإنَّ هذه التحوُّلات تُظهر أن الحرب لم تدمِّر الحجر فحسب؛ بل هدمت البنى الاجتماعيَّة والقانونيَّة التي كانت تحمي النِّساء، وتضمن لهن حدًّا أدنى من الحضور والكرامة[3].

(1) الملكي، مجدي، آثار الحرب في العمالة الفلسطينية: التداعيات والتوقعات الاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(2) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، 23 يونيو، خان يونس فلسطين 2025.

(3) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

ثانيًا: التحديات الاجتماعيَّة للمرأة خلال الحرب:

بسبب كثرة حركة النُّزوح والتنقُّل عانت معظم فئات المجتمع من تحديات كبيرة أثَّرت على النَّسِيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في القطاع، ممَّا أدَّى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعيَّة، وحالات الاغتراب الوطني والاجتماعي، وبروز مظاهر للفرديَّة والأنانيَّة، وغياب التَّكافُل والعديد من العادات الاجتماعيَّة الإيجابيَّة التي كانت تُميِّز المجتمع الفلسطيني[1]، والآن أصبح تفكير معظم الفئات ينحصر في تلبية الاحتياجات الأساسيَّة من (مأكل وملبس) في ظلِّ النقص الحاد في السِّلع والبضائع، كما أسهم غلاء الأسعار في زيادة معدلات الفقر، والبطالة بين صفوف الشباب، مع زيادة المشكلات التي يعاني منها الشباب، ممَّا ينعكس على توجُّهاتهم تجاه القضايا الوطنيَّة، والتفكير في الهجرة[2].

فإنَّ حجم المعاناة النَّاشئة عن الاغتراب الاجتماعي جراء حركة النُّزوح القسري تعتبر الأسوأ في تاريخ الشَّعب الفلسطيني، حيث وضعت الحرب المجتمع الفلسطيني بكامله تحت العديد من التَّحديات والصُّعُوبات الاجتماعيَّة والنفسية والسلوكية، نتيجة أنماط الحياة الجديدة التي فُرِضَت عليهم في مخيَّمات النُّزوح، كما تُعزِّز الحياة في المخيَّمات من الشُّعور بالمظلوميَّة الجماعيَّة، وتُفاقِم المعاناة، ممَّا يمسُّ بقوة الانتماء الوطني، فالظُّرُوف المعيشيَّة الصَّعبة تُولِّد شعورًا بالاغتراب السياسي في أوساط الشَّباب، وربَّما خلقت حالة إجباريَّة للتَّعاون في المخيَّمات لتوفير الاحتياجات الرئيسَة؛ ولكنها تركت أزمات عميقة على العلاقات الاجتماعيَّة، وصادرت الخصوصيَّة، وكرَّست حالة من الإذلال والتَّهميش[3].

أجبر الهُجُوم العسكري لدولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة - بعد السَّابع من أكتوبر 2023 - حوالي مليوني فلسطيني على النُّزُوح والهجرة القسريَّة من مناطق سكنهم، وهو ما يمثل أكثر من 90% من عدد سكان القطاع، ممَّا جعلها أكبر حالة نزوح على صعيد العالم، ولا تقتصر معاناة النَّازحين في قطاع غزَّة على

(1) مقابلة: د. ختام أبو عودة، باحثة ومختصة في العلوم الاجتماعية، خان يونس فلسطين 18، نوفمبر 2025.

(2) مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعية تأهيل المعاقين دير البلح، 2 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: د. رائد نجم، باحث في الشأن السياسي، غزة، فلسطين، 19 نوفمبر 2024.

فقدان مصادر الرِّزق والممتلكات ومرافق الخدمات؛ بل شملت أيضًا العيش في بيئة لا إنسانيَّة جرَّاء التَّجويع، ومنع المحتل دخول الإمدادات الطبيَّة والغذائيَّة، واستهداف مصادر المياه والصَّرف الصحِّي والكهرباء، إذ خلق النُّزوح والانتقال والتَّنقيل للنازحين بيئة اجتماعيَّة جديدة أثَّرت وانعكست سلبيًّا على مجموع النَّازحين بمختلف مكوناتهم رجالًا ونساء وكبارَ سن وأطفالًا[1]، فلقد أُجبِرت الحرب سكان غزَّة مرارًا وتكرارًا على الفرار من منازلهم تحت وطأة الإكراه، وفقدوا منازلهم، وأصبحوا مشرَّدين في الخيام وفي المدارس، محاصرين بين جدران الفقر والحرب، ومع ذلك لم يسلموا من القصف، فقد تمَّ قصف الملاجئ التي لجأ إليها المواطنون واستشهدت النِّساء والأطفال، ونتيجة لذلك أصبح هناك أكثر من 17,000 طفل يتيم، وفقدت ما لا يقل عن 15,000 امرأة حياتهنَّ، وتلاشت ملامح الحياة، فقد تمَّ تدمير البنية التحتيَّة، مثل شبكات الكهرباء، وشبكات الهاتف المحمول، والمخابز، ومخازن الأغذية بالكامل، ممَّا أدَّى إلى تقييد الوصول إلى الموارد الأساسيَّة مثل المياه والغذاء بشكل كبير، وقد أدَّى هذا إلى تحويل قطاع غزَّة إلى واحدة من أكثر المناطق جوعًا على مستوى العالم، وتحوَّل الطَّعام إلى حلم بعيد، وأصبح الحصول على لقمة العيش كفاحًا مريرًا، بينما تنتهي الأجساد إلى الضَّعف والهزال في سجن مكتظ بالسُّكان بسبب الحدود المغلقة[2]، ولقد سعت "إسرائيل من خلال محاولاتها المتعمَّدة إلى تدمير وضرب النَّسِيج الاجتماعي الفلسطيني في غزَّة منذ بدء عدوانها عليه قبل أكثر من نصف عام، وهذه المحاولات تأتي بالتَّزامن مع كارثة إنسانيَّة غير مسبوقة يعيشها القطاع، وعمليَّة نزوح كبيرة واقتلاع للسُّكان من بيوتهم وتدميرها[3].

(1) ناصر الريس، "أثر النزوح في قطاع غزة على الحياة الاجتماعية"، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، 2024، متاح .

(2) الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام كامل على عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، رام الله فلسطين، 6 أكتوبر 2024، متاح .

(3) باحث: إسرائيل تتعمد ضرب النسيج الاجتماعي الفلسطيني في غزة، وكالة الأنباء التركية الأناضول، 9 مايو 2024، متاح .

وتمثِّل حرب الإبادة الجماعيَّة المستمرَّة منذ 7 أكتوبر 2023 نقطة مفصليَّة في تاريخ الاستهداف الاستعماري للنساء الفلسطينيَّات، حيث تجسَّدَت أبشع أشكال الإبادة الجماعيَّة من خلال استهداف المرأة الفلسطينيَّة بشكل مباشر، وقد عمل الاحتلال على ممارسة الإبادة الإنجابيَّة تجاه المرأة الفلسطينيَّة من خلال تقليل خصوبتها، واستهداف أمومتها عبر تجويع الرُّضع، حيث إنَّ أثر الحرب لم يقتصر على الموت؛ بل طال الأمهات في لحظة الولادة، والنَّازحات في ظُرُوف الحِصَار، والعاملات في المستشفيات والميدان، فلقد أعادت الحرب إنتاج واقع النِّساء عبر تهميش مركب إلى جانب الاستهداف المباشر لكونها امرأة فلسطينية.

عقَّدت ظُرُوف الحرب حياة النِّساء في غزَّة، حيث تُجبر النَّازحات على الحياة في ظُرُوف لا آدميَّة، تفتقر إلى الخصوصية والصحَّة والنَّظافة، فآلاف النساء فقدن أزواجهن، أو أبناءهن، أو منازلهنَّ، واضطررن إلى لعب أدوار المُعِيل والأب في ظلِّ الانهيار الشَّامل للبنية المجتمعيَّة، كما واجهت النِّساء تحديات قاسية خلال النُّزوح القسري، من السير لمسافات طويلة تحت النَّار، إلى المبيت في أماكن مكتظَّة، أو اضطرارهنَّ لاستخدام أدوات بدائيَّة للنظافة الشخصية، فهذا العنف البنيوي لا يُقاس فقط بعدد الشُّهداء أو الجرحى؛ بل بما خلّفه من نُدُوب عميقة في بنية المرأة النفسيَّة والاجتماعيَّة، في ظلِّ صمت دولي وتخلِّي مؤسَّسي عن واجب الحماية والرعاية [1].

لم يشهد أيُّ نزاع على صعيد البشريَّة مثل هذه النسبة، ولا تقتصر معاناة النَّازحين في قِطَاع غزَّة على فقدان مصادر الرِّزق والممتلكات ومرافق الخدمات؛ بل شَمِلت العيش في بيئة لا إنسانيَّة جراء التَّجويع، ومنع المحتل دخول الإمدادات الطبيَّة والغذائيَّة، واستهداف مصادر المياه والصَّرف الصحِّي والكهرباء، إذ خلق النُّزوح والانتقال والتَّنقيل للنَّازحين بيئة اجتماعيَّة جديدة أثَّرت وانعكست سلبيًّا

(1) مقابلة: عبدا لله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

على مجموع النَّازحين بمختلف مكوناتهم رجالًا ونساءً وكبار سن وأطفالًا[1]، ممَّا ولَّد عنفًا اجتماعيًّا باتت تعاني منه النِّساء والأطفال والفئات الهشَّة، ففي مراكز النُّزُوح تعرَّضَتْ النِّساء لعدَّة مشاكل صحيَّة ونفسيَّة ومجتمعيَّة، كان من أهمها محدوديَّة مُقوِّمات الحياة، والعيش في خيم، وتردِّي النَّظافة العامَّة، وانتشار البعوض والحشَرَات والأمراض الجلديَّة، وهذا الأمر أثَّرَ على نفسيَّة المرأة بشكل عام[2]، ففي غزَّة يعاني 1.10مليون من الإناث، واللَّاتي يشكلْنَ ما نسبته 49.3% من سكان قطاع غزَّة، منهن حوالي 546 ألف أنثى في سن الإنجاب (15- 49) سنة، حيث أصبحت أكثر من 90% منهنَّ مهجَّرات من منازلهنَّ ومناطق سكناهنَّ قسرًا وسط ظروف غير إنسانيَّة، وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء بشكل مكثَّف من تداعيات الهجوم الإسرائيلي، خاصَّة التَّهجير القسري[3]، وبسبب الحرب وسوء الأوضاع المعيشيَّة ارتفعت مُعدَّلات العنف الاجتماعي، "أصبحنا نعاني من الكثير من المشاكل الاجتماعيَّة والنفسيَّة، والاعتداءات الجسدية"[4].

تركت الحرب آثارًا سلبيَّة على الجميع - وخصوصًا النِّساء - حيث ولدت حالة من القَهْر الشَّدِيد، حيث فقدت المرأة خصوصيتها التي تمدها بالقوَّة والتحمُّل والصَّلابة والصَّلادة، وهددت بالترحال والنُّزوح الدَّائم، كما زادت مسؤوليَّاتها تجاه الأسرة، وألقي على عاتقها التَّربية ورعاية وتنشئة الأبناء، وفي المقابل وضعت الحرب انعكاسات كبيرة عليها، حيث لا توجد أدنى مقومات للدَّعم وتقديم الخدمات لها من حيث الصحَّة والأمان والأمن الغذائي والوظيفي، وعلى

(1) ناصر الريس، "أثر النزوح في قطاع غزة على الحياة الاجتماعية"، مرجع سابق.

(2) منصور أبو كريم، أوضاع النساء الحوامل وحديثات الولادة خلال الحرب على غزة 2023-2024، بين: "نقص الرعاية الصحيَّة والتحديات المعيشيَّة"، مركز شؤون المرأة، غزة فلسطين 2024، ص 18.

(3) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح .

(4) مجموعة بؤرية رقم (1)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعية، مخيم النصيرات، السبت 16 نوفمبر 2025.

كافَّة الصُّعد انتهكت خصوصيَّتها، وأصبحت شبه مفقودة أو معدومة [1].

يبدو أنَّ حدَّة العدوان قد انسحبت بصورة خاصَّة على فئة النساء، بوصفهنَّ يحملن دورًا محوريًّا في حفظ مقوِّمات الأمل، ورعاية عمليَّات الإعداد والتَّكوين داخل المجتمع، وهي أدوار تعرَّضت للتقويض أمام أعين الجيل الشَّاب الذي شهد انهيار البُنَى الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المحيطة به، ويتباين اهتمام الشَّباب بالقضايا الوطنيَّة تبعًا لانخراطهم السياسي، فالشباب المنتسِبُون إلى الأحزاب والحركات السياسيَّة يُظهرون مستوى أعلى من الاهتمام بالشَّأن العام، بينما ينصرف آخرون نحو البحث عن فرص التَّعليم والعمل، في ظلِّ بيئة رقميَّة تهيمن عليها وسائل التَّواصل الاجتماعي بما تحمله من آثار إيجابيَّة وسلبيَّة[2]..

يتّضح أن سُلّم الأولويَّات لدى الفلسطينيِّين قد خضع إلى تحوُّل جوهري، إذ بات التَّركيز منصبًّا على تأمين السَّلامة الشخصيَّة، وتلبية الاحتياجات الأساسيَّة، بينما تراجعت النقاشات المرتبطة بالقضايا الوطنيَّة الكبرى، التي أضحت في ظلِّ الظُّروف الرَّاهنة أقرب إلى ترفٍ مؤجَّل، فقد أدَّى تداخل الملفات الكبرى - مثل مستقبل المشروع السِّياسي، ومآلات الحرب، وترتيبات "اليوم التَّالي"، مع الضُّغوط اليوميَّة للبقاء- إلى جعل انخراط الفلسطينيِّين في غزَّة في النِّقاش السياسي مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالكلفة الهائلة الَّتِي أفرزتها حرب الإبادة، غير أنَّ التطوُّر الأكثر خطورة يتمثَّل في مظاهر تشظّي الهويَّة الجماعية، واتساع فجوات الفهم والتَّواصل بين الفلسطينيِّين في مواقع جغرافيَّة متعددة - الضفَّة الغربيَّة، والقدس، الدَّاخل الفلسطيني، والشتات-، وهو وضع ينذر بتوليد أزمة هويَّة بنيويَّة قد تتفجَّر مع انتهاء الحرب، ويثير هذا التشظِّي مخاوف جديَّة من مستقبل التَّماسك الوطني والقدرة على إعادة بناء سرديَّة موحَّدة بعد انتهاء النِّزَاع[3]..

وفي ظلِّ هذه التحديات الإنسانيَّة القاسية النَّاتجة عن الحرب تواجه

(1) مقابلة: يزدان، العماوي، مدير مؤسسة أنيرا – غزه، 5 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: د. رائد حلس، مرجع سابق.

(3) مقابلة، د. إبراهيم الربايعة، مرجع سابق.

حوالي 14 ألف امرأة فلسطينيَّة واقعًا مأساويًّا بعد فقدان أزواجهنَّ نتيجة حرب الإبادة الجماعيَّة، ليصبحن المُعِيلات الوحيدات لأسر حُرِمت من عائلها الأساسي، وتتحمَّل هؤلاء النِّساء أعباءً ثقيلة لتأمين لقمة العيش ورعاية الأبناء، في ظلِّ ظُرُوف اقتصاديَّة خانقة تفاقمت بفعل الحصار والدمار، إضافة إلى صعوبة الحفاظ على استقرار الأسر، فإنهنَّ يواجهن تحديات مضاعفة في إعالة عائلات فقدت سندها، وتربية أطفال بين أنقاض المنازل، في ظل شحّ الموارد الذي يفاقمه الحصار، أمَّا في الضفَّة الغربية فقد استشهد 923مواطنًا، بينهم 26 شهيدة، منذ السَّابع من تشرين الأوَّل 2023 حتَّى مطلع عام 2025 جراء اعتداءات قوَّات الاحتلال والمستوطنين[1].

في اليوم العالمي للمرأة - ويُحتفى فيه عادةً بالإنجازات الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة للنِّساء- أكَّد المكتب الإعلامي الحكومي في غزَّة في بيان على أنّ "الإبادة الإسرائيليَّة في غزَّة تركت 2000 امرأة وفتاة بعاهة مستدامة إثر بتر أطرافهنَّ، و162 سيدة مصابة بأمراض معدية، فيما عُذِّب العشرَات داخل المُعتقلات"، وأضاف أنَّ "حَرْب الإبادة الإسرائيليَّة رمَّلت 13 ألفًا و901 سيدة، وخلَّفت 17 ألف أُمّ ثكلى بفقدان أبنائها، و50 ألف امرأة حامل فقدت أجنَّتها في ظروف غير إنسانيَّة"، وسلّط معروف الضَّوء على أنَّ يوم المرأة يتزامن مع تواصُل الحِصَار الإسرائيلي ومنع المساعدات، إذ تعيش النِّساء ظروفًا إنسانيَّة كارثيَّة، ويعانين التَّجويع والتعطيش[2].

إنَّ فقدان حوالي 18 ألف طفل فلسطيني ليس مجرَّد رقم عابر؛ بل جرح غائر في ذاكرة أمَّهات حملن أحلام أطفالهنَّ تحت أنقاض العدوان، وبالرَّغم من توقُّفه تبقى مشاهد الفقدان شاهدة على مآسٍ لا تُنسَى لفلذات أكباد خُطفوا من بين الأيدي، تاركين وراءَهم قلوبًا تنزف حرمانًا، وأرواحًا مثقلة بصدمات عميقة،

(1) واقع المرأة الفلسطينية إبان العدوان الإسرائيلي على غزة 2023-2025، وكالة وفاء للأنباء، رام الله، متاح.

(2) في يوم المرأة العالمي.. آلاف الأرامل والثكالى والمصابات بعاهة مستدامة جرّاء مجازر الاحتلال في غزة، موقع قناة trt، 8 مارس 2025، متاح.

وتعيش الأمَّهات في قطاع غزَّة بين كوابيس يوميَّة واكتئاب متجذِّر، بينما يقضُّ القلق مضاجعهنَّ وهن يحاولن - بإرادة ممزقة - الإمساك بيد ناجٍ، وتضميد جراح لا ترى، فأمامهنَّ مهمَّة شاقة تتجاوز إعادة بناء الحجر، لتصل إلى ترميم النُّفوس وإعادة الثقة في عالم قاسٍ أجبرهنَّ على العيش بين ألم الفقد وأمل لا ينطفئ، فالواقع الذي يعانيه قطاع غزة في ظلِّ العدوان الإسرائيلي يتجاوز فقدان الأرواح إلى تحديات صحيَّة ونفسيَّة هائلة، ويشكِّل عبئًا إضافيًّا على النِّساء اللاتي يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظلِّ غياب الخدمات الأساسيَّة، وتشير بيانات مكتب الأمم المتَّحِدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة إلى أن حوالي 15 طفلًا في المتوسِّط أصيبوا يوميًّا بإعاقات قد تستمرُّ مدى الحياة، نتيجة استخدام أسلحة متفجرة في عدوان السَّابع من تشرين الأوَّل 2023، ما يعني أن هناك حوالي 7,065 طفلًا أصيبوا بإعاقات خلال العدوان، وهو ما يشمل فقدان الأطراف والبصر والسَّمع[1].

تعاني النساء في قطاع غزة من تحديات شديدة في تأمين الاحتياجات الأساسيَّة مثل الغذاء والماء، وفي الوقت نفسه يواجِهن صعوبات كبيرة في توفير الرِّعاية الصحيَّة للأطفال المصابين، وذلك نتيجة انهيار النِّظام الصحي بفعل الحصار المستمر، وقيود الاحتلال على إدخال الإمدادات الطبيَّة الحيويَّة، إضافة إلى الاستهداف المتكرِّر للمستشفيات والطواقم الطبية، وقد أدَّى هذا الواقع إلى زيادة احتماليَّة الإصابة بالإعاقات بين الأطفال، حيث بلغ عدد المصابين بالبتر أكثر من 4,500 شخص، منهم 18% من الأطفال، فضلًا عن تصاعد المخاطر الصحيَّة الأخرى، مثل تشوُّهات العمود الفقري، وهشاشة العظام نتيجة نقص الأطراف الصناعيَّة والرعاية الطبية المناسبة.

وأشار تقرير التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) للفترة من نوفمبر 2024 إلى أبريل 2025، إلى أن نحو 1.95مليون شخص في قطاع غزة من المتوقع أن يعانوا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة

(1) عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2025/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح.

الثالثة أو أعلى: أزمة أو أسوأ)، بما في ذلك حوالي 345,000 شخص قد يواجهون انعدامًا غذائيًّا كارثيًّا مصنَّفًا ضمن المرحلة الخامسة من .IPC كما يُتوقع تسجيل نحو 60,000 حالة سوء تغذية حاد بين الأطفال الَّذِين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا، بما في ذلك 12,000حالة سوء تغذية حاد وخيم، وهو أشد أشكال سوء التَّغذية التي قد تؤدِّي إلى مضاعفات صحيَّة خطيرة تشمل الفشل العضوي أو الوفاة.

وعلاوة على ذلك ستحتاج 16,500امرأة حامل ومرضع إلى علاج عاجل بسبب سوء التَّغذية الحاد، ممَّا ينعكس - بشكل مباشر- على صحتهنَّ وصحَّة أطفالهن، ويزيد من احتمالات التعرُّض لمضاعفات صحيَّة خطيرة أثناء الحمل والولادة، ويُبرز هذا السِّياق مدى هشاشة البيئة الإنسانيَّة في غزَّة، وتأثير النِّزاع المستمر على صحَّة النِّساء والأطفال على حدٍّ سواء[1]..

وحذرت المقرِّرة الخاصَّة المعنية بالعنف ضد النِّساء والفتيات وأسبابه وعواقبه من أن "العنفَ الإنجابي" الذي تمارسه إسرائيل على النِّساء الفلسطينيَّات والأطفال حديثي الولادة والرُّضع والأطفال يمكن وصفه بأنَّه انتهاك لحق الإنسان في الحياة بموجب المادة 6 من العهد الدَّولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، وباعتباره عمل إبادة جماعيَّة بموجب المادة 2 من اتفاقيَّة منع الإبادة الجماعية، وعدَّة مواد من اتفاقيَّة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة والمادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، بما في ذلك "فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل جماعة"، وأكَّدت على "أنَّ هذه الفظائع تمثل اعتداءات خطيرة على الصحَّة والحقوق الإنجابيَّة والسَّلامة البدنية والكرامة للنِّساء وأطفالهن"، مشيرة إلى أنَّ مثل هذه الانتهاكات محظورة بموجب اتفاقيَّة مناهضة التَّعذِيب واتفاقيات جنيف، بما في ذلك المادة 3، لأنَّها قد ترقى إلى مستوى

(1) "الإحصاء" في يوم الطفل: 39 ألف يتيم في قطاع غزة.. أكبر أزمة يُتم في التاريخ الحديث، وكالة وفاء للإنباء، 3 أبريل 2025، متاح

التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة[1].

أثَّرت الحياة في الخيام، وأماكن النُّزوح، والتنقُّل المستمر، وانعدام الاستقرار الاجتماعي بشكل بالغ القَسْوة على الصحَّة النفسيَّة والجسديَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال حرب الإبادة الجماعيَّة، فقد واجهت النِّساء أوضاعًا معيشيَّة كارثيَّة في ظلِّ الاكتظاظ، وغياب الخصوصيَّة، وانعدام النَّظافة، وافتقار أدنى مقومات الكرامة الإنسانيَّة، ممَّا أدَّى إلى تفاقم الأعباء النفسيَّة، وتزايد حالات اضطراب ما بعد الصَّدمة(PTSD) ، خاصة لدى النِّساء اللواتي فقدن أبناءهنَّ أو شهدن المجازر والدمار بأعينهنَّ[2].

فالنِّساء النَّازحات قد وجدن أنفسهنَّ في فضاءات مغلقة ومؤقَّتة تفتقر للحماية، واضطررن لتحمُّل أدوار مضاعفة في الرعاية والمعيشة رغم أنَّهن في حالة انهيار نفسي، ممَّا سبَّب صعوبة شديدة في التأقلم والتكيُّف الإيجابي، وكثير منهنَّ عانين من الكوابيس، ونوبات الهلع، والقلق المُزْمِن، والشُّعور الدَّائم بانعدام الأمان، دون وجود شبكات دعم نفسي أو تدخُّلات مهنية متخصِّصة[3].

كما أسهم انعدام الخصوصيَّة في أماكن الإيواء في شُعُور النساء بالانكشاف والانتهاك، وأجبرهن على تقليص احتياجاتهنَّ الجسدية والبيولوجية، مثل تأخير استخدام المراحيض أو تناول الطعام، ممَّا خلق حالة من الضَّغط النفسي المستمر والمتواصل، تفاقمت مع استمرار النُّزوح لأشهر دون أفق واضح، وهذه الظُّروف أنتجت حالة من الإنهاك النَّفسِي الجماعي بين النساء، ممَّا يستدعي تدخُّلًا إنسانيًّا عاجلًا لا يقتصر على الإغاثة الماديَّة؛ بل يشمل الرعاية النفسيَّة طويلة الأمد، واستعادة الحد الأدنى من الأمان والخصوصيَّة[4].

(1) واقع المرأة الفلسطينية إبان العدوان الإسرائيلي على غزة 2023-2025، وكالة وفاء للأنباء، رام الله، متاح

النساء التراكمات الناجحة التي بُنيت بفعل سنوات من العمل في المشاريع الصغيرة والقطاع الخاص، لا سيما أن هذا القطاع تعرض لانهيار شبه كلي، مما أطاح بمصادر دخل عشرات الآلاف من ال

(2) مقابلة: عبدا لله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: عبدا لله محمود شرشرة، مرجع سابق.

(4) مقابلة: عبدا لله محمود شرشرة، مرجع ساق.

فمِن أكبر وأهم المؤثِّرات على المرأة فقدانها لخصوصيَّتها، فحين تفقد المرأة خصوصيتها تفقد معها كلَّ شيء آخر، وتصبح في حالة نفسيَّة سيئة بعد أن كان لها مكانها ومملكتها، فإنَّها تجد نفسها على رصيف الشَّارع أو في مخيم نُزُوح، ممَّا يوثِّر على صحتها الجسديَّة والنفسيَّة، ممَّا يترتَّب عليه من أوجاع كثيرة، وكما نجد حالات متزايدة من الاعتلال الصحِّي والمَرَضي والغذائي، بالإضافة إلى الضَّغط النفسي والاجتماعي فتجدها قلقة وخائفة ومتوتِّرة ومضطربة، ممَّا أثَّر على قدرتها في التحمُّل، رغم أنَّها ما زلت تؤدِّي دورها ببراعة وقدرة هائلة، ممَّا يثير الاستغراب من صلابتها وقدرتها على تحمُّل كلِّ هذه الأعباء الصحيَّة والاجتماعيَّة المادية والمعنويَّة، ممَّا يستدعي وقفة أمامها والمبادرة للتَّخفيف عنها لأنَّها تحترق ببطء غير ملحوظ[1].

فالحرب قد أثَّرت على الدَّور الاجتماعي والاقتصادي، فإن المَرْأة هي من تدير منظومة العلاقات الاجتماعيَّة مع الجيران، ويتجلَّى دورها في التَّعامل مع جيرانها في المخيَّمات، والنُّزوح والاتِّصال بالمؤسَّسات للحصول على الكوبونات؛ ولكن كل هذا لم ينعكس في أن يكون لها دور في القيادة المجتمعيَّة كقيادة مراكز النُّزوح، وبالتَّالي الحرب فرضت عليها مسؤوليَّات وليس أدوارًا[2].

ففي مراكز النُّزُوح تعرَّضَتْ النِّساء الحوامل لعدَّة مشاكل صحيَّة ونفسيَّة ومجتمعيَّة، كان أهمُّها محدوديَّة مُقوِّمات الحياة، والعيش في خيم، وتردِّي النَّظافة العامَّة، وانتشار البعوض والحشَرَات والأمراض الجلديَّة، فهذا الأمر أثَّرَ على نفسيَّة المرأة بشكل عام، والنِّساء الحوامل تحديدًا، خاصَّة خلال فترة الوحم[3]، فإنَّ الوضع الصحِّي السيِّئ وانعدام النظافة العامَّة في مراكز النزوح والمدارس

(1) مقابلة: يزدان، العماوي، مدير مؤسسة أنيرا – غزه، 5 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: إياد الكرنز، مدير مكتب جمعية نجوم الأمل منسق قطاع الإعاقة في شبكة المنظمات الأهلية، 16 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(3) مجموعة بؤرية رقم (3) مراكز إيواء جمعية المرأة الريفية، منطقة الزوايدة، 30 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.

والتجمُّعات أثَّر على الوضع الصحِّي للنساء عامة، وأسهم في زيادة المشاكل الصحيَّة، وخصوصًا النِّساء الحوامل وحديثات الولادة[1].

هناك العديد من التحدِّيات التي تعاني منها النِّساء والفتيات خلال الحرب، "فأنَا كفتاة عانَيتُ من صعوبة التَّأقلم في الحياة الجديدة التي فُرِضَت عليَّ في ظلِّ غياب الخصوصيَّة، فهي حياة لا تشبهني ولا تشبه طريقة حياتي، ففكرة النُّزوح، والعيش في خيمة، واستخدام حمام جماعيّ يفتقرُ إلى أدنى المقوِّمات جعلت كل امرأة وفتاة تعيش أوضاعًا مأساويَّة"[2].

وتؤكِّد ذلك إحدى النَّازحات الحوامل بقولها: "نعاني في مراكز الإيواء من انعدام الخصوصيَّة، وانتشار مظاهر التحرُّش اللَّفْظِي والبصري، والتوتُّر والقلق نتيجة صعوبة الأوضاع، والكثافة العالية داخل الخيم والتجمُّعات، فالمرأة الحامل بحاجة إلى رعاية خاصَّة على المستوى النَّفسي والمعيشي والصِّحي، وهي غير متوفرة في مراكز الإيواء"[3]، وبسبب الحرب وسوء الأوضاع المعيشيَّة ارتفعت مُعدَّلات العنف الاجتماعي، وتؤكد إحداهن ذلك بقولها: "أصبحنا نعاني من الكثير من المشاكل الاجتماعيَّة والنفسيَّة، والاعتداءات الجسدية، فالرجال لا يعملون، وهذا ينعكس سلبًا على النساء، وخاصَّة النِّساء الحوامل"[4]، فخلال الحرب أصبحت النساء تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على الحاجات الأساسيَّة، ومن انعدام الخصوصيَّة في مراكز الإيواء، في ظلِّ نقص الغذاء والماء، ممَّا يُشكِّلُ خطرًا على حياة كثير من النِّساء، وخاصَّة النِّساء الحوامل وحديثات الولادة[5].

(1) مقابلة: الدكتور ياسر شعبان، والدكتور رائد السعودي، مرجع سابق.

(2) مقابلة: سحر، ماضي، ناشطة مجتمعية ونسائية، 10 يوليو، غزة فلسطين 2025.

(3) مجموعة بؤرية رقم (4)، مركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، البريج 3 يوليو، غزَّة، فلسطين 2025.

(4) مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعيَّة، النصيرات 24 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

(5) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة مجتمعية ونسوية، دير البلح، 25 يونيو غزة، فلسطين 2025.

ثالثا: تحوُّلات دور المرأة خلال الحرب:

في سياق النِّضال الفلسطيني لعبت المرأة الفلسطينيَّة - وما زالت تؤدِّي - دورًا حيويًّا في عمليَّة البِنَاء الشامل، سواء من النَّاحية الثقافيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، أو السياسيَّة، حيث كانت لها دائمًا علاقة خاصَّة مع الأرض، إذ ارتبطت بها من خلال علاقات ماديَّة وثقافيَّة وروحيَّة، ولعلَّ عملها النِّضالي والكفاحي في دفاعها عن الأرض والكرامة والحقوق من أبرز سمات المرأة الفلسطينيَّة، وهي تمثل جزءًا أصيلًا من الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، يأتي آذار هذا العام والمرآه الفلسطينيَّة تواجه ضغوطًا كبيرة، وتحديات عظيمة من الظلم والقهر والتَّهجير القسري وفقدان الحياة والاستقرار والمجازر الجماعيَّة على يد آخر احتلال في الكون.

ورغم أدوار المرأة الفلسطينيَّة المهمَّة في التَّربية والتوعية والتنشئة والرعاية، فإنَّها تقوم بأعباء أخرى كثيرة، لعلَّ أبرزها مقاومة سياسة الاحتلال بالاعتكاف في المسجد الأقصى، والوقوف في مقدمة الصُّفوف التي تُواجِه مخطَّطات التهويد، من دون أن ننسى ما تتعرَّض له من معاملة مسيئة لكرامة البشَر لدى تنديدها بجرائم الاحتلال من اعتقال وهدم للبيوت وغيرهما من الجرائم، كما لا ننسَى المرأة الأسيرة الَّتِي شاركت في أعمال المقاومة، وأيضًا هناك المرأة التي رفضت التَّخابر مع المحتل مقابل السفر للعلاج الذي هي في أمسّ الحاجة إليه[1].

عانت المرأة من ضُغُوطات نفسيَّة وحمل زائد عن طاقتها، فهي تقوم بتربية الأولاد ومساعدة الزَّوج، والطَّبخ وإشعال النَّار مع ندرة وجود مواد غذائيَّة، وذلك يُخلِّف مشاكل تنعكس على العائلة والتَّربية القيميَّة، ويُؤدِّي إلى تفكك الأسرة وجعلها في مواجهة كلِّ الصِّعاب لوحدها، وأيضًا الفقد كان جزءًا ممَّا يُحطِّمها

(1) عبد الحكيم أحمين، المرأة الفلسطينية أكثر من يعاني في الحرب على غزة، الجزيرة نت، الدوحة، 2025، متاح.

خاصَّة لو كان الفقيد أبناءها أو زوجها[1]، فالتغيُّر كبير وخطير حيث تقزَّم دور المرأة، فلم يعد لديها المقوِّمات والرَّكائز الأساسيَّة، فكل ما أثر على المجتمع أثر عليها، وهناك أبعاد كثيرة لكني أعتقد بثبات الدَّور القيادي للمرأة التي تجلس أمام الفرن أو على بسطة لإعالة عائلتها، إضافة إلى ثبات القِيَم الأسريَّة رغم التحديات الشَّدِيدة التي تواجهها، وبرغم المظاهر الآنيَّة فإنَّ جوهر المجتمع لم يمس، وربما تظهر آليَّات التغيُّر في طبيعة العمل وشكل الحياة وأماكن السكن واختلاف المهمَّات المرتبطة بهنَّ، وتظهر سماتها في ظهور أدوار جديدة للنِّساء نتيجة الأعباء الملقاة عليهنَّ[2].

لقد أحدثت حرب الإبادة الجماعية في غزَّة انهيارًا تامًّا في مكتسبات النِّساء الفلسطينيَّات التي تحقَّقت على مدى عقود من النِّضال النَّسوي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فقد مسَّت الحرب جوهر الدَّور الاجتماعي والوظيفي للمرأة، إذ تمَّ تفكيك البنى التي كانت تمكِّنها من لعب أدوار فاعلة في الإعالة، والإنتاج، والمشاركة المجتمعيَّة، ومع تدمير المؤسَّسات، وفقدان مصادر الدَّخل، وغياب البنى الحمائية تحولت آلاف النِّساء من فاعلات اجتماعيَّات ومسهمات في اقتصاد المجتمع، إلى مستفيدات سلبيات، يُنظَر إليهنَّ كضحايا بحاجة للمساعدة، لا كصاحبات حق وموارد، فلقد ألغت الحرب فجأة آليَّات التَّمكين التي تأسَّست بفعل نِضَال طويل من انخراط النِّساء في العمل الرَّسمِي وغير الرسمي، إلى مشاركتهنَّ في القطاعات التنمويَّة، ومطالباتهنَّ بالتشريعات المنصفة، وأعادت إنتاج المرأة ككائن هشّ ومعتمد على الغير، في ظلِّ هيمنة ذكوريَّة على مسارات الإغاثة واتِّخاذ القرار، ومِن سمات هذا التحوُّل أيضًا تغييب الاستقلاليَّة الاقتصاديَّة، وتراجع أدوار المرأة القيادية داخل الأسرة والمجتمع؛ بل وحتَّى فقدان السَّيطرة على أجسادهنَّ ومساحاتهنَّ الخاصَّة، خصوصًا في أماكن النُّزوح[3].

(1) مقابلة: أريج معروف حرز الله، منسق مشروع تعليمي لدى مجموعة غزة، 22 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: يزدان، العماوي، مدير مؤسسة أنيرا – غزة، 5 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

ونتيجة ضغوطات الحياة حدثت تداخلات في الأدوار المنوطة بها، والَّتِي من خلالها تجد المرأة نفسها في خضم أعمال لا تليق بها ولا ببنيتها الجسديَّة والنفسيَّة، كتوفير المياه والطعام والشَّراب، وكثير من الأحيان إعالة الأسرة، خاصَّة بعد زيادة عدد الأرامل في هذا الاتِّجَاه[1].

إنَّ أكبر تحوُّل ممكن أن نلاحظه في بناء العلاقات الاجتماعيَّة هو الضَّغط الَّذِي باتت تعيشه على مدار السَّاعة (ظروف الحرب) متمثلًا في زيادة الأعباء ومتطلَّبات الأسرة عليها في كلِّ الأحيان، كما أثر على العلاقات حيث اختلف شكلها نتيجة الاختلاف المحيط وتشتُّت العائلات، كما هو الحال في العبء الاقتصادي، حيث زادت - بشكل كبير- الأعباء، فأضحت في كثير من الأحيان المُعِيل نظرًا لفقدان الزَّوج أو فقدان الزوج قدرته على الإنتاج والإعالة لانعدام فرص العمل أو محدوديتها بما لا يتناسب مع قدراته ومهاراته، فأصبحت هي المسؤولة رغم عدم توفُّر المقوِّمات الأساسية لديها، فكانت ندًّا حقيقًا ومهمًّا[2]، فالانعكاسات الَّتِي خلَّفَتها الحرب شَمِلت جميع الاتِّجاهات ومناحي الحياة التي تخصُّ المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنَّفسي والسياسي تباعًا، وكنتيجة حتميَّة للتدهور في جميع المجالات، فنجد حتَّى متطلباتها الأساسية أصبحت غير مبالاة وحاجاتها النفسية أيضًا والصحيَّة، وهذا أدَّى إلى تداعيات خطيرة على كينونتها وتكوينها ووجودها ودورها داخل المُجْتَمع[3].

فالحَرْب فرضت على النِّساء أدوارًا جديدة، مثل تولِّي مسؤوليَّة الأسرة، والعمل في مجالات لم يكنَّ يعملن بها سابقًا، فهذا التحوُّل نتج عن الضَّرُورة، وأدَّى إلى زيادة وعي النِّساء بقدراتهنَّ، رغم التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، حيث أثرت الحرب على أدوار المرأة من الناحية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، فقد أدت إلى انخراط النساء في الأعمال الحرَّة والمشاريع الصغيرة، كما أسهمت في تولي النساء

(1) مقابلة: نسمة الحلبي، المنسق الإعلامي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 28 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: يزدان، العماوي، مدير مؤسسة أنيرا – غزة، 5 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: نسمة الحلبي، المنسق الإعلامي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 28 يوليو 2025، غزة فلسطين.

أدوارًا قياديَّة في المجتمع، وزيادة مشاركتهنَّ في اتِّخاذ القرارات الأسريَّة والمجتمعيَّة[1].

إنَّ ما تعرَّضت له المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب لا يُمثِّل فقط تراجعًا ظرفيًّا؛ بل تهديدًا وجوديًّا لإنجازات الحركة النسويَّة الفلسطينيَّة، ويكشف عن هشاشة المُنجَزَات في ظلِّ غياب بُنَى حماية مستدامة في مواجهة العنف الاستعماري والتَّمييز البنيوي المتجذِّر.

فالحرب أثرت على واقع المرأة بشكل كبير، حيث أثرت في مفهومها لذاتها واحتياجاتها وحياتها، فما عادت قادرة لأن تكون صانعة للقرار، فهي منساقة للرَّجُل، فهي عامل حالة في الخارج للرجل الدِّيمقراطي الذي يقدر احتياجات المرأة، وفي الداخل هو منحاز لرجولته على حسابها وحساب البيت والأسرة[2]، وتمثّلت مظاهر التحوُّل في الدَّور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينيَّة خلال حرب الإبادة الجماعيَّة في غزة في سلسلة من الانهيارات المتتالية الَّتِي طالت مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وقلّصَتْ من قدرتها على التأثير أو الاستقلال، وأولى هذه المظاهر هي فقدان المرأة للسَّيطرة على الموارد النَّسوية والمجتمعيَّة، سواء من حيث الدَّخل، أو أدوات الرِّعاية، أو المساحات الآمنة الَّتِي كانت تديرها أو تستفيد منها قبل الحَرْب، نتيجة لانهيار المؤسَّسات، وشح الموارد، وهيمنة المقاربات الإغاثية الذكوريَّة[3].

فلا تقتصر الحُرُوب ذات الطَّابع الجَندرِي على استهداف الأجساد فحسب؛ بل تمتدُّ لتطال ما يمكن تسميته بـ"تضاريس المجتمع"، أي البنى والعلاقات والهياكل الاجتماعيَّة في صورتها التقليديَّة، وبوجه خاص منظومتي القَرَابة والنَّسَب، وقد أدَّت هذه الحروب إلى تفكيك العديد من الرَّوَابط الأسرية، مُخلِّفة أعدادًا كبيرة من النِّساء الأرامل والأطفال اليتامى، وفي هذا السِّياق تُورِد دعاء بدوي

(1) مقابلة: إيمان حمدان فياض، محامية وناشطة في قضايا النساء، 17أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: زينب الغنيمي، مدير عام مركز الدراسات النسوية، 30 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

- ضمن شهادتها في مشروع "أصوات النِّساء من غزَّة"- توصيفًا لعمق هذا الأثر بقولها: "ما بين أن يموت أحباؤك واحدًا تلو الآخر، أو أن تُمحَى من الوجود أنت وكل مَن هو من صلبك، أو لعلك بنهاية المطاف تنجو بنصف جسد، بنِصف روح، بنصف قلب"، فلقد فرضت هذه التحوُّلات القسرية أدوارًا اجتماعيَّة جديدة على النِّساء، أبرزها تحمل مسؤوليَّات إعالة الأسرة ورعاية الأبناء، وتوفير الحاجات الأساسيَّة لهم في ظل شحِّ الموارد أو انعدامها، كما أُلقي على عاتقهنَّ أداء أعمال شاقة لا تتناسب مع البنية الجسديَّة الأنثويَّة، في بيئة تفتقر إلى أبسط مقوِّمات الحياة، كجمع الحطب لإعداد الطعام، أو الوقوف في طوابير طويلة لجلب المياه، فضلًا عن المخاطرة المستمرَّة بحياتهنَّ في سبيل تأمين الحد الأدنى من سبل العيش، ووفقًا للتصوُّرات الاجتماعيَّة السائدة تُعدُّ النساء في العادة الأكثر تأثرًا في أوقات الحرب، وفي الوقت ذاته يُنتظر منهنَّ أن يتحلين بقدر عالٍ من الصُّمود للحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها، وتعبِّر مها أبو الكاس عن هذا الوضع بقولها: "الخوف والرَّعب اللي بنمر فيه واللي بمرُّوا فيه أطفالنا شيء غير طبيعي، حتى إحنا بطلنا قادرين نمثل قدام الأطفال إنه إحنا طبيعيين وما بنخاف، لأنه هالمرة مختلفة"[1].

تقول الأستاذة مشيرة أبو مسلم مشرف ميداني في مؤسَّسة أوكسفام، "خلفت الحرب تداعيات كثيرة شَمِلت كلَّ جوانب ومناحي الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وحتَّى الأسريَّة وعلاقتها بمكانها وأمانها، فلم تعد تجد لها بيتًا آمنًا، كما أنَّ الخيام أفقدتها خصوصيَّتها في التعامل مع زوجها وبيتها، وبذلك زاد العنف ضدها دون أن تستطيع الرد، وبالتَّالي تغيَّر واقعها إلى واقع أكثر إيلامًا[2].

أفْضَت الحَرْب إلى تدهور ملحوظ في الأدوار الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تنهض بها المرأة، إذ شهدت مكانتها تراجعًا مستمرًّا منذ اندلاع النِّزَاع، وقد فقدت

(1) الحلبي، مادلين، نساء غزة خلال الإبادة: النساء والحرب والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024، متاح.

(2) مقابلة: مشيرة محمود أبو مسلم، مشرف ميداني أوكسفام، 23 يوليو 2025، غزة فلسطين.

العديد من النِّساء قدرتهنَّ الفعليَّة على رعاية أبنائهنَّ في ظلِّ الظُّروف القاسية التي يواجهنها يوميًّا، كما تضاءلت إمكانيَّة ممارستهنَّ لأدوارهنَّ التقليديَّة في التواصل الاجتماعي وبناء العلاقات ضمن بيئة تتسم بالتغيُّر الدَّائم والاضطراب، وعلى الصَّعِيد الاقتصادي تكبَّدَت النِّساء خسائر مباشرة تمثَّلَت في انقطاعهنَّ عن المخصَّصات الماليَّة الاعتيادية نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار، وحتَّى اللواتي استمررن في العمل لم تعد دُخُولهن قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسيَّة لأسرهن، ولا سيما في ظلِّ غياب الزَّوج أو المُعِيل الرئيس، ومع مرور الوقت أخذ هذا التَّدهور منحى تصاعديًّا من السَّيئ إلى الأسوأ، إلى الحدِّ الذي باتت فيه العديد من النِّساء عاجزات عن توفير احتياجاتهنَّ الشخصيَّة والضرورية، وقد انعكس هذا التردِّي بوضوح على مظهرهنَّ الخارجي، وجودة غذائهنَّ، ونمط حياتهنَّ، وعلى استقرار المنزل وصحتهنَّ الجسدية والنفسيَّة، ليشكّل بذلك أحد أبرز مظاهر التأثيرات العميقة للحَرب على واقع المرأة وأدوارها المتعدِّدة[1]..

بسبب الحرب حدثت عزلة اجتماعيَّة للنِّساء لا علاقات اجتماعيَّة خارج الخيمة ومكان النُّزوح، حيث ينتهي اليوم في تدبير أعمال المنزل إضافة إلى تفرُّق الأسر والجماعات، فما عاد هناك قدرة على التَّواصل، أمَّا اقتصاديًّا فارتفعت الأسعار وشحَّتْ المواد، بالتَّالي توقفت المشاريع الصَّغِيرة التي كانت تديرها النساء، وإن كان هناك عمل لها فالارتفاع الجنوني للأسعار زاد الأمر سوءًا، والعزلة والاكتئاب وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الخصوصيَّة أفقدت المرأة أنوثتها في الحرب نتيجة المزاحمة اليوميَّة على الماء والطَّعام والنَّار[2].

وترى الأستاذة "أريج معروف حرز الله"، أن الحرب أحدثت تحوُّلات عميقة في دور المرأة الاجتماعي، فقد كانت قبل الحرب مهمَّشة سياسيًّا وحزبيًّا، وهذه الحَرْب ألغت وجودها كاملًا، وحصرت دورها في خيمة وغرفة صف، أو بيت مهدوم، لازم تتحمل تعيش وتأقلم حالها على الباقي منها، وما عاد عندها وقت للحياة

(1) مقابلة: مشيرة محمود أبو مسلم، مشرف ميداني أوكسفام، 23 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: أريج معروف حرز الله، منسق مشروع تعليمي لدى مجموعة غزة، 22 يوليو 2025، غزة فلسطين.

الاجتماعية نتيجة التشتُّت الحاصل، وكل وقتها رايح لتأمِّن حاجاتها الأساسيَّة، وكثير من السيدات كانوا مُنتِجات ولهم مشاريع صغيرة، أو اشتغلوا في محلات تجارية تمَّ الاستغناء عنهم، وكل هاد انعكس على شخصيتها وفاعليتها في المجتمع ومشاركتها في الحياة عامَّة، وعلى مستواها الاقتصادي هي والعائلة وحالة العوز اللي صارت فيها، وقد ظهر هذا التحوُّل في القيم الاجتماعيَّة التي تدهورت، وقبول المرأة بغير المقبول وتنازلها عن جزء من كرامتها وحيائها، ووضوح الحجج التي تبرر فيها تنازلها لفلان وعليَّان من أجل كبونات أو مساعدة وغيرها، وهذا من أخصر مظاهر التحوُّل وسِمَاته[1].

بعدما غيبت الإبادة الجماعية آلاف الرجال قسرًا عن عائلاتهم جراء قتلهم أو اعتقالهم وجدت الفلسطينيَّات بغزَّة أنفسهنَّ أمام واقع جديد خلَّف مسؤوليَّات جديدة، حيث حوَّلت الحرب آلاف النساء إلى المُعِيلات الوحيدات لأسرهنَّ في ظل اقتصاد منهار، وشح توفر فرص العمل، ودمار في البُنَى التحتيَّة بما فيها المنازل والمؤسَّسات الحيويَّة والخدماتيَّة بلغت نسبته 88 بالمئة، وفي ظلِّ مساعدات إنسانيَّة شحيحة خلال الحرب، ومقطوعة تمامًا بعد نحو 42 يومًا من سريان اتِّفاق وقف إطلاق النَّار[2].

بينما يرى الأستاذ "عبد الله شرشرة" أنَّ الحرب أدَّت إلى تراجع الدَّور القيادي للمرأة داخل الأسرة والمجتمع، إذ انقلبت من فاعلة ومبادِرة إلى مفعول بها، غالبًا ما تُصوَّر كضحيَّة أو "مستفيدة"، لا كشريك فاعل في إدارة الصُّمود أو إعادة البناء، فهذه الصُّورة أثَّرت على موقعها في العلاقات الاجتماعيَّة وأضعفت قدرتها على اتِّخاذ قرارات تخصُّها وتخصُّ أطفالها، كما أدَّت ظروف الحرب إلى انهيار الحقوق المدنيَّة الأساسية التي كانت قد نُزعت بصعوبة في العقود السَّابقة، بما في ذلك حقوق المرأة في النَّفقة، والحضانة، والميراث، حيث تعطلت المحاكم الشرعيَّة،

(1) مقابلة: زينب الغنيمي، مدير عام مركز الدراسات النسوية، 30 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(2) بين الفقد والجوع والحصار.. نساء غزة يكافحن للبقاء، وكالة الأناضول الإخبارية، 8 مارس 2025.

وتغيّبت آليَّات الحماية القانونيَّة [1].

وبيَّن أنَّ الحرب الإسرائيليَّة "أدَّت إلى فقدان 13 ألفًا و901 سيدة فلسطينيَّة أزواجهنَّ، وأصبحن أرامل، وبلغ عدد الأطفال الَّذِين فقدوا آباءهم 32 ألفًا و152 طفلًا، بينما فقد 4 آلاف و417 طفلًا أمهاتهم، في حين وصل عدد الأطفال الَّذِين فقدوا كلا الوالدين إلى ألف و918 طفلًا"، وأردف أنَّ "الحرب خلفت 13 ألفًا ومئة أسرة من الأيتام"، داعيًا "المجتمع المحلِّي والدَّولي إلى التدخُّل العاجل لتقديم الدَّعم الإنساني والنَّفسي والمادي لتلك الأسر المنكوبة"[2].

وخلال حرب الإبادة اعتمد الغالبيَّة العظمى من الفلسطينيِّين الَّذِين حوَّلَتهم الحرب إلى فقراء على المساعدات الإنسانيَّة في توفير احتياجاتهم الأساسيَّة؛ إلَّا أنَّ منع إسرائيل دخول هذه المساعدات إلى القطاع يفرض تحديات جديدة على المُعِيلات الوحيدات لأسرهنَّ لمواجهة معركة "التَّجويع" الإسرائيليَّة، وخلال الإبادة واجهت الفلسطينيَّات التَّجويع من خلال صناعة الخبز باستخدام أعلاف الحيوانات، أو طهي الحشائش الخضراء، وتقليص عدد وحجم الوجبات اليوميَّة لأفرادها، وتفضيل أطفالها عنها في حصَّتها الغذائية[3]..

كما كشفت التَّقديرات عن أنَّ 39,384 طفلًا في قطاع غزَّة قد فقدوا أحد والديهم أو كليهما بعد 534 يومًا من العُدْوان الإسرائيلي، بينهم حوالي 17,000 طفل حرموا من كلا الوالدين، ليجدوا أنفسهم في مواجهة قاسية مع الحياة دون سند أو رعاية، ويعيش هؤلاء الأطفال ظروفًا مأساوية، حيث اضطر الكثير منهم للجوء إلى خيام ممزَّقة أو منازل مهدَّمة، في ظلِّ غياب شبه تام للرِّعاية الاجتماعيَّة والدعم النفسي؛ إلَّا أن المعاناة لا تقتصر على فقدان الأسرة والمأوى؛ بل تمتدُّ إلى أزمات نفسيَّة واجتماعيَّة حادة، إذ يعانون من اضطرابات نفسيَّة عميقة، مثل الاكتئاب

(1) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(2) مسؤول بصحة غزة: 38 ألف يتيم و14 ألف أرملة جراء الإبادة الإسرائيلية، وكالة الأناضول، 31 يناير 2025، متاح.

(3) بين الفقد والجوع والحصار.. نساء غزة يكافحن للبقاء، وكالة الأناضول الإخبارية، 8 مارس 2025.

والعُزْلة والخوف المُزمِن، في غياب الأمان والتوجيه السليم، إضافة إلى ضعف التعلُّم والتطوُّر الاجتماعي، ليجدوا أنفسهم فريسة لعمالة الأطفال، أو الاستغلال في بيئة قاسية لا ترحم[1].

يمثّل الارتفاع المتزايد في عدد الأرامل في قطاع غزَّة أحد أبرز التَّداعيات الاجتماعيَّة للحرب، إذ تتضاعف المسؤوليَّات الواقعة على عاتق مئات النِّساء اللواتي استُشهد أزواجهنَّ جراء العدوان المستمر على القطاع، وفي مدينة الأيتام في خان يونس جنوبي غزة يعيش أكثر من ألف يتيم وأرملة يحتاجون إلى توفير مقوِّمات الحياة الأساسيَّة التي باتت شبه معدومة، بفعل الحصار الطَّويل المفروض على المنطقة.

يبذل القائمون على هذه المدينة جهودًا متواصلة لتوفير الاحتياجات اليوميَّة للنِّساء وأطفالهنَّ، إلى جانب تقديم الدَّعم النَّفسي الضَّرُوري للتَّخفيف من آثار الصَّدمات التي تعرَّضن لها بعد فقدان أزواجهن، وتتحمَّل الأرامل مسؤوليَّة مضاعفة تتمثل في رعاية الأبناء، وضمان صحَّتِهم، وتأمين الحد الأدنى من متطلَّبات العيش الكريم، رغم انعدام الموارد الماديَّة، وتدهور الظُّروف الاقتصاديَّة النَّاجمة عن الحرب والحصار، وتشير الإحصاءات إلى أنَّ أكثر من 13 ألف امرأة فقدن أزواجهن منذ بدء الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة في السَّابع من أكتوبر 2023، ممَّا يعكس حجم العبء الإنساني والاجتماعي الذي تتحمَّله النِّساء في سياق النِّزاع المستمر[2]..

ومع نهاية الحرب وصل عدد الأرامل إلى أكثر من 20 ألف أرملة نتيجة العدوان على قطاع غزَّة، ممَّا أضاف تحديات اجتماعيَّة واقتصاديَّة ونفسيَّة جسيمة على المرأة الفلسطينيَّة، حيث يضع فقدان المُعِيل الأساسي هؤلاء النِّساء أمام

(1) "الإحصاء" في يوم الطفل: 39 ألف يتيم في قطاع غزة.. أكبر أزمة يُتم في التاريخ الحديث، وكالة وفاء للأنباء، 3 أبريل 2025، متاح.

(2) ارتفاع نسبة النساء الأرامل في غزّة يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على كاهلهن تجاه أطفالهن، 11 يوليو 2025، متاح.

مسؤوليَّات كبيرة في ظلِّ ظروف معيشيَّة متدهورة، ويزيد غياب الدَّعم المؤسَّسي الكافي من معاناتهنَّ، ممَّا يجعلهنَّ أكثر عرضة للفقر والاستغلال، بالإضافة إلى الضُّغوط النفسيَّة والاجتماعيَّة المتزايدة التي يعانين منها، أما بالنسبة للأيتام، فإن فقدان أحد الوالدين أو كليهما يترك أثرًا نفسيًّا عميقًا عليهم، ممَّا يستدعي توفير دعم نفسي متخصِّص لضمان عدم تأثر مستقبلهم، كما يحتاج هؤلاء الأطفال إلى رعاية خاصَّة لضمان استمرار تعليمهم، وتلبية احتياجاتهم الأساسيَّة، خاصَّة في ظلِّ تزايد معدَّلات الفقر والبطالة في القطاع، وقد أشارت تقارير إلى أنَّ الوضع النَّفسي والاجتماعي للأطفال في غزَّة وصل إلى مستويات مقلقة، حيث أصبح نصفهم بحاجة إلى دعم نفسي مستمر بعد العدوان الإسرائيلي المستمر[1].

رابعا: تحوُّلات سوق العمل بالنِّسبة للمرأة خلال الحرب:

بلغ عدد سُكَّان فلسطين في العام 2022 حوالي 5.35 مليون نسمة، منهم 2.72 مليون ذكر، 263 مليون أنثى، تتوزع بواقع 3.19 مليون في الضفَّة الغربيَّة، منهم 1.62 مليون ذكرًا، و1.57 أنثى، و2.17 في قطاع غزة، منهم 1.10 ذكرًا و1.07 أنثى، وبلغت نسبة الجِنْس 103.3 ذكر لكلِّ 100 أنثى[2].

تُشكِّل النِّساء 49% من إجمالي السُّكان في فلسطين، حيث بلغ عددهنَّ 2.71 مليون أنثى في نهاية عام 2024، يتوزَّعن بين الضفَّة الغربيَّة (1.65مليون) وقطاع غزة (1.06مليون)، وبالرَّغم من أن المرأة الفلسطينيَّة تلعب دورًا رئيسًا في مختلف القطاعات الاقتصاديَّة فإنَّ معدَّل مشاركتها في القوى العاملة لا يزال منخفضًا مقارنة بالرجال، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في سوق العمل 18.7% عام 2024، مقابل 70.9% للرِّجال، وهو تفاوت يعكس التحديات التي تواجهها النِّساء في الوصول إلى فرص العمل، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي[3].

(1) صوت 20 ألف أرملة.. مسؤولية ثقيلة تلقيها الحرب على كاهل أرامل غزة!، راديو نساء أف ام، رام الله، 20 مارس 2025، متاح.

(2) تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 15.

(3) نحو 19% تعمل و14 ألف تعيل.. المرأة الفلسطينية بطالة عالية وصمود أسطوري، بوابة اقتصاد فلسطين، 26 مارس 2025، متاح.

وتُعدُّ مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في الاقتصاد عمومًا - وفي سوق العمل على وجه الخُصُوص- محدودة مقارنة بالمعايير الإقليميَّة والدوليَّة، وفي المقابل تسجِّل النِّساء معدلات مشاركة مرتفعة في الاقتصاد العائلي غير مدفوع الأجر وفي اقتصاد الرعاية، وهي معدَّلات تفوق ما يقدِّمه الرجل الفلسطيني في هذه المجالات، ولم يطرأ تغيُّر جوهري على هذه الأنماط منذ تأسيس السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينية، وخلال مرحلة ما بعد اتفاقات أوسلو (1994–2017) ارتفعت نسبة مشاركة النِّساء في سوق العمل من 11.2% عام 1995 إلى 19% عام 2017، ويُعزى هذا الارتفاع - بصورة أساسيَّة - إلى دخول النِّساء الحاصلات على تعليم يتجاوز المرحلة الثانويَّة إلى سوق العمل، إذ شكَّلن شريحة متنامية من السُّكان، وتكتسب هذه الزيادة أهميَّتها من كونها تمثِّل تحوُّلًا عكسيًّا لمسار تراجع مشاركة النِّساء في القوَّة العاملة الذي استمر لعقود طويلة، وفي الفترة الزمنيَّة ذاتها بدأت معدَّلات مشاركة الرِّجال في الانخفاض للمرة الأولى منذ عقود، وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الثَّانية عام 2000، قبل أن تستقر نسبيًّا بعد عام 2014.

ويرتبط ارتفاع مشاركة النِّساء بعد عام 1994 ارتباطًا وثيقًا بتوسُّع قطاع الخدمات، وهو قطاع يوفِّر فرص عمل غالبًا ما تتَّسم بعدم الاستقرار وبطابعها المؤقت، وفي ظلِّ السِّياسات الاستعماريَّة الإسرائيليَّة المستمرة التي أدت إلى تآكل قطاعات الإنتاج الفلسطينية - ولا سيما الصناعة والزراعة- تتقلَّص قدرة الاقتصاد المحلي على استحداث فرص عمل جديدة للنِّساء، الأمر الذي يُبقي معدلات مشاركتهنَّ في سوق العمل عند مستويات منخفضة، ويظهر هذا التَّراجُع جليًّا عند تحليل التَّوزيع القطاعي للقوى العاملة النسائيَّة، ولا سيما في القطاعات الإنتاجيَّة التي شهدت انكماشًا ملحوظًا [1].

(1) النساء الفلسطينيات في سوق العمل قوة عاملة آخذة في النمو يكبحها الاستعمار الإسرائيلي، الموسوعة الفلسطينية، متاح.

1. البطالة في صفوف النِّساء قبل الحرب:

تشير البيانات إلى أنّ معدَّل البطالة بين النِّساء اللواتي أنهين ثلاث عشرة سنة دراسيَّة فأكثر يبلغ 48.6% من إجمالي النِّساء المُشارِكات في القوى العاملة في فلسطين، في حين لا يتجاوز المعدَّل لدى الرِّجال من الفئة التعليميَّة ذاتها 20%، ويعكس هذا التباين الحاد حقيقة أنَّ التعليم - على أهميته- لا يشكِّل عاملًا كافيًا بحد ذاته لتمكين المرأة من الاندماج في سوق العمل، وبوجه عام ما تزال معدَّلات البطالة بين النِّساء تفوق نظيراتها لدى الرِّجال بدرجة كبيرة، فقد سجَّل معدَّل البطالة بين النساء في الربع الثاني من عام 2022 نحو 65.1%، مقارنة بـ 65.6% في الرُّبع الأول من العام ذاته، و64% في الرُّبع الموازي من عام 2021، كما تظهر فجوة واسعة في مُعدَّلات البطالة بين الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، ولا سيَّما في صفوف النِّساء الشابات، إذ بلغ معدل البطالة بين الفتيات في الضفَّة الغربيَّة خلال الفترة نفسها 22.%.

أمَّا في قطاع غزَّة فقد وصل معدَّل البطالة بين الشابات (الفئة العمرية 15–29 عامًا) في الرُّبع الثاني من عام 2022 إلى 59.1%، مقارنة بـ 62.5% في الرُّبع الأول من العام ذاته، و61.9% في الرُّبع الموازي من عام 2021، وتدلُّ هذه الأرقام مجتمعة على التَّحديات الهيكليَّة العميقة التي تواجه النِّساء- وخصوصًا الشَّابات- في الوصول إلى فرص العمل ضمن السِّياق الفلسطيني الرَّاهن[1]..

2. المرأة في سوق العمل الفلسطيني قبل الحَرْب:

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أنَّ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في فلسطين عام 2020 تُقدَّر في المحافظات الشماليَّة بـ16.8%، أمَّا في المحافظات الجنوبية فكانت 16.1%[2]، بينما ارتفعت عام 2021 لتصل إلى 17.2% مقارنة بنسبة الرِّجال الَّتي تصل إلى 43.4%[3]؛ لكنها ارتفعت في العام الماضي، حيث

(1) التقرير الفصلي للبطالة العام، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، رام الله 2022.

(2) بيانات القوى العاملة في فلسطين لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح.

(3) تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 58.

بلغت حوالي 19% من مجمل النساء في سن العمل خلال عام 2022 بعد أن كانت النسبة 17% في العام 2021، مع العلم بأنَّ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 71% و69% للأعوام 2021 و2022 على التَّوالي[1]، كما يعمل في القطاع الخاص من النِّساء 66.2% بالضفَّة، و63% بغزة، ويعتبر القطاع الخاص المشغل الأكبر للنِّساء في فلسطين، حيث بلغت نسبة العاملات فيه إجمالي 65.7%، بينما يعمل في القطاع العام ما نسبته 33.2%، ويعمل1% من النساء في المستعمرات الإسرائيليَّة[2]، فقد تواجدت المرأة الفلسطينية بقوَّة في المهن الطبية، والمهن التخصصيَّة، حيث تبلغ نسبة النِّساء في مهنة الطب البشري 18.5%، و57.1% ممرِّضات، و63.3% صيدليات، و29.5% محاميَّات، و28.2% مهندسات، و20% صحفيَّات، و37% يعملون في القطاع المصرفي، كما يعمل 10.1 % في القطاع الزِّراعي[3]، وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2019 إلى أنَّ القطاع الخاص في فلسطين يضمُّ 63.600 عاملة في الضفَّة الغربيَّة، و25.300 في قطاع غزة، اللواتي يتوزَّعن على قطاعات اقتصاديَّة عدة، حيث تتقاضى 35% من العاملات أجورًا أقل من الحدِّ الأدنى للأجور (1450)، كما أشارت الإحصائيَّات إلى أنَّ العاملات في القطاع الخاص غير المنظَّم يتوزَّعن على قطاع التَّعليم، والزِّراعة، والمطاعم[4].

وتشير البيانات في التَّوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الفلسطيني حسب الجنس والنَّشاط الاقتصادي إلى أنَّ قطاع الخدمات والفُرُوع الأخرى يشكل أكبر قطاع تشغيلي في فلسطين، حيث يعمل به34.8% من النِّساء، كما يمثل قطاع

(1) تقرير: أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023/03/08، متاح.

(2) تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 51.

(3) تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 13-14.

(4) ورقة حقائق: واقع النساء الفلسطينيات العاملات في ظل جائحة كوفيد 19، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، غزة فلسطين 2020، ص 3.

الزِّراعة وصيد الأسماك أقل قطاع بنسبة 6.2%[1]، وهذا يشير إلى التحوُّلات الَّتِي تحدث في سوق العمل الفلسطيني عبر التَّركيز على القطاع الخدماتي والسِّياحي بفلسطين، وبلغ عدد العاملين الفلسطينِيّين في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة نحو 1.16مليون عامل، منهم 868,000 عامل من الضفَّة الغربيَّة، ونحو 292,000 عامل من قطاع غزة، ويُعتبر القطاع الحكومي المشغِّل الأساسي لهؤلاء العُمَّال والمستخدمين، إذ يوظف نحو 205,000 عامل بواقع 121,000 في الضفَّة الغربيَّة، ونحو 84,000 في قطاع غزَّة، وقد أدَّت القيود التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، مع تبعيته[أي الاقتصاد الفلسطيني] للاقتصاد الإسرائيلي طوال السَّنوات الماضية إلى ضعف إمكان استيعاب العمالة الفلسطينيَّة في أسواق العمل المحليَّة، وإلى الاعتماد المتزايد على أسواق العمل الإسرائيليَّة، والَّتِي أصبحت تشكِّل مصدرًا أساسيًّا لمداخيل آلاف الأُسر الفلسطينيَّة خلال السَّنوات القليلة الماضية، وقد شكَّل ذلك إحدى الأدوات الأساسيَّة لتعزيز تبعيَّة الاقتصاد الوطني الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وفاقم من انكشافه أمام سياسات العِقَاب الجماعي التي يتَّبِعها الاحتلال باستمرار[2].

أضرَّ العدوان - بشكل واضح- بالبناء الطَّبَقي وما يحملُهُ من علاقات اجتماعيَّة، فلقد انعكس تراجع الأوضاع الاقتصاديَّة على تكوين الطَّبقات، حيث أصبح معظم النَّاس ضمن الطَّبقة الفقيرة، وتلاشت إلى حد كبير الطَّبقة المتوسطة، سواء بالمعايير الاقتصاديَّة أو بمعايير الدَّور والوظيفة[3]، كما أسهمت الحربُ في تفاقم الفقر والبطالة، وفي زيادة حدَّة الضِّيق والتوتُّر والخلافات العائليَّة، حيث تلقَّى 8 من كل 10 أفراد شكلًا من أشكال المساعدة في الوقت

(1) أبو زعيتر وآخرون: آثار جائحة كورونا على النساء العاملات في القطاع الخدماتي في فلسطين، النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارية، غزة فلسطين 2021، ص 38-39.

(2) الملكي، مجدي، آثار الحرب في العمالة الفلسطينية: التداعيات والتوقعات الاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(3) مقابلة: مازن العجلة، باحث وخبير في الشأن الاقتصادي، غزة، فلسطين، 17 نوفمبر 2024.

الحاضر، ومن المعقول اعتبار كل سكان غزَّة تقريبًا فقراء[1]، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة أكَّد على أنَّ الأعمال العدائيَّة وأوامر الإخلاء المتكرِّرة في غزة تُؤدِّي إلى حلقة مفرغة من النُّزُوح تبدو بلا نهاية، وتجعل من الصعب - بشكل متزايد - على النَّاس الوصول إلى المساعدات الإنسانيَّة التي يحتاجون إليها[2].

تسبَّبَت الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة منذ 7 أكتوبر في فقدان الوظائف وسبل العيش على نحو كامل، إذ بلغ معدل البطالة في القطاع المحاصر 79.1%، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 83.5%، بحسب تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتضرَّر كل قطاع تقريبًا من قطاعات اقتصاد غزَّة من الانهيار المادي، إذ يتحمَّل قطاع الإسكان العبء الأكبر، وفقًا لتقرير تقييم الأضرار المؤقَّتة لقطاع غزة الصَّادر بشكل مشترك عن البنك الدَّولي والاتِّحاد الأوروبي والأمم المتَّحدة، وحتَّى يناير 2024، حيث بلغت القيمة الإجماليَّة للأضرار في البنية التحتيَّة المبنيَّة في قطاع غزة حوالي 18.5مليار دولار، وفي الضفَّة الغربيَّة التي تأثرت أيضًا بظروف الحرب بلغ معدل البطالة 32%، ممَّا يرفع متوسِّط معدل البطالة إلى 50.8% في فلسطين، كما انكمش النَّاتج المحلِّي بنسبة 22.7% في الضفَّة الغربيَّة، ما يعني انكماش النَّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بنسبة "مذهلة" بلغت 83.5%، بحسب تقرير منظمة العمل الدوليَّة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[3].

ففي الوقت الذي يحتفل به العالم باليوم العالمي للعُمَّال في جميع أنحاء العالم، بلغ معدل الفقر والبطالة في غزَّة مستويات غير مسبوقة، حيث تمَّ فقدان ما لا يقل عن 201 ألف وظيفة منذ 7 تشرين الأوَّل، وهو ما يمثِّل ثلثي إجمالي القوى العاملة في غزَّة وفقًا لمنظَّمة العمل الدوليَّة، وفي الوقت نفسه ارتفعت

(1) World Bank, Economic Monitoring Report, February, 2024

(2) أوامر الإخلاء في غزة تؤدي إلى حلقة مفرغة من النزوح، وتصعِّب الوصول للمساعدات، موقع الأمم المتحدة، 15 آب/أغسطس 2024، متاح .

(3) سوق العمل الفلسطيني في زمن الحرب.. كيف أصبحت؟، موقع قناة الشرق نيوز، 8 يونيو 2025، متاح.

أسعار المواد الغذائيَّة وغيرها من الضروريَّات - في حالة توفُّرها - بشكل كبير، كالدَّقيق والسُّكر حيث أصبح معظم السكان غير قادرين على شرائها، وكان مئات الآلاف من الأشخاص في غزَّة حتَّى قبل 7 تشرين الأوَّل محرومين من سبل العيش، وكانت فرص عملهم محدودة للغاية بعد أكثر من 17 عامًا من العيش تحت الحصار الإسرائيلي غير القانوني، وفقًا لمؤتمر الأمم المتَّحدة للتِّجارة والتَّنمية (UNCTAD) كان ثلثا السُّكان يعيشون في فقر، وكان 45% من القوى العاملة عاطلين عن العمل مع تأثُّر النساء بشكل غير متناسب، حاليًا فإنَّ ما يقارب سبعة أشهر من القصف أدَّى إلى تدمير جزء كبير من غزَّة، ويُعتقد أن ما بين 50% و61% من المباني في غزَّة - بما في ذلك المنازل والمحلَّات التُّجارية والشَّرِكات والجامعات والمدارس والمستشفيات - قد تضرَّرت أو تمَّ تدميرها، إلى جانب تدمير 92% من الطرق الرئيسة، وتقدَّر التَّكلفة الإجماليَّة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة الحيويَّة نحو 18.5 مليار دولار، وفقًا للبنك الدَّولي[1].

توقّفت الأنشطة الاقتصاديَّة في قطاع غزَّة بشكل شبه كامل، إذ باتت الأولويَّة القصوى لمعظم السُّكان هي مجرد البقاء على قيد الحياة، في ظلِّ نُزُوح أكثر من 85% من السُّكان من منازلهم، ونقص حاد في الغذاء والمياه، وسعي مستمر للعثور على مأوى آمن ومصادر غذاء كافية للعائلات، وفي هذا الإطار توضّح بثينة صبح - مديرة جمعيَّة وفاق لرعاية المرأة والطفل، وهي إحدى الجهات الشَّرِيكة لمنظمة أكشن إيد فلسطين - أنّ الأرامل حديثًا يواجهن أوضاعًا بالغة الصُّعوبة بعد أن وجدن أنفسهنَّ مُعيلات رئيسات لأسرهنَّ فجأة، وتؤكِّد أنَّ العدد الكبير من الشُّهداء - معظمهم من أرباب الأسر- قد ألقى بأعباء نفسيَّة وماليَّة واجتماعيَّة ثقيلة على النساء، ممَّا يستنزف قدرتهنَّ على الصُّمود والاستمرار.

وتضيف بثينة أنَّ المشاريع الصَّغِيرة المدرَّة للدَّخل - الَّتِي كانت الجمعيَّة قد دعمتها سابقًا لتمكين النِّساء اقتصاديًّا - اضطرت إلى الإغلاق بشكل كامل، إذ كانت

(1) الحرب على غزة تفاقم الأزمة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات، وتسبب بطالة غير مسبوقة للفلسطينيين، منظمة آكشن إيد الدولية، 2 مارس 2024، متاح https://goo. su/btWD55G.

الجمعيَّة قد أسهمت خلال السَّنوات الماضية في دعم أكثر من 120مشروعًا صغيرًا موجَّهًا للنِّساء المهمَّشات بهدف تعزيز استقلاليتهنَّ الاقتصادية؛ إلَّا أنّ جميع هذه المشاريع توقَّفَت عن العمل في الظُّرُوف الراهنة، وتُرجع ذلك إلى الارتفاع الشَّدِيد في أسعار المواد الخام أو انعدام توفرها، فضلًا عن عدم قدرة صاحبات المشاريع على شراء المستلزمات الأساسيَّة بسبب تقلُّب الأسعار، وغياب الاستقرار الاقتصادي، ممَّا يفاقم من المخاوف المرتبطة بالمستقبل، وتُوضِّح بثينة أنَّ هذه المخاطر دفعت بعض النِّساء إلى التوقُّف عن العمل خوفًا من تكبُّد خسائر مالية نتيجة الارتفاع المفاجئ في الأسعار أو انخفاضها اللاحق، وقد لجأت بعض صاحبات المشاريع إلى الجمعيَّة للتَّشاور بشأن هذه التقلبات، معربات عن قلقهنَّ من شراء المواد الخام وتخزينها، خشية الوقوع في خسائر ماليَّة جسيمة، وبذلك تجد النِّساء أنفسهنَّ مضطرات إلى تعليق نشاطاتهنَّ الاقتصادية، ممَّا يعني فقدانهنَّ المصدر الوحيد للدَّخل في ظلِّ الظُّروف الإنسانيَّة القاسية التي يعيشها القِطَاع[1].

ففي ظل أزمة اقتصاديَّة خانقة وتداعيات العدوان الإسرائيلي المتواصل تعيش النساء الفلسطينيات تحديات غير مسبوقة في سوق العمل، مع تسجيل نسب بطالة مرتفعة للغاية، وتراجع كبير في فرص التشغيل، لا سيما في قطاع غزَّة الذي يشهد انهيارًا شبه كامل للبنية الاقتصاديَّة.

بلغت نسبة البطالة في فلسطين مطلع عام 2025 حوالي 51%، مع تفاوت صارخ بين الضفَّة الغربيَّة (35%) وقطاع غزة حيث سجَّل 80% نتيجة للقيود الإسرائيليَّة المشدَّدة، وتدمير آلاف المنشآت الاقتصاديَّة، وتُعدُّ النِّساء أكثر الفئات تضرُّرًا، حيث تجاوزت البطالة بين النِّساء المشاركات في سوق العمل 40.8%، بينما ارتفعت إلى أكثر من 70% في قطاع غزَّة بفعل الحصار وتداعيات العدوان الأخير، وتشير البيانات إلى أنَّ نسبة مشاركة النِّساء في القوى العاملة لم تتجاوز 17.2%، مقارنة بـ 69% لدى الرِّجال، وأوضحت معطيات الجهاز المركزي للإحصاء

(1) الحرب على غزة تفاقم الأزمة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات وتسبب بطالة غير مسبوقة للفلسطينيين، منظمة آكشن إيد الدولية، 2 مارس 2024، متاح.

الفلسطيني أنَّ البطالة بين الشَّباب (15-24 عامًا) بلغت 22.7%، في حين وصلت إلى 60% بين الخريجات الجامعيَّات، ممَّا يعكس الهُوَّة العميقة بين مُخْرجات التعليم وسوق العمل[1].

وخلال الأشهر الثَّمانية الأولى من الحرب تشير التَّقديرات المستندة إلى توقُّعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى ارتفاع معدَّل البطالة إلى متوسط 50.8% في فلسطين، ويعكس هذا معدل بطالة بنسبة 31.9% في الضفَّة الغربيَّة و79.1% في قطاع غزَّة، وتتفاقم هذه التحديات بسبب الضُّغوط التضخميَّة، التي تؤدِّي إلى تآكل القدرة الشرائيَّة للأفراد وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسيَّة، وخاصَّة في ظلِّ زيادة فقدان الوظائف وانخفاض المداخيل، وفي أبريل 2024 بلغ التضخُّم على أساس سنوي 33.5% في فلسطين، وارتفع إلى 153.3% في قطاع غزَّة، بينما ظل أقل نسبيًّا عند 4.2% في القدس المحتلَّة، و2.5% في الضفة الغربيَّة[2].

أدَّت الأوضاع الرَّاهنة إلى فقدان جماعي للوظائف، حيث انخفض عدد العاملين في الضفَّة الغربيَّة من 868 ألفًا إلى 665 ألفًا في حتَّى نهاية 2024، أي فقدان 203 آلاف وظيفة، أمَّا في قطاع غزَّة فقد خسر نحو 201,000 عامل وظائفهم، مما يشكّل ثلثي القوَّة العاملة هناك، وأمام انسداد الأفق تلجأ آلاف النِّساء إلى العمل في القطاع غير المنظَّم، الذي يوظف أكثر من 406,000 عامل، من بينهم 32,200 امرأة، وتُشكِّل المشاريع الأسريَّة والمنشآت غير المسجلة المخرج الوحيد للكثيرات؛ لكن في بيئة تفتقر لأدنى حقوق العمل، وبالرَّغم من أنَّ القطاع يُسهم بنحو 22% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي فإنَّ النِّساء فيه يعانين من غياب الحماية القانونيَّة، وانخفاض الأجور، وغياب التأمينات الاجتماعيَّة، وتُظهر البيانات أن أكثر من 20% من المشاريع الأسريَّة غير الرسميَّة تُدار أو تُنفذ من قِبَل نساء، غالبًا دون أي دعم حكومي أو حماية قانونيَّة، فلا تزال النِّساء يتقاضين

(1) النساء الفلسطينيات في سوق العمل 2025: أزمة مستمرة وفرص غائبة، طاقم شؤون المرأة، رام الله - أيار 2025، متاح.

(2) سوق العمل الفلسطيني في زمن الحرب.. كيف أصبحت؟، موقع قناة الشرق نيوز، 8 يونيو 2025، متاح.

أجورًا أقل من الرِّجال، حيث يبلغ الرَّاتب اليومي للنِّساء 84% من متوسِّط الأجر اليومي للرِّجال، ويعاني العديد من العاملين في القطاع الخاص من تدنِّي الأجور، إذ يتقاضَى 16% من المستخدمين بأجر شهريًّا أقل من الحد الأدنى المحدَّد بـ 1880 شيكلًا[1].

تعرَّضَت العديد من النساء في قطاع غزة لخسائر اقتصادية جسيمة نتيجة الحرب، إذ فقدن مشاريعهنَّ ومصادر دخلهنَّ، الأمر الذي دفعهنَّ إلى البحث عن بدائل تمكنهنَّ من إعالة أسرهنَّ والاستمرار في تلبية احتياجاتهن الأساسيَّة، وتُعدُّ وفاء ضبان مثالًا بارزًا لهَؤلاء النِّساء، إذ اختارت تحدِّي القيود الاجتماعيَّة السَّائدة وافتتحت بسطة على الطَّريق العام لبيع مجموعة من اللوازم، بهدف توفير مورد مالي يساعدها على إدارة شؤون حياتها اليومية خلال الحرب وما بعدها، وتوضِّح وفاء أنَّ تدهور الوضع الاقتصادي، وانهيار مشروعها السَّابق دفعاها إلى البحث عن عمل جديد، لتجد نفسها في نهاية المطاف تبيع موادًا تموينيَّة وأغذية رغم الارتفاع الكبير في أسعارها، وقد تمكَّنَت من تحقيق ربح يمكِّنها من تلبية احتياجاتها الأساسيَّة، وتُشِير إلى أنّ مشروعها السَّابق كان عبارة عن مكتبة صغيرة تبيع فيها القرطاسيات المدرسيَّة والكتب، إضافة إلى تقديم خدمات التَّصمِيم والتَّصوِير والطباعة للأعمال الورقيَّة والجلدية، وقد استمر عملها لمدة عامين قبل أن تتعرَّض المكتبة للتدمير الكامل بفعل الآليَّات الإسرائيليَّة، ممَّا أدَّى إلى خسارتها آلاف الدولارات بعد أن تعذر إنقاذ أي من محتوياتها، وتضيف وفاء أنَّ الدَّعم الذي قدّمته لها شقيقاتها ساعدها على إطلاق مشروعها الجديد؛ إلا أنَّه يواجه تحديات كبيرة، أبرزها صعوبة التنقل، فهي تقيم في حي الصِّناعة الذي أُفرِغ من سكانه خلال الهجوم، ممَّا اضطرها إلى حمل صناديق البضائع والطاولة الحديديَّة والسَّير بها لمسافات طويلة إلى سوق المغربي وسط مدينة غزَّة، تحت القصف المستمر، في

(1) النساء الفلسطينيات في سوق العمل 2025: أزمة مستمرة وفرص غائبة، طاقم شؤون المرأة، رام الله - أيار 2025، متاح.

محاولة للحفاظ على مصدر رزقها الوَحِيد[1]..

أكَّدَت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي أنَّ المرأة الفلسطينيَّة صامدة وقادرة وذات كفاءة؛ ولكن تتحمَّل أعباء جسيمة وتواجه تحديات وانتهاكات مركَّبة بسبب الحصار وحرب الإبادة على قطاع غزَّة، والتَّصعيد غير المسبوق في الضفَّة الغربيَّة، وتوجَّهَت الخليلي بالتحيَّة إلى عمال وعاملات فلسطين بمناسبة الأول من أيَّار، فهناك أهميَّة أساسيَّة لدور الحركة العماليَّة في الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وفي الصُّمود والكفاح من أجل نيل الحريَّة والاستقلال، ولهذا السبب أكدت الوزيرة "الخليلي" أن الحرب أفقدت النساء أكثر من نصف مليون وظيفة في فلسطين بسبب العدوان على قطاع غزة، هذا يلقي بظلاله على وظائف النِّساء العاملات حيث فقدن أو خسرن أعمالهنَّ، ويرفع نسبة معدَّل البطالة في أوساطهنَّ إلى حوالي 40%، ويبدأ بـ61% بين الشَّباب (19 – 29 سنة)، ممَّا يؤثر في نسبة مشاركة النِّساء في سوق العمل المتدنيَّة أساسًا إلى حوالي 19%، والتي تركت تأثيرًا عميقًا في الأُسر الفلسطينيَّة، وتحديدًا في النِّساء[2].

فالوضع الاقتصادي للأسر الغزيَّة كان مزريًا أصلًا قبل الحَرْب الراهنة، إذ - بحسب بيانات وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة في القطاع - كان يعاني، سنة 2022، نحو 1,422,955مواطنًا جرَّاء الفقر المتعدِّد الأبعاد، أي ما يعادل 61% من إجمالي سُكَّان القطاع، وكان يعاني ثلثهم جرَّاء الفقر المدقع، وبالتالي فقد كان يستفيد من برنامج التَّحويلات النقديَّة - التي تقدِّمُها الوزارة إليهم، والمعروف باسم "شيك الشُّؤون" - نحو 21% من إجمالي سكان قطاع غزة، لأنَّهُم غير قادرين على توفير حاجاتهم الأساسيَّة، وكان مدرجًا على لائحة الانتظار ما يزيد على 17,000 أسرة للاستفادة من هذا البرنامج؛ لكنَّهم لم يستفيدوا منه بسبب عدم توفُّر التَّمويل اللازم بحسب وزارة التنمية الاجتماعية، ويعتمد المستفيدون من هذا البرنامج على

(1) تحديات تواجهها نساء غزة في افتتاح مشاريع خاصة بهن، وكالة أنباء المرأة، 16 مارس 2025.

(2) الوزيرة المرأة: العدوان على غزة يرفع نسبة العمل في وساطة النساء إلى 40%، 30 أبريل 2024، متاح.

المخصَّصات المالية المحدودة في سدِّ حاجاتهم الحياتيَّة الأساسيَّة، إذ تتراوح قيمة المبلغ الذي تحصل عليه الأسرة بين 75 دولارًا و180 دولارًا شهريًّا، وتبلغ قيمة هذه المساعدة السنويَّة الإجماليَّة نحو 128مليون دولار سنويًّا[1].

وبشكل عام فقد تكبَّدَت فلسطين خسارة تُقدَّر بنحو 2.3 مليار دولار في قيمة إنتاج القِطَاع الخاص خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب، أي ما يعادل 19مليون دولار يوميًّا، باستثناء الخسائر في الممتلكات والأصول الثابتة، وشهد إنتاج القطاع الخاص أكبر انخفاض له في "البناء" (-41.1%)، يليه الصِّناعة (-35.7%) ثمَّ الخدمات والفروع الأخرى (-35.2%)، وشهد قطاع غزَّة تدهورًا أكثر حدَّة مقارنة بالضفَّة الغربيَّة، وانخفض البناء بنسبة 100%، بينما هبطت الصِّناعة بنسبة 97.2%، مقارنة بالفترة التي لم تشهد حربًا، فمع تواصل الحرب الإسرائيليَّة على غزة تُشيِر تقديرات منظَّمة العمل الدوليَّة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض النَّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 32.8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من الحرب، أي بين أكتوبر 2023 ونهاية مايو 2024، مقارنة بالفترة المقابلة قبل الحرب[2].

وفي هذا السِّياق تشير بعض التَّقدِيرات المتفائلة إلى أنه من المُرجَّح أن تؤدِّي الحرب إلى تراجع مستوى التنمية البشريَّة، عمومًا في الأراضي الفلسطينيَّة إلى ما بين 11 عامًا و16 عامًا إلى الوراء، وذلك بفعل تراجع التَّحصِيل العلمي، وانخفاض العمل المتوقَّع، وتدنِّي نصيب الفرد من الدَّخل، ومستويات المعيشة ونقص التَّغذية، ونسبة الفقر، وهي المعايير الأساسيَّة المعتمدة لقياس مستوى التنمية البشريَّة، ونحن نتوقَّع أن تكون الآثار التَّنموية لهذه الحرب أسوأ كثيرًا من هذه التَّقديرات، وهذا يتوقَّف أساسًا على المدَّة التي ستستغرقها الحرب، ونتائجها السياسيَّة، وحجم الخسائر الماديَّة والبشرية التي ستتسبب بها، وحجم المساعدات

(1) الملكي، مجدي، آثار الحرب في العمالة الفلسطينية: التداعيات والتوقعات الاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(2) سوق العمل الفلسطيني في زمن الحرب.. كيف أصبحت؟، موقع قناة الشرق نيوز، 8 يونيو 2025، متاح.

لإعادة الإعمار وكيفيَّة إدارتها، وهي بمجملها عوامل مستقبليَّة من الصَّعب التنبُّؤ بها بدقَّة ما دامت الحرب لم تنتهِ بعد؛ إلَّا أنَّ الوقائع على الأرض تشير إلى أنَّ هذه الحرب هي حرب إبادة شاملة وغير مسبوقة، والنَّتائج الاقتصاديَّة والاجتماعية ستكون وخيمة[1].

إنَّ تزامُنَ التَّزايد في كُلٍّ من معدلي البطالة والفقر يُعزِّز من حالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزَّة، حيث بلغ معدل الفقر عشيَّة العدوان حوالي 60%، بينما وصل معدل البطالة بالمفهوم الواسع إلى حوالي 55%، لذلك فقد أصبح 1.1مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ويعيش معظمهم 90% في قطاع غزة، حيث كان 64.4% من سكان قطاع غزَّة يعانون من انعدام الأمن الغذائي[2].

التَّفاوت الطبقي، وزيادة المعاناة الاقتصاديَّة - خاصَّة بين الأسر محدودة الدَّخل- زاد من حدَّة الإحساس بعدَم المُسَاواة، وبالتَّالي أثَّر على التَّماسك الاجتماعي، وأدَّى إلى توتُّر في العلاقات بين فئات المجتمع، كما أنَّ الشباب - الَّذين يمثلون جزءًا كبيرًا من القوى العاملة- أصبحوا أكثر تأثرًا بانخفاض فرص العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، ممَّا خلق لديهم إحساسًا بالإحباط، وشعورًا بعدم الأمان الاقتصادي[3].

(1) الملكي، مجدي، آثار الحرب في العمالة الفلسطينية: التداعيات والتوقعات الاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(2) مازن العجلة، ومحمود عيسى، التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2024، ص 15.

(3) مقابلة: د. رائد حلس، استشاري وباحث في التنمية الاقتصادية، غزة، فلسطين، 15 نوفمبر 2024.

خاتمة الفصل

خَلُص هذا الفَصْل إلى أنَّ التحديات الأمنيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في قطاع غزَّة تتداخل بصورة بنيويَّة ومركَّبة، بحيث لا يمكن فهم أيٍّ منها بمعزل عن الآخر، فقد أفرز الواقع الأمني غير المستقر وتكرار جولات التَّصعيد بيئة هشَّة تتآكل فيها مقوِّمات الاستقرار المجتمعي، في ظلِّ انسداد الأفق السِّياسي، وضعف القدرة المؤسَّسية على التَّخطيط طويل المدى.

وعلى الصَّعيد الاقتصادي تبيَّن أنَّ تفاقم معدَّلات البطالة والفقر لم يكن نتيجة ظرف طارئ فحسب؛ بل يعكس اختلالات هيكليَّة تعمَّقَت بفعل الحصار، وتقييد الحرَكة وتدمير البنية التحتيَّة، الأمر الذي أضعف القطاعات الإنتاجيَّة، وقلَّص فرص العمل، ودفع شرائح واسعة من السُّكان إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانيَّة، كما أسهم تكرار النُّزوح القَسْري في استنزاف الموارد المَحْدُودة، وإعادة إنتاج دوائر الفقر والهشاشة الاجتماعيَّة، مع مَا يرافق ذلك من ضغوط نفسيَّة وتفكُّك في الشَّبكات المجتمعيَّة.

أمَّا اجتماعيًّا فقد أدَّت هذه التَّحديات مجتمعة إلى تآكل منظومات الحماية التقليديَّة، وتصاعد التوتُّرات داخل الأسرة والمجتمع، وتراجع القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة، بما في ذلك التَّعليم والرعاية الصحيَّة، ويُؤكِّد ذلك أن الأزمات الأمنيَّة والسياسيَّة ليست منفصلة عن الواقع المعيشي؛ بل تشكِّل إطارًا ضاغطًا يُعيد تشكيل البنية الاجتماعيَّة، ويُعمِّق مظاهر عدم المساواة.

وعليه فإنَّ هذا الفصل يبيِّن أن معالجة هذه التَّحديات تتطلَّب مقاربة شاملة تتجاوز الحُلُول الجزئيَّة، وتستند إلى تعزيز الاستقرار الأمني، وتحفيز التَّعافي الاقتصادي، وتطوير شبكات حماية اجتماعيَّة أكثر فاعليَّة، بما يهيِّئ الأرضيَّة اللَّازمة للانتقال إلى مرحلة أكثر استدامة في الفُصُول اللَّاحقة من الدِّراسة.

الفَصْل الثالث:
الأوضاع الصحيَّة والنفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحَرْب على غزَّة

يعتمد هذا الفَصْل على مقاربة الأمن الإنساني بوصفه إطارًا نظريًّا رئيسًا لتحليل أثر الحرب على صحَّة المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة، وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من توسيع نطاق الأمن ليشمل حماية الأفراد، وليس فقط الدُّول من التَّهديدات الوجوديَّة التي تمسُّ حياتهم اليوميَّة، مثل الجوع، والمرض، وانهيار الخدمات الصحيَّة، والعنف المنظم، ووفق هذا المنظور تُعدُّ صحَّة المرأة الفلسطينيَّة جزءًا أساسيًّا من أمنها الإنساني، حيث يؤدي تدمير البنية التحتيَّة الصحيَّة، وحرمانها من الرعاية الإنجابية إلى تهديد مباشر لحقها في الحياة والكرامة والأمان الشَّخصِي، ممَّا يجعل الحرب على غزَّة حربًا على أمن الإنسان قبل أن تكون صراعًا عسكريًّا تقليديًّا[1].

كما يستند هذا الفَصْل إلى المدخل النَّسوي في تحليل النِّزاعات المسلحة، الَّذِي يُؤكِّد على أنَّ الحروب لا تؤثِّر في النِّساء والرِّجال بالدرجة نفسها؛ بل تنتج آثارًا جندريَّة غير متكافئة، نتيجة الأدوار الاجتماعيَّة المفروضة على النِّساء، وموقعهنَّ الهش داخل البنى السياسيَّة والاقتصاديَّة، ووفق هذا المدخل تُفهم معاناة المرأة الفلسطينيَّة الصحيَّة والنفسيَّة بوصفها نتيجة لتقاطع العنف العسكري مع التَّمييز البنيوي القائم على النَّوع الاجتماعي، حيث تتحمَّل النِّساء عبئًا مضاعفًا يتمثل في رعاية الأسرة، والحمل والولادة، في ظلِّ غياب الحماية والخدمات الأساسيَّة، ممَّا يجعل الجسد الأنثوي ساحة مباشرة لتجليَّات العنف في أوقات الحرب[2].

ويُوظِّف هذا الفصل كذلك مفهوم العنف البنيوي لتفسير الأبعاد غير المباشرة لتدهور صحَّة المرأة الفلسطينيَّة، حيث لا يقتصر العنف على القَصْف

(1)(United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994.(

(2)(Cynthia Enloe, Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics (Berkeley: University of California Press, 2000); J. Ann Tickner, Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security (New York: Columbia University Press, 1992).

المباشر؛ بل يتجلَّى أيضًا في السِّياسات والهياكل التي تمنع الوصول إلى العلاج، وتقيّد حركة المرضى، وتُبقي السُّكان في حالة عوز دائم، فالحصار وتدمير المرافق الصحيَّة، ومنع إدخال الأدوية يُمثِّل أشكالًا من العنف البنيوي الَّذِي يُنتج معاناة صحيَّة متراكمة، لا سيَّما لدى النِّساء، ويؤدِّي إلى تطبيع المرض والموت كجزء من الحياة اليوميَّة تحت الاحتلال[1].

كما يستأنس هذا الفصل بمفهوم البيوبوليتيك كما طرحه ميشيل فوكو، لفهم كيفيَّة تحوُّل الجسد- وخاصَّة جسد المرأة- إلى موضوع للضَّبط والسَّيطرة في سياق الحرب، إذ تُمارس السلطة هنا عبر التحكُّم في شروط الحياة البيولوجيَّة للسُّكان، من خلال حرمانهم من الغذاء، والدَّواء، والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الحمل والولادة، وبهذا المعنى لا يُنظر إلى تدهور صحَّة المرأة الفلسطينيَّة كأثر جانبي للحَرْب؛ بل كجزء من ممارسة سياسيَّة تتحكَّم في الحياة والموت، وتعيد تشكيل القدرة الجسديَّة والإنجابيَّة للمجتمع الفلسطيني ككل[2].

) (1)Paul Farmer, "An Anthropology of Structural Violence," Current Anthropology 45, no. 3 (2004): 305–325.

(2)(Michel Foucault, The History of Sexuality, Volume 1: An Introduction, trans. Robert Hurley (New York: Pantheon Books, 1978).

المبحث الأوّل:
الأوضاع الصحيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب

شهد النِّظام الصحِّي في قطاع غزَّة تدهورًا غير مسبوق في ظلِّ الحرب، نتيجة الاستهداف المباشر والمتكرِّر للمرافق الصحيَّة منذ الأيام الأولى للعدوان، الأمر الذي أدَّى إلى تعطّل عدد كبير من المستشفيات والمراكز الطبيَّة عن العمل، سواء بسبب القَصْف المباشر أو نتيجة الأضرار البنيويَّة التي لحقت بها، وقد أصبح خروج مستشفيات رئيسة عن الخدمة - مثل مستشفى الشِّفاء والمستشفى المعمداني- مؤشِّرًا واضحًا على عمق الأزمة الصحيَّة التي يعانيها القطاع، وما ترتب عليها من انهيار واسع في قدرة النِّظام الصحِّي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسُّكان، ولا سيَّما النِّساء.

وفي ظل هذا الانهيار تواجه المرافق الصحيَّة المتبقية تحديات مركَّبة تتمثل في النَّقص الحاد في الكوادر الطبيَّة، وشح الأدوية والمستلزمات العلاجيَّة، إلى جانب غياب بيئة العمل الآمنة، الأمر الذي انعكس سلبًا على جودة الخدمات الصحيَّة المقدَّمة، بما في ذلك خدمات الرِّعاية الأولية والصحَّة الإنجابية، وقد أسهم هذا الواقع في تفاقم الأوضاع الصحيَّة العامَّة، وارتفاع مخاطر انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، مثل شلل الأطفال والتهاب الكبد الوبائي، في ظلِّ الاكتظاظ السُّكاني، وسوء التَّغذية، وانهيار منظومات الوقاية الصحيَّة، وعليه فإنَّ استمرار تدهور القطاع الصحِّي دون تدخل دولي فعَّال ينذر بمضاعفات صحيَّة خطيرة تطال النساء بشكل خاص، نظرًا لموقعهنَّ الأكثر هشاشة ضمن سياق الحرب وانهيار البنية الصحيَّة.

أولًا: التدمير المنهجي للجهاز الصحّي في غزّة:

قامت الهجمات الإسرائيليَّة بالاعتداء على القطاع الصحِّي في الضفَّة الغربيَّة من خلال الهجوم على سيارات الإسعاف والطواقم، واقتحام المستشفيات

والعيادات، بالإضافة إلى عرقلة وصول سيارات الإسعاف إلى المواقع الحَرِجة[1]، فخلال أربعة حروب متتالية (2008-2012-2014-2023) على قطاع غزة ازدادت الهجمات على القطاع الصحي بقصف العيادات والمستشفيات والمختبرات، إلى جانب قتل العاملين في الحقل الطبِّي بواسطة القَصْف الجوي أو القنص بالقُرْب من حدود غزَّة، كما حصل مع (رزان النَّجار) خلال مسيرة العودة الكبرى[2].

خلال الحَرْب الأخيرة (2023–2024) انتهج الاحتلال سياسة منهجيَّة تمثَّلت في حصار المستشفيات والمراكز الصحيَّة واستهدافها التدريجي، سواء من خلال تعطيل عملها، أو تخريب أقسامها الحيويَّة، أو حرمانها من الإمدادات الأساسيَّة، ووفقًا للمعطيات الصحيَّة المتاحة فقد شهد القِطَاع الصحِّي الفلسطيني في قطاع غزَّة حالة انهيار شبه كامل، حيث لم تعد المرافق الصحيَّة العاملة قادرة إلا على تقديم خدمات محدودة لا تتجاوز - في أقصى تقدير - نسبة ضئيلة من الاحتياجات الطبيَّة الفعليَّة للجرحى والمُصَابين، كما أصبح النِّظام الصحِّي عاجزًا عن الاستجابة لمتطلَّبات علاج المَرْضى المُصَابين بالأمراض المزمنة، في ظلِّ نقص الأدوية والتجهيزات، فضلًا عن عدم قدرته على احتواء الأمراض الوبائيَّة التي تفاقمت نتيجة الاكتظاظ الشَّدِيد في مراكز الإيواء وتدمير منظومة الصَّرف الصحِّي، ويعكس هذا الواقع انتقال الأزمة الصحيَّة من كونها ظرفًا طارئًا مرتبطا بسياق الحَرْب إلى حالة بنيويَّة من العجز الصحِّي الشامل، ذات تداعيات طويلة الأمد على صحَّة السكان، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة[3].

وثَّقَتْ منظمة الصحَّة العالميَّة 102 حالة هجوم على مراكز الرعاية

(1) Osama Tanous, الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024، متاح.

(2) Y. M. Asi, O. Tanous, B. Wispelwey, and M. AlKhaldi, "Are There 'Two Sides' to Attacks on Healthcare? Evidence from Palestine," European Journal of Public Health, vol. 31, no. 5 (2021), pp. 927–928.

(3) المنظومة الصحية في غزة هدف أساسي لعقيدة "التدمير الإسرائيلية"، وكالة الأنباء الفلسطينية وفاء، 27 مايو 2024، متاح.

الأوليَّة، بينما تلقَّت 13مؤسَّسة صحيَّة أوامر بالإخلاء من غزَّة وشمال غزة[1]، وحسب تقارير المكتب الإعلامي الحكومي بغزة فإنَّ 33 مستشفى، و64 مركزًا صحيًّا خرجوا عن العمل بسبب الحرب على قطاع غزَّة، وأكَّدت البيانات على أنّ 160مؤسَّسة صحيَّة تمَّ استهدافها من قِبَل الاحتلال[2].

فخلال الأيَّام والأسابيع الأولى من الحَرْب شَهِد شمال قطاع غزَّة تفكيكًا منهجيًّا للبنية التحتيَّة للرعاية الصحيَّة نتيجة جملة من المُمَارسات العسكريَّة التي استهدفت المستشفيات والمرافق الطبيَّة بشكل مباشر وغير مباشر، وقد تمثَّلَت هذه الممارسات في قصف عدد من المستشفيات، وقطع التَّيار الكهربائي والإمدادات الحيويَّة عنها، فضلًا عن إجبار المرضى والطواقم الطبيَّة على إخلائها تحت التَّهديد، ممَّا أدَّى إلى تعطّلها عن تقديم الخدمات الصحية الأساسية، كما رافق ذلك استهداف العاملين في القطاع الصحِّي والأشخاص الَّذِين لجؤوا إلى المستشفيات بحثًا عن الحماية أو تلقِّي الرعاية الطبيَّة، الأمر الذي أسهم في شلل شبه كامل لقدرة النِّظام الصحِّي في شمال القطاع على الاستجابة للاحتياجات الإنسانيَّة المتزايدة في سياق الحَرْب[3].

أدَّت العمليَّات العسكرية إلى **تعطيل المؤسَّسات الصحيَّة الرئيسة في قطاع غزة** على نحو واسع، حيث خرجت مرافق طبيَّة محوريَّة عن الخدمة في كلٍّ من شمال القطاع وجنوبه ووسطه، ففي مدينة غزَّة تعرّض مجمع الشِّفاء الطبي - بصفته أكبر مؤسَّسة صحيَّة في القطاع - لأضرار جسيمة أفقدته القدرة على أداء وظائفه الأساسيَّة، وفي جنوب القطاع توقَّفَت عدَّة مستشفيات عن العمل، من بينها مستشفيات أبي يوسف النَّجار، والهلال الأحمر الإماراتي، والكويتي، ودار

(1) حرب غزة: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على دولة فلسطين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، القدس 2024/ ص 5.

(2) بالأرقام.. حصاد 283 يومًا من حرب الإبادة الجماعية في غزة، موقع قناة الغد، وانظر أيضًا 283 يومًا للحرب على غزة، متاح.

(3) ليث حنبلي، تدمير القطاع الصحي في قطاع غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024، متاح.

السلام، في حين يواصل المستشفى الأوروبي تقديم خدماته بصورة جزئيَّة، وسط تهديد مستمر يطال مستشفى ناصر، أمَّا في المنطقة الوسطى فيعمل مستشفى شهداء الأقصى بقدرة تشغيليَّة محدودة لا تتجاوز نسبة ضئيلة من طاقته الفعليَّة، كما شمل التَّدمِير المستشفى الوحيد المتخصِّص في علاج الأورام، وهو مستشفى الصَّداقة التُّركي- الفلسطيني، منذ بداية الحرب، ممَّا فاقم معاناة مرضى السَّرَطان نتيجة انعدام المرافق المتخصِّصة، ونقص الأدوية، وغياب الكوادر الطبيَّة المؤهَّلة، وإلى جانب ذلك خرجت ثلاثة مستشفيات مخصَّصة لرعاية الأطفال عن الخدمة بالكامل، هي مستشفيات النَّصر، وعبد العزيز الرَّنتيسي، ومحمد الدرة، الأمر الذي انعكس بشكل بالغ الخطورة على صحَّة الأطفال والرعاية الصحيَّة المتخصِّصة المقدَّمة لهم في ظلِّ الظُّروف الإنسانيَّة المتدهورة "[1].

أدَّى انهيار مكوِّنات النظام الصحِّي في قطاع غزة، وانشغال ما تبقَّى منه بالتَّعامل المحدود مع أعداد كبيرة من المصابين جرَّاء القصف، إلى عجز واضح في الاستجابة للحالات الطارئة، فضلًا عن عدم قدرته على توفير الرِّعاية اللَّازمة للمرضى المُصَابين بالأمراض المزمنة وغيرها من الحالات الصحيَّة التي تتطلب متابعة مستمرَّة، وقد تفاقم هذا العجز نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها النقص الحاد في المياه الصَّالحة للاستخدام وتلوثها، والاستنزاف الكبير في الطواقم الطبيَّة والبشريَّة بفعل الاستهداف المباشر، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات، إضافة إلى النَّقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبيَّة الأساسيَّة، مثل أدوية التَّخدِير، والمضادات الحيويَّة، والسوائل الوريديَّة، ومسكنات الآلام، والأنسولين، إلى جانب النَّقص في الدم ومشتقاته، والمطهِّرات والمعقمات، كما أسهم فقدان الكهرباء وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحيَّة في تعطّل خدمات التَّحصين، وعدم القدرة على حفظ المطاعيم واللقاحات ضمن سلسلة التبريد اللَّازمة، الأمر الذي زاد من المخاطر الصحيَّة، ولا سيما على الأطفال والفئات

(1) كيف أثرت الحرب على الحالة الصحية لسكان قطاع غزة؟، الجزيرة نت، الدوحة، 2 أكتوبر 2024، متاح.

الأكثر هشاشة (World Health Organization, 2024) [1].

منظمة الصحَّة العالميَّة رأت أن تدمير مستشفى الشفاء - وهو أكبر مستشفى في غزَّة - بعد حصار دام أسبوعين من قِبَل الجيش الإسرائيلي "أدى إلى نزع قلب النِّظام الصحِّي" من القطاع، حيث يضمُّ المستشفى 750 سريرًا و25 غرفة عمليَّات و30 غرفة للعناية المركزة[2]، وفي هذا المرفق الطبِّي الحيوي تمَّ حرق ما لا يقل عن 115 سريرًا في قسم الطوارئ، وتدمير 14 حاضنة في وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة، كما تمَّ تدمير مصنع الأكسجين بالمستشفى، ممَّا جعل مستشفى كمال عدوان المصدر الوحيد لإنتاج الأكسجين الطبِّي في شمال القطاع[3]، أيضًا في 21 يناير/كانون الثاني 2024 حاصرت قوات الاحتلال مجمع ناصر الطبي ومستشفى الأمل[4]، وهو ثاني أكبر مَشْفى حكومي في القطاع، ويعتبر المَركز الطبِّي الرئيس في جنوب القطاع.

وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" سلسلة من الاعتداءات المنهجية على المنشآت الصحية في قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة، فقد تعرَّض المستشفى الإندونيسي لعدَّة غارات بين 7 و28 أكتوبر 2023، ممَّا أسفر عن مقتل مدنيين اثنين على الأقل، كما تعرَّض المركز الدَّولي للعيون لقصف متكرِّر أدَّى إلى تدميره بالكامل في 10 أكتوبر 2023، فيما قصفت القوَّات الإسرائيليَّة مجمع مستشفى الصَّداقة التركي الفلسطيني ومحيطه في 30 و31 أكتوبر من نفس العام، وألحقت الغارات المتكرِّرة أضرارًا بمستشفى القدس التَّابع لجمعيَّة الهلال الأحمر

(1) عبداللطيف الحسيني، على حافة الهاوية: الحرب والصحة العامة في غزة، جامعة بيرزيت، رام الله 7 شباط 2024، متاح.

(2) منظمة الصحة العالمية: تدمير مستشفى الشفاء يعني نزع قلب النظام الصحي من قطاع غزة، موقع الأمم المتحدة بالعربي، 2 أبريل 2024، متاح.

(3) غزة: منظمة الصحة العالمية تدعو إلى وقف التفكيك المنهجي للرعاية الصحية، موقع الأمم المتحدة، 6 أبريل 2024، متاح.

(4) حرب على المستشفيات".. إستراتيجية اعتمدتها قوات الاحتلال في عدوانها على القطاع، الجزيرة نت، 23 مايو 2024، متاح.

الفلسطيني، وأسفرت عن إصابة رجل وطفل أمامه، كما تم استهداف سيارات إسعاف تحمل علامات واضحة في عدَّة مناسبات، كان أبرزها في 3 نوفمبر 2023، ممَّا أدَّى إلى مقتل وجرح ما لا يقل عن 12 شخصًا، بينهم أطفال، أمام مستشفى الشفاء[1].

من الواضح أنَّ هناك نمطًا متكرِّرًا ومُتَّسق من الهجمات على المستشفيات في مختلف أنحاء قطاع غزَّة، يتسم بالترهيب والهجمات على المناطق المحيطة والاستهداف المباشر والحصار والاحتلال، وقد أدَّى تأثير هذا النَّمط الممنهج والواسع النِّطاق من تدمير البنية التحتيَّة الطبيَّة والنَّقل القسري للسُّكان إلى خروج أغلب المستشفيات والمراكز الصحيَّة العاملة في غزَّة عن الخدمة، بما في ذلك جميع المستشفيات الواقعة في شمال القطاع[2]، فالاعتداءات على المستشفيات حدثت بطرق شتَّى، مثل قصف محيط هذه المستشفيات، واجتياحها، وقنصها، وحصارها، وتحويل ساحاتها الخلفيَّة إلى مقابر جماعية[3].

طيلة شهور الحرب لم تتوقَّف الاعتداءات الإسرائيليَّة على المستشفيات والمراكز الصحيَّة؛ بل وصَلَت إلى الاعتداء على الطَّواقم البشريَّة العاملة في هذا المجال، فمنذ 7 تشرين الأوَّل/ أكتوبر 2023 ارتفع هذا العدد ارتفاعًا هائلًا، فخلال الشهور الست الأولى من الحرب قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 595 عاملًا في القطاع الصحِّي، واختطف واعتقل بصورة غير شرعيَّة أكثر من 300 عامل في الرعاية الصحيَّة، وتمَّ تعذيب بعضهم وقتله[4] كان من بينهم الدكتور (عدنان البرش) رئيس قسم العِظَام في مستشفى الشِّفاء بغزة، وكان البرش قد اعتقل في

(1) غزة: القصف الإسرائيلي غير القانوني للمستشفيات يفاقم الأزمة الصحية، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 24 نوفمبر 2023، متاح.

(2) تدمير البنية التحتية الطبية في غزة، مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله 2024، متاح.

(3) Osama Tanous الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية، مرجع سابق.

(4) The Killing, Detention and Torture of Healthcare Workers in Gaza, Healthcare Workers Watch, 2024.

ديسمبر/ كانون الأول 2023، خلال تواجده في مستشفى العودة (شمال غزة) إلى جانب مجموعة أطباء[1]، وأصدرت مصلحة السُّجون الإسرائيليَّة بيانًا في 19 أبريل/نيسان قالت فيه: إنَّ سجينًا محتجزًا لأسباب تتعلق بالأمن القومي تُوفِّي في سجن عوفر؛ لكنها لم تقدم تفاصيل عن سبب الوفاة[2]، وقدَّم (روهان تالبوت) الطَّبيب والمسؤول في منظَّمة المعونة الطبيَّة للفلسطينيِّين (MAP) الخيريَّة البريطانيَّة، شهادة أمام البرلمان البريطاني بشأن جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطباء في غزة، وفي شهادته أكَّد أنَّ هناك أدلَّة تشير إلى الاستهداف المتعمَّد من قِبَل إسرائيل للكَوادر الطبيَّة الفلسطينيَّة[3].

امتدَّت الاعتداءات الإسرائيليَّة لتطال النَّازحين الَّذِين لجؤوا داخل أسوار المستشفيات، حيث افتتحت القوَّات الإسرائيليَّة حملتها ضد المنشآت الصحيَّة الفلسطينيَّة يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عبر قصف المُستشفى الأهلِي المعمداني، وأسفر هذا الهجوم عن سُقوط نحو 500 قتيل، أغلبهم من النِّساء والأطفال، ممَّن كانوا قد لجؤوا إلى المستشفى طلبًا للأمان والحماية[4]، وحديثًا أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة استشهاد فلسطينيَّين اثنين وإصابة 26 آخرين بقصف إسرائيلي استهدف خيامًا لصحافيِّين ونازحين داخل أسوار مستشفى شهداء الأقصى، وذلك للمرة التَّاسِعَة منذ بدء العدوان[5].

وتأتي هذه الاعتداءات على المستشفيات والمراكز الصحيَّة في قطاع غزة

(1) عدنان البرش أشهر جراحي غزة.. اعتقال وتعذيب واستشهاد بسجون إسرائيل (بروفايل)، وكالة الأناضول التركية، 5 مايو 2024، متاح.

(2) من هو الطبيب عدنان البرش أشهر جراحي غزة الذي توفي في أحد سجون إسرائيل؟، موقع BBC بالعربي، 3 مايو 2024، متاح.

(3) اغتصاب حتى الموت.. هكذا عاملت إسرائيل طبيبًا فلسطينيًّا أسَرته من غزة، موقع التلفزيون العربي، 17 نوفمبر 2024، متاح.

(4) حرب على المستشفيات".. إستراتيجية اعتمدتها قوات الاحتلال في عدوانها على القطاع، الجزيرة نت، 23 مايو 2024، متاح.

(5) للمرة التاسعة.. الاحتلال يستهدف خيام النازحين في مستشفى شهداء الأقصى، موقع التلفزيون العربي، 9 نوفمبر 2024، متاح.

رغم الحماية القانونية الواضحة الَّتِي تمنحها لها القوانين الدولية، حيث تُعد المستشفيات والمرافق الطبيَّة أعيانًا مدنيَّة تتمتَّع بحماية خاصَّة بموجب القانون الإنساني الدَّولي وقواعد الحرب، التي تحظر استهداف المنشآت الصحيَّة وتعاقب على أيّ هجمات متعمَّدة عليها، ممَّا يجعل هذه الأعمال انتهاكًا صارخًا للاتفاقيَّات الدوليَّة ذات الصِّلة[1].

ثانيًا: تداعيات تدمير الجهاز الصحّي على الصحّة العامّة وانتشار الأمراض في غزّة:

أدَّى التدمير المباشر للمرافق الصحيَّة في قطاع غزة - إلى جانب النَّقص الحاد في المعدات الطبيَّة والأدوية، وانعدام الوقود الضَّرُوري لتشغيل المولدات الكهربائية - إلى إصابة النِّظام الصحِّي بحالة شلل شبه كامل، ووفق تصريحات مدير المستشفيات الميدانيَّة في غزَّة، الدُّكتور مروان الهَمْص يواصل الاحتلال الإسرائيلي منع إدخال الوقود والمياه إلى مستشفى كمال عدوان في جباليا، ممَّا يزيد الأزمة تعقيدًا ويحول دون تقديم الخدمات الطبيَّة الأساسية، لا سيَّما في المناطق الشمالية، وهذا الوضع يعرِّض حياة مئات المَرْضى والجَرْحى إلى خطر المَوْت الفوري نتيجة غياب الرِّعاية الصحيَّة الحيويَّة[2].

يُلقي انهيار المنظومة الصحية في قطاع غزَّة، مع عرقلة الوصول إلى المرافق والمستشفيات، ونقص الأدوية والإمدادات الطبيَّة، وصعوبة إجراء الفحوصات المخبريَّة، وتوقُّف البرامج الوقائيَّة والعلاجيَّة، أعباءً جسيمة على مرضى الأمراض غير السَّارية، فقد كانت هذه الفئة قبل اندلاع الحرب تشكل عبئًا كبيرًا على النِّظام الصحِّي، حيث يقدَّر عدد المرضى بأكثر من 350 ألف شخص يعانون من أمراض قلبيَّة وعائية (مثل النوبات القلبيَّة والسكتة الدماغية وارتفاع ضغط الدم)،

(1) غزة: القصف الإسرائيلي غير القانوني للمستشفيات يفاقم الأزمة الصحية، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 24 نوفمبر 2023، متاح.

(2) الاحتلال يمنع دخول الوقود والمياه لمستشفى كمال عدوان، موقع قناة المملكة، عمان 22 نوفمبر 2024، متاح.

والسَّرطانات، والأمراض التنفسُّية المزمنة (مثل مرض الرِّئة الانسدادي المزمن والربو)، والسُّكَّري، والتي تُعد المسبب الرئيس للوفيات والاعتلال في قطاع غزة، وتشير التقديرات إلى أنَّ الوضع سيتفاقم بشكل حاد في ظلِّ انعدام توفر الأدوية الأساسيَّة لأكثر من 80% من المرضى، وغياب القدرة على الحصول على التدابير الطبيَّة الضروريَّة والمتابعة المنتظمة والرعاية التلطيفيَّة، فهذا الواقع يُنذر بتدهور صحِّي تدريجي لهؤلاء المَرْضى، وزيادة معدَّلات الوفيات والإعاقات، ممَّا سيضع النِّظام الصحي أمام تحديات مضاعفة عند مرحلة التَّعافي، ويزيد من صعوبة تقديم خدمات صحيَّة فعَّالة وشاملة[1]..

وترجع التأثيرات غير المباشرة إلى الضُّغوط الواقعة على قطاع الرعاية الصحيَّة بسبب إغلاق الأغلبيَّة العظمى من خدماته، مع الزِّيادة الشديدة في الطَّلب على تلك الخدمات، فعشرات الآلاف من الإصابات النَّاجمة عن القصف الإسرائيلي تتجاوز فعلًا قدرة قطاع الرِّعاية الصحيَّة كثيرًا على تلبيتها، وخصوصًا أنَّ عدَّة مصابين يصلون في وقت واحد، وهو مَا يثقل كاهل المَرَافق، ويحول دون قدرة الطَّواقم الصحيَّة على تقديم الرِّعاية إليهم على الفور[2].

في ظلِّ الارتفاع الحاد في أعداد الشُّهداء والجرحى أصبح المواطن الفلسطيني يواجه صعوبة بالغة في الحصول على الرِّعاية الصحيَّة المناسبة والملائمة، فقد بلغت حصيلة الشُّهداء في قطاع غزَّة أكثر من 45,028 شهيدًا، من بينهم 17,581 طفلًا و12,048 امرأة، فيما ارتفع عدد الضَّحايا من الطواقم الطبية إلى 1,055 شخصًا، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويؤدِّي هذا الواقع إلى ضغط هائل على المنظومة الصحيَّة المنهارة، ويزيد من محدوديَّة الوصول إلى الخدمات الطبيَّة الأساسيَّة، ويضاعف معاناة المَرْضى والجرحى على حدٍّ سواء[3]..

(1) أمية، الخماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(2) عبد اللطيف الحسيني، على حافة الهاوية: الحرب والصحة العامة في غزة، مرجع سابق.

(3) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح.

تتجلَّى آثار الحَرْب بشكل جلي في قِطَاعي الصحَّة والتَّعلِيم، إذ يعاني هذان القطاعان من انتكاسات مدمِّرة تحمل آثارًا طويلة الأمد على التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستقرار الاقتصادي المستقبلي، والوقاية من الأمراض، وتعزيز التَّماسك الاجتماعي، وتطوير رأس المال المعرفي، وتشير البيانات إلى أنَّ 16,854 طفلًا لم يتمكَّنُوا من الحُصُول على التَّطعيمات الروتينيَّة، الأمر الذي أدَّى إلى تفشي عدد من الأمراض الوبائيَّة، أبرزها التهاب الكبد الوبائي، ممَّا يعكس واقعًا صحيًّا مقلقًا ومستقبلًا مهددًا للصحَّة العامَّة في قطاع غزة، ويبرز الحاجة الماسَّة إلى تدخُّلات إنسانيَّة عاجلة وحلول مستدامة لمعالجة الأزمة الصحيَّة[1]..

النَّقص الحاد في الأدوية الأساسيَّة والمعدات الطبيَّة جعل العمليَّات الجراحيَّة والرعاية الطارئة شبه مستحيلة بسبب قلَّة الطواقم الطبية والمرافق المتاحة، ولا زالت النِّساء الحوامل والأطفال يعانون من غياب الرعاية الصحيَّة الملائمة، ممَّا سبب ارتفاع مُعدَّلات الوفيات بين الأمَّهات والأطفال[2]، فلقد وصف أحد التَّقارير الدولية الوضع في المستشفيات بالكارثي، فالجرحى يرقدون على أرضيَّات المستشفى، والدِّماء تتدفَّق من جُرُوحهم غير المعالجة، والأطباء يُجْرون عمليات البتر بلا تخدير، وبسبب نقص الشَّاش لجؤوا إلى تمزيق أرديتهم واستخدامها للتَّضمِيد[3].

في ظلِّ انهيار الجهاز الصحِّي في قطاع غزَّة حذرت مؤسَّسات صحيَّة محليَّة ودولية من خطر انتشار الأمراض والأوبئة بين النَّازحين، نتيجة التكدُّس في مراكز الإيواء، وانعدام وسائل النظافة الشخصيَّة، ونقص العلاجات الضَّرُورية، ووفق بيانات منظمة الصحَّة العالمية تمَّ الإبلاغ عن حالات متفرِّقة من الحصبة والنكاف، إضافة إلى أكثر من 600 ألف حالة إصابة بالتهابات الجهاز التَّنفسي العلوي، إلى

(1) الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام كامل على عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة والضفة الغربية، متاح.

(2) المرجع السابق.

(3) تدمير النظام الصحي في قطاع غزة يتجاوز مستشفياته، موقع قناة الغد، 27 يونيو 2024، متاح.

جانب تسجيل حالات متعدِّدة من التهاب السَّحايا، والتهاب الكبد، والطفح الجلدي، والجرب، والقمل، وجدري الماء، ويظلُّ خطر انتشار المزيد من الأمراض مرتفعًا، في ظلِّ وجود عدَّة عوامل مُسْهمة، منها الاكتظاظ الشَّدِيد، ونقص المياه والصَّرف الصحِّي، وتعطُّل خدمات الرعاية الصحيَّة الروتينيَّة، وفشل النِّظام الصحِّي في مواجهة هذه الأزمات[1]..

كما نشرت منظمة الصحَّة العالمية بيانًا بتاريخ 19 يوليو/تموز 2024 تؤكِّد فيه انتشار سلالة فيروس شلل الأطفال من النَّوع الثَّاني في قطاع غزة، وعُزل الفيروس من 6 عينات من مياه الصَّرف الصحِّي، وجُمعت من موقعين مختلفين لجمع العيِّنات بمنطقتين فرعيَّتين داخل غزَّة، في 23 يونيو/حزيران 2024.

وقدَّرَت المنظَّمَة الدوليَّة تغطية التَّطعِيم ضد شلل الأطفال بنحو 99% في عام 2022، وانخفضَت إلى 89% في عام 2023، ونقلت مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز عن منظَّمة الصحَّة العالميَّة أن أكثر من 100 ألف شخص في غزة أصيبوا بمتلازمة اليرقان الحاد أو ما يشتبه بأنَّه التهاب الكبد الوبائي منذ بدء الحَرْب على غزَّة[2]، ويعيش نحو 350 ألف شخص مصاب بالأمراض المزمنة في قطاع غزَّة، ويؤدِّي نقص الأدوية الأساسيَّة وإغلاق المرافق الصحيَّة إلى خطر يتهدَّد 52 ألف مصاب بالسُّكري و45 ألف مصاب بالربو و45 ألف مصاب بأمراض القلب والأوعية الدموية و225 ألف مصاب بارتفاع ضغط الدم[3]، والغالبية العظمى من هؤلاء المرضى لا يجدون أدويتهم الأساسيَّة، ولا يتلقون الرعاية الطبيَّة اللازمة، الأمر الذي فاقم من حالتهم الصحيَّة، ممَّا يضيف مستقبلًا أعباء جديدة على المنظومة الصحيَّة المنهكة أصلًا، بسبب الحصار الطَّويل لقطاع غزَّة[4].

(1) الأمراض والأوبئة تجتاح غزة، تقرير الجزيرة نت، 4 أغسطس 2024، متاح.

(2) المرجع السابق.

(3) غزة.. تفشي الأمراض والأوبئة كابوس يقض مضاجع النازحين، وكالة الأناضول الإخبارية، أنقرة، 11 يوليو 2024، متاح.

(4) المنظومة الصحية في غزة هدف أساسي لعقيدة "التدمير الإسرائيلية"، وكالة الأنباء الفلسطينية وفاء، 27 مايو 2024، متاح.

ثالثا: التداعيات الصحيّة للحرب على المرأة الفلسطينيّة:

أدَّت الحرب على قطاع غزة إلى آثار صحيَّة ونفسيَّة جسيمة على النِّساء، باعتبارهنَّ من أكثر الفئات هشاشةً خلال النِّزَاعات المسلحة، فقد تسبَّب القصف المستمر وتدمير المرافق الصحيَّة في انهيار الخدمات الأساسية، لا سيَّما المتعلقة بالصحَّة الإنجابية ورعاية الحوامل والمواليد، ممَّا حال دون وصول العديد من النِّساء إلى الرعاية الطبيَّة الضروريَّة، معرضة حياتهنَّ وحياة أطفالهنَّ للخطر، كما أسهمت الأوضاع المعيشيَّة المتدهورة، وفقدان أفراد الأسرة، والنُّزوح القسري في تفاقم الأزمات النفسيَّة، حيث ارتفعت معدلات الاكتئاب والقلق واضطرابات ما بعد الصدمة بشكل ملحوظ.

وقد انعكست تداعيات الحرب أيضًا على الحالة الجسدية للنِّساء، حيث عانت العديد منهنَّ من الهزال والضعف العام، بينما واجهت الأمَّهات المرضعات صعوبة في تأمين التغذية الكافية لأطفالهنَّ بسبب سوء التَّغذية ونقص الدعم الطبي، ممَّا أثر سلبًا على صحتهنَّ الجسدية وطاقتهنَّ الحيوية، وعلى الصَّعيد النفسي أظهرت النِّساء أعراضًا شديدة للضَّغط النفسي، شملت القلق المستمر، والاكتئاب، والانعزال، والشعور بعدم الأمان الدَّائم، نتيجة الفقدان والتَّهجير القسري، ممَّا وضع الحالة النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة تحت ضغط شديد مستمر.."[1].

أدَّت الحرب إلى حرمان المرأة الفلسطينيَّة من أبسط مقوِّمات الحياة الكريمة، إذ تسبب النُّزوح القسري والتنقُّل المستمر في فقدان ممتلكاتها وما كانت تملكه، ممَّا انعكس سلبًا على حالتها النفسيَّة والجسديَّة، فقد واجهت النِّساء نقصًا حادًا في المساعدات الأساسيَّة، وغيابًا لظروف النَّظافة والخصوصيَّة، لا سيَّما فيما يتعلق بالحاجات الشخصيَّة والحمامات الآمنة، ممَّا شكل انتهاكًا صارخًا لكرامتها الإنسانيَّة، كما أدَّت حالة الجوع المستمرَّة ونقص الموارد الغذائيَّة

(1) مقابلة: أريج معروف حرز الله، منسق مشروع تعليمي لدى مجموعة غزة، 22 يوليو 2025، غزة فلسطين.

والفيتامينات الضروريَّة إلى تدهور صحتهنَّ الجسديَّة بشكل ملموس، وهذا التدهور الصحي ترافق مع ضغط نفسي عميق، إذ ترى المرأة التي كانت تطمح إلى مستقبل أفضل لأطفالها أبناءها اليوم بلا مأوى ولا تعليم، يواجهون واقعًا مجهولًا، ممَّا يولد شعورًا دائمًا بفقدان جزء من ذاتها في كلِّ مرحلة، وهكذا أسفرت الحرب عن آثار مدمِّرة على جميع جوانب حياة المرأة الفلسطينيَّة، شملت البعد الصحِّي، والنَّفسِي، والاقتصادي، والاجتماعي، مع إضعاف قدرتها على الصُّمود ومواجهة التحديات اليوميَّة[1]...

أثَّرَت الحرب - بشكل بالغ- على صحَّة المرأة الفلسطينيَّة، وظهر التدهور جليًّا في مظاهرها الجسديَّة، حيث باتت الوجوه شاحبة والأجساد منهكة نتيجة التَّعب والجوع ونقص النوم، وتشير التقارير إلى انتشار آلام متعدِّدة في المفاصل والعضلات والعظام، بالإضافة إلى أمراض جلديَّة والتهابات ناجمة عن ظروف النَّظافة غير الملائمة، والمعيشة القاسية في مراكز الإيواء والمدارس والخيام.

كما أسفرت ظروف النُّزوح المستمرَّة عن فقدان المرأة لاستقرارها النَّفسي والاجتماعي، ممَّا أدَّى إلى معاناتها من توتر دائم، واضطرابات في التَّركيز، وضغط نفسي متزايد نتيجة الثقل المترتب عليها من مسؤوليَّات الرعاية الأسريَّة، ويعكس هذا الواقع حالة معقَّدة من المعاناة المترابطة بين الصحَّة الجسديَّة، والصحَّة النفسيَّة، والضُّغوط الاجتماعيَّة اليومية، التي تعيشها المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ بيئة حربيَّة لا تمنح فرصة للرَّاحة أو التَّعافي[2].

تجلّت آثار الحرب بشكل جلي على صحَّة المرأة الفلسطينيَّة، إذ تعاني من أعراض جسديَّة متزايدة تشمل الصُّداع، والهُزَال، وآلام متعدِّدة في الجسم، نتيجة نقص الغِذَاء وسوء التَّغذية المزمن، وتتفاقم هذه المعاناة بسبب تدمير البنية التحتيَّة الصحيَّة، وصعوبة الوصول إلى المراكز الطبيَّة المتاحة، ممَّا يحدُّ من قدرة

(1) مقابلة: إياد الكرنز، مدير مكتب جمعية نجوم الأمل منسق قطاع الإعاقة في شبكة المنظمات الأهلية، 16 يونيو 2025، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: مشيرة محمود أبو مسلم، مشرف ميداني أوكسفام، 23 يوليو 2025، غزة فلسطين.

النِّساء على تلقي الرعاية اللازمة، كما انعكست هذه الظروف القاسية على صحَّتها النفسية، إذ تعيش ضغوطًا متراكمة في ظلِّ غياب الدَّعم النفسي والمساحات الآمنة للتفريغ، ممَّا أدَّى إلى تفاقم حالات القلق والاكتئاب والإرهاق النفسي، وفي ظلِّ تصاعد الأعباء اليوميَّة، وانعدام أي أفق للحل أو الاستقرار باتت المرأة بحاجة ملحَّة إلى تدخُّلات إنسانية ودعم نفسي واجتماعي يساعدها على استعادة جزء من توازنها الصحِّي والنَّفسي والاجتماعي[1]..

أثّرت الحرب على قطاع غزة بشكل بالغ على النِّساء الفلسطينيَّات مخلِّفة آثارًا صحيَّة ونفسيَّة واجتماعيَّة معقَّدة ومتعدِّدة الأبعاد، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. تدهور الخدمات الصحيَّة الأساسيَّة: حيث أدَّى استهداف البنية التحتيَّة الطبيَّة، ونقص الأدوية والمستلزمات، إلى حرمان آلاف النِّساء من الرعاية الصحيَّة الضَّرُورية، خاصة في مجالات الحمل والولادة، وتنظيم الأسرة، والعناية بالأمراض المزمنة.
2. -ارتفاع نِسَب الوفيات والإصابات: حيث تعرَّضت النِّساء بشكل مباشر للإصابة أو الاستشهاد نتيجة القصف، وسُجِّلت زيادة في حالات الإجهاض المبكر والولادات غير الآمنة بسبب التوتُّر والخوف وانعدام الأمن.
3. تفاقم الأعباء النفسيَّة: حيث تُواجه النِّساء آثارًا نفسيَّة حادة تشمل القلق، والاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصَّدمة، نتيجة فقدان الأحبة، والنُّزوح القَسْري، وتكرار مشاهد العُنْف والدمار.
4. -انعدام الخصوصيَّة والأمان: حيث تعيش النِّساء في مراكز الإيواء أو أثناء التنقُّل في بيئات مكتظَّة وغير آمنة، ممَّا يعرضهنَّ للتحرُّش وسوء المعاملة، ويصعِّب الحفاظ على النَّظافة الشخصيَّة والصحة الإنجابيَّة.

(1) مقابلة: نسمة الحلبي، المنسق الإعلامي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 28 يوليو 2025، غزة فلسطين.

5. -غياب الدَّعم النَّفسي والاجتماعي: حيث إنَّ ضعف الاستجابة المؤسَّسية، وغياب البرامج الكافية لدعم النِّساء، يعمِّق عزلتهنَّ، ويجعل معاناتهنَّ محصورة في دائرة الصَّمت.
6. تدهور الوُصُول إلى الخدمات الطبيَّة: حيث يواجهن صعوبة كبيرة في الحُصُول على الأدوية والرعاية الصحيَّة، خاصة الحوامل والنِّساء المصابات بأمراض مزمنة، ممَّا يزيد من هشاشة وضعهنَّ الصحِّي.

يُمكن القول بأنَّ الحرب لم تستهدف الجسد فقط؛ بل أصابت أيضًا الدَّور الاجتماعي والنفسي والصحِّي للمرأة الفلسطينيَّة، ممَّا يستدعي تدخلًا إنسانيًّا عاجلًا وشاملًا لإعادة الاعتبار لحقوق النِّساء في الحماية والرعاية والدعم.

رابعًا: الواقع الصحِّي والعلاجي للنِّساء الحوامل وحديثات الولادة خلال الحرب:

تفاقمت معاناة النِّساء الحوامل في قطاع غزة خلال الحرب نتيجة الانهيار شبه الكامل للمنظومة الصحيَّة، والَّذي أضعف قدرة النِّظام الطبي على تقديم الخدمات الأساسيَّة، لا سيَّما المتعلِّقة بالصحَّة الإنجابيَّة ورعاية الأم والطفل، يتركَّز أثر هذه الأزمة على نقص الأدوية والمستلزمات الطبيَّة الحيويَّة، وانعدام بيئة ولادة آمنة، ممَّا انعكس سلبًا على الحالة الجسديَّة والنفسيَّة للنِّساء، وزاد من مستويات القلق والتوتُّر والشعور بالعجز، ممَّا يستدعي استجابة إنسانيَّة عاجلة لضمان حق المرأة في الرِّعاية والأمان.

ازدادت الصعوبات مع تكرار النُّزوح والعيش في ظروف قاسية داخل الخيام ومراكز الإيواء، حيث تفتقر هذه البيئات إلى الخصوصيَّة والخدمات الأساسيَّة، ممَّا يعقِّد مسار الحمل، ويزيد من مخاطر الولادة، حيث أُجبرت العديد من النِّساء على الولادة في أماكن غير آمنة، سواء داخل الخيام أو في المستشفيات الميدانيَّة، التي تفتقر غالبًا إلى الحد الأدنى من الرِّعاية الطبيَّة والنفسيَّة الضَّرُورية، ممَّا يعرِّض حياتهنَّ وحياة أطفالهنَّ لخطر مباشر.

تواجه النِّساء في غزة صعوبات هائلة في الوصول إلى المرافق الصحيَّة ومتابعة الحمل، في ظلِّ نقص خدمات الرعاية الطبيَّة، وتوقُّف سيارات الإسعاف

عن العمل بانتظام، ونقص الإمدادات الطبيَّة والوقود، إضافة إلى توقُّف نحو 85 مستشفى ومركزًا صحيًّا عن تقديم الخدمات، كل هذه العوامل أسهمت في زيادة معدَّلات الإجهاض، ومضاعفات الحمل، والوفيات أثناء الولادة، ممَّا يوضِّح حجم الأزمة الإنسانيَّة والصحيَّة التي تعصف بالنِّساء الحوامل في قطاع غزَّة[1]..

عانت النساء الحوامل خلال فترة الحرب مِن تحديات صحيَّة جسيمة، ناجمة عن نقص حاد في خدمات الرِّعاية الصحيَّة والطبيَّة.

ويمكن استعراض الأوضاع الصحيَّة للنِّساء الحوامل وحديثي الولادة في غزَّة خلال هذه الفترة من خلال النِّقاط التالية:

1. تحديات الرِّعاية الصحية للنِّساء خلال فترة الحمل:

شهدت خدمات الرعاية الصحيَّة والعلاجيَّة المقدَّمة للنِّساء الحوامل تراجعًا كبيرًا خلال الحرب، نتيجة لإغلاق العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأوليَّة، فقد أدَّت الغارات الإسرائيليَّة المباشرة إلى تعطيل غالبيَّة المرافق الصحيَّة، ممَّا اضطر الجهات المعنيَّة إلى نقل خدمات الولادة والرعاية الأساسيَّة، مثل تلك التي كانت تُقدَّم في مستشفى الشِّفاء، إلى مستشفيات خاصَّة وأهليَّة غالبًا ما تفتقر إلى التَّجهيزات الضروريَّة، وتواجه ضغطًا هائلًا نتيجة محدوديَّة الموارد والإمكانات.

هذا الواقع فرض ظروفًا صحيَّة حرجة على النِّساء الحوامل، وعرَّض حياتهنَّ وحياة مواليدهن لمخاطر كبيرة، فقد أشارت إحدى النِّساء الحوامل إلى تجربتها الشخصية قائلة: "بسبب الحرب والقلق والخَوف تعرَّضت للطلق الكاذِب نتيجة كثرة النُّزوح والتنقُّل في الشهور الأخيرة من الحمل، ممَّا أدَّى إلى نزيف حاد وكدت أن أفقد الجنين"، تعكس هذه الشَّهادة أثر النُّزوح والضَّغط النَّفسِي والجسدي على النِّساء الحوامل، وتوضح مدى هشاشة الرِّعاية الصحيَّة المتاحة لهنَّ في ظلِّ ظروف الحرب"[2].

(1) حوامل غزة بين مأساتين.. الولادة المبكرة أو الإجهاض، الجزيرة نت، 4 نوفمبر 2023، متاح.

(2) مقابلة: آية، أبو زيادة، سيدة فلسطينية من سكان مدينة غزة نازحة في النصيرات، 22 يونيو، غزة، فلسطين 2024.

فالتنقل من مكان إلى مكان، وتكرار عمليَّة النُّزُوح بسبب المعارك العسكريَّة أثَّر في النِّساء الحوامل، بسبب حالة القلق والاضطراب، وعدم توفُّر وسائل مواصلات مريحة، واضطرار كثير من النِّساء إلى ركوب "عربات الكارو" والشَّاحنات المرتفعة خلال عملية النُّزوح، ممَّا ترك تداعيات خطيرة على صحَّة الأم والجنين، مثل الطَّلق المبكر، والنَّزيف، وحالات الإغماء والإرهاق الشديد، والإجهاض[1]، أوضحت إحدى النِّساء الحوامل تجربتها الشخصيَّة قائلة: أثناء النُّزوح من غزَّة إلى النصيرات، "تعرَّضت لنزيف نتيجة المشي لمسافات طويلة والمرور عبر الحاجز الإسرائيلي عند نتساريم، كما أصبت بالطَّلق المبكر وشعرت أنَّني سأَلد في الشارع"، وأضافت أنَّ الولادة نفسها جاءت مصحوبة بمضاعفات خطيرة نتيجة التوتُّر والخوف المستمرين النَّاتِجين عن القصف المستمر في النُّصيرات، حيث ولدت في 25 ديسمبر 2023، وبعد الولادة واجهت صعوبات صحيَّة جسيمة شملت سوء التَّغذية، والأمراض الجلديَّة، وعدم توفر التطعيمات اللازمة للطفل، ممَّا يعكس هشاشة الرِّعاية الصحيَّة المتاحة للأمهات حديثات الولادة في ظلِّ ظروف الحرب"[2].

روت إحدى النِّساء الحوامل تجربتها قائلة: "كنت حاملًا بتوائم ثلاثة، وعانيت كثيرًا خلال فترة الحمل نتيجة القصف الإسرائيلي المستمر، وحركة النُّزوح المتكرِّرة، وأثناء انتقالي من مدينة غزَّة إلى الجنوب تعرَّضت لحالة إجهاض نتيجة تكدُّس السيارة التي نقلتنا، كما واجهت نقصًا شديدًا في الخَدَمات الطبيَّة والعلاجيَّة الضرورية، مما عمَّق معاناتي وأثار مخاطر صحيَّة جسيمة عليَّ وعلى الأجنة"[3].

(1) مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النُّصيرات الإعداديّة، النصيرات، 23 يونيو، النصيرات 2025.

(2) مقابلة: السيدة آية أبو زيادة، مرجع سابق.

(3) مقابلة: السيدة إسراء أبو العمرين، سيدة فلسطينية من غزة أنجبت ثلاثة توائم خلال الحرب، 23 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

أوضحت إحدى النِّساء الحوامل أنَّ الحرب أدَّت إلى تأخير موعد ولادتها، حيث وصلت إلى الشَّهر العاشر قبل الولادة، واضطرَّت إلى الولادة باستخدام الطَّلق الصناعي، وأشارت إلى أنَّ شعورها المستمر بالقلق والخوف والتفكير الزائد في مصيرها ومصير طفلها أثر سلبًا على حالتها الصحيَّة خلال الحمل، ممَّا أدَّى إلى زيادة التوتُّر والعصبيَّة، وتعرُّضها لنزيف حاد قبل الولادة مباشرة، ممَّا يبرز الأثر المباشر للصِّراعات المسلَّحة على الصحَّة الجسديَّة والنفسيَّة للنِّساء الحوامل"[1].

وتروي إحدى النِّساء من رفح، التي لم تختبر تجربة النزوح إلا في نهاية فترة الحمل، كيف أثرت حركة النُّزوح المتكرِّرة على النساء الحوامل، قائلة: "كانت فترة الحمل طبيعيَّة، وكنت أتابع حالتي في المستشفى الإماراتي في رفح، وكانت الخدمة الصحيَّة جيدة، نظرًا لعدم تنقلي أو مغادرتي منزل الزوجيَّة، لكن بعد نزُوحنا من مدينة رفح قبل شهرين بدأت المعاناة، حيث أصبحت تجربة الولادة صعبة، لا سيَّما أنَّني كنت أمًّا لأوَّل مرَّة" [2].

وتشير سيدة أخرى إلى تجربتها في المستشفى الميداني الأمريكي على شاطئ دير البلح، موضِّحة أنَّ "الولادة في المستشفى الميداني، الذي يضمُّ خيمة بها 12 سريرًا معظمها مشغول، كانت جيدة من حيث الخدمات الصحيَّة والمعاملة، رغم انتظار بعض النِّساء خارج الخيمة، ومع ذلك فقد واجهتُ صعوبة بالغة للوصول إلى المكان، إذ اضطرِرْتُ للمشي على الأقدام بسبب انعدام وسائل النقل وسيارات الإسعاف"[3].

أصبحت النِّساء في قطاع غزة يعانين من مجموعة واسعة من المشكلات الصحيَّة، بما في ذلك الهزال العام، والضَّعف البدني، وارتفاع ضغط الدم، وداء

(1) مقابلة: السيدة حنان جبر أبو وهدان، نازحة من بيت حانون، وتعيش في مركز إيواء جمعية المرأة الريفية بالزوايدة، 30 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

(2) مقابلة: السيدة نورا أبو سمهدانة، سيدة فلسطينية من مدينة رفح ونازحة في المغازي، المحافظة الوسطى، فلسطين 26 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

(3) مقابلة: فداء، القريناوي، مرجع سابق.

السُّكَّري، الأمر الذي أدَّى إلى تدهور قدرتهنَّ على تلبية الاحتياجات الغذائيَّة الأساسيَّة لأنفسهنَّ ولأطفالهن الرضع، وهذا الوضع انعكس أيضًا على مظهر المرأة الخارِجي وانخفاض مستوى العناية بالمظهر الشخصي، أمَّا على الصَّعِيد النفسي فقد تعرَّضَت العديد من النِّساء لصدمات شديدة خلال الحرب، ممَّا أدَّى إلى ظهور أعراض القلق والاكتئاب والانطواء الاجتماعي، وفقدان الشُّعور بمساحة الأمان، ممَّا جعل الحالة النفسية للمرأة في حالة تعب مستمر وضغط نفسي متراكم[1]..

وقد نشَرَتْ مؤسَّسة "أكشن إيد فلسطين" تقريرًا صادمًا تحدَّثت فيه عن معاناة عشرات الآلاف من النِّساء الحوامل من الجوع الشَّديد وسوء التغذية، مما يحُدُّ من قدرتهنَّ على إرضاع أطفالهنَّ حديثي الولادة من خلال الرِّضاعة الطبيعيَّة، وأضافَتْ "أكشن إيد" أنَّ 50.000 امرأة حامل، و68.000 مرضع في غزة- طبقًا لبيانات الأمم المتحدة- بحاجة إلى تدخُّلات وقائيَّة وعلاجيَّة وغذائيَّة فوريَّة لإنقاذ حياتهنَّ، إضافة إلى إصابة أكثر من 8.000 طفل دون سنِّ الخامسة بالهُزَال، ويهددهم ذلك بتأخر النموِّ والمرض والوفاة، هذا علاوة عن معاناة أكثر من 4000 طفل من حالات الهُزَال الشَّديد[2]، وطبقًا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسُّكان وضعَتْ 5.500 فلسطينيَّة حملهنَّ في غزَّة - خلال الأشهُر الأولَى من الصِّرَاع- في ظلِّ نقصٍ رهيبٍ للإمدادات الطبيَّة.

أفاد الصندوق أن النِّساء والفتيات الفلسطينيَّات في قطاع غزة يعشن ظروفًا قاسية جدًّا داخل مراكز الإيواء، حيث يُضطررن للانتظار في طوابير طويلة لاستخدام دورات المياه، وغالبًا ما يفتقرن إلى المياه اللازمة للنَّظافة الشخصيَّة والاستحمام، ممَّا أدَّى إلى تفشي مشاكل صحيَّة نسائيَّة مرتبطة بسوء النَّظافة، وتشير تقديرات الصُّندوق إلى أنَّ نحو 700 ألف امرأة وفتاة لا يحصلن إلا على كميَّات محدودة من مستلزمات النَّظافة الخاصَّة بالدورة الشهريَّة، في حين اضطر

(1) مقابلة: أريج معروف حرز الله، منسق مشروع تعليمي لدى مجموعة غزة، 22 يوليو 2025، غزة فلسطين.

(2) I suffered a lot during pregnancy... due to [the] lack of food": Gaza's pregnant women go hungry amid severe food shortages as humanitarian crisis, ActionAid,4 July 2024, at:

بعضهن إلى استخدام حبوب منع الحمل لتأجيل الدَّورة الشهرية نتيجة نقص الإمكانيات المتاحة[1]..

وأوضح الصُّنْدوق أنَّ 840 امرأة من أصل 5500 ممن ولدْنَ في بداية الحرب تعرضْنَ لمضاعفاتٍ صحيَّة، في ظلِّ تعطُّلِ الخدمات في المستشفيات ونفاد الوقود وانقطاع الكهرباء[2]، وقد أكَّدَتْ تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في يوم المرأة العالمي صعوبة أوضاع النِّساء - وخاصَّة الحوامل في غزَّة-، حيث أشارت تقارير الجهاز إلى صعوبة أوضاع النِّساء في ظلِّ الحرب، حيث تظهر المعطيات الصحيَّة في قطاع غزَّة وجود تحديات جمَّة، حيثُ تشير إلى وجود حوالي 60 ألف امرأة حامل في القطاع بمعدل 180 حالة ولادة يوميًّا، ومن المرجح أن تُعانِي 15% من هؤلاء من مضاعفات الحمل والولادة التي يصعب علاجها بسبب نقص الرعاية الطبيَّة، وهذا يعني إمكانية حدوث ولادات غير آمنة[3]، ففي أعقاب الهجمات الإسرائيليَّة على المرافق الصحيَّة والعاملين فيها انخفضَتْ الموارد المتاحة لرعاية النساء الحوامل ومواليدهِنَّ، ممَّا اضطر بعضهن للولادة في خيام ومواقع غير صحيَّة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع الولادات المبكِّرة، وحالات الإجهاض، وعدد الوفيات في الأطفال حديثي الولادة[4].

بعد مرور عامين من الحرب تُقدِّر منظمة الصحَّة العالميَّة وجود نحو 52 ألف امرأة حامل في قطاع غزَّة معرّضات للخطر بسبب انهيار النِّظام الصحي، وتدهور الأوضاع الإنسانيَّة وسط الحرب المستعرة، ووفق وثيقة أعدَّتها (رنا الحجَّة) - مديرة إدارة البرامج بالمكتب الإقليمي لمنظَّمة الصحَّة العالميَّة لشرق المتوسط،

(1) كيف تبدو أوضاع سيدات غزة في اليوم العالمي للمرأة؟ موقع BBC بالعربي، 7 مارس 2024، متاح .

(2) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024.

(3) علا عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينيَّة عشية اليوم العالمي للمرأة، 8 آذار، رام الله، فلسطين، 2024. متاح .

(4) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح .

بعد الشَّهر الثَّامن للحرب- ذكرت فيها: " أنَّ سيدتين على الأقل تموتان كل ساعة، كما أنَّ الخطر لا يُهدِّد النساء اللَّواتي اقترب موعد وضعهن؛ بل جميع النِّساء الحوامل مُعرَّضات للخطر بسبب نقص الغذاء، وسوء الأوضاع الصحيَّة في وقت الحرب"[1].

شَكَّلَت حركة النُّزوح المتكرِّرة للنِّساء الحوامل تحديات إضافيَّة، حيث عانت بسببها العديد من النساء من زيادة معدلات العنف المبني على النَّوع الاجتماعي، كما عانت النِّساء الحوامل من مشاكل صحيَّة نتيجة تكرار عمليَّة النُّزُوح والمشي لمسافات طويلة، والتي أدَّت في بعض الحالات إلى حدوث ولادات مبكرة ونزيف حاد، إضافة إلى التَّحديات الحياتيَّة التي تتمثَّلُ في غياب الخصوصيَّة، وعدم ملاءمة أوضاع المراكز لأوضاعهنَّ الصحيَّة، وانتشار مظاهر عدم النَّظافة العامَّة، والاكتظاظ السُّكاني.

عانت العديد من النساء الحوامل خلال فترة الحرب من مضاعفات صحيَّة وجسديَّة ونفسيَّة نتيجة نقص الغذاء وسوء التغذية وغياب الفيتامينات الضروريَّة، ممَّا أسفر عن تدهور حالتهنَّ الصحيَّة خلال الحمل وما بعد الولادة، وتشير إحدى النِّساء إلى تجربتها بالقول: "تعرَّضت خلال الولادة لإرهاق شديد، ولم أتمكن من الولادة الطبيعيَّة، إذ أسهم نقص الغذاء في ضعف قدرتي على تحمُّل مشاق الحمل والولادة"[2].

وبشكل عام فقد أثَّر سوء التَّغذية في الحمل والولادة لكلِّ النساء في غزَّة، نتيجة نقص الوزن، وغياب أنواع كثيرة من الطَّعام، مثل (اللُّحوم، والأسماك، والفواكه، والخضراوات)، كما أدَّى قلَّة تناول الفيتامينات - التي تلزم المرأة خلال فترة الحمل- إلى نقص أوزان الأجنَّة، وتعرُّض كثير من النِّساء لمشاكل صحيَّة، مثل

(1) أمَّان على الأقل تموتان كل ساعة... معاناة الفلسطينيات الحوامل في ظل الحرب بغزة، موقع فرنسا 24 بالعربي، 8-3-2024، متاح .

(2) مقابلة: السيدة حنين حسنين، سيدة فلسطينية نازحة من شمال غزة، مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات ب، غزة فلسطين 25 يونيو 2025.

ضعف الدَّم، والدُّوخة وحالات الإغماء، والنَّزيف الحاد، والإصابة بالالتهابات والأوبئة مثل الكبدي الوبائي(الريقان)[1].

يشكِّل سوء التَّغذية أحد أبرز التحديات التي تواجه النِّساء الحوامل خلال الحرب، نتيجة لافتقار الغذاء إلى القيمة الغذائيَّة اللازمة، والاعتماد على المعلَّبات، وارتفاع أسعار الخضراوات والفواكه، كما يتفاقم الوضع بسبب نقص الأدوية والمكمِّلات الغذائيَّة والفيتامينات الضروريَّة لكلِّ مرحلة من مراحل الحمل، والتي يجب على المرأة تناولها لضمان صحَّتها وصحة الجنين، ومع استمرار البطالة والفقر الواسع في قطاع غزة فإنَّ العديد من النِّساء لم تتمكَّن من الحُصُول على هذه المكمِّلات الحيويَّة، سواء لعدم توفُّرها أو لغلاء أسعارها، ممَّا أثر - بشكل مباشر- في سلامة الحمل وصحَّة الأم والطفل[2]..

وتضيف سيدة أخرى قائلة: "نظرًا لطبيعة حملي الَّذِي حملت فيه ثلاثة توائم كان من الضَّرُوري تناول مجموعة كبيرة من الفيتامينات والمكمِّلات الغذائيَّة؛ إلَّا أنني لم أتمكن من الحصول عليها نتيجة ارتفاع أسعارها، وعدم توفُّر الدَّخل الكافي لدى زوجِي، ونتيجة لذلك عانيت مِن أعراض سُوء التَّغذية، بما في ذلك الهُزال والضَّعف العام، وقِلَّة النَّوم، وارتفاع حرارة الجسم، ممَّا زاد من خطورة الحمل على صحَّتِي وصحَّة الأجنة [3].

تعاني النساء الحوامل في قطاع غزَّة من مستويات حادَّة من سوء التَّغذية والجفاف، نتيجة الفقر الغذائي المُزْمن وانقطاع الإمدادات الأساسيَّة، وينعكس هذا الواقع - بشكل مباشر- على صحَّة الأطفال حديثي الولادة، إذ يولد العديد منهم ناقصي الوزن ويواجهون مضاعفات صحيَّة متعدِّدة، كما تتأثَّر الأمَّهات المرضعات، حيث يقل إنتاج الحليب الطبيعي لديهنَّ نتيجة نقص العناصر

(1) مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.

(2) مجموعة بؤرية رقم (4)، مركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، البريج 3- يوليو، غزَّة، فلسطين 2025.

(3) مقابلة: السيدة إسراء أبو العمرين، سيدة فلسطينية من غزَّة أنجبت ثلاثة توائم خلال الحرب، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.

الغذائيَّة الضَّرُورية، ويزيد من تعقيد الوضع ندرة الحَلِيب الصِّناعي أو ارتفاع أسعاره إلى مستويات تفوق القدرة الشرائيَّة، ممَّا يضطر الأمَّهات إلى استخدام بدائل غير كافية أو غير آمنة لإرضاع أطفالهنَّ، ممَّا يفاقم المخاطر الصحيَّة على كِلَا الطَّرفين[1]..

أكَّدَت جميع الكوادر الطبيَّة التي التقاها الباحث على أنَّ معظم النِّساء الحوامل وحديثات الولادة خلال فترة الحَرْب تعرَّضْن لمستويات عالية من سوء التَّغذية ونقص الغذاء، بالإضافة إلى صُعُوبة بالغة في الوصول إلى الخدمات والرعاية الصحيَّة، وقد انعكس هذا الوضع سلبًا على صحَّة الأم والطِّفل على حدٍّ سواء، مسببًا مضاعفات صحيَّة متعدِّدة قبل الولادة وأثناءها وبعدها، وشملت هذه المُضَاعفات انتشار الالتهابات البوليَّة والمهبليَّة، وفقر الدَّم، والنَّزِيف الحاد، وحالات الإجهاض، وضعف النمو، ونقص الوزن لدى الأطفال، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المُعْدِية مثل التهاب الكبد الوَبَائي، ممَّا يعكس الأثر المركب للأزمة الإنسانيَّة على الصحَّة الإنجابيَّة والطُّفولة في قطاع غزَّة[2]..

فسوء التغذية وعدم توفُّر الفيتامينات والمستلزمات الطبيَّة والصحيَّة اللَّازمة للنِّساء الحوامل أسهم في تراجع قدرتهن على الولادة الطبيعيَّة، وأسهم في حدوث حالات قلق واضطراب نفسي وتشنُّج، ممَّا أدَّى إلى نزيف خلال فترة الولادة وما بعد الولادة، فالحرب والقصف ومشاهد الدمار ولَّدَت لدى النِّساء الحوامل وحديثات الولادة مشاعر القلق والاكتئاب والخوف[3].

عانت النِّساء الحوامل خلال فترة الحمل من تدنٍ كبير في مستويات الرِّعاية الصحيَّة والعلاجيَّة، إذ لم تتمكن معظمهن من الحُصُول على الرعاية

(1) علا عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة، 8 آذار، رام الله، فلسطين، 2024. متاح .

(2) انظر مقابلة، الدكتور ياسر شعبان، المدير الطبي لمستشفى العودة الصحي، والدكتور رائد السعودي، رئيس قسم الولادة في مستشفى العودة الصحي، ومقابلة الدكتورة سمية أبو سمرة، والدكتور محمد العثماني، والأستاذة سمية البسوس.

(3) مقابلة: الدكتور ياسر شعبان، المدير الطبي والدكتور رائد السعودي رئيس قسم الولادة، مرجع سابق.

الطبيَّة الملائمة نتيجة استمرار الحرب والمعارك العسكرية، وتُعدُّ رعاية ما قبل الولادة جزءًا جوهريًّا من الحمل الصحِّي، وتشمل الفحوصات المخبريَّة مثل اختبارات الدَّم، والفحص البَدَني، والمشاورات حول نمط الحيَاة والعادات الصحيَّة، إلى جانب متابعة صحَّة الجنين، وتقديم التَّوجيهات الوقائية اللَّازمة، وتشير إحصاءات منظَّمة الصحَّة العالمية إلى أن 64٪ فقط من النساء عالميًّا يتلقين رعاية مَا قبل الولادة أربع مرات أو أكثر خلال فترة الحمل، في حين تُوصِي المنظَّمة بزيادة عدد الاستشارات من أربع إلى ثماني مرَّات، نظرًا لأن زيادة هذه الزِّيارات تقلل من المخاطر والمضاعفات قَبْل الولادة وبعدها، كما تشمل التَّوصيات تعزيز نمط الحياة الصحِّي، بما في ذلك التَّغذية السَّلِيمة، والمواظبة على النَّشاط البدني المُنَاسب أثناء الحمل، وتناول مكمِّلات الحديد وحمض الفوليك يوميًّا، للحد من فقر الدم لدى الأمَّهات، وتقليل احتماليَّة ولادة أطفال ناقصي الوزن، والولادة المبكِّرة[1]..

ويقوم البرتوكول الطبي الفلسطيني أثناء فترة الحمل على عدَّة قواعد، منها فحص المرأة الحامل من أجل الحِفَاظ على صحَّة الأم والجَنِين وصحَّة المرأة ونمو الطفل السَّلِيم، وتقديم خدمة رعاية ما قبل الحَمْل ورعاية الحامل ورعاية ما بعد الولادة واعطاء المقويَّات والعناية اللازمة من فحص للأمِّ والجنين وفحوصات مخبريَّة، كذلك متابعة نمو وتطوُّر الطفل وفحص الطِّفل السليم واعطاء المقويَّات اللازمة[2].

وأفادت إحدى النِّساء الحوامل بأنَّ فترة الحمل خلال الحرب كانت شديدة الصُّعوبة، نتيجة التنقل والنُّزوح المتكرِّر، وتدهور الرِّعاية الصحية المتاحة، حيث اقتصرت الخدمات على الحدِّ الأدنى فقط، وأوضحت أنَّ زيارة الطبيب في عيادات الوكالة أو المستشفيات الحكوميَّة لمتابعة الحمل كانت تستغرق وقتًا طويلًا بسبب

(1) توصيات لتحسين الرعاية قبل الولادة، والحد من وفيات المواليد والمضاعفات التي تحدث أثناء فترة الحمل، منظمة الصحة العالمية، موقع الأمم المتحدة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، متاح.

(2) رعاية الحوامل والأطفال والصحة الإنجابية، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، متاح.

الازدحام الشَّدِيد، وغياب الأطباء حيث كان متاحًا طبيب واحد فقط، إلى جانب نقص الأدوية والعلاجات المناسبة، بحيث اقتصرت المراجعات الطبيَّة على الحالات الطَّارئة والضَّرورية فقط، ممَّا زاد من مخاطر الحمل وقلَّل من جودة الرِّعاية المقدَّمة[1].

فتجربة الحمل في الحرب كانَتْ صعبة جدًّا، بسبب عدم وجود رعاية صحيَّة أو خدمات علاجيَّة، فهناك نقص في الأدوية والمستلزمات الطبيَّة، وتؤكّد إحدى النساء الحوامل معاناتها الصحيَّة خلال الحرب، حيث قالت: "عانيت من سوء التَّغذية، ولم أحصل على حقنة تثبيت الحَمْل في الشَّهر الرابع، وتعرَّضتُ أيضًا لنزيف حاد قبل الولادة نتيجة القلق والخَوف المتواصِل من القَصْف الإسرائيلي، أما ابنتي التي وُلِدَت خلال الحرب فهي تعاني من ضَعْف النُّمو وسوء التَّغذِية، نظرًا لغياب الحَلِيب والمكمِّلات الغذائيَّة للأطفال"، وفي سياق مماثل أفادت سيِّدة أخرى بأنَّ فترة حملها شهدت مشاكل صحيَّة متعدِّدة نتيجة نقص التَّغذية وانعدام الرِّعاية الصحيَّة المناسبة، موضِّحة أنها عانت من ضَعْف الدَّم ونقص الفيتامينات، ممَّا تسبب لها بدوخة مستمرَّة وهزال شديد"[2].

لقد تعدَّدت مشاكل النِّساء الحوامل خلال الحرب، فمنذ اليوم الأول لمعرفتهنَّ بالحمل تبدأ مشاكل المُتَابعة في مراكز الرِّعاية في ظلِّ الحزام الشَّديد، ونقص العيادات، وعدم توفُّر الطَّواقم الطبيَّة وقلَّة الأدوية والمستلزمات الطبيَّة والصحيَّة، تروي إحدى السَّيدات تجربتها قائلة: "كنا نقف طوال اليوم في عيادة الوكالة لانتظار موعد مع الممرِّضة؛ لكنَّنا لم نحصل على الرعاية الصحيَّة الملائمة، ففِي قسم الطَّوارئ يقتصر التَّعامل على الحالات الطَّارئة فقط، دون تقديم أي خدمات شاملة لبقية الحَالات، بالإضافة إلى النَّقص الحاد في الأدوية والفيتامينات والمستلزمات الطبيَّة والصحيَّة"[3].

(1) مقابلة: فداء، القريناوي، سيدة فلسطينية وضعت في المستشفى الميداني الأمريكي (IMC)، 25 يونيو 2025.

(2) مقابلة: السيدة حنين حسنين، سيدة فلسطينية نازحة من شمال غزة، مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات ب، غزة فلسطيني 25 يونيو 2025.

(3) مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعية، النصيرات 24 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

بينما في دُول الجوار العربي يقوم البرتوكول الطبّي للتَّعامل مع النِّساء الحوامل على الإجراءات التالية: "ثماني زيارات أساسيَّة محدَّدة التَّوقيت أثناء الحمل، ستة منها تتمُّ في مراكز الرِّعاية الصحيَّة الأولية لمتابعة الحامل المؤهَّلة للمكون الأساسي لبرنامج رعاية الأمومة (ليس لديها عامل خطورة)، وآخِر زيارتين تكونان في المستشفى بعد تحويل الحَامل في الأسبوع الـ36 من الحمل، وتكون هناك زيارات إضافيَّة حسب احتياجها وحسب ما يراه الطَّبِيب المعالج"[1].

تُظْهِر المعطيات الصحيَّة في قطاع غزَّة وجود تحدِّيات جمَّة تُواجِه النِّساء الحوامل، فمِنَ المرجَّح أن تُعانِي النِّساء من مضاعفاتٍ في الحمل والولادة يصعُبُ علاجُهَا بسبَبِ نقص الرِّعاية الطبيَّة، وهذا يعنِي أنَّ هناك احتمالًا كبيرًا لزيادة الولادات ضمن ظروف صحيَّةٍ غير آمنة، ممَّا يُشكِّلُ انتهاكًا خطيرًا لحقوق النِّساء، ويُعرِّض حياتهنَّ وحياة مواليدهنَّ للخطر.

وقد ذكرت منظمة كير (Care) أنَّ عدد الولادات المبكرة لدى النِّساء قد ارتفع بنسبة الثلث تقريبًا بسبب عوامل التَّوتر والصَّدمات، ومنهنَّ من أجهضنَ نتيجة الخوف، ممَّا أدَّى إلى ازدياد حالات الإجهاض بنسبة 300%[2]، وبسببِ الحرب خرجت كثير من العيادات والمستشفيات التي كانت تُقدِّم الخدمات الصحيَّة للنِّساء عن الخدمة، ممَّا أدَّى إلَى تعرُّضِ كثير من النِّساء الحوامل للإجهاض، كما عانت النِّساء من نقص الخدمات الصحيَّة، خاصة النِّساء الحوامل اللواتي بالكاد أصبحْنَ يحصلن على أقلِّ رعاية صحيَّة خلال فترة الحمل، كما تعاني كثير من النِّساء من أعراض ما بعد الصَّدمة والاكتئاب، نتيجة مشاهد الدمار والقتل، مما أثَّر في حالتِهنَّ النفسيَّة[3]، وحسب آخر تقارير المكتب الإعلامي

(1) الرعاية الصحية أثناء الحمل في مراكز الرعاية الأولية، موقع وزارة الصحة السعودية، الرياض 2024، متاح.

(2) العدوان دخل شهره الخامس: عن النساء والأمومة في ظل انعدام الرعاية الصحية، مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، 11 فبراير 2024، متاح.

(3) مقابلة: تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية عايشة للمرأة والطفل، 23 يونيو، خان يونس، فلسطين 2025.

الحكومي فإنَّ 33مستشفى، و64 مركزًا صحيًّا خرجوا عن العمل بسبب الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، و160مؤسَّسة صحيَّة تمَّ استهدافها من قِبَل الاحتلال، كما أفاد التقرير بأنَّ هناك 60 ألف سيدة حامل معرَّضة للخطر نتيجة عدم توفُّر الرِّعاية الصحيَّة المناسبة[1].

واجهت النِّساء الحوامل في قطاع غزة خلال فترة الحرب أوضاعًا مأساويَّة، تمثلت في محدوديَّة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيَّة الأساسية، وغياب إمكانيَّة إجراء الفحوصات الدوريَّة والاختبارات اللازمة لمتابعة صحَّة الجنين، كما تعرَّضن للحرمان من برامج التَّثقيف الصحِّي، ونقص الحُصُول على الفيتامينات والمكمِّلات الغذائية الضرورية، نتيجة استمرار الأعمال العدائيَّة، وإغلاق المعابر، وفرض الحصار المستمر على القطاع، ممَّا زاد من تفاقم المخاطر الصحيَّة للأمَّهات والأجنة على حدٍّ سواء.

2. تحديات الرعاية الصحيَّة للنِّساء أثناء الولَادة:

بسبب نظام الطَّوارئ في المستشفيات الحكوميَّة ونقل خدمة الولادة للمستشفيات الخاصَّة والأهليَّة عانت معظم النِّساء الحوامل من صعوبات وتحديات إضافيَّة، منها قلَّة عدد الأسِرَّة، ونقص الكادر الطبي، وعدم وجود رعاية طبيَّة لائقة، وتدنِّي مستوى نظافة الغرف والأسِرَّة، وغياب الاهتمام بحالة الحوامل خلال فترة الولادة، وبشكل عام فإنَّ الولادة أثناء الحرب تكون تحت الخوف والرعب نتيجة القصف الإسرائيلي، فالنِّساء اللَّاتي وضعْنَ خلال الأسابيع الأولى للحرب عانينَ كثيرًا، نتيجة القصف الإسرائيلي المتواصل، ونقص الأسِرَّة، وقلَّة الرعاية الطبيَّة"[2]، وأسفرت الظُّروف الصحيَّة الحَرِجة خلال فترة الحرب عن وفاة العديد من النِّساء أثناء الولادة، نتيجة تدهور الرِّعاية الطبيَّة المتاحة، وانتشار الأمراض المعدية، لا سيما التهابات الكبد الوبائي، ممَّا أسهم في تفاقم المخاطر

(1) بالأرقام.. حصاد 283 يومًا من حرب الإبادة الجماعية في غزة، موقع قناة الغد، وانظر أيضًا 283 يومًا للحرب على غزة، متاح.

(2) مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2024.

الصحية للأمهات حديثات الولادة[1]..حسب الأرقام - خلال هذه الحرب على غزَّة- هناك 63 امرأة يُستشهدْنَ يوميًّا، بينهن 37 من الأمَّهَات، كما تستشهد 2 من الأمَّهات كل ساعة وفق أرقام أمميَّة، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأوَّل الماضي نزح 1.9مليون نسمة بينهنَّ نحو مليون امرأة وفتاة، وهناك مَا لا يقل عن 3 آلاف امرأة أصبَحْنَ أرامل ويحاولْنَ إعالة أسرهنَّ، في ظلِّ عدم توفُّر أماكن آمنة للنَّاجِيات بالقدر الكافي[2].

وتُضِيف إحدى النِّساء أنَّها واجهت صعوبات صحيَّة بالغة أثناء الولادة، مُشِيرة إلى نقص مُخدِّر الولادة واستخدام البنج الجزئي، وبعد الولادة تعرَّضَت لمضاعفات صحيَّة شملت ارتفاع ضغط الدَّم وحدوث نزيف، نتيجة انعدام الأدوية والعلاج اللازم، كما أوضحَت معاناتها من سُوء تغذية شديد أدَّى إلى فقدان الوزن لها ولأطفالها الثَّلاثة، بالإضافة إلى صعوبة تأمين حَلِيب الأطفال ومستلزمات الرِّعاية الأساسيَّة، في ظلِّ بطالة زوجها وعدم توفُّر الموارد الماليَّة اللازمة[3]..وقالت امرأة أخرى: إنَّ محدوديَّة وسائل المواصلات وتأخُّر وصول سيارات الإسعاف أجبرها على الولَادة أثناء الطَّرِيق، حيث وصلت إلى المُسْتَشفى بعد خروج الطفل جزئيًّا، ممَّا عرَّض حياتها وحياة رضيعتها لخطر جسيم، مؤكِّدًا هشاشة الظُّروف الصحيَّة واللوجستيَّة التي تواجهها النِّساء الحوامل في ظلِّ الحرب[4]، حيث اضطرَّت السَّيدة (أسماء أحمد) إلى النُّزوح من منزلها في شمال قطاع غزة نتيجة القَصْف الإسرائيلي، لتضع طفلها في منتصف اللَّيل داخل مدرسة إيواء بمدِينة

(1) مقابلة: الدكتور ياسر شعبان، المدير الطبي لمستشفى العودة الصحي، والدكتور رائد السعودي، رئيس قسم النساء والولادة بمستشفى العودة، النصيرات، 25 يونيو، غزة، فلسطين 2024.

(2) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024، متاح .

(3) مقابلة: السيدة إسراء أبو العمرين، سيدة فلسطينية من غزَّة أنجبت ثلاثة توائم خلال الحرب، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2024.

(4) مقابلة: السيدة براء إبراهيم العايدي، سيدة فلسطينية تعرضت للولادة في الطريق، 5 يوليو، دير البلح، فلسطين 2024.

غزة، في ظلِّ انقطاع التَّيار الكهربائي، ساعدها طبيب على ولادة الجَنِين تحت ضوء هاتف خلوي، حيث قام بقطع الحَبْل السرِّي باستخدام مقص متعدِّد الاستخدامات، ليتمكن الطفل فرج من الولادة، في ظروف صحيَّة حَرِجة وغير آمنة[1]..

بسبب أعمال الصِّيانة في عرف العمليَّات الرئيسة في مستشفى الأقصى الحكومي، واستخدام غرف عمليَّات قسم الولادة للحالات الطارئة، تمَّ نقل قسم الولادة إلى مستشفى العودة بالنُّصيرات، وهي مستشفى صَغِير ذات قدرات محدودة، لم تصبِح قادِرَة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة[2].

زيادة حالات الولادة والعمل تحت ضغط أسهم في تغيير البرتوكول الطبِّي المعمول به مع النِّساء الحوامل خلال فترة الولادة، فالطَّاقة الاستيعابيَّة لمستشفى العودة الصحِّي في مخيم النصيرات مثلًا كانت حوالي 37 سريرًا؛ إلَّا أنَّ المستشفى استقبل خلال الحرب أعدادًا أكبر من النساء في حالة الولادة من قدرته الاستيعابيَّة، **يقول** المدير الطبي لمستشفى العَودَة: "كنا نصِلُ من 50 إلى 60 حالة ولادة يوميًّا، بمعدَّل 1100-1200 حالة شهريًّا، حيث أدَّت زيادة الأعداد إلى تقليص الخدمات المقدَّمة، وضغط على الطَّاقم الطبي، ممَّا أجبرنا على تغيير بعض القواعد في التَّعامُل مع حالات الولادة، مثل تقليص فترة الانتظار بعد الولادة من 6 ساعات إلى ساعتين فقط، واستخدام بنج نصفي محلَّ البنج الكامل، نتيجة قلَّة الإمكانيَّات الطبيَّة والعلاجيَّة، وانتظار الحالات وقتًا أطول لحين توفُّر سرير، أو إخلاء كشك الولادة"[3].

فإغلاق مراكز الرعاية الأوليَّة نتيجة الحرب، ونقل خدمات الولادة إلى المستشفيات الخاصَّة والأهليَّة أسهم في تراجع الخدمات الطبيَّة والرعاية الصحيَّة،

(1) ظروف الحمل والولادة في غزة "أسوأ من جهنم"، الجزيرة نت، 2024/6/3، متاح.

(2) مقابلة: الدكتور محمد العثماني، مرجع سابق.

(3) مقابلة: الدكتور ياسر شعبان، المدير الطبي لمستشفى العودة الصحي، النصيرات، 25 يونيو، النصيرات فلسطين2024.

نتيجة محدوديَّة القُدْرة الاستيعابيَّة في المستشفيات الخاصَّة والأهليَّة، ممَّا أسهم في تفاقُم الأزمة، وحدوث فجوة كبيرة بين ما كان يقدم قبل الحرب وخلالها؛ لكن الخدمات بدأت في التحسُّن نتيجة وجود مستشفيات ميدانيَّة، وقلة حالات الولادة خلال الأشهر الأخيرة[1]، فنَقْص الخدَمات والرِّعاية الصحية للنِّساء عامة والنِّساء الحوامل وحديثات الولادة خلال الحرب يعتبر تمييزًا- لكنَّه غير متعمَّد- نتيجة العدوان الإسرائيلي واستهدافه المنشآت الصحيَّة، فعامَّة الشعب الفلسطيني عانى من تردٍّ في الخدمات الصحيَّة، نتيجة إغلاق العديد من المستشفيات والمراكز الصحيَّة.

الفجوة حدثت في الرعاية الصحيَّة للنِّساء الحوامل فمنذ بداية الحَرْب على غزَّة، بسبب خُرُوج أكثر من ثلث المستشفيات وثلثي المراكز الصحيَّة عن العمل، إمَّا بسبب القَصْف الإسرائيلي أو بسبب نقص الوقود، وبحلول نوفمبر 2023 وثَّقَتْ منظَّمة الصحَّة العالميَّة 102 حالة هجوم على مراكز الرعاية الأوليَّة، بينما تلقَّت 13مؤسَّسة صحيَّة أوامر بالإخلاء من غزَّة وشمال غزة[2]، ففي غزَّة تم نقل خدمة الولادة من مستشفى الشِّفاء إلى مستشفى الحلو الخاصَّة، بسبب أنَّ مستشفى الشفاء لا يستطيع تحمُّل العِبء الكبير، في ظلِّ توافُد المصابين نتيجة الحرب والقصف الإسرائيلي"، حيث **قال مدير المستشفى**: "المستشفى يعمل بعدد قليل من الأطباء بسبب توجُّه أطباء من المناطق الشماليَّة ومدينة غزَّة إلى جنوب القطاع"[3]، وتعاني النِّساء الحوامل في قطاع غزَّة من قلة الأسِرَّة والأطباء والرعاية الطبيَّة الجيدة ما قبل وبعد الولادة، بسبب الحرب الإسرائيليَّة، تروي الفلسطينيَّة إسلام حمدان - المُقِيمة في بلدة بيت حانون- أنَّها واجهت صعوبات كبيرة في التنقُّل ليلًا خلال الحرب على قِطَاع غزَّة، فيما كانت شقيقتها على وشك الولادة في

(1) مقابلة: الدكتور محمد العثماني، مرجع سابق.

(2) حرب غزة: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على دولة فلسطين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، القدس 2024/ ص 5.

(3) ظروف الحمل والولادة في غزة "أسوأ من جهنم"، الجزيرة نت، 2024/6/3، متاح .

مستشفى الحلو الدَّولي بمدينة غزة، وأضافت إسلام: "توجَّهنا لأكثر من مركز صحي ومستشفى وسط القصف المستمر، إلى أن استقرَّ بنا الوضع في مستشفى الحلو الدَّولي بعد تحويلنا من عدَّة مرافق صحيَّة"[1]..

جدول (6): أوضاع أقسام الولادة الحكوميَّة والمستشفيات الخاصَّة والميدانيَّة في قطاع غزَّة

المحافظة	المستشفى الحكومي	المستشفى الخاص	المستشفى الميداني
شمال غزَّة	أغلقت كل أقسام الولادة	مركز العودة الصحي جباليا	لا يوجد
غزَّة	أغلق قسم الولادة في الشِّفاء	الحلو الدولي، مستشفى الصحابة	لا يوجد
الوسطى	أغلق قسم الولادة في مستشفى الأقصى.	مركز العودة الصحي	المستشفى الأمريكي (IMC) بقدرة 30 سرير.
خان يونس	قسم الولادة بمستشفى ناصر تمَّ تشغيله من قِبَل أطباء فرنسا.	لا يوجد	المستشفى البريطاني (UK).
رفح	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي للولادة.	المستشفى الكويتي التخصصي	مستشفى الصليب الأحمر الدولي.

مِن الجدول السَّابق يظهر حجم الفجوة في الرِّعاية الصحيَّة المقدَّمة للنساء الحوامل خلال الحرب، نتيجة إغلاق العديد من المراكز الصحيَّة وأقسام الولادة في المستشفيات الحكوميَّة بعد السَّابع من أكتوبر نتيجة استمرار المعارك العسكريَّة والحرب على قطاع غزَّة.

كما حاولت المستشفيات الميدانيَّة - في ظلِّ نقص الرعاية الصحيَّة المقدَّمة للنِّساء الحوامل في غزَّة خلال الحرب- تقليل فجوة نقص هذه الخَدمَات، وتقديم مجموعة من الخدمات للنِّساء الحوامل، ومنها خدمة الرِّعاية الصحيَّة خلال فترة الحمل، والولادة، وما بعد الولادة، والعمل على تَحسِين الوضع الصحِّي للنِّساء الحوامل، وتقديم المستلزمات الطبيَّة والصحيَّة والمكملات الغذائيَّة[2].

(1) ظروف الحمل والولادة في غزة "أسوأ من جهنم"، الجزيرة نت، 2024/6/3، مرجع سابق.

(2) مقابلة: دكتور محمد أبو عيشة، المستشفى الميداني الأمريكي (الهيئة الطبية الدولية – (IMC) 7 يوليو، دير البلح، فلسطين 2024.

وبسبب نقص الرِّعاية الصحيَّة تدهور الوضع الصحِّي للنِّساء الحوامل كثيرًا خلال الحرب، فأصبحنا نرى نسبًا عاليَةً من الإجهاض، والولادة المبكِّرة، والنَّزِيف الحاد، ووفاة الأجنة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر سُوء التغذية بين النِّساء عمومًا، ونقص الأوزان للأمَّهات والحوامل، ممَّا أثَّر - بشكل كبير- في صحَّة الأم والجنين، وأسهم في نقص أوزان الأطفال حديثي الوِلَادة، كما أسهم في وفاة عدد من النِّساء الحوامل نتيجة المضاعفات الصحيَّة[1]، فخلال الحرب عانت النساء عامَّة - والنِّساء الحوامل تحديدًا- من تحديات كبيرة، كان أهمها صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحيَّة، وعدم توفر وسائل مواصلات للمتابعة في مستشفيات وعيادات الولادة، ممَّا اضطرَّ كثيرًا من النِّساء إلى الولادة في البيوت والخيام، وعرضهُنَّ للعديد من المشاكل الصحيَّة مثل النَّزيف الحاد، والولادة المبكرة[2].

3. تحديات الرِّعاية الصحيَّة ما بعد الولادة:

نتيجة حالة الطوارئ حرمت الأمَّهات حديثات الولادة من حقوقهن بالمكوث الكافي والآمن في المستشفيات، إذ لم يمكثن إلا لفترات قصيرة جدًّا لم تتعدَّ السَّاعتين فقط بعد الولادة، في مخالفة واضحة للبروتوكولات الطبيَّة والإجراءات الموصَى والمعوَّل بها دوليًّا، كجزء أساسي من الرِّعاية الطبيَّة ممَّا يُشكِّل خطرًا على صحتهنَّ، ويحرمهنَّ ومواليدهن الجدد من تلقي رعاية صحيَّة وخدمات طبيَّة حيويَّة.

عانت العَدِيد من النِّساء من مُضَاعفات صحيَّة بعد الولادة، بسبب ضعف الرِّعاية الصحيَّة، وعدم توفُّر الأدوية والمستلزمات الطبيَّة والصحيَّة[3]

.بعد الولادة حُرمت النِّساء من الحُصُول على الرِّعاية الصحيَّة الكاملة، بما في ذلك متابعة ضغط الدَّم ونبضات القلب ومستويات السُّكر، بالإضافة إلى

(1) مقابلة: الدكتور محمد العثماني، مرجع سابق.

(2) مقابلة: دكتورة سمية أبو سمرة، أخصائية النساء والولادة، النقطة الطبية التابعة لمركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، مركز إيواء جمعية المرأة الريفية، 3 يوليو، غزة، فلسطين 2024.

(3) مقابلة: الدكتور محمد العثماني، مرجع سابق.

التَّطعيمات والأدوية الضَّرُورية، ورعاية وحضانة المواليد الجدد، كما حُرِمن من الحُصُول على التثقيف الصحِّي المتعلِّق بالرعاية المنزليَّة والرِّضاعة، ومن خدمات الدَّعم النفسي الضروريَّة لتخفيف مشاعر القلق والتوتُّر لديهنَّ بعد الولادة، ووفق شهادات عدَّة نساء، كان يُطلب منهنَّ مغادرة المستشفى بسرعة لإفساح المجال لسيدة أخرى، دون إجراء أيِّ متابعة طبيَّة للأم أو الطفل، ممَّا يعكس مستوى النَّقص الحاد في الخدمات الصحيَّة الأساسيَّة خلال فترة الحرب"[1].

وتنصُّ توجُّهات منظَّمة الصحَّة العالميَّة للتَّعامل مع النِّساء بعد الولادة على تقديم الرِّعاية التَّالية[2]:

أ. تقديم الرِّعاية الصحيَّة الكاملة في المستشفى أو المرفق الصحِّي لمدَّة 24 ساعة للتأكُّد من صحَّة الأم والطفل.

ب. قبل مغادرة المرفق الصحِّي التَّأكد من العافية الجسديَّة للمرأة والمولود والسَّلامة العاطفيَّة للأم.

ج. التأكُّد من مهارات الأم للاعتناء بنفسها، ومهارات الآباء ومقدِّمي الرعاية بالاعتناء بالطِّفل.

د. القيام بأربع زيارات للمراكز الصحيَّة من قِبَل الأم للحُصُول على رعاية صحيَّة ملائمة.

هـ. يُوصَى بتوفير المعلومات التثقيفيَّة والاستشارات التحضيريَّة للأم والآباء.

أجمعت غالبيَّة النِّساء المُشارِكات في المقابلات والمجموعات البؤريَّة على أنَّ الإجراءات والقواعد المعمول بها قبل الحَرْب لم تُطبق، بسبب محدوديَّة الطَّاقة الاستيعابيَّة للمستشفيات الخاصَّة والأهليَّة، ففي كثير من الحالات كان يتمُّ إصدار إذن خروج للنِّساء مباشرة بعد الولادة، دون توفير الرِّعاية الطبيَّة أو

(1) مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.

(2) توصيات بشأن رعاية الأم والطفل بعد الولادة، منظمة الصحة العالمية، 2022، ص 9.

النفسيَّة الكافية، ممَّا ترك الأمَّهات وحدهنَّ مع احتياجاتهنَّ الصحيَّة والنفسيَّة الأساسيَّة بعد الولادة"[1].

عانت أيضًا معظم النِّساء بعد الولادة من الآثار السلبيَّة لفترة الحمل، مثل ضَعْف الدم، وحالة القلق، والإرهاق، وعدم توفُّر رعاية صحيَّة مُلائمَة للأطفال، وقلَّة توفُّر ملابس "البيبي"، وحليب الأطفال، والبامبرز، والمستلزمات الأخرى التي إمَّا أن تكون غير متوفِّرة أو أسعارها مرتفعة[2]، فمنذ بداية الحرب على غزَّة حصل عند عدد كبير من النِّساء ولادة مبكِّرة وحالات إجهاض كثيرة سبَّبها الخوف والهلع"[3].

وأشارَتْ إحدى النِّساء اللَّواتي أنجبن حديثًا إلى أنَّ الحرب المستمرَّة والقصف المتواصل، بالإضافة إلى حالة القلق والخوف، أسفرت عن معاناتها بعد الولادة من ارتفاع ضغطِ الدمِّ وإرهاق شديد وشعور دائم بالدوخة، كما أعربت عن حِرْمانها من التَّطعِيمات الضروريَّة لطفلها، ومتابعة وزنه بسبب نقص الخدمات الطبيَّة، إضافةً إلى صُعُوبة الحصول على حليب الأطفال والحفَّاظات ومستلزمات الرُّضَّع الأخرى، ممَّا اضطرها إلى شرائها بأسعار مرتفعة للغاية[4]، وتضيف أخرى: "بعد الولادة عانيت من قلَّة الرعاية الطبيَّة الملائِمة، وسوء التَّغذية، ونقص الدَّواء والمستلزمات الطبيَّة، سواء للأم أو للطِّفل، كما عانيت من قلَّة التَّطعِيمات اللازمة لطفلي، وغلاء أسعار الحليب والبامبرز والمستلزمات الأخرى الخاصَّة بي وبطفلي"[5].

(1) المجموعات البؤرية (1-2-3-4)، مراجع سابقة، مقابلة: آية أبو زيادة، مرجع سابق.

(2) مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعية، النصيرات 24-يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.

(3) حوامل غزة بين مأساتين.. الولادة المبكرة أو الإجهاض، الجزيرة نت، 4- نوفمبر 2023، متاح https://2u.pw/xsdy8y1K.

(4) مقابلة: فداء، القريناوي، مرجع سابق.

(5) مقابلة: السيدة حنين حسنين، سيدة فلسطينية نازحة من شمال غزة، مركز إيواء مدرسة ذكور النصيرات ب، غزة فلسطين 25 يونيو 2025.

أفادت إحدى النِّساء بأن طفلتها تعرَّضَت بعد الولادة لالتهابات حادة نتيجة افتقارها للرِّعاية الصحيَّة الملائمة، حيث قضَتْ ثلاثة أيام في مستشفى الأقصى قبل أن تتحسَّن حالتها، وأكدت على الحاجة الماسَّة إلى تحسين جودة الخدمات الصحيَّة المقدَّمة للأم والطفل، لا سيَّما خلال الفترة الحَرِجة التي تلي الولادة مباشرة[1]، وتغادر الأمَّهات بعد ساعات من إجراء عمليَّة قيصريَّة خطيرة، مع مولودهنَّ الجديد إلى الشَّوَارع في كثير من الحالات، "نحن نتحدَّث عن نساء نازحات يعُدْنَ إلى ملاجئ مؤقَّتة في شوارع غزَّة، حيث لا يتعرَّضْنَ للتهديد بسبب القصف فحسب؛ بل ليس لديهنَّ أيضًا الأشياء الأساسيَّة مثل المياه النَّظيفة أو الطعام أو حتَّى ملابس للطفل"، وأضافت إحدى المُرَاسلات أنَّها التقت بأم كانت في طريقها إلى خيمتها برفقة طفلها حديث الولادة، ولم يكن هذا الطفل مزوَّدًا بأيِّ ملابس، ممَّا يبرز شدَّة نقص الاحتياجات الأساسيَّة للأمَّهات والأطفال في ظلِّ الظُّروف الإنسانيَّة الصعبة"[2]، وأفادت إحدى النِّساء النازحات بأنَّها بعد الولادة لم تستطع تأمين ملابس جديدة لطفلها، واضطرت إلى اقتناء ملابس مستعملة، ممَّا ترك أثرًا نفسيًّا سلبيًّا عليها، وأضافت أنَّها كانت تأمل في توفير أفضل ما تستطيع لطفلها، غير أنَّ الظُّروف الإنسانيَّة الصَّعبة حالت دون تأمين المستلزمات الصحيَّة والشخصيَّة الضَّرُورية لها ولطفلها، بما في ذلك الملابس ومستلزمات النَّظافة مثل الشَّامبو والعطور[3].

وأكَّدَتْ أخصائيَّة الاتصالات في منظَّمة الأمم المتحدة للطُّفُولة (يونيسيف) تيس إنغرام على أنَّ السيدات الحوامل في قطاع غزَّة يُواجِهْنَ صعوبة في الوُصول إلى أبسط الخدمات الطبيَّة، ووصفَت الوضع هناك بـ"الجَحِيم"، وتشير تقديرات

(1) مقابلة: السيدة نورا أبو سمهدانة، سيدة فلسطينية من مدينة رفح نازحة في مخيم المغازي، 26 يونيو، غزة فلسطين 2025.

(2) مواليد "في الجحيم".. سيدات غزة يواجهن الأهوال أثناء الحمل والولادة، موقع قناة الحرة الأمريكية، 2024/1/13، متاح .

(3) مقابلة: السيدة حنان جبر أبو وهدان، نازحة من بيت حانون، وتعيش في مركز إيواء جمعية المرأة الريفية بالزوايدة، 30 يونيو، غزة، فلسطين 2025.

اليونيسف إلى أنَّ حوالي 20 ألف طفل وُلِدوا في غزَّة منذ أن بدأت إسرائيل حربها على غزَّة، ولا يعمل حاليًا سوى ثلث مستشفيات القِطَاع بشكل جزئيّ، بينما تُؤكِّد إنغرام على أنَّ النساء الحوامل يواجهْنَ صعوبة في الوصول حتَّى إلى أبسط الخدمات الطبيَّة[1].

وتتحمَّل النِّساء الحوامل والأطفال وحديثو الولادة والرُّضَّع خلال الحرب في غزَّة عبئًا مركَّبًا مؤلمًا لا يمكن تصوُّره، ليس فقط كضحايا جرَّاء القَصْف والقتل والتَّدمير، أو بسبب النُّزوح والحرمان من الغذاء والدَّواء وانهيار إمدادات المياه والكهرباء؛ بل أيضًا لتحمُّل النِّسوة العِبْء المضاعف جرَّاء الحَمْل والولادة، إذ يُقدر أنَّ هناك نحو 55,000 امرأة حامل في غزة، وأكثر من 180 امرأة تلد كل يوم، ومن المرجَّح أنَّ هؤلاء النِّسوة غير قادرات على الوصول إلى الخدمات الصحيَّة المرجوَّة والضروريَّة في أثناء الحمل، أو خلال الولادة، لخُرُوج المرافق الصحيَّة عن تقديم الخدمة، أو لعدم قدرتهنَّ على الوصول إلى مراكز الرِّعاية والمشافي، ناهيك عن تردِّي أوضاعهنَّ الغذائيَّة والنفسيَّة والبدنيَّة، ممَّا يضعهن في دائرة الحمل الخطر الذي قد يؤدِّي إلى تعاظم معدَّلَات وفيات الأمَّهات والأطفال الرُّضَّع[2]، لقد فقدت عشرات النِّساء أجنتهنَّ، وتزايدت نسبة الإجهاض بينهنَّ، وارتفعت وتيرة الولادة المبكرة بثلاثة إلى أربعة أضعاف، وسُجِّل العديد من حالات انفصال المشيمة المبكر، والَّتِي بدون تدخُّلات طبيَّة طارئة قد تقود إلى الوفاة، ونتيجة عدم توفُّر الدَّم ومكوناته اضطر الأطباء إلى استئصال الأرحام كوسيلة علاجيَّة[3].

تراجعت - بشكل كبير- خدمات الرِّعاية الصحيَّة والعلاجيَّة المقدَّمة للنِّساء الحوامل خلال فترة الحَرْب على غزَّة، نتيجة لإغلاق عدد كبير من المستشفيات

(1) مواليد "في الجحيم".. سيدات غزة يواجهن الأهوال أثناء الحمل والولادة، موقع قناة الحرة الأمريكية، 2024/1/13، متاح .

(2) أمية الخماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(3) أمية الخماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

ومراكز الرعاية الأوليَّة، فقد أدَّى القصف الإسرائيلي المباشر إلى تعطيل مُعْظَم المرافق الصحيَّة، ممَّا أجبر الجهات المختصَّة على نقل خدمات الولادة والرعاية الأساسية - مثل تلك الَّتِي كانت تُقدم في مستشفى الشِّفاء- إلى مستشفيات خاصَّة وأهليَّة، وهي غالبًا غير مجهَّزة بشكل كافٍ أو تعاني من ضغط كبير نتيجة محدوديَّة الإمكانيات، هذا الواقع وضع النِّساء الحوامل في ظروف صحيَّة حَرِجة، وعرَّض حياتهنَّ وحياة مواليدهن لمخاطر جسيمة.

في ختام هذا العَرْض يتَّضح أنَّ المرأة الفلسطينيَّة - وخصوصًا الحامل - كانت من أكثر الفئات تأثُّرًا خلال الحرب على قطاع غزَّة، حيث تعرَّضت لظروف إنسانيَّة وصحيَّة بالغة القسوة نتيجة استهداف البنية التحتيَّة الصحيَّة وتدهور الخدمات الطبيَّة الأساسية، وقد واجهت صُعُوبات جسيمة في الوصول إلى الرعاية الطبيَّة، ونقصًا حادًّا في الأدوية، وانعدامًا للأمن الغذائي، بالإضافة إلى الضُّغوط النفسيَّة الكبيرة التي أثرت سلبًا على صحتها الجسديَّة والعقليَّة، فإنَّ تفاقم هذه المعاناة يؤكِّد على الحاجة الماسَّة إلى تدخل إنساني عاجل يضمن توفير رعاية صحيَّة شاملة للنِّساء، ويحمي كرامتهنَّ وحقوقهنَّ في الحياة الآمنة والصحَّة الجسديَّة والنفسيَّة السَّليمة.

المبحث الثاني:
الأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب

الرِّجال يصنعون الحُرُوب.. والنِّساء يعانينَ من ويلاتها، تعكس هذه المقولة أحد المرتكزات الأساسيَّة في دراسات النِّزاعات من منظور النَّوع الاجتماعي، حيث تُظهر الأدبيَّات أنَّ النِّساء لا يُعتبرن مجرد ضحايا سلبيَّات للحرب، بل فاعلات اجتماعيَّات يُجبرن على التكيُّف، وتحمُّل أعباء مضاعفة، وكبت الألم النَّفسي من أجل الاستمرار في رعاية الأسرة، وإعادة إنتاج الحياة في ظلِّ العنف، وفي الحالة الفلسطينيَّة تتخذ هذه المعاناة أبعادًا أكثر تعقيدًا بفعل الاستهداف المُبَاشر، والنُّزوح القسري، وانهيار منظُومَات الدعم الصحِّي والاجتماعي، وبالرَّغم من أنَّ الحُرُوب غالبًا ما يشكلها الرجال فإنَّ النِّساء يتحمَّلن تبعاتها الإنسانيَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة، فهنَّ يعِشْن آثار النِّزاعات بشكل مباشر ويتفاعلن معها، ومع ذلك لا يمكن تصوير النِّسَاء كضحايا سلبيّين فقط، فهنَّ يشعرن بالحُزْن ويتحمَّلن آلام النِّزاع، وفي كثير من الحالات يُجبرن على كبت مشاعرهنَّ والعمل رغم الصعوبات، ممَّا يفرض عليهنَّ تحديًا مستمرًّا لإعادة بناء حياتهنَّ، وصناعة واقع جديد في ظلِّ الظُّروف القاسية[1]..

أسفرت الظُّروف المعيشيَّة القاسية في مواقع النُّزوح عن تدهور ملحوظ في الصحَّة النفسيَّة والجسديَّة للنِّساء، مع ارتفاع ملحوظ في معدَّلات الاكتئاب والقلق، وقد تفاقمت هذه الآثار نتيجة نقص الخُصُوصية وانعدام الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة الضروريَّة لتلبية الاحتياجات اليوميَّة والصحيَّة[2].. حيث أثَّرت الحياة في الخِيَام، وأماكن النُّزوح، والتنقّل المستمر، وانعدام الاستقرار الاجتماعي بشكل بالغ القَسْوة على الصحَّة النفسيَّة والجسديَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال حرب الإبادة الجماعيَّة، فقد واجهت النِّساء أوضاعًا معيشيَّة كارثيَّة في ظل

(1) النساء والحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2028/10/11، متاح .

(2) مقابلة: إيمان حمدان فياض، محامية وناشطة في قضايا النساء، 17أغسطس 2025، غزة فلسطين.

الاكتظاظ، وغِيَاب الخصوصيَّة، وانعدام النَّظَافة، وافتقار أدنى مقوِّمات الكرامة الإنسانيَّة، ممَّا أدَّى إلى تفاقم الأعباء النفسيَّة، وتزايد حالات اضطراب ما بعد الصَّدمة(PTSD) ، خاصة لدى النساء اللواتي فقدن أبناءهنَّ أو شهدن المجازر والدَّمَار بأعينهنَّ[1].

أولًا: الإطار النظري لتحليل الصحة النفسية للمرأة في النزاعات المسلحة:

تعدُّ الصحَّة النفسيَّة خلال النِّزاعات المسلَّحة مجالًا متعدِّد التخصُّصات يتقاطع فيه علم النَّفس الاجتماعي مع العلوم السِّياسية ودراسات النَّوع الاجتماعي والأمن الإنساني، ولم تعُد المُعَاناة النفسيَّة تُفهم بوصفها أثرًا جانبيًّا للحرب؛ بل باتت تُحلَّل باعتبارها جزءًا من البنية العميقة للعنف المنظَّم، وأداة لإعادة تشكيل المجتمعات المتأثرة بالنِّزاع، وفي هذا الإطار تكتسب دراسة الصحَّة النفسيةَّ للمرأة خلال الحروب أهميَّة خاصة، نظرًا لخصوصيَّة موقع المرأة داخل البنية الاجتماعيَّة، وطبيعة الأدوار الجندريَّة الَّتِي تُضاعف من تعرُّضِها للصَّدمات والضُّغوط النفسية.

يهدف هذا المَطْلب إلى تأطير تحليل الصحَّة النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب ضمن أربعة أطر نظريَّة رئيسة، نظريَّة الصَّدمة الجماعيَّة، ونظريَّة الصُّمود القسري، ومقاربة الأمن الإنساني، والنسويَّة النقدية في دراسات الحرب، بمَا يسمح بفهم أعمق للطَّابع البنيوي والمعقَّد للمعاناة النفسيَّة، بعيدًا عن الاختزال الطبي أو الفرداني.

1. نظريَّة الصَّدمة الجماعيَّة (Collective Trauma):

تُعدّ نظريَّة الصَّدمة الجماعيَّة من أبرز الأطر التفسيريَّة لفهم الآثار النفسيَّة للحُرُوب على المجتمعات، إذ تنتقل الصَّدمة من كونها تجربة فرديَّة إلى حالة جمعيَّة تُصيب الجماعة ككل، وقد قدَّم كاي إريكسون (Kai Erikson) أحد أوائل التَّنظِيرات في هذا المجال، حين عرَّف الصَّدمة الجماعيَّة بأنها "جرح يصيب

(1) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

النَّسِيج الاجتماعي ذاته، لا مجرد الأفراد داخله"[1].

وتُظهر هذه النظريَّة أنَّ المجتمعات الَّتِي تتعرَّض لعنف متكرِّر ومنهجي، كما في حالة النِّزاعات طويلة الأمد، تطوِّر أنماطًا من الخوف المزمن، وفقدان الثقة، وانهيار الرَّوابط الاجتماعيَّة، ممَّا يؤدِّي إلى إعادة إنتاج الصَّدمة عبر الزمن، وفي هذا السِّياق لا تقتصر الصَّدمة على لحظة الحدث العنيف؛ بل تستمرُّ بوصفها حالة نفسيَّة واجتماعيَّة دائمة.

ويطوِّر جيفري ألكسندر (Jeffrey C. Alexander) هذا المفهوم من خلال ربط الصَّدمة الجماعيَّة بالذاكرة الجمعيَّة والخطاب السياسي، حيث تصبح الصدمة عنصرًا مكوِّنًا للهُويَّة الجماعيَّة، وتُؤثِّر في كيفيَّة فهم المجتمع لذاته ولمستقبله، وتكتسب هذه المقاربة أهميَّة خاصَّة في الحالة الفلسطينيَّة، حيث تتداخل الصَّدمة مع تجربة الاحتلال، والنَّكبة، والحصار، والحُرُوب المتكرِّرة[2].

بالنسبة للمرأة الفلسطينيَّة تتَّخذ الصَّدمة الجماعية طابعًا مركّبًا، إذ تتقاطع الصَّدمة النَّاتجة عن العُنُف العسكري مع صدمات فقدان الأبناء، والتَّهجير، وانهيار الأدوار الأسريَّة، ممَّا يجعل المرأة حاملة مركزيَّة للذاكرة الصدمية داخل الأسرة والمجتمع.

2. نظرية الصمود القسري (Forced Resilience):

يُستخدم مفهوم الصُّمود (Resilience) في الأدبيَّات النفسيَّة والاجتماعيَّة لوصف قدرة الأفراد أو المجتمعات على التكيُّف مع الصَّدمات والضُّغوط، غير أنَّ دراسات حديثة - خُصُوصًا في سياقات النِّزَاع- طوَّرَت مفهوم **الصُّمُود القسري**، الَّذِي يشير إلى حالة يُجبر فيها الأفراد على إظهار الصُّمود ليس بوصفه خيارًا؛ بل كشرط للبقاء.

(1) Erikson, Kai. 1976. *Everything in Its Path: Destruction of Community in the Buffalo Creek Flood*. New York: Simon and Schuster.

(2) Alexander, Jeffrey C., Ron Eyerman, Bernhard Giesen, Neil J. Smelser, and Piotr Sztompka. 2004. Cultural Trauma and Collective Identity. Berkeley: University of California Press.

يشير هوبفول وزملاؤه إلى أنَّ الصُّمود في سياقات العنف المُزْمن قد يخفي مستويات عالية من المعاناة غير المعالجة، حيث يُجبر الأفراد - ولا سيَّما النِّساء - على كبت الألم النَّفسِي وتأجيل معالجة الصَّدمة من أجل تلبية متطلَّبات الحياة اليوميَّة، وفي هذا الإطار يتحوَّل الصُّمود من قيمة إيجابيَّة إلى عبء نفسي طويل الأمد[1].

في الحالة الفلسطينيَّة يُعدُّ الصُّمود القسري سمة مركزيَّة لتجربة المرأة، إذ تُجبر النِّساء على الاستمرار في رعاية الأسرة، وحماية الأطفال، وتأمين الاحتياجات الأساسيَّة، رغم الانهيار النَّفسِي الدَّاخلي، وغالبًا ما يُحتفى بهذا الصُّمود في الخطاب الوطني والاجتماعي، دون الالتفات إلى كلفته النفسيَّة الباهظة.

تُبرز هذه النظريَّة خطورة تحويل الصُّمود إلى خطاب تبريري يُخفي غياب الدعم المؤسَّسي، ويُحمِّل النِّساء مسؤولية التكيُّف مع أوضاع غير إنسانيَّة، بدل مساءلة البُنى السياسيَّة التي تنتج العنف والمعاناة.

3. مقاربة الأمن الإنساني (Human Security):

تمثّل مقاربة الأمن الإنساني تحوُّلًا مفاهيميًّا مهمًّا في دراسات الأمن، حيث تنتقل من التَّركيز على أمن الدولة إلى أمن الإنسان، وقد اعتمد برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي هذا المفهوم في تقريره الشَّهير عام 1994، مبرزًا أنَّ الأمن لا يقتصر على الحماية من العنف العسكري؛ بل يشمل الأمن الصحِّي، والنَّفسي، والغذائي، والاجتماعي.

وفق هذه المقاربة تُعدُّ الصحَّة النفسيَّة جزءًا لا يتجزأ من الأمن الإنساني، إذ يؤثر تدهورها في قدرة الأفراد على العيش بكرامة، والمشاركة الاجتماعيَّة، وبناء مستقبل مستقر، وفي سياقات النِّزاع يُنظر إلى استهداف الصحَّة النفسيَّة بوصفه شكلًا من أشكال العنف البنيوي الذي يقوِّض أسس الأمن الإنساني[2].

107Hobfoll, Stevan E., et al. 2007. "Five Essential Elements of Immediate and Mid–Term Mass Trauma Intervention." Psychiatry 70 (4): 283–315.

(2) United Nations Development Programme (UNDP). 1994. Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: UNDP.

في حالة المرأة الفلسطينيَّة يتجلَّى غياب الأمن الإنساني في انعدام الأمان الجسدي، وتدهور الخدمات الصحيَّة، والنُّزوح القسري، وانهيار شبكات الحماية الاجتماعيَّة، ممَّا يؤدِّي إلى تآكل الإحساس بالسَّيطرة على الحياة اليوميَّة، وتساعد مقاربة الأمن الإنساني في ربط المعاناة النفسيَّة للنِّساء بالبُنى السياسيَّة والاقتصاديَّة للاحتلال والحرب، بدل اختزالها في أعراض فرديَّة.

4. النسويَّة النقديَّة في دراسات الحرب والنِّزاع:

تقدّم النسويَّة النقديَّة إطارًا تحليليًّا أساسيًّا لفهم التَّجربة النفسيَّة للمرأة في الحروب، من خلال تفكيك العلاقة بين النَّوع الاجتماعي، والسُّلطة، والعنف، وترى باحثات مثل سينثيا إنلو (Cynthia Enloe) وج. آن تيكنر (J. Ann Tickner) أنَّ الحروب ليست محايدة جندريًّا؛ بل تُبنَى على هياكل ذكوريَّة تُعيد إنتاج العنف، وتهمّش معاناة النِّساء[1].

تركّز النسويَّة النقديَّة على أنَّ النِّساء لا يُمثّلن فقط "ضحَايا" للحرب؛ بل يُجبرن على أداء أدوار اجتماعيَّة ونفسيَّة مضاعفة تشمل الرِّعاية، وإعادة إنتاج الحياة، وتحمُّل الصَّدمة بصمت، كما تنتقد هذه المقاربة تغييب البُعْد النَّفسِي لمعاناة النِّساء في التَّحليلات السياسيَّة التقليديَّة الَّتِي تركز على الخسائر العسكريَّة أو الاقتصادية.

وفي السِّياق الفلسطيني تتيح النسوية النقديَّة فهم كيف تتقاطع الحَرْب مع البُنى الأبويَّة والاحتلال الاستيطاني، لتنتج معاناة نفسيَّة مركَّبة للمرأة، وتُستخدم أحيانًا كأداة سياسيَّة غير مباشرة لإضعاف المُجْتمع عبر استهداف نواته الأسريَّة.

يوفِّر هذا الإطار النَّظري مقاربة شاملة لتحليل الصحَّة النفسيَّة للمرأة في النِّزاعات المسلَّحة، من خلال الجمع بين البُعْد النَّفسي (الصَّدمة الجماعيَّة)، والاجتماعي (الصُّمود القسري)، والسِّياسي (الأمن الإنساني)، والنَّقدي الجندري

(1) Tickner, J. Ann. 1992. Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security. New York: Columbia University Press.

(النسويَّة النقدية)، ويسمح هذا التَّكامل النَّظري بفهم المعاناة النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة بوصفها نتيجة لبُنى عنف ممنهجة، لا مجرد استجابات فرديَّة للأحداث.

5. النَّوع الاجتماعي كأداة تَحلِيل في النِّزاعات المسلَّحة:

لا يمكن فهم التَّأثيرات النفسيَّة للنِّزَاعات المسلَّحة على النِّساء بمعزل عن البنية الجندريَّة للمجتمع، إذ يؤكد حقل دراسات النَّوع الاجتماعي أنَّ الحرب ليست تجربة محايدة؛ بل تُعاش وتُختبر بطرق مختلفة تبعًا للموقع الاجتماعي والأدوار الجندريَّة (Gender Roles) ، وتشير الأدبيَّات النسويَّة إلى أنَّ النِّساء لا يتعرَّضن فقط لمستويات مرتفعة من العنف المباشر وغير المباشر؛ بل يتحملن أيضًا أعباء نفسيَّة مضاعفة ناتجة عن مسؤوليَّات الرعاية، والحفاظ على تماسك الأسرة، وإدارة الحياة اليوميَّة في ظلِّ الانهيار[1].

6. لماذا تتأثر النِّساء نفسيًّا بشكل مختلف في سِيَاق النِّزاعات؟

تُظهر دراسات علم النَّفس الاجتماعي أنَّ النِّساء أكثر عرضة للإصابة باضطرابات القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصَّدمة في النِّزاعات، ليس بسبب "الهشاشة النفسيَّة"، كما تروّج بعض المقاربات التبسيطية؛ بل نتيجة التعرُّض المتكرِّر لصدمات مركَّبة تشمل العنف، والفقد، والتَّهجِير، وانعدام الأمان المستمر، كما أنَّ النِّساء غالبًا ما يُجبرن على كبت مشاعر الخَوف والحُزْن من أجل الاستمرار في أداء أدوار الرعاية، ممَّا يؤدِّي إلى تراكم الصَّدمة وتأجيل معالجتها.

في الحالة الفلسطينيَّة، تتجلَّى هذه الخصوصية بوضوح حيث تعيش المرأة تحت ضغط دائم ناجم عن القَصْف، والخوف على الأطفال، وانهيار منظُومات الحماية الاجتماعيَّة، ممَّا يحوِّل التجربة النفسيَّة للحرب إلى حالة مزمنة تتجاوز حدود الحدث العسكري[2].

(1) Cockburn, Cynthia. 2004. "The Continuum of Violence: A Gender Perspective on War and Peace." In Sites of Violence, edited by Wenona Giles and Jennifer Hyndman, 24–44. Berkeley: University of California Press.

(2) Summerfield, Derek. 2000. "War and Mental Health: A Brief Overview." BMJ 321 (7255): 232–235

7. الأدوار الجندريَّة وإعادة إنتاج المعاناة النفسيَّة:

تؤدِّي الأدوار الجندريَّة التقليديَّة دورًا مركزيًّا في إعادة إنتاج المعاناة النفسيَّة للنِّساء خلال النِّزاعات المسلحة، فوفقًا للنسوية النقديَّة تُحمَّل النساء مسؤولية "استمرار الحياة" في ظلِّ الحرب، من خلال أدوار الرِّعاية، والتَّنشئة، وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار النَّفسِي للأطفال، حتَّى في أكثر البيئات هشاشة[1].

وتُشِير دراسات النِّزاع إلى أنَّ هذه الأدوار لا تختفي أثناء الحرب؛ بل تتكثَّف، حيث تُجبر النِّساء على الجَمْع بين أدوار الأم، والممرِّضة، والمُعِيلة، والدَّاعمة النفسيَّة للأسرة، في ظلِّ غياب الدعم المؤسَّسي وانهيار الخدمات الأساسيَّة، ويؤدِّي هذا التَّراكم في الأدوار إلى إنهاك نفسي شديد، يظهر في القلق المُزْمن، والشُّعور بالذنب، والإحساس بالعجز عن تلبية الاحتياجات الأسريَّة[2].

في السِّياق الفلسطيني يُعاد إنتاج هذه المعاناة من خلال فقدان الأزواج والمُعِيلين، ممَّا يدفع النِّساء إلى تحمُّل أدوار اقتصاديَّة واجتماعيَّة جديدة دون توفير أدوات الدَّعم اللازمة، وتُظهر الأدبيَّات أن هذا التحوُّل القسري في الأدوار، حين لا يكون نابعًا من تمكين حقيقي، يتحوَّل إلى مصدر ضغط نفسي إضافي بدل أن يكون عامل قوَّة[3].

8. تسييس الجسد الأنثوي في سياق الحَرْب:

يُعدُّ الجسد الأنثوي أحد أكثر المواقع تعرضًا للتسييس في النِّزاعات المسلَّحة، حيث يتحوَّل إلى ساحة للصِّراع الرَّمزي والمادي في آن واحد، وتُشِير دراسات النَّوع الاجتماعي إلى أنَّ استهداف النِّساء لا يقتصر على القتل أو التَّهجير؛

(1) Enloe, Cynthia. 2014. Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. 2nd ed. Berkeley: University of California Press.

(2) True, Jacqui. 2012. The Political Economy of Violence against Women. Oxford: Oxford University Press.

(3) Kabeer, Naila. 1999. "Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." Development and Change 30 (3): 435–46

بل يمتدُّ إلى التحكم في الجسد، والإنجاب، والكرامة الجسديَّة، بوصفها أدوات غير مباشرة لإضعاف المجتمع ككل.

في هذا السِّيَاق يُنظر إلى معاناة النِّساء الحوامل، وحرمانهنَّ من الرِّعاية الصحيَّة، والغذاء، والمياه، بوصفها شكلًا من أشكال العنف البنيوي الَّذِي يستهدف الجسد الأنثوي بوصفه حاملًا للحياة والاستمراريَّة، وتؤكِّد النسويَّة النقدية أنَّ هذا النَّوع من العنف يخلّف آثارًا نفسيَّة عميقة، تتجسَّد في الخوف المستمر، وفقدان السَّيطرة على الجسد، واضطرابات القلق المرتبطة بالحمل والإنجاب في ظروف الحَرْب[1].

في الحالة الفلسطينيَّة يتضاعف تسييس الجسد الأنثوي بفعل الاحتلال والحِصَار، حيث تُجبر النِّساء على الولادة في ظُرُوف غير إنسانيَّة، وحرمانهنَّ من الخصوصية، ممَّا يشكِّل انتهاكًا مباشرًا للكرَامة الإنسانيَّة، ويترك آثارًا نفسيَّة طويلة الأمد لا تقتصر على النِّساء وحدهن، بل تمتد إلى الأسرة والمجتمع.

يُظهِر تحليل النَّوع الاجتماعي أنَّ التأثير النفسي للحرب على النساء ليس نتيجة طبيعيَّة للعنف فحسب؛ بل نتاج تفاعل معقّد بين البُنى الجندريَّة، والأدوار الاجتماعيَّة، وتسييس الجسد الأنثوي في سياق النِّزاع، ويساعد هذا المنظور على تفكيك الاختلاف في التَّجربة النفسيَّة بين النساء والرجال، وإبراز أن معاناة النِّساء ليست فرديَّة أو عرضية؛ بل بنيويَّة وممنهجة، ممَّا يستدعي إدماج التَّحليل الجندري في أي دراسة جادة للصحَّة النفسيَّة في النِّزَاعات المسلحة.

ويعدُّ هذا التَّأطير أساسًا تحليليًّا ضروريًّا للمطالب اللاحقة، التي تتناول الأبعاد التطبيقيَّة والتجريبيَّة للأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب.

(1) Sjoberg, Laura. 2013. Gendering Global Conflict: Toward a Feminist Theory of War. New York: Columbia University Press.

ثانيًا: تأثير الحرب على الصحة النفسيَّة للنساء:

تؤدِّي التحديات التي يواجهها القِطَاع الصحِّي في قطاع غزة إلى آثار جسديَّة ونفسيَّة خطيرة على النِّساء، إذ يحصلن على حدٍّ محدود من الرِّعاية الطبيَّة الضروريَّة، ممَّا يترتَّب عليه تداعيات صحيَّة فورية وطويلة الأمد، وتُشِير التقديرات إلى أنَّ أكثر من 177 ألف امرأة تُواجِه مخاطر صحيَّة تُهدِّد حياتها، بما في ذلك حوالي 162 ألف امرأة تُعَاني من أمراض غير معدية أو معرضة للإصابة بها، مثل السكَّري، والسَّرطان، وأمراض القلب والأوعية الدمويَّة، وارتفاع ضغط الدَّم، في حين تقع نحو 15 ألف امرأة حامل تحت ضغط شديد نتيجة نقص الغِذَاء، ممَّا يضعهنَّ على شفا المجاعة[1]..

ففي غزَّة تعاني 1.10مليون من الإناث، واللَّاتي يشكلْنَ ما نسبته 49.3% من سكان قطاع غزَّة، منهن حوالي 546 ألف أنثى في سن الإنجاب (15- 49) سنة، حيث أصبحت أكثر من 90% منهنَّ مهجَّرات من منازلهنَّ ومناطق سكناهنَّ قسرًا وسط ظروف غير إنسانيَّة، وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء بشكل مكثَّف من تداعيات الهجوم الإسرائيلي، خاصَّة التَّهجير القسري[2]، فالمرأة - كغيرها من فئات المجتمع- تتعرَّض لاستهداف خطير ومتصاعد؛ لكن واقع المرأة يعتبر الأصعب والأخطر لأسباب عديدة، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر النساء - وخاصَّة الحوامل واللَّواتي أنجبن حديثًا- من أكثر فئات المجتمع هشاشة من النَّاحية الصحيَّة والجسديَّة، فعدم تلقيهنَّ الرعاية الملائمة يقود إلى تبعات تصل إلى حدِّ الإصابة بالأمراض الخطيرة والوفاة[3].

فإنَّ النساء يصارعنَ من أجل البقاء في الأماكن التي تشهد نزاعات

(1) هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحذر من الأضرار غير المرئية للحرب على أكثر من 177 ألف امرأة يواجهن مخاطر صحية تهدد حياتهن في غزة، 19 سبتمبر 2024، متاح.

(2) لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح .

(3) المرأة الفلسطينية في يومها.. عندما تسقط الشعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، 7 مارس 2024، متاح.

مسلَّحة، في خضم بيئة تتَّسم غالبًا بالعداء وتهميش دور المرأة؛ بل قد يصل الأمر إلى حد استخدام المرأة أداة حرب، حينما تتعرَّض للعنف الجسدي، فمعاناة النساء بسبب الحرب لم تكن وليدة العُقُود الماضية، وإنَّما بدأت منذ آلاف السِّنين، ربما عندما استعرت أول حرب بين بني البشر[1].

تعاني المرأة الفلسطينيَّة بشكل عام، وخصوصًا النِّساء الحوامِل وحديثات الولادة من أوضاع صحيَّة ومعيشيَّة ونفسيَّة بالغة الصُّعوبة والتَّعقيد في ظل استمرار الحرب، فارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة إلى مستويات قياسيَّة أجبر كثيرًا من النساء على الاقتصار على وجبة واحدة أو وجبتين في اليوم، أو حتى على النَّوم بدون عشاء، ممَّا أثر سلبًا على صحتهنَّ وصحة أسرهنَّ، كما أدى النَّقص الحاد في المياه ومواد التَّنظيف الأساسيَّة إلى اعتمادهن على وسائل بدائيَّة للنظافة، الأمر الذي تسبب في العديد من المشكلات الصحيَّة، بما في ذلك تشقق اليدين ومضاعفات أخرى مرتبطة بسوء النَّظافة الشخصيَّة[2]، تقول إحدى السيِّدات: "كان يجب - بحسب الطَّبِيب- أن أتناول من ثلاث إلى أربع وجبات في اليوم، لمساعدتي على تحمُّل تبعات الحمل؛ لكن نتيجة الحرب والظُّروف الصَّعبة كنت فقط أتناول وجبتين بدون القدرة على أكل الفواكه واللحوم لعدم توفُّرها أو غلاء أسعَارِها"[3].

1. الصَّدمة النفسيَّة و أثارها:

تتجرَّع النِّساء الفلسطينيَّات في غزَّة مرارة الحرب بقسوة، ويخاطرْنَ بحياتهنَّ في سبيل إطعام أطفالهنَّ، بينما فقدَتْ أخريات الحياة من ألم الولادة مع غياب أدنى شروطها الطبيَّة، وتتفاقم صعوبات النِّساء في ظلِّ النَّقص في الغذاء،

(1) عمر، بشير، الصراع من أجل البقاء: النساء وقصص كفاح ملهمة في أوقات النزاعات المسلحة، مجلة الإنساني، اللجنة الدَّولية للصَّليب الأحمر، 2023/3/8، متاح .

(2) مقابلة: حنين، عاشور، ناشطة نسوية ومجتمعية، دير البلح 25-يونيو، 2024.

(3) مقابلة: السيدة إسراء أبو العمرين، سيدة فلسطينية من غزة أنجبت ثلاثة توائم خلال الحرب، 23 يونيو، غزة، فلسطين 2024.

وفقدان نساء أزواجهنَّ ومعيلي أسرهِنَّ، ورغم ذلك يواصلْنَ رحلة البحث عن الطعام، وإعالة الأسر، وحماية الأبناء[1]، وتُعاني غالبيَّة النساء - كما هو الحال بالنِّسبة لجميع النَّازحين- من جوع حقيقيّ وافتقارٍ كبير في المواد الغذائيَّة، وتزداد معاناة النِّساء الحوامل والمرضعات، في هذا الوقت الذي يعتمد فيه أغلب السُّكان على وجبة واحدةٍ محدودة في اليوم إن توفَّرت[2].

كمَا كشفَتْ بيانات هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة - التي جُمعت في أبريل/ نيسان عام 2024- عن أنَّ أكثر من 8 من كل 10 نساء يعتمدن على المساعدات الغذائيَّة كمصدر أساسي للغذاء، بينما ذكرت أنَّ ما نسبته 83.5% منهنَّ لا تلبي المساعدات التي تلقّينها لاحتياجاتهن الأسريَّة[3]، حيث تعاني النساء الحوامل من سوء التَّغذية والجفاف، مما يخلق فقرًا غذائيًّا حادًّا، حيث إنَّ العديد من أطفالهنّ تتمُّ ولادتهم ناقصي الوزن، ويعانون من مشاكل صحيَّة، كما تعاني الأمهات اللَّواتي يرضعن أطفالهنّ من نقص إنتاج الحليب نتيجة لسوء التَّغذية[4]، ويُعدُّ الحصول على المياه النظيفة أمرًا بالغ الأهميَّة، لا سيَّما للأمهات المرضعات والنِّساء الحوامل اللَّاتي يحتجْنَ يوميًّا إلى استهلاك كميَّات أكبر من المياه والسُّعرات الحراريَّة مقارنة بغيرهن، وتُقدِّر هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة أنَّ هناك حاجة إلى 10ملايين فوطة صحيَّة أحادية الاستخدام أو 4 ملايين فوطة صحيَّة قابلة لإعادة الاستخدام كل شهر من أجل تغطية احتياجات 690,000 امرأة وفتاة في غزَّة[5].

(1) تقرير: يتجرعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024، متاح .

(2) الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزَّة يضاعف معاناة النساء، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين 23 ديسمبر 2023، متاح .

(3) كيف أثرت الحرب في غزة على منظمات تقودها النساء بالأراضي الفلسطينية؟ موقعCNN بالعربي، 11 يونيو، دبي 2024 متاح .

(4) علا عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة، 8 آذار، رام الله، فلسطين، 2024. متاح .

(5) تقرير هيئة المرأة في الأمم المتحدة، 2024/6/16، متاح .

أمَّا على المستوى النَّفسِي فقد عانت النِّساء الحوامل من العديد من التحديات النفسيَّة نتيجة استمرار القصف الإسرائيلي، وسياسية الحصار التجويع.

لقد واجهت النِّساء الحوامل خلال الحرب العديد من التحديات والصُّعوبات الصحيَّة والنفسيَّة والمعيشيَّة، وكان أهمُّها الوضع النفسي السيِّئ والقلق والخوف، مع كثرة التَّفكير في مصير حملها، وطَرِيقة ومكان ميلاد طِفْلها، في ظلِّ صعوبة الوصول إلى المُسْتشفيات، خاصَّة في الأشهر الأولى للحَرْب، حيث كانت فيها وتيرة القَصْف الإسرائيلي مرتفعة جدًّا[1]، فحالة التَّفكير والقلق خلال فترة الحَمْل - نتيجة الظُّروف الراهنة، واستمرار الحرب والقَصْف الإسرائيلي- سببت للنِّساء الحوامل زيادة دقَّات القَلْب والاضطراب النَّفسِي، وزيادة حالات العصبيَّة نتيجة التَّفكِير في مصير الحمل والجنين، وملابس الطِّفل بعد الولادة، فـ"كلُّ أمٍّ دائمًا ما كانت تحضر أغراض طفلها قبل الولادة بشُهور؛ لكن الآن لا تجد الأم أيَّ ملابس جديدة لطفلها، ممَّا يُؤثِّر في معنويَّاتها وحالتها النفسيَّة[2]".

ظهرَتْ دراسة أعدَّها البنكُ الدَّولي بالتَّعاون معَ الجهاز المركزيِّ للإحصاء الفلسطينيِّ حول الصِّحَّة النفسيَّة وحول أثر الحرب الَّتِي شنَّها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع في عام 2021، وتم جمع بياناتها في الربع الأول من العام 2022، وتمخَّضَتْ عن أنَّ 71% من سكان قطاع غزة (18 سنة فأكثر) مصابون بالاكتئاب بسبب العدوان على القطاع، في حين أنَّ مستويات الاكتئاب كانت متشابهة بين النِّساء والرجال، حيث إنَّه لا مكان آمن بالنسبة لسكان القطاع، وتتضمَّن هذه الآثار تدهور الصحَّة النفسيَّة، وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الاجتماعيَّة، وصعوبة التكيُّف مع الوضع الجديد[3].

(1) مقابلة: الدكتور محمد العثماني، استشاري النساء والولادة في مستشفى الأقصى الحكومي، دير البلح، 28 يونيو، غزة، فلسطين 2024.

(2) مجموعة بؤرية رقم (4)، مركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، البريج 3- يوليو، غزة، فلسطين 2024.

(3) "أطفال ونساء قطاع غزة يواجهون كارثة إنسانية غير مسبوقة" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 24 =

خلال الحرب يتزايد الشُّعور لدَى النِّساء الفلسطينيَّات بانعدام الأمن والأمان في ظلِّ العدوان وما ينجَم عنه من قصف، وقتل، وتهجير قسري، وتدمير، ومُحَاصرة، وحرمان من الحُصُول على أبسط مقوِّمات الحياة الأساسيَّة والبقاء، وفقدان البيت الَّذي يشكِّلُ مفهوم الأمان الأسري والعائلي بالنسبة إليهنَّ، ووضعهنَّ في دائرة التأهُّب الدائم لحماية أسرهنَّ من هذه الممارسات، وازدياد الضُّغوط النفسيَّة لدى النِّساء كالشُّعور بالتوتر والقلق والانفعال وتوقع الموت الوشيك في أي لحظة[1].

يمكن الاستنتاج ممَّا سبق أنَّ المرأة الفلسطينية اضطُرت إلى تحمل أعباء تفوق قدراتها خلال فترة الحَرْب، إذ فرضت الظُّروف العسكريَّة مصاعب اجتماعيَّة واقتصاديَّة شديدة عليها، لا سيَّما في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة، ونقص الموارد الأساسيَّة، كما أدَّت الحرب إلى إعادة تحديد أولويَّات المرأة والمؤسَّسات النسوية، بحيث أصبح التركيز منصبًّا على تلبية الاحتياجات الإنسانيَّة العاجلة، وتقديم خدمات الإغاثة والدَّعم النفسي والاجتماعي، بدلًا من تطوير مكانة المرأة على المستويين السِّياسي والاجتماعي، ويبرز من ذلك أنَّ تقديم هذه الخدَمات أصبح أولويَّة قصوى فرضتها ظُرُوف الحرب على حياة المرأة الفلسطينيَّة[2]..

لقد بدأ التَّأثير النفسي للحَرْب النَّاتج عن مشاهد القتلى والجَرْحى والدَّمار والأنقاض والحرمان من الاحتياجات الأساسيَّة يظهر - بشكل واسع- على جميع الفئات السُّكانية في قطاع غزة، بدءًا من العاملين في القطاع الصحِّي مرورًا بالنِّساء والشَّباب وكبار السنِّ والأطفال، وتشير تقارير مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة (أوتشا)، ووزارة الصحَّة الفلسطينيَّة، ومنظَّمة الصحَّة العالمية، وعدد من المؤسَّسات الأخرى، إلى تفاقم

=

أكتوبر 2023، متاح .

(1) البرغوثي، رزان، أثر العدوان الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، رام الله فلسطين، 22 ديسمبر 2023، متاح .

(2) مقابلة: مها المصري، منسقة مكتب غزة لجمعية المرأة الريفية، الزوايدة، 30 يونيو، غزة، فلسطين 2024.

مستويات الصَّدَمات النفسيَّة والضغوط والاضطرابات الذهنيَّة والنفسية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق والعصبيَّة، والتي كانت موجودة مسبقًا ولكن بوتيرة أقل.

ويُشير الخبراء إلى أنَّ هذه الصَّدمات أصبحت نمطًا واسع الانتشار، حيث يُصاب أكثر من ثلث السُّكان -لا سيما الأطفال- بـ"صدمات نفسيَّة شديدة"، تتجلَّى في أعراض مثل الخَوف الدَّائم، والتوتُّر، والتشنُّجات، والسُّلوك العدواني، والتبول اللَّاإرادي، وعدم الرغبة في الابتعاد عن الوالدين، وتؤكِّد المنظَّمات المعنيَّة أنَّ العواقب النفسية طويلة الأمد، وأنَّ اضطرابات ما بعد الصَّدمة (PTSD) تعدُّ أمرًا حتميًّا، خصوصًا في ظلِّ غياب آليَّات التخفيف، مثل الرعاية النفسيَّة الطَّارئة والدَّعم الاجتماعي والتكيُّفي.

وتشكِّل هذه الظُّروف خطرًا على الصحَّة النفسيَّة والجسديَّة للسُّكان، بما يؤثِّر في القُدْرة على بناء علاقات اجتماعيَّة صحيَّة، وتكوين تصوُّر إيجابي للمستقبل، والتحكُّم في مختلف جوانب الحياة، ممَّا يؤدِّي إلى انتشار اضطرابات متعدِّدة مثل الاكتئاب، والفوبيا، ونوبات الهلَع، والكابوس اللَّيلِي، والتبوُّل اللَّاإرادي، وكلُّ هذه التأثيرات ستترك أثرًا طويل الأمد على البنية الاجتماعيَّة والنفسية لسكَّان غزة، ممَّا يستلزم تدخُّلات منهجيَّة واسعة تشمل وضع برامج دعم نفسي متكاملة، وتأهيل كوادر نفسيَّة ومهنيَّة عالية المستوى للتَّعامل مع هذه الأزمة المتفاقمة[1]..

فالواقع الذي يعانيه قطاع غزَّة في ظلِّ العدوان الإسرائيلي يتجاوز فقدان الأرواح إلى تحديات صحيَّة ونفسيَّة هائلة، ويشكِّل عبئًا إضافيًّا على النِّساء اللاتي يتحمَّلن عبْءَ رعاية أطفالهنَّ في ظلِّ غياب الخدمات الأساسيَّة، وتشير بيانات مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانية إلى أن حوالي 15 طفلًا في المتوسِّط أصيبوا يوميًّا بإعاقات قد تستمرُّ مدى الحياة، نتيجة استخدام أسلحة متفجِّرة في عدوان السَّابع من تشرين الأول 2023، ممَّا يعني أنَّ هناك حوالي 7,065 طفلًا

(1) أمية الخماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

أصيبوا بإعاقات خلال العدوان، وهو ما يشمل فقدان الأطراف والبصر والسَّمع[1].

أسهم انعدام الخصوصيَّة في مراكز الإيواء في شُعُور النِّساء بالانكشاف والتعرُّض للانتهاك، وأجبرهنَّ على تقييد احتياجاتهنَّ الجسديَّة والبيولوجية، مثل تأجيل استخدام المراحيض أو تأخير تناول الطَّعام، ممَّا أدَّى إلى ضغط نفسي مستمر ومتواصل، وتفاقمَتْ هذه الحالة مع استمرار النُّزوح لأسابيع وأشهر دون وجود أفق واضح، ممَّا أسفر عن حالة من الإنهاك النَّفسي الجماعي بين النساء، وتستدعي هذه الظُّروف تدخُّلًا إنسانيًّا عاجلًا لا يقتصر على توفير المساعدات الماديَّة فحسب، بل يشمل تقديم الرِّعاية النفسيَّة المستدامة، واستعادة الحد الأدنى من الأمان والخصوصيَّة لضمان حماية صحَّة المرأة النفسيَّة والجسديَّة[2].

أظهرت تجارب فريق الدَّعم النَّفسي الميداني أنَّ نحو 99٪ من النِّساء في مناطق النِّزَاع يعانين من مشاكل نفسيَّة متنوعة، تتراوح بين ضغوط نفسيَّة مزمنة، وانسحاب من الواقع، واكتئاب، وخوف، وقلق مستمر، وأكَّد هذا الفريق أنَّ هذه الحالات بحاجة إلى جلسات دعم مستمرَّة ودائمة، نظرًا لاستمرار الحرب واستمرار تفاقم المُشْكِلات، ممَّا يجعل العلاج قصير المدى غير كافٍ، كما استدعت العديد من الحالات إحالات طبيَّة لمتابعة أعراض الأزمات النفسيَّة والأمراض الجسدية المتنوعة، أو لتقديم الرِّعاية الصحيَّة ومتابعة الحمل، نظرًا لعدم توفُّر أماكن كافية لتلبية هذه الاحتياجات الحيويَّة[3]..

وجدت النساء النَّازحات أنفسهنَّ في فضاءات مُغْلقة ومؤقَّتة تفتقر إلى مقومات الحماية الأساسيَّة، واضطرِرْن إلى تحمُّل أعباء مضاعفة في الرِّعاية المنزليَّة والمعيشيَّة، رغم تعرضهنَّ لانهيار نفسي واضح، وقد أدَّى ذلك إلى صعوبة بالغة في التأقلم والتكيُّف الإيجابي مع الواقع القسري، وأفادت العديد مِن النِّساء بأنهنَّ يعانين من كوابيس متكرِّرة، ونوبات هلع، وقلق مزمن، وشعور مستمر بانعدام

(1) عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2025/03/08، مرجع سابق.

(2) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: زينب الغنيمي، مدير عام مركز الدراسات النسوية، 30 يوليو 2025، غزة فلسطين.

الأمان، في ظلِّ غياب شبكات دعم نفسي فعَّالة أو تدخُّلات مهنيَّة متخصِّصة لتقديم المساندة اللَّازمة[1]..

شهدت مناطق النُّزوح ارتفاعًا في العنف القائم على النَّوع الاجتماعي نتيجة انعدام الأمن وضعف الحماية، ممَّا يستدعي تدخُّلات متخصِّصة تعالج الجوانب الجسديَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة للنِّساء لضمان تعافيهنَّ الشامل.

2. اعراض ما بعد الصدمة:

أدَّت الحرب على قطاع غزة إلى تعرُّض النِّساء لسلسلة متراكمة من الصَّدمات النفسيَّة العنيفة، شملت فقدان الأبناء والأزواج، ومشاهدة القتل الجَمَاعي والدَّمَار، والعيش المستمر تحت القَصْف، والنُّزُوح القسري المتكرِّر، وقد انعكست هذه الصَّدمات في ارتفاع معدَّلات اضطرابات ما بعد الصَّدمة(PTSD) ، والقلق المُزْمن، والاكتئاب الحاد، لا سيَّما بين النساء اللواتي شهدن المجازر أو فقدن أفرادًا من أسرهنَّ[2].

وتُشِير منظَّمَة الصحَّة العالميَّة إلى أن غالبية سكان قطاع غزة يعانون من أعراض نفسيَّة بدرجات متفاوتة، مع تسجيل نسب أعلى بين النِّساء، خصوصًا الأرامل والأمَّهات، حيث تظهر الأعراض في شكل أرق مزمن، وكوابيس متكرِّرة، ونوبات هلع، وفقدان التَّركيز، وشعور دائم بالتَّهديد وانعدام الأمان، ويعكس هذا الواقع انتقال الصَّدمة من كونها استجابة نفسيَّة فرديَّة إلى حالة من الصَّدمة الجمعيَّة التي تطبع الحياة اليوميَّة للنِّساء في سياق الحرب[3].

أ. النُّزوح القسري، الحياة في مراكز الإيواء، وتآكل الأمان النَّفسِي:

يُعدُّ النُّزوح القسري أحد أبرز العوامل المؤثِّرَة في تدهور الصحَّة النفسيَّة للمرأة الفلسطينية خلال الحرب، فقد أُجبرت أكثر من 90% من النِّساء في قطاع

(1) مقابلة: عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

(2) Judith Herman, Trauma and Recovery (New York: Basic Books,)2015).

(3) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian Situation Update: Gaza Strip (New York: OCHA, 2024).

غزة على مغادرة منازلهنَّ، والعيش في خيام أو مراكز إيواء مكتظَّة تفتقر إلى الحد الأدنى من الخصوصيَّة والخدمات الأساسيَّة، وقد أسهم هذا الواقع في تآكل الإحساس بالأمان النَّفسِي، وتعميق مشاعر الانكشاف، والعجز، وفقدان السَّيطرة على الحياة اليوميَّة[1].

وأظهرت تقارير هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة أنَّ النِّساء النَّازحات يعانين من مستويات مرتفعة من القلق والاكتئاب نتيجة غياب الخصوصيَّة، وانعدام الشُّعور بالحماية، والخوف المستمر من القَصْف والعنف، إضافة إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسيَّة للأطفال، وقد أدَّى استمرار النُّزوح لأشهر دون أفق واضح إلى حالة من الإنهاك النَّفسِي الجماعي بين النِّساء[2].

ب. التَّداخل بين التَّدهور الصحِّي والمعاناة النفسية للنِّساء:

لا يمكن فصل الأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينية عن الانهيار شبه الكامل للقِطَاع الصحِّي في قطاع غزة، فالنَّقص الحاد في الخدمات الطبيَّة - لا سيَّما خدمات الصحَّة الإنجابيَّة - أسهم في تعميق المخاوف والضُّغوط النفسيَّة لدى النساء، خصوصًا الحوامل وحديثات الولادة، وتُشِير التقديرات إلى أن أكثر من 177 ألف امرأة يواجِهْن مخاطر صحيَّة ونفسيَّة جسيمة، من بينهن آلاف الحوامل اللَّواتي يعشن تحت ضغط الخَوفِ من فقدان الحمل أو الولادة في ظروف غير آمنة[3].

وقد انعكست هذه الضُّغوط في شَكْل أعراض نفسيَّة وجسديَّة متداخلة، مثل تسارع ضربات القلب، والعصبيَّة المفرطة، واضطرابات النَّوم، والخوف المستمر من المستقبل، ممَّا يُبْرِز العلاقة الوثيقة بين تدهور الصحَّة الجسديَّة وتفاقم المعاناة النفسيَّة في سياق الحرب.

(1) World Health Organization, Mental Health in Gaza: Situation Report (Geneva: WHO, 2024).

(2) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian Situation Update: Gaza Strip (New York: OCHA, 2024).

(3) UN Women, Gendered Impacts of the Gaza War (New York: United Nations, 2024)

ج. العِبْء النَّفسِي المركَّب وفقدان الأدوار الأسريَّة:

أدَّت الحرب إلى إعادة تشكيل قسريَّة للأدوار الاجتماعيَّة للمرأة الفلسطينيَّة، حيث فقدت آلاف النِّساء أزواجهنَّ أو معيل الأسرة، واضطررن لتحمُّل مسؤوليَّات اقتصاديَّة وتربويَّة مضاعفة في ظلِّ شح الموارد وانعدام شبكات الدَّعم، وقَد ولَّدَ هذا التحوُّل القسري ضغوطًا نفسيَّة شديدة، تمثَّلَت في الشُّعور بالإجهاد المستمر، والخوف من المستقبل، والشُّعور بالذَّنب لعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسيَّة للأسرة.

وتشير دراسة أعدَّها البنك الدولي بالتَّعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنَّ 71% من سُكَّان قطاع غزة يعانون من الاكتئاب بدرجات متفاوتة، مع تداخل واضح بين العوامل الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة، لا سيَّما لدى النساء، ويعكس هذا الواقع طبيعة العِبْء النَّفسي المركَّب الَّذي تتحمَّلُه المرأة في سياق الحَرْب[1].

د. العنف القائم على النَّوع الاجتماعي وتداعياته النفسيَّة:

أسهمت الحرب في زيادة مخاطر العُنْف القائم على النَّوع الاجتماعي، خاصَّة في مراكز النُّزوح الَّتِي تفتقر إلى الحماية والخصوصيَّة، وتشير تقارير صندوق الأمم المتَّحدة للسُّكان إلى أن النِّزاعات المسلَّحة تؤدِّي إلى تآكل آليَّات الحماية المجتمعيَّة، ممَّا يجعل النِّساء أكثر عرضة للعنف النَّفسِي والجسدي[2].

ويخلِّف هذا النَّوع من العنف آثارًا نفسيَّة طويلة الأمد، تشمل الانسحاب الاجتماعي، وفقدان الثِّقة بالآخرين، واضطرابات القلق والاكتئاب، والخوف من الإفصاح وطلب المساعدة، الأمر الَّذِي يفاقم من عزلة النِّساء النفسيَّة، ويحدُّ من فُرَص تعافيهنَّ.

(1) United Nations Population Fund (UNFPA), *Maternal and Reproductive Health under Fire in Gaza* (New York: UNFPA, 2024).

(2) World Bank and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), *Mental Health and Wellbeing in Gaza after Conflict* (Washington, DC: World Bank, 2022).

هـ. غياب خدمات الدَّعم النَّفسِي وآثاره بعيدة المدى:

في ظلِّ انهيار النِّظام الصحِّي تعطّلت معظم خدمات الصحَّة النفسيَّة في قطاع غزة، ولم تعد قادرة على الاستجابة لحجم الاحتياجات المتزايدة، وتحذِّر منظَّمات دوليَّة - مثل أطباء بلا حدود- من أنَّ استمرار غياب الدَّعم النَّفسِي سيؤدِّي إلى صدمات ممتدَّة عبر الأجيال تهدِّد التَّماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمع الفلسطيني على التَّعافي بعد الحرب[1].

يتّضح ممَّا سبق أنَّ الأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب تمثّل أزمة بنيويَّة عميقة، تتجاوز البعد الفردي لتطال النَّسيج الاجتماعي بأكمله، فالحرب لم تُنتج معاناة نفسيَّة مؤقتة؛ بل خلّفت جروحًا طويلة الأمد تستدعي إدماج الصحَّة النفسيَّة للنِّساء في صلب أي استجابة إنسانيَّة أو خطط تعافٍ مستقبليَّة، بوصفها شرطًا أساسيًّا لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

ثالثا: مقارنة أوضاع المرأة الفلسطينيَّة نفسيًا بنساء في نزاعات مسلحة أخرى:

تُعدُّ المقارنة المنهجيَّة أداة أساسيَّة في العُلُوم السياسيَّة والاجتماعيَّة لفهم خصوصيَّة الحالات المدروسة، من خلال وضعها في سياق أوسع من التَّجارب العالميَّة، وفي مجال الصحَّة النَّفسية في النِّزاعات المسلَّحة، تتيح المقاربة المقارنة الكَشْف عن الأنماط المُشتركة للصَّدمة النفسيَّة من جهة، وتحديد العوامل البنيويَّة والسياسية التي تجعل بعض الحالات أكثر تعقيدًا من غيرها من جهة أخرى، وانطلاقًا من ذلك نقارن هنا بين الأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة ونظيراتها في نِزَاعات مسلَّحة أخرى، هي: البوسنة، ورواندا، وسوريا، وأوكرانيا، للإجابة عن ثلاثة أسئلة رَئِيسة:

(1) United Nations Population Fund (UNFPA), *Gender-Based Violence in Humanitarian Settings* (New York: UNFPA, 2024).

ما أوجه التَّشابه في التَّجربة الصدميَّة؟ ما الَّذِي يميّز الحالة الفلسطينيَّة في ظلِّ الاحتلال الاستيطاني؟ ولماذا تُعدُّ معاناة المرأة الفلسطينيَّة أكثر تعقيدًا واستدامة؟

1. أوجه التَّشابُه في الصَّدمة النفسيَّة بين النِّساء في النِّزَاعات المسلَّحة:

تُظهر الأدبيَّات المقارنة أنَّ النِّساء في مختلف النِّزاعات المسلحة يتشاركن أنماطًا متقاربة من المعاناة النفسيَّة، بغضِّ النَّظر عن السِّياق الجغرافي أو الثقافي، ففي البوسنة ورواندا وسوريا وأوكرانيا تسجِّل *الدِّرَاسات* ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات اضطرابات ما بعد الصَّدمة (PTSD) ، والاكتئاب، والقلق المزمن بين النِّساء، خصوصًا اللواتي تعرَّضن للنُّزُوح القَسْري، أو فقدن أفرادًا من أسرهِنَّ، أو شهدن العنف المباشر[1].

في البُوسنة أظهرت دراسات ما بعد الحَرْب أنَّ النِّساء النَّاجيات من الحِصَار والعنف الجماعي عانين من صدمات نفسيَّة طويلة الأمد، تجلَّت في الأرق المُزْمِن، ونوبات الهلع، واضطرابات الذَّاكِرة، حتَّى بعد مرور سنوات على انتهاء النِّزَاع، وفي رواندا أدَّت الإبادة الجماعيَّة عام 1994 إلى مستويات غير مسبوقة من الصَّدمة النفسيَّة بين النساء، خاصة الأرامل والنَّاجيات من العنف الجنسي، حيث ارتبطت الصَّدمة بفقدان الأسرَة والانهيار الكامل للنَّسِيج الاجتماعي[2]..

أمَّا في سُوريا فقد وثَّقت تقارير دوليَّة ومنهجيَّة بحثية ارتفاعًا حادًّا في معدَّلات الاكتئاب والقلق بين النِّساء النَّازِحات واللاجئات نتيجة القصف، وفقدان المنازل، وتحمُّل أعباء إعالة الأسرة في سياق النُّزُوح الطويل[3]، وفي أوكرانيا - خاصَّة بعد عام 2022 - أظهرت دراسات أوليَّة أنَّ النِّساء يعانين من مستويات مرتفعة من

(1) Steel, Zachary, et al. 2009. "The Global Prevalence of Common Mental Disorders in Conflict-Affected Populations." *JAMA* 302 (5): 537–554.

(2) Mukamana, Donatilla, and Petra Brysiewicz. 2008. "The Lived Experience of Genocide Rape Survivors in Rwanda." Journal of Nursing Scholarship 40 (4): 379–384.

(3) Charlson, Fiona, et al. 2019. "Mental Health of Populations Exposed to Conflict: A Meta-Analysis." *The Lancet* 394 (10194): 240–248.

القلق والخوف المزمن نتيجة القصف المستمر، وفصل الأسر، وعدم اليقين بشأن المستقبل[1].

وتُشِير هذه الحالات مجتمعة إلى أنَّ الصَّدمة النفسيَّة للنِّساء في النزاعات المسلَّحة تشترك في سمات أساسيَّة، أبرزها التعرُّض لصدمات مركَّبة، وتحمُّل أدوار رعاية مضاعفة، وغياب الدَّعم النَّفسي الكافي، ممَّا يؤكد الطابع الجندري للمعاناة النفسية في سياقات الحرب.

2. الاختِلاف البنيوي في الحالة الفلسطينيَّة في ظلِّ الاحتلال الاستيطاني:

بالرَّغَم من أوجه التشابه السَّابقة، فإنَّ الحالة الفلسطينيَّة تتميَّز بعوامل بنيويَّة تجعل التجربة النفسيَّة للمرأة أكثر تعقيدًا واستمراريَّة مقارنة بالحالات الأخرى، فبينما شَهِدت البوسنة ورواندا نِزَاعات دمويَّة انتهت رسميًّا، وتحوَّلت لاحقًا إلى سياق مَا بعد الحرب، تعيش المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ عنف مستمر وغير منقطع ناتج عن الاحتلال الاستيطاني، والحِصَار، والحروب المتكرِّرة.

ويُؤكِّد علماء النَّفس السِّياسي أن الصدمة تصبح أكثر حدَّة حين لا تتوفَّر لحظة نهاية للنِّزاع، إذ يتحوَّل الخوف من حدث استثنائي إلى حالة نفسيَّة دائمة، وهذا ما يُميِّز الحالة الفلسطينيَّة، حيث لا تتاح للنِّساء فرصة التَّعافي النفسي بسبب تكرار العِدْوان، واستمرار التَّهديد، وانعدام الأفق السِّياسي[2].

كما أنَّ الاحتلال الاستيطاني لا يستهدف الأفراد فحسب، بل يعمل على تفكيك البنية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بشكل ممنهج، من خلال التَّهجير القسري، وتدمير المنازل، والسَّيطرة على الموارد، وإضعاف منظومات الدَّعم الصحِّي والاجتماعي، ويؤدِّي هذا السِّياق إلى تداخل الصَّدمة النفسيَّة مع الإحساس بالعجز السِّياسي وفقدان السَّيطرة على المستقبل، وهو عامل أقل حضورًا في نِزَاعات مثل أوكرانيا، حيث ما زالت الدَّولة قائمة وتعمل - ولو جزئيًّا - على توفير الحماية لمواطنيها.

(1) Roberts, Brandon, et al. 2022. "Mental Health Impacts of the War in Ukraine." Conflict and Health 16 (1): 1–9.

(2) Khalidi, Rashid. 2020. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books.

3. لِمَاذا تُعدُّ الحالة الفلسطينيَّة أكثر تعقيدًا من منظور مقارن؟

تُعدُّ الحالة الفلسطينيَّة أكثر تعقيدًا نفسيًّا للمرأة لثلاثة أسباب رئيسة: **أوَّلًا:** الاستمراريَّة الزمنيَّة للصَّدمة، إذ تتوارث الأجيال الفلسطينيَّة آثار العنف والتَّهجير منذ النَّكبة، ممَّا يجعل الصَّدمة نفسيَّة جماعيَّة ممتدَّة عبر الزَّمن، وليست مرتبطة بجيل واحد فقط، **ثانيًا:** تسييس الحياة اليوميَّة: حيث تتحوَّل تفاصيل الحياة العاديَّة - مثل التنقُّل، والسَّكن، والولادة، والحصول على العلاج - إلى مصادر دائمة للقلق والخَوْف، ممَّا يضاعف العبء النَّفسِي على النِّساء.

رابعا: غياب العدالة الانتقاليَّة والمساءلة:

ففِي حين شهدت رواندا والبوسنة آليَّات عدالة ومحاسبة جزئيَّة، تفتقر الحالة الفلسطينية إلى أيِّ مسار فعَّال للمساءلة، ممَّا يرسِّخ الإحساس بالظُّلم المستمر، ويعمِّق الجرح النَّفسي[1].

وتُظهر المقارنة أنَّ المرأة الفلسطينيَّة لا تعاني فقط من آثار الحرب؛ بل من بنية سياسيَّة دائمة تُعيد إنتاج العنف النَّفسِي بشكل ممنهج، ممَّا يجعل معاناتها أكثر تعقيدًا من حيث العُمْق، والاستمراريَّة، والتأثير العابر للأجيال.

وتُبرز المقاربة المقارنة أنَّ معاناة النِّساء نفسيًّا في النِّزاعات المسلَّحة تتَّسم بأنماط مشتركة عالميًّا؛ إلا أنَّ خصوصيَّة السياق السِّياسي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد عمق هذه المعاناة وحدود التَّعافي، وتكشف المقارنة أنَّ الحالة الفلسطينيَّة تتجاوز نموذج "ما بعد الصَّدمة" التقليدي، لتندرج ضمن حالة صدمة مستمرَّة ناتجة عن الاحتلال الاستيطاني والحصار والعُنْف المتكرر، ممَّا يضعُ المرأة الفلسطينيَّة في موقع نفسي أكثر هشاشة وتعقيدًا مقارنة بنساء نزاعات أخرى، ويؤكِّد ذلك ضرورة التَّعامل مع الصحَّة النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة بوصفها قضيَّة سياسيَّة وحقوقيَّة، لا مجرد مسألة إنسانيَّة أو طبية.

(1) Khalidi, Rashid. 2020. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books.

خامسًا: إستراتيجيّات التكيُّف النفسي والاجتماعي لدى المرأة الفلسطينيّة خلال الحرب:

بالرَّغم مِن حجم الصَّدمات النفسيَّة التي تعرّضت لها المرأة الفلسطينية خلال الحرب فإنَّها لم تقتصر استجابتها على موقع الضحية، بل أظهرت أنماطًا متعدِّدة من التكيُّف النفسي والاجتماعي فرضتها ضرورة البقاء، واستمراريَّة الحياة، وحماية الأسرة في سياق العنف الشَّامل، وتشير أدبيَّات علم النَّفس الاجتماعي في النِّزاعات إلى أن التكيُّف في بيئات الحرب غالبًا ما يتخذ أشكالًا غير رسميَّة، تقوم على الموارد الذاتيَّة، والدَّعم الأسري، والشَّبكات المجتمعيَّة البديلة[1].

أبرزت التَّجربة الفلسطينيَّة أنَّ النِّساء لجأن إلى آليَّات تكيُّف نفسيَّة قسريَّة، تمثَّلَت في كبت المشاعر، وتأجيل الحِدَاد، والانخراط في أدوار رعاية مكثَّفَة للأطفال وكبار السن، بوصفها وسائل للحفاظ على تماسك الأسرة، كما لعب الإيمان الدِّيني، واللُّجوء إلى الخِطَاب الرُّوحي، دورًا مهمًّا في توفير معنى للمعاناة، ومنح النِّساء قدرة نسبيَّة على الصُّمود في مواجهة الفقد والخوف المستمر[2].

وعلى المستوى الاجتماعي أسهمت العلاقات التَّضامنية بين النِّساء داخل مراكز النُّزوح في تخفيف حدَّة العزلة النفسيَّة، حيث تشكّلت شبكات دعم غير رسميَّة لتبادل الغذاء، ورعاية الأطفال، وتقديم الدَّعم العاطفي؛ إلَّا أنَّ هذه الإستراتيجيَّات - على أهميَّتها - تبقى آليَّات بقاء مؤقَّتة، ولا يمكن اعتبارها بديلًا عن تدخُّلات نفسيَّة مهنيَّة، خصوصًا في ظلِّ استمرار الحرب وتفاقم الأزمات[3].

وتحذِّر دراسات متخصِّصة من أن الاعتماد طويل الأمد على إستراتيجيَّات التكيُّف غير المدعومة مؤسَّسيًّا قد يؤدِّي إلى إنهاك نفسي مزمن، وتحويل الصَّدمة

(1) United Nations Population Fund (UNFPA), Gender-Based Violence in Humanitarian Settings (New York: UNFPA, 2024).

(2) Médecins Sans Frontières, Gaza: Psychological Trauma under Fire (Paris: MSF, 2024).

(3) UN Women, Women's Resilience and Coping Mechanisms in Conflict Settings (New York: United Nations, 2020).

إلى نمط حياتي دائم، ممَّا يهدِّد الصحَّة النَّفسية للنِّساء على المدى المتوسِّط والبعيد[1].

التكيُّف النَّفسي الفردي (كبتُ المشاعر، المعنى الدِّيني، الصُّمود القسري):

أبرزت التَّجربة الفلسطينيَّة أنَّ النِّساء لجأن إلى آليات تكيُّف نفسيَّة قسريَّة، تمثَّلت في كبت المشاعر، وتأجيل الحِدَاد على فقدان الأبناء والأقارب، والانخراط القسري في أدوار الرِّعاية اليوميَّة، بوصفها وسائل نفسيَّة للحفاظ على تماسك الأسرة، ومنع الانهيار الدَّاخِلي، وتُظهر الأدبيَّات النفسيَّة أن هذا النَّوع من التكيُّف يُعد شائعًا في النِّزَاعات طويلة الأمد، حيث تُجبر الأفراد - ولا سيَّما النِّساء - على تأجيل معالجة الصَّدمة من أجل تلبية متطلَّبات البقاء الآني[2].

كما لعب الإيمان الدِّيني واللجوء إلى الخطاب الروحي دورًا محوريًّا في توفير معنى للمعاناة، ومنح النساء قدرة نسبيَّة على تحمُّل الفقد والخوف المستمر، وتشير دراسات متخصِّصَة إلى أن التديُّن في سياقات الحرب يعمل كآليَّة نفسية وقائيَّة تساعد على إعادة تفسير الألم ضمن إطار معنوي وأخلاقي، وتخفِّف من حدَّة الشُّعُور بالعجز واللَّاجدوى، غير أنَّ هذا الشَّكل من الصُّمود - رغم أهميَّته - قد يتحوَّل إلى صُمُود قسري يُخفي معاناة نفسيَّة عميقة غير مُعالجة، ممَّا يجعل النِّساء أكثر عرضة للانهيار النَّفسِي المؤجَّل[3].

التكيُّف الاجتماعي (التَّضامن النَّسوي وشبكات الدَّعم غير الرسميَّة):

على المستوى الاجتماعي أسهمت العلاقات التضامنيَّة بين النِّساء داخل مراكز النُّزوح والخيام في التَّخفيف النِّسبي من العزلة النفسيَّة، حيث تشكَّلت

(1) Alastair Ager et al., Mental Health and Psychosocial Support in Humanitarian Emergencies (Geneva: WHO, 2011).

(2) Judith Lewis Herman, Trauma and Recovery: The Aftermath of Violence (New York: Basic Books, 2015).

(3) Kenneth I. Pargament, Spiritually Integrated Psychotherapy: Understanding and Addressing the Sacred (New York: Guilford Press, 2011).

شبكات دعم غير رسميَّة لتبادل الغذاء، ورعاية الأطفال، وتقديم المساندة العاطفيَّة، وقد لعبت هذه الشَّبكات دورًا مهمًّا في تعزيز الشُّعور بالانتماء وتقاسم الأعباء، في ظلِّ غياب شبه كامل للدَّعم المؤسَّسي[1].

وتشير دراسات النَّوع الاجتماعي في النِّزَاعات إلى أنَّ النِّساء غالبًا ما يُعِدن إنتاج أشكال بديلة من التَّنظيم الاجتماعي في ظروف الحرب تقوم على التَّعاون اليومي، وتقاسم الموارد المحدودة، وهو ما يسهم في تعزيز القدرة الجماعيَّة على الصُّمُود، غير أنَّ هذه الإستراتيجيَّات - على أهميتها - تظلُّ آليَّات بقاء مؤقَّتة، ولا يمكن اعتبارها بديلًا عن تدخُّلات نفسيَّة ومجتمعيَّة مهنيَّة، خصوصًا في ظلِّ استمرار الحرب، وتفاقم الأزمات الإنسانيَّة، وطول أمد النُّزوح[2].

وتحذّر منظَّمات دوليَّة معنيَّة بالصحة النفسية من أن الاعتماد طويل الأمد على إستراتيجيَّات التكيُّف غير المدعومة مؤسسيًّا قد يؤدِّي إلى إنهاك نفسي مزمن، وتحويل الصَّدمة إلى نمط حياة دائم، بما يهدِّد الصحَّة النفسيَّة للنساء على المدى المتوسِّط والبعيد، ويقوِّض فرص التَّعافي الفردي والمجتمعي بعد انتهاء الحرب[3].

(1) UN Women, Gendered Impacts of the Gaza War (New York: United Nations, 2024).

(2) Cynthia Enloe, The Big Push: Exposing and Challenging the Persistence of Patriarchy (Berkeley: University of California Press, 2017).

(3) World Health Organization, Guidelines for the Management of Conditions Specifically Related to Stress (Geneva: WHO, 2013).

خاتمة

خَلُصَت هذه الدِّراسة في هذا الفصل إلى أنَّ الحَرْب على قطاع غزَّة لم تقتصر آثارها على التَّدمير المَادي وسقوط الضَّحَايا؛ بل أسفرت عن أزمة إنسانيَّة مركَّبة ذات أبعاد صحيَّة ونفسيَّة واجتماعيَّة عميقة، حيث كان للمرأة الفلسطينيَّة النَّصِيب الأثقل منها، فقد أظهر تحليل أوضاع المرأة خلال الحَرْب أن الاستهداف الممنهج للبنية التحتيَّة الصحيَّة، إلى جانب النُّزوح القسري، والحصار، وانهيار منظُومات الحماية الاجتماعيَّة أسهم في تدهور غير مسبوق في أوضاعها الصحيَّة والنفسيَّة، وجعلها أكثر عرضة للمخاطر الجسديَّة والاضطرابات النفسيَّة طويلة الأمد.

وبيَّنَت هذه الدِّراسة أنَّ انهيار النِّظام الصحِّي في قطاع غزة لم يؤدِّ فقط إلى حرمان النِّساء من الرِّعاية الطبيَّة الأساسية، ولا سيَّما خدمات الصحَّة الإنجابيَّة ورعاية الحوامل؛ بل فاقم من معاناتهنَّ النفسيَّة عبر تعميق مشاعر الخوف، وانعدام الأمان، والقلق المستمر بشأن البقاء والحياة اليوميَّة، وقد تداخَلَت الأبعاد الصحيَّة والنفسيَّة في سياق الحرب بصورة عضويَّة، بحيث أصبح التَّدهور الجسدي عاملًا مضاعفًا للصدمة النفسيَّة، والعكس صحيح، ممَّا يعكس الطبيعة البنيويَّة للأزمة التي تعيشها المرأة الفلسطينيَّة.

كما أظهرت النَّتائج أنَّ المرأة الفلسطينيَّة لم تكن مجرَّد ضحيَّة سلبيَّة للحرب؛ بل اضطرَّت إلى تبنِّي إستراتيجيَّات تكيُّف نفسي واجتماعي معقَّدة، شملت كبت الألم، وتحمُّل أدوار أسريَّة واقتصاديَّة مضاعفة، والاعتماد على شبكات التَّضامن المجتمعي والإيمان الديني كآليَّات للبقاء والصُّمود، غير أنَّ هذه الإستراتيجيَّات - على أهميتها في المدى القصير - تظلُّ غير كافية لضمان تعافٍ نفسي مستدام في ظل غياب تدخُّلات مؤسَّسية فاعلة، واستمرار العنف والحرمان.

وأبرزت هذه الدِّراسة كذلك محدوديَّة فاعليَّة الأطر المؤسَّسية والدوليَّة المعنيَّة بدعم الصحَّة النفسيَّة للمرأة الفلسطينية، نتيجة القيود المفروضة على العمل الإنساني، ونقص التَّمويل، وتدمير البنية التحتيَّة، واستهداف الكوادر

الصحيَّة والإنسانيَّة، وقد أدَّى ذلك إلى فجوة واضحة بين حجم الاحتياجات النفسيَّة المتزايدة لدى النِّساء وبين القدرة الفعليَّة للبرامج الدوليَّة على الاستجابة لها، ممَّا يهدِّد بتحول الصَّدمات النفسيَّة إلى ظاهرة ممتدَّة عبر الأجيال تؤثِّر سلبًا في التَّماسك الاجتماعي، وإمكانات التَّعافي المُجْتمعي.

وتخلُصُ هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ معالجة أوضاع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب لا يمكن أن تقتصر على الاستجابات الإنسانيَّة الطَّارئة؛ بل تتطلَّب مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد الصحيَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة، وتُدرج الصحَّة النَّفسية للنِّساء بوصفها أولويَّة أساسية ضمن سياسات الإغاثة والتَّعافي وإعادة الإعمار، كمَا تُؤكِّد على ضرورة تعزيز الحماية القانونيَّة للنساء في النِّزاعات المسلَّحة، وضمان مساءلة الجهات المنتهِكة للقانون الدولي الإنساني، باعتبار أنَّ ذلك شرط جوهريٌّ لحماية الكرامة الإنسانيَّة، والحد من إعادة إنتاج العنف والمعاناة في المستقبل.

وفي المحصِّلة تُظهر هذه الدِّراسة أنَّ معاناة المرأة الفلسطينية خلال الحرب ليست حالة عابرة أو ظرفيَّة؛ بل تمثِّل تعبيرًا عن عنف بنيوي ممتد، يستدعي استجابة دوليَّة جادة تتجاوز منطق الإغاثة المؤقَّتة، نحو سياسات عادلة ومستدامة تضمن حق النِّساء في الصحَّة، والأمان النَّفسِي، والحياة الكريمة، باعتبارها عناصر أساسيَّة لأيِّ مشروع حقيقي للسَّلام والعدالة الإنسانيَّة.

الفَصْل الرَّابع:
المرأة الفلسطينيَّة بين تحديات الواقع وتحوُّلات الدَّور الاجتماعي
"نتائج الدِّراسة الميدانيَّة"

يأتي هذا الفصل في إطار محاولة علميَّة لفهم الأثر المركَّب للحرب على النِّساء الفلسطينيَّات في قِطَاع غزّة، بوصفهن من أكثر الفئات تضرُّرًا، وفي الوقت ذاته من أكثرها تحمُّلًا لأعباء الصُّمود وإعادة إنتاج الحياة في ظروف استثنائيَّة، ويعرض هذا الفَصْل نتائج الدِّراسة الميدانيَّة المعنونة بـ: «المرأة الفلسطينيَّة زمن الحَرْب بين تحديات الواقع الإنساني وتحوُّلات الدَّور الاجتماعي»، والَّتِي هدفت إلى رصد وتحليل التحوُّلات البنيويَّة التي طرأت على واقع النِّساء في أعقاب العدوان الإسرائيلي خلال الأعوام 2023–2025.

وتنطلق هذه الدِّراسة من مقاربة تحليليَّة تسعى إلى تفكيك آثار الحرب الممتدَّة، بما خلّفته من دمار واسع، ونزوح قسري، وانهيار في البنية التحتيَّة والخدمات الأساسيَّة، وما نتج عن ذلك من إعادة تشكيل لأدوار المرأة داخل الأسرة والمجتمع، فقد وجدت النِّساء أنفسهنَّ في مواقع مركبة تجمع بين الهشاشة المتزايدة، وتعاظم الأدوار في مجالات الإعالة، والرِّعاية، وإدارة الأزمات اليوميَّة، في ظلِّ تراجع منظومات الحماية والدَّعم.

ويركِّز هذا الفَصْل على تحليل التحوُّلات في الأدوار الاجتماعيَّة للنِّساء، وانعكاساتها على المشاركة السياسيَّة، والتَّمكين الاقتصادي، وآليَّات الحماية الاجتماعيَّة، مع إبراز التناقض القائم بين اتِّساع المسؤوليات الملقاة على عاتق النِّساء، ومحدوديَّة الموارد، وتفاقم أشكال الهشاشة والعنف البنيوي، وينظر هذا الفَصْل إلى المرأة الفلسطينيَّة بوصفها فاعلًا اجتماعيًّا مركزيًّا في إدارة الأزمات، والحفاظ على تماسك النَّسيج المجتمعي، لا مجرد متلقِيَة لآثار الحرب، بما يضع نتائج هذه الدِّراسة في سياقها البنيوي والسِّياسي الأوسع.

اعتمدت هذه الدِّرَاسة منهجيَّة شاملة تمزج بين المنهج الوصفي التَّحليلي والمنهج التَّشارُكي، مدعومة بأدوات بحث كميَّة ونوعيَّة، وشمِلَت أدوات جمع البيانات استبانة ميدانيَّة مُحكَّمة تغطِّي الأبعاد النفسيَّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، إلى جانب تنفيذ 5 مجموعات بؤريَّة مع النِّساء في مناطق النُّزوح، و15 مقابلة معمَّقة مع خبراء وباحثين وعاملين في المؤسّسات النسويّة والأهليَّة.

تكوَّنت عينة الدِّراسة من 400 مشارك/ة (380 امرأة و20 رجلًا)، تمَّ اختيارهم وفق أسلوب العينة الطبقيَّة العشوائيَّة، بما يضمن تمثيلًا جغرافيًّا لمناطق شمال ووسط وجنوب قطاع غزّة، مع مراعاة التنوُّع العُمري والاجتماعي والاقتصادي، وقد جرى جمع البيانات من قِبَل فريق باحثات مدرَّبات، مع الالتزام بأخلاقيَّات البحث وضمان السريَّة والموافقة المستنيرة.

تمَّ تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، مع التَّركيز على المؤشِّرات الكميَّة والتّحليل النوعي الدّاعم، وربط النَّتائج بالسِّياق الاجتماعي والسياسي للحرب، خاصة أوضاع النِّساء في مناطق النُّزوح ومراكز الإيواء.

المبحث الأوّل:
المعلومات الأوليّة لعينة الدّراسة

ويُقدِّم هذا المحور لمحة عامَّة عن الخصائص الديمغرافيَّة لعينة الدِّراسة، والتي ضمَّت 400 مشارك ومشاركة من الجنسين، وذلك في إطار السَّعي للإجابة عن أسئلة الدِّرَاسة، وتحليل اتِّجاهات الرأي المتعلِّقة بأوضاع النِّساء في قطاع غزَّة زمن الحرب وخلال مرحلة التَّشافي.

أولا: التوزيع الجندري للعيّنة:

أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أنّ العيِّنة الميدانيَّة بلغت 400مشارك/ة، توزَّعَت بواقع 380 امرأة (95%) و20 رجلًا (5%)، حيث جرى إدراج الذُّكور بوصفهم مجموعة ضابطة لأغراض المقارنة التحليليَّة، ويعكس هذا التَّمثِيل النِّسائي المرتفع انسجامًا منهجيًّا واضحًا مع أهداف هذه الدِّراسة التي ركَّزت على تحليل أوضاع المرأة الفلسطينيَّة في سياق الحرب على قطاع غزة، الأمر الذي أسهم في تعزيز موثوقيَّة النتائج وعمقها التَّحليلي.

كما يشير هذا الحُضُور النِّسائي الواسع إلى مستوى عالٍ من استعداد النِّساء للمشاركة والتَّعبير عن تجاربهنّ ومعاناتهن، وتوثيق ما تعرضن له من أزمات صحيَّة ونفسيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة خلال فترة الحرب، ويعزِّز ذلك من قوة التحليلين الوَصْفي والكيفي، ويمنح هذه الدِّراسة قدرة تفسيريَّة أعمق لفهم واقع المرأة الفلسطينيَّة ضمن سياق الأزمة الإنسانيَّة المتفاقمة التي يشهدها قطاع غزَّة.

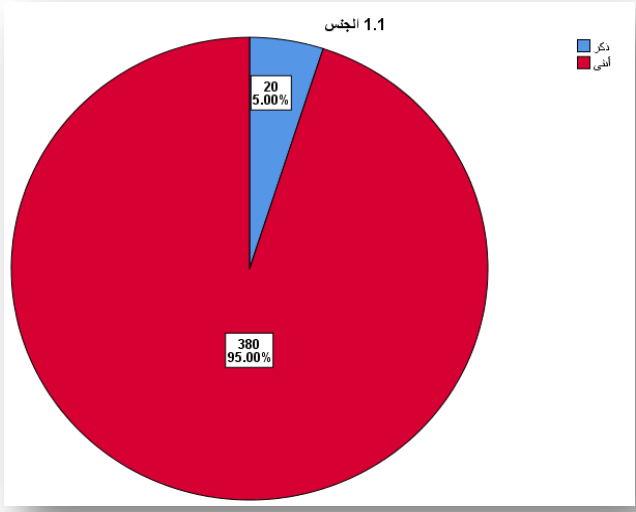

شكل (1): التوزيع النَّوعي (الجندري) لعينة الدِّراسة

ثانيًا: التوزيع العمري لعينة الدراسة:

عكست نتائج هذه الدِّرَاسة تباينًا واضحًا في التَّوزيع العمري للمبحوثين، حيث شملت العينة فئات عمريَّة مختلفة، ممَّا أضفى تنوعًا على التجربة البحثيَّة، حيث جاءت الفئة العمريَّة من 25-35 عامًا في المرتبة الأولى من حيث التمثيل، بواقع 130مشاركة (32.5%)، تليها فئة 16-25 عامًا بواقع 126 مشاركة (31.5%)، وهو ما يعكس أنّ أكثر من نصف العينة تنتمي إلى الفئات الشابة، وهي فئات تتعرّض لضغوط نفسيّة واجتماعيَّة كبيرة في أوقات النِّزاع، لا سيما في ظلِّ أدوارهنَّ الأسريَّة المتعدِّدة.

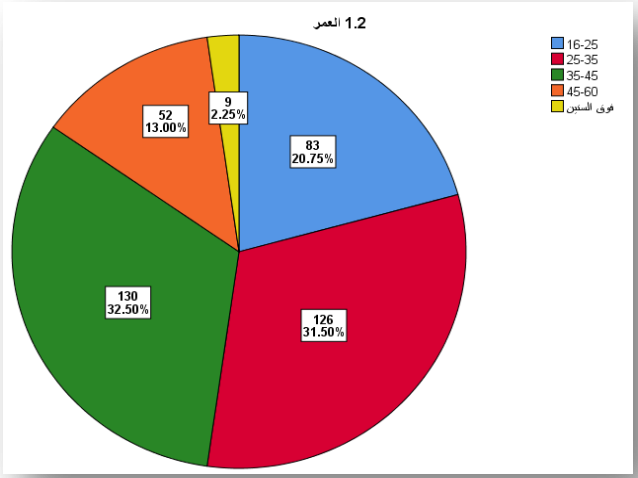

شكل (2): التَّركِيب العمري لعينة الدِّرَاسة

كما شكَّلَت الفئة الأصغر عمرًا (أقل من 16 عامًا) نسبة 20.8% (83 حالة)، وهو مؤشِّر على أهميَّة إدماج الفئات اليافعة في فهم تأثير الحرب، خاصَّة من حيث التَّعلِيم والصحَّة النفسيَّة، في المقابل تراجَعَت نسب المُشَاركة في الفئات العمريَّة 35-45 عامًا إلى 13% (52 حالة)، بينما كانت فئة ما فوق الـ45 عامًا الأقل تمثيلًا، بنسبة 2.3% فقط (9 حالات)، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف الوُصُول لهذه الفئة أو عدم توافرها بشكل كافٍ في مراكز النُّزوح، ويعكس هذا التَّوزيع العمري ميلًا واضحًا نحو فئة النِّساء الشَّابات، وهو ما يتطلَّب تخصيص تدخُّلات إنسانيَّة وصحيَّة ونفسيَّة تركِّز على أولويات هذه الفئات المتضرِّرة.

ثالثا: التحصيل العلمي لعيِّنة الدِّراسة:

أظهرت نتائج الاستمارة أنَّ أكثر من نِصْف العيِّنة يحملن مؤهِّلات جامعيَّة، حيث بلغت نسبة الجامعيَّات 52.8% (211 مشارِكة)، ممَّا يعكس وجود مستوى تعليمي مرتفع بين النِّساء المشاركات، وهو مؤشر إيجابي على وعي هذه الفئة بالقضايا المجتمعيَّة وقدرتها على التَّعبير عن واقعها.

كما أظهرت النَّتائج أنَّ: 10% (40 حالة) يحملن شهادة الماجستير، و3.3%

(13 حالة) يحملن الدكتوراة، ممَّا يدل على وجود نسبة جيدة من النِّساء ذوات التّحصيل العلمي العالي، رغم ظروف الحرب والحصار.

في المقابل أظهرت النِّسَب الأقل: 18.3% (73 حالة) يحملن مؤهلًا أقل من الثَّانوية العامة، و15.8% (63 حالة) يحملن دبلومًا متوسِّطًا.

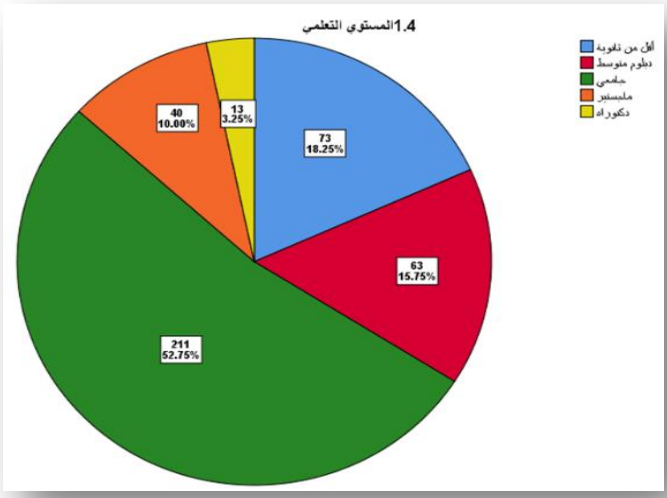

شكل (3): التَّحصِيل العلمي لعينة الدِّرَاسة

تعكس هذه النتائج مفارقة واضحة بين ارتفاع نسب التَّعلِيم وانخفاض نسب التَّشغيل، ممَّا يُظهر أن المشكلة تكمن في غياب بيئة اقتصاديَّة حاضنة، وليست في نقص الكفاءات النسائيَّة، ممَّا يتطلَّب مراجعة السِّياسات التنمويَّة في قطاع غزَّة بما يضمن استثمار الطَّاقات النسائيَّة المؤهلة.

رابعا: الواقع المهني للمشاركين في الدّراسة:

أظهرت نتائج الاستمارة أنَّ الغالبية العظمى من النِّساء المشاركات (216 سيدة، ما نسبته 54%) هنَّ بلا عمل، وهو ما يعكس حجم التَّأثيرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي سبَّبَتها الحَرْب على غزَّة، خاصَّة في صفوف النِّساء، حيث ازدادت مُعدَّلات البطالة، وتقلَّصَت فرص العمل.

في المقابل توزَّعَت النِّسَب الأخرى على مجالات عمل مختلفة، وإن كانت محدودة:

1. العَمَل الجزئي أو المؤقَّت في القِطَاع العام مثَّل 14.2% (57 حالة)، ممَّا يدلُّ على هشاشة الاستقرار الوظيفي في هذا القِطَاع.
2. العمل الكلِّي في القطاع العام بلغ 13.5% (54 حالة)، وهِي نسبة تعكس محدوديَّة التَّوظِيف الرَّسمِي للنِّساء.
3. أمَّا المشاريع الخاصَّة فقد شكَّلَت 10.5% (42 حالة)، وهي نسبة تُظهر وجود توجُّه محدود نحو ريادة الأعمال، رغم التحديات.
4. في حين أنَّ العمَل في المنظَّمَات الأهليَّة مثَّل 7.8% (31 حالة)، ممَّا يُشير إلى ضعف اندماج النِّساء في القِطَاع المدني، رغم دوره الحيوي في الأزمات.

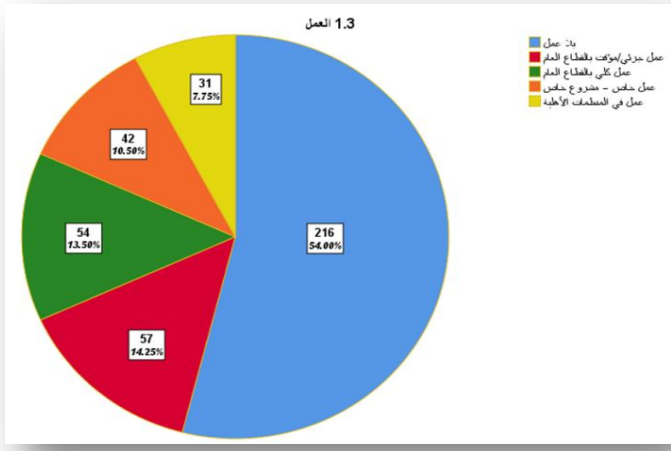

شكل (4): الو اقع المهني للمشاركين

تُشِير هذه النَّتائج إلى هشاشة الواقع الاقتصادي للنِّساء خلال الحرب، وضرورة بناء تدخُّلات تنمويَّة تراعي التَّمكين الاقتصادي كرافعة أساسيَّة لتعزيز صُمُود المرأة الفلسطينيَّة.

خامسًا: التوزيع المكاني لعينة الدّراسة:

اعتمدت هذه الدِّراسة على توزيع جغرافي متنوّع لعينة المشاركين، بهدف تمثيل الواقع الميداني للمرأة الفلسطينيَّة في مختلف مناطق قِطَاع غزَّة في ظل حالة النُّزوح المتكرّر، وتكدُّس معظم المواطنين في بقعة جغرافية محدَّدة، وتوزَّعَت العَيِّنة على المحافظات الخمس وفق الآتي: المُحَافظة الوُسْطى: 129مشاركًا/ة، بما نسبته 32.3% من إجمالي العينة، وهو ما يعكس التّركيز الكبير في هذه المحافظة، نظرًا لاحتضانها عددًا كبيرًا من مراكز الإيواء ومناطق النُّزوح، خانيونس: 127مشاركًا/ة، بنسبة 31.8%، ممّا يشير إلى تزايد حجم العيِّنة في هذه المنطقة، التي شهدت استهدافًا مباشرًا خلال الحرب.

- غزَّة: 99 مشاركًا/ة، بنسبة 24.8%، وهي مِن أكثر المحافظات كثافة سكانيَّة وتأثرًا بالعدوان، لا سيَّما في محيط المستشفيات ومراكز الخدمات، الشمال: 44 مشاركًا/ة، بنسبة 11.0%، وهِيَ منطقة تضرَّرَت بشدّة، لكن نسبة المشاركة انخفضت بسبب التَّهجِير القسري وصُعُوبة الوصول للمشاركين فيها. رفح: 1مشارك/ة فقط، بنسبة 0.3%، وهي نسبة منخفِضَة جدًّا قد تعكس صُعُوبة الوصول إلى هذه المَنطِقة وقت تنفيذ الاستمارات أو نُزُوح عدد كبير من سكانها شمالًا ووسَط القطاع.

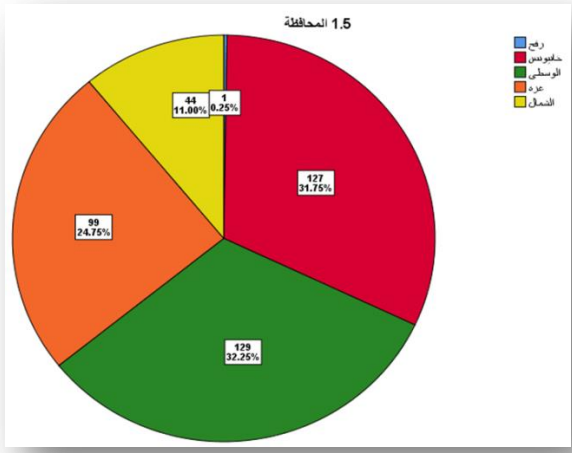

شكل (5): التَّوزيع المكاني لعينة الدِّراسة

يشير هذا التَّوزيع إلى أنّ النِّسبة الأكبر من العيِّنة تمثل محافظات الوسطى وخانيونس، وهو ما يعزِّز صدقيَّة هذه الدِّراسة في تمثيل الفئات المتضرِّرة ميدانيًّا، خصوصًا النِّساء النَّازِحات؛ لكنه يُظهِر حاجة مستقبليَّة لتوسيع العيِّنة في محافظتي الشَّمَال ورفح لضمان توازن جغرافي أشمل.

سادسًا: نتائج نوع سكن العيِّنة:

توزَّعت عينة الدِّراسة البالغة (400 مشاركة) وفق نوع السَّكن الحالي على النَّحو الآتي: أقامت الغالبيَّة العظمى في مخيَّمات النُّزوح بنسبة (61.5%) وبعدد (246 مشاركة)، تلتها المشاركات المقيمات في المخيَّمات الأصليَّة بنسبة (18.8%) وبعدد (75مشاركة)، ثمَّ المدن بنسبة (16.8%) وبعدد (67 مشاركة)، في حين سجَّلت القرى أدنى نِسْبة بلغت (3.0%) فقط وبعَدَد (12 مشاركة).

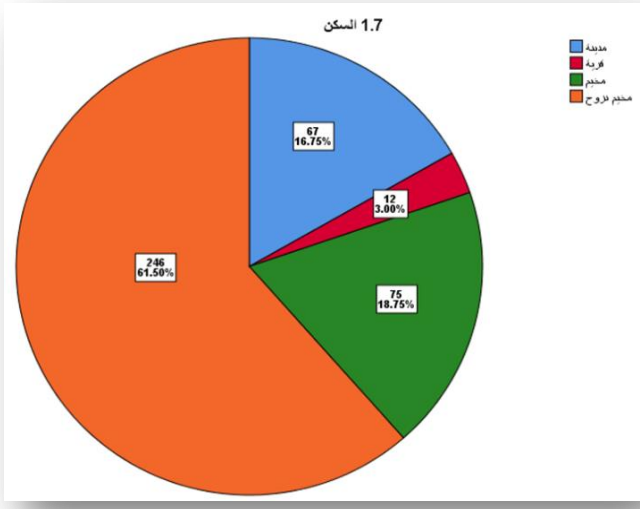

شكل (6): توزيع عينة الدِّراسة حسب نوع السَّكَن

وتشير هذه النَّتَائج إلى أنَّ الجزء الأكبر من هذه العيِّنة يعيش في مخيَّمات النُّزوح، وهو ما يعكس التَّأثير المباشر للحرب على الأوضاع السكنيَّة للنِّساء، في ظلِّ تدمير واسع النِّطاق للمساكن وحدوث نُزُوح قسري من المناطق الشَّمالية والوسطى

باتجاه الجنوب، كما يلاحظ انخفاض تمثيل النِّساء المقيمات في القرى، الأمر الذي قد يعكس أن حدَّة الاستهداف والنُّزوح كانت أكبر في المناطق الحضريَّة والمخيَّمات ذات الكثافة السُّكانية الأعلى.

المبحث الثاني:
نتائج تحديات الوضع الإنساني والصحّي للنساء

يُسلِّط هذا المحور الضَّوء على التحديات الإنسانيَّة والصحيَّة التي واجهتها النِّساء خلال الحرب، موضِّحًا حجم التَّأثير العميق الذي طال المرأة الفلسطينية في مختلف جوانب حياتها، فقد أفرزَت الحَرْب تداعيات قاسية على المستوى الإنساني، من فقدان المأوى والأمن الغذائي، إلى المعاناة من صَدَمات نفسيَّة وضغوط اجتماعيَّة متزايدة، فضلًا عن تراجع فرص الحُصُول على الرعاية الصحيَّة الأساسيَّة، خاصَّة في ظلِّ الانهيار الشامل للمنظومة الصحيَّة، كما أثّرت الأزمات الاقتصاديَّة - بشكل مباشر- على النساء، حيث ارتفعت نسب الفقر والبطالة بينهنَّ، وازدادت الأعباء الأسريَّة والمعيشيَّة مع غياب شبكات دعم فعَّالة.

أولًا: تحديات الوضع الإنساني للنساء خلال الحرب:

أظهرت النَّتائج أنَّ غالبيَّة النساء المُشارِكات في هذه الدِّراسة يعانين من تبعات إنسانيّة جسيمة نتيجة الحرب، فقد عبَّرَت 94.6% من المُشارِكات (378من أصل 400) عن موافقة صَرِيحة أو شديدة على أنَّ الجُوع والفقر وندرة الموارد كانت أبرز مصادر القلق لديهنَّ خلال فترة النِّزَاع، وتعكس هذه النِّسبة المرتفعة أنَّ الأزمة الاقتصاديَّة والمعيشيَّة لم تكن مجرد أثر جانبي للحرب؛ بل شكَّلَت محورًا أساسيًّا في تجربة النِّساء اليوميَّة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة من رفضْنَ هذا الوصف أو لم يحسمنَ موقفهنَّ سوى 5.6%، ممَّا يُشِير إلى أنَّ نقص الغذاء والموارد أصبح واقعًا شِبْه شامل، لا سيَّما في مراكز الإيواء والمنَاطق الَّتِي تعرَّضت للقَصْف أو انقطعت فيها الخدمات الحيويَّة بشكل كامل.

وتُؤكِّد نتائج الدِّراسة الميدانيَّة وعي النساء الفلسطينيَّات بحجم التحديات المعيشيَّة التي فرضتها الحرب، حيث تشير هذه الأرقام إلى أنَّ المعاناة ليست ظرفيَّة فحسب؛ بل تحمل احتماليَّة امتداد تداعياتها على المدى الطويل، من خلال استمرار الفقر وسوء التغذية، إذا لم تُصمم تدخُّلات تنمويَّة ونفسيّة تراعي احتياجات النِّساء بعد الحرب.

كما تكشف البيانات عن أزمة إنسانيَّة عميقة، إذ أفادت 93.3% من المشاركات أنَّ انعدام الأمن الغذائي أثَّرَ - بشكل مباشر- على صحَّة النِّساء والأطفال، بينما لم تعترف نسبة هامشيَّة لا تتجاوز الـ 1% بهذا التأثير، ويعكس هذا الانحياز الكبير في الإجابات حجم المشكلة، ويؤكِّد أنَّ نقص الغذاء لم يكن مجرد حالة مؤقَّتة؛ بل تحوَّل إلى أحد أخطر مظاهر التَّهديد المَعِيشي للنِّساء أثناء الحرب، ووفقًا للنَّتائج نفسها اعتبرت 93.3% من النِّسَاء (373من أصل 400) أنَّ انعدام الأمن الغذائي النَّاجم عن النِّزَاع أسهم في ظهور حالات سوء تغذية بين النِّساء والأطفال، حيث وافقت 60.3% بشدَّة و33% وافقن، بينما لم تتجاوز نسبة المُعارِضات والمُحَايدات 6.7%.

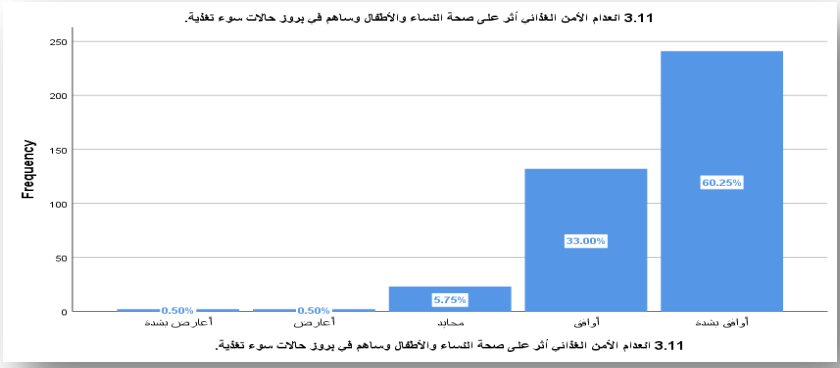

شكل (7): مُؤشِّرَات التحديات الإنسانيَّة للنِّساء خلال الحرب

هذه النسبة المرتفعة تعكس واقعًا إنسانيًّا صعبًا تعيشه النِّساء في قطاع غزَّة، خاصَّة في ظلِّ النُّزوح، وغياب النِّظام الغذائي المتوازن، وارتفاع معدَّلات الفقر، فالفئات الأكثر تضرُّرًا هي النِّساء الحوامل، والمرضِعَات، والأطفال، ممَّا ينذر بتدهور مؤشِّرات الصحَّة العامة، وارتفاع نسب الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، مثل فقر الدم وضعف المناعة وتأخُّر النمو.

هذا التحدِّي المعيشي يُعدُّ من أبرز تداعيات الحرب، خاصة مع تعطُّل سلاسل الإمداد الغذائي، وانهيار القدرة الشرائيَّة، وفقدان مصادر الدَّخْل، ممَّا

جعل آلاف الأسر تُعانِي من الجوع ونقص الحصص الغذائيَّة الأساسيَّة، وقد انعكس هذا مباشرة على النِّساء، لا سيَّما الحوامل والمرضعات، اللَّاتي يحتجن إلى تغذية متوازنة للحِفَاظ على سلامتهنَّ وسلامة الأجنة أو الرضع.

لقد أفرزت الحرب تحديات معيشيَّة مركّبة، أهمها غياب مصادر الدَّخل، وتعطُّل سلاسل التَّوريد، وغياب الأسواق الآمنة، إضافة إلى توقُّف برامج الدَّعم الغذائي التي كانت تديرها مؤسَّسات محليَّة ودوليَّة، وقد انعكس ذلك بوضوح على النِّساء الحوامل والمرضعات، حيث ارتفعت المؤشِّرات الأولية لسوء التغذية، وضعف الوزن، ونقص الفيتامينات، ممَّا ينذر بتداعيات صحيَّة خطيرة طويلة الأمد، ليس فقط على الأمَّهات؛ بل على الأجيال القادمة، كما أنَّ حالات الاكتظاظ في مراكز الإيواء، وغياب التَّبرِيد والتَّخزين الغذائي أسهمت في تدهور جودة الغذاء، ممَّا زاد من مُعدَّلات الإسهال والأمراض المعويَّة بين النِّساء والأطفال.

هذه الأرقام لا تُظهر فقط معاناة آنيَّة؛ بل تنبّه إلى ضرورة معالجة الأثر المتراكم على الصحَّة الجسديَّة والنفسيَّة للنساء النَّاجيات من الحرب، بوصف الأمن الغذائي أحد أهم أركان التَّعافي المجتمعي.

ثانيًا: حصول النساء على المساعدات خلال الحرب:

تشير نتائج هذِه الدِّرَاسة إلَى أنَّ 87.3% من النِّساء المُشارِكات (349من أصل 400) يعتقدن أنهنَّ لم يحصُلْن على حقهنَّ في المساعدات خلال الحرب، وذلك بسبب الفوضَى الأمنيَّة وغياب معايير العدالة في التّوزيع، فهذه النِّسبة الكبيرة تسلِّط الضَّوء على خلل واضح في منظومة الإغاثة، خاصَّة في بيئة النُّزوح التي تتطلَّب تدخُّلًا منظمًا ومنسقًا.

في المقابل لا تتجاوز نسبة من رفضْنَ هذا الطَّرح أو تحفَّظْنَ عليه سوى 12.9%، ممَّا يعنِي أن التّجربة الغالبة للنِّساء كانت سلبية، واتَّسَمت بالتَّهمِيش أو سوء الاستهداف أو ضعف الوُصُول للمساعدات،

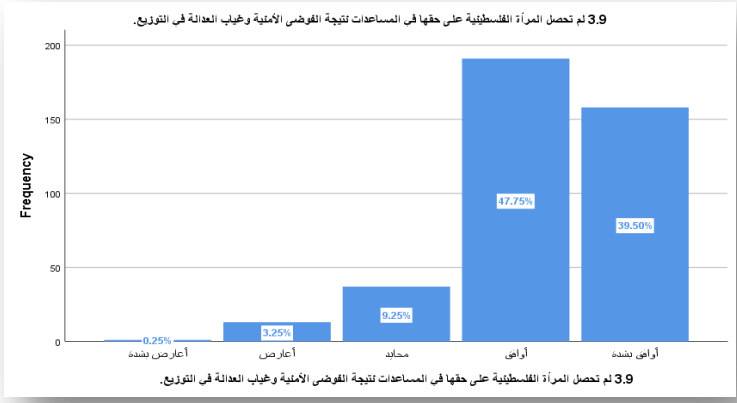

شكل (8): مؤشِّرات نسب حصول النِّساء على المساعدات

تعكس هذه النَّتائج عمق الأزمة الإنسانيَّة التي واجهتها النِّساء خلال الحرب، حيث بدا واضِحًا أنَّ الاحتياجات الطَّارِئة لم تقابلها استجابة إغاثيَّة منصفة، فارتفاع نسبة النِّساء اللَّواتي عبَّرن عن شُعُورهن بالحِرْمان من حقهنَّ في المساعدات (87.3%) لا يشير فقط إلى تقصير في التَّوزيع؛ بل إلى خلل هيكلي في إدارة المساعدات، خصوصًا في ظلِّ الانفلات الأمني وصُعُوبة الوصول إلى المناطق الأكثر تضرُّرًا.

حيث تشير النَّتائج إلى وجود فجوة كبيرة في آليَّات التَّوزيع قد تعود لغياب التَّنسيق بين الجهات الفاعلة أو التَّمييز في الوصول، كما أنَّ الفوضى الأمنيَّة جعلت من الصَّعبِ حماية نقاط التَّوزيع أو ضمان شفافيتها.

إنَّ هذه النَّتائج لا يمكن قراءتها بمعزل عن واقع الحرب والنُّزوح؛ لكنَّها أيضًا مؤشر على ضرورة إعادة هيكلة منظُومَة المساعدات الإنسانيَّة لتكون أكثر شمولًا وعدالة وإنصافًا للنِّساء، كما أنَّ النَّتائج تُظهر بوضوح أنَّ المساعدات لم تكن فقط غير كافية؛ بل غير عادلة في التَّوزِيع، وهو ما فاقم من معاناة النساء، وأثَّرَ على شعورهن بالأمن والكرامة خلال الحرب.

ثالثا: التفكك الاجتماعي والفوضى الأمنيَّة:

تشير نتائج هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ 52.5% من النِّساء وافقن، و36.0% وافقن بشدَّة، على أن التفكُّك الاجتماعي، والفوضى الأمنيَّة، وغياب الدعم المؤسَّسي كانت الأسباب الرئيسة لمشاعر القلق والتوتُّر النَّفسي خلال الحرب، أي أنَّ ما نسبته 88.5% من المشارِكات أكَّدْنَ هذا الشعور بشكل مباشر.

في المقابل لم تتجاوز نسبة من اعترضن أو أبدين موقفًا محايدًا الـ11.6%، وهو ما يعكس إجماعًا نسبيًّا على خطورة هذه العوامل، فهذه النتائج تسلط الضَّوء على أنَّ الضُّغوط النفسية لدى النساء لم تنبع فقط من القَصْف والدمار؛ بل من انهيار المنظومة الاجتماعيَّة التي توفِّر الإحساس بالأمان والاستقرار.

تُبرِز هذه الأرقام أنَّ 88.5% من النِّساء المشاركات في هذه الدِّرَاسة عبَّرن عن موافقتهنَّ على أن التفكك الاجتماعي، والفوضى الأمنيَّة، وغياب الدَّعم المؤسَّسي كانت من أبرز مصادر القلق النفسي لهن خلال الحرب، وتُشِير النِّسَب المرتفعة للموافقة إلى أنَّ الأزمة تجاوزت آثارها الجانب المادي أو الأمني المباشر، وامتدَّت لتضرب النَّسِيج الاجتماعي ومصادر الأمان المجتمعي.

هذا الأمر يعكس شعورًا واسعًا بانعدام الاستقرار، خاصَّة في ظلِّ تفكُّك الرَّوابط الأسريَّة بسبب النُّزوح، وفقدان الخصوصيَّة، وغياب البنى الاجتماعية الدَّاعمة، ويشير أيضًا إلى أنَّ ضعف التدخُّلات من قِبَل المؤسَّسات المحليَّة والدولية في توفير الحماية أو الدعم أسهم في تعميق الإحساس بالتَّهدِيد والعزلة.

رابعا: نقص خدمات الرِّعاية الصحيَّة للنِّساء خلال الحرب:

تكشف نتائج هذه الدِّرَاسة أنَّ 86.5% من النِّساء المشاركات (203 أوافق + 143 أوافق بشدَّة) أفدْنَ بأنَّهن لم يحصلن على رعاية صحيَّة ملائمة خلال الحرب، بسبب العمل بنظام الطَّوارئ وتعطّل معظم الخدمات الصحيَّة الاعتياديَّة، بينما لم تتجاوز نسبة من عبَّرن عن موقف معارض أو محايد 13.6% فقط، وهو ما يؤكِّد - بشكل واضح- حجم الأزمة الصحيَّة الَّتِي واجهتها النِّساء.

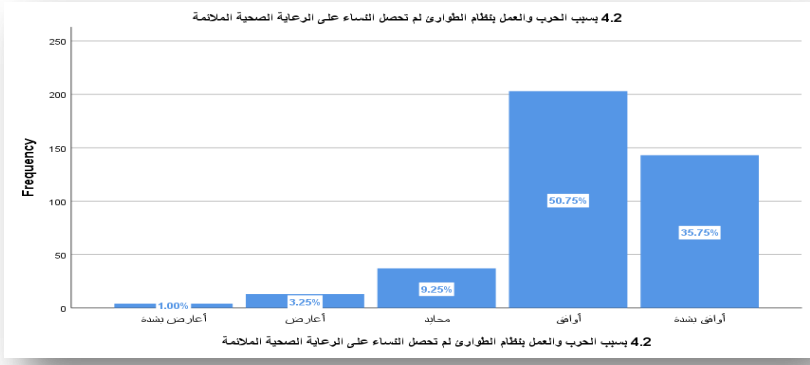

شكل (9): مؤشِّرات حصول النِّساء على الخدمات الصحيَّة خلال الحرب

تعكس هذه الأرقام حجم الكارثة الصحيَّة التي طالت النِّساء خلال الحرب، فقد أظهرت النَّتائج أن 86.5% من المُشارِكات أكَّدْنَ عدم حصولهنَّ على الرِّعاية الصحية المناسبة، وهو ما يشير إلى انهيار شبه تام للنِّظَام الصحي، لا سيَّما في خدمات الرِّعاية الأوليَّة، والصحَّة الإنجابيَّة، والمتابعة الدوريَّة للحوامل وحديثات الولادة.

وتُظهر هذه النَّتائج مدى الهشاشة البنيويَّة في النِّظام الصحِّي الفلسطيني تحت وطأة العُدْوان، حيث لم تكن المرافق قادرة على الاستجابة للاحتياجات الصحيَّة المتزايدة، خاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل النِّساء والأطفال، كما أسهمت أوضاع النُّزُوح والعيش في مراكز الإيواء في تقييد فرص الوُصُول للخدمات الصحيَّة الأساسيَّة، بما في ذلك الرِّعاية السابقة واللاحقة للولادة، فقد أدَّى القصف الممنهج للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحيَّة إلى خروج عدد كبير منها عن الخدمة، إضافة إلى نقص الكوادر الطبيَّة، والمستلزمات الأساسيَّة، وانقطاع الكهرباء، وهو ما فاقم من المخاطر الصحيَّة على النِّساء، خصوصًا في مراكز الإيواء ومناطق النُّزوح.

خامسًا: العيش في مخيّمات النزوح والعنف المجتمعي:

أظهرت نتائج هذه الدِّرَاسة أنَّ نسبة كبيرة من النِّساء المشاركات (95.5%، 382 من أصل 400) اعتبرن أنَّ العيش في مخيَّمات النُّزوح أدَّى إلى فقدان الخصوصيَّة، وأسهم في ارتفاع معدَّلات العنف المجتمعي، حيث أبدت 66.5% منهنَّ موافقة شديدة، و29% موافقة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة المعارضات أو المحايدات 4.5%.

وتعكس هذه النَّتائج الأوضاع الصَّعبة التي تواجه النِّساء في بيئة النُّزوح، حيث يسهم الازدحام وغياب الأمان والخصوصيَّة في تكوين بيئة محفِّزة للضُّغوط النفسيَّة والاجتماعية، ممَّا يُؤدِّي إلى زيادة حالات العنف اللفظي والجسدي، سواء داخل الأسرة أو في المحيط المجتمعي، كما تُشِير النَّتائج إلى قصور البنية التحتيَّة الطارئة في تلبية الاحتياجات الأساسيَّة للنِّساء، لا سيَّما فيما يتعلَّق بالخصوصيَّة والدَّعم النَّفسِي.

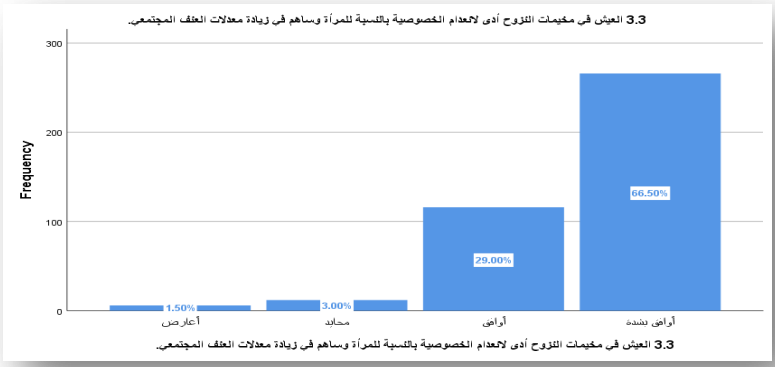

شكل (10): مؤشِّرات تحديات العيش في مخيَّمات النُّزوح و انعدام الخصوصيَّة

سادسًا: تداعيات الحَرب على الوضع الاقتصادي للنِّساء:

أظهرت نتائج هذِه الدِّرَاسة الميدانية أنَّ نسبة كبيرة جدًّا من المجيبات (86.3%) وافقن أو وافقن بشدَّة على أن الحرب أسهمت في تفاقم البطالة بين النِّساء، وهو ما يُعدُّ مؤشِّرًا واضحًا على تضرُّر الواقع الاقتصادي للمرأة بشكل مباشر.

بينَما بلغت نِسْبة المحايدات 8.5%، وقد تعكس هذه النِّسبة حالة من الغُمُوض أو عدم الارتباط المباشر بسُوق العمل، في حين أنَّ نسبة المُعارِضات (بشدَّة أو بدون) بلغت فقط 5.3%، وهِي نسبة هامشيَّة لا تقلِّل من حدَّة الظاهرة.

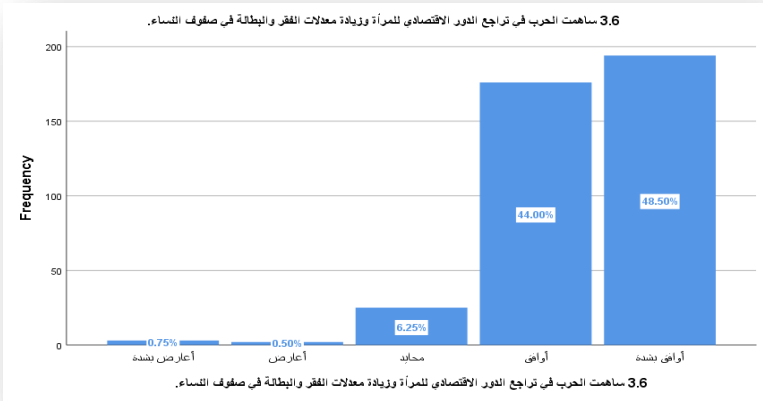

شكل (11): مؤشِّرات تحديات الوضع الاقتصادي للنِّساء خلال الحَرْب على غزَّة

تدلُّ هذه النَّتائج على أن الحرب تركت أثرًا اقتصاديًّا قاسيًا على النِّساء في غزَّة، حيث فُقدت مصادر الدَّخل، وتوقفت المشاريع، وتضرَّرَت قطاعات كانت توفِّر فرص عمل للنِّساء (كالمنظَّمَات الأهليَّة، والتّعلِيم، والمشروعات الصغيرة).

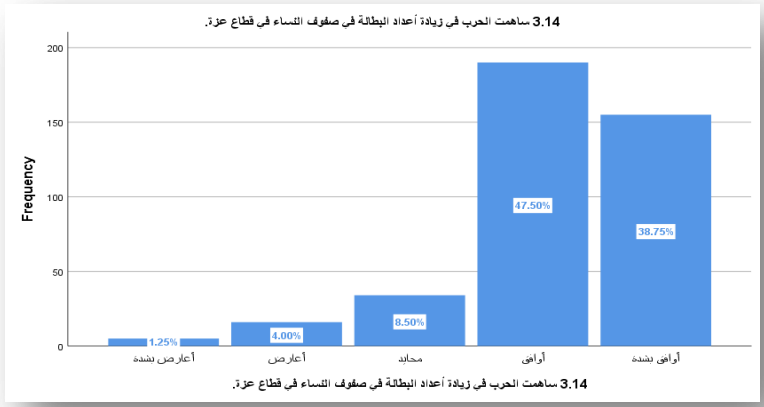

شكل (12): مؤشِّرات البطالة في صفوف النساء خلال الحرب.

ويعكُس ذلك الحاجة الملحَّة إلى برامج اقتصاديَّة طارئة موجَّهة للنِّساء، تدعم مشاريع صغيرة، وتوفِّر فرص تدريب وتشغيل، وتُراعي خصوصيَّة المرأة في ظلِّ بيئة الحرب والنُّزُوح.

سابعًا: الآثار النفسيَّة المباشرة للحرب على النساء:

أظهرت نتائج الاستمارة الميدانيَّة ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات الاضطراب النَّفسِي والقلق المستمر لدى النِّساء نتيجة الحَرْب والقصف المتواصِل، فقد أفادت 92.8% من المُشارِكات بأنهنَّ يعانين من اضطرابات نفسيَّة بدرجات متفاوتة، حيث أبدت 49.3% منهن موافقة، و43.5% موافقة شديدة، في حين لم تتجاوز نسبة المُعارِضات والمحايدات 7.3%، وتعكس هذه النِّسب الأثر النَّفسِي المباشر والعميق للحرب على النِّساء، مؤكِّدة أنَّ هذِه المشاعر ليست مؤقَّتة؛ بل متجذِّرة نتيجة تجارب النُّزوح وفقدان الأحبة وصعوبة تأمين الاحتياجات الأساسيَّة، وتشير البيانات إلى أنَّ اضطرابات القلق والضَّغط النَّفسِي باتت ظاهرة عامَّة بين النِّساء في قطاع غزَّة، متقاطعة مع مؤشِّرات أخرى مثل التَّفكير في الهجرة، وتراجع الأمان الشخصي، وفقدان مصادر الدَّخل، وتدهور البيئة المعيشيَّة، ممَّا يُعزِّز من حدَّة التأثير النَّفسي، وتبرز النَّتائج أنَّ النِّساء الحوامل والنَّازحات يمثلن الفئة الأكثر هشاشة التي تحتاج إلى تدخُّلات مركَّزة.

دلالات مهمَّة:

- ارتفاع مؤشِّرات القلق والاضطراب النَّفسِي يشير إلى احتماليَّة ظهور أعراض اضطراب الكرب التَّالي للصَّدمة (PTSD) لدى نسبة كبيرة من النِّساء.
- هُنَاك فجوة واضحة في توفير الدَّعم النَّفسي الطَّارِئ، سواء من خلال خدمات الرِّعاية الصحيَّة الأوليَّة أو البرامج المجتمعية، ممَّا يزيد من حدَّة المعاناة.

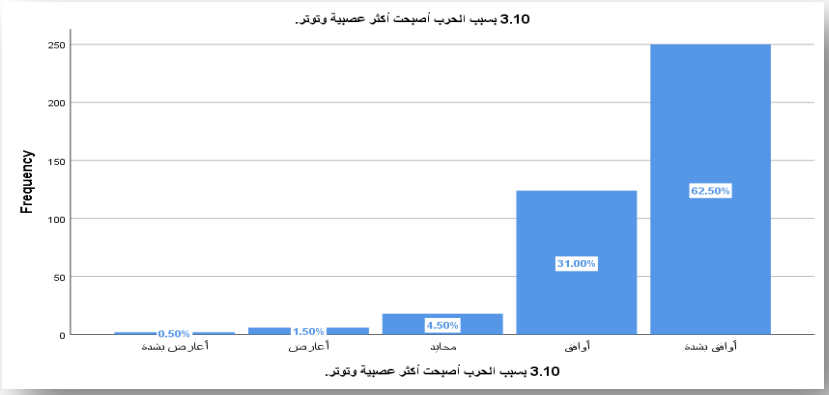

شكل (13): مؤشِّرات نسب العصبيَّة والتوتُّر للنِّساء خلال الحرب

تشير هذه النتائج إلى ضرورة تبنِّي نهج متكامل يعيد للمرأة الفلسطينيَّة قدرتها على الصُّمود والتَّعافي النَّفسي والاجتماعي بعد الحَرْب.

ثامنًا: مؤشِّرات القلق والخوف على الأسرة:

أظهرت نتائج الدِّراسة الميدانيَّة أنَّ مشاعر الخَوْف على الأسرة والأبناء شكَّلَت العامل الأبرز في الضَّغط النَّفسِي الَّذِي تعانيه النِّساء خلال الحرب في غزَّة، حيث وافقت 49.5% مِن المشارِكات بشدَّة على أنَّ هذا الخوف كان مصدرًا رئيسًا للقلق، ووافق 43.8% على ذلك، ليصل إجمالي النِّساء اللواتي أقرَرْن بالشُّعور العَمِيق بالخوف المستمر على ذويهنَّ إلى 93.3%، في المقابل كانت نِسْبة مَن لم يشعرن بهذا الخَوفِ ضئيلة جدًّا (1.%).

وتشير هذه النَّتائج إلى أنَّ الحرب لم تمثِّل تهديدًا خارجيًّا فحسب؛ بل تحوَّلَت إلى أزمة نفسيَّة مستمرَّة تؤثر في الوظائف الإدراكيَّة والعاطفيَّة للمرأة الفلسطينيَّة، خصوصًا في ظل النُّزوح وغياب المأوى الآمن وانعدام الاستقرار، ويبرز الخوف على الأبناء كهاجس يومي مركزي، ممَّا يعكس الحاجة الماسَّة إلى وضع خطَّة وطنيَّة شاملة للدَّعم النَّفسي والاجتماعي للنساء، تستند إلى بيانات ميدانيَّة دقيقة وفهم عميق للبيئة الاجتماعيَّة والنفسيَّة بعد الحرب.

وتوضِّح البيانات أنَّ هذه الحالة النفسية تؤثِّر في الوظائف اليوميَّة للمرأة، وقدرتها على اتِّخاذ القرار وإدارة حياتها الأسريَّة، خاصة مع تحملها عبء حماية الأبناء، وتقديم الدَّعم المعنوي في ظلِّ غياب أدوات الحماية، كما أفادت 93.5% مِن المُشارِكات (374من أصل 400) بأنهنَّ أصبحن أكثر عصبيَّة وتوتُّرًا بسبب الحرب، ممَّا يعكس حجم الضَّغط النَّفسي الواقع عليهنَّ في بيئة غير آمنة ومليئة بالصَّدَمات.

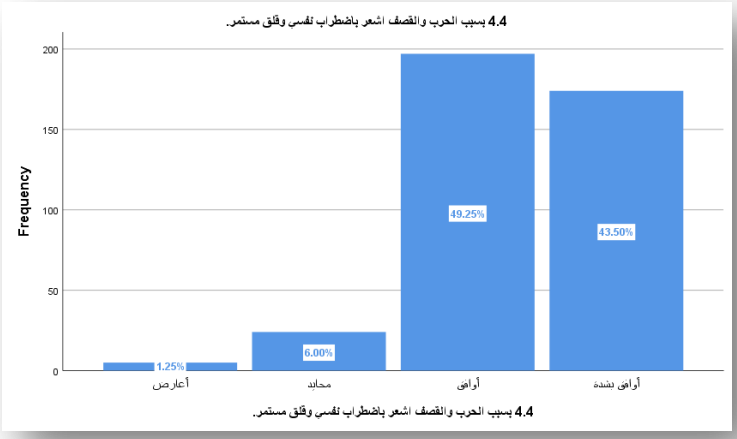

شكل (14): مؤشِّرات القلق والخوف على الأسرة لدى النِّساء خلال الحرب

تُشِير هذه النتائج إلى أنَّ النِّساء لا يعانين فقط من أعباء ماديَّة ومعيشيَّة؛ بل من أعباء نفسيَّة ثقيلة، مما يستدعي استجابة عاجلة متكاملة تجمع بين الوقاية والعلاج لدعم صحَّة المرأة الفلسطينيَّة النفسيَّة والاجتماعيَّة بعد الحَرْب.

تاسعا: التفكير في الهجرة والخلاص الفردي للنساء:

أظهرت نتائج الدِّراسة الميدانيَّة توجُّهًا لافتًا نحو فكرة الهجرة كخلاص فردي لدى النِّساء الفلسطينيَّات خلال الحرب، حيث عبَّرت نسبة 58.3% (بمجموع من "أوافق" و"أوافق بشدة") عن موافقتهنَّ على فكرة الهجرة، وهو مؤشر خطير يعكس حجم الإحباط والمعاناة التي عايشتها النِّساء في ظلِّ ظُرُوف الحرب، من فقدان الأمن، وانهيار الخدمات، وغياب الأفق السِّياسي والاجتماعي.

في المقابل عارضت نسبة 32.3% (مجموع من "أعارض" و"أعارض بشدة") هذا التوجُّه، ممَّا يدلُّ على تمسُّك جزء مهمٍّ من النِّساء بخيار البقاء رغم التَّحديات، ربما بدافع من القيم الوطنيَّة أو الأسريَّة أو فقدان القدرة على المغادرة، أمَّا الفئة المحايدة فقد بلغت 9.5%، ممَّا قد يُشير إلى حالة من التردُّد أو الغموض في الموقف، ناتجة عن تعقيد الظُّروف وعدم وضوح البدائل.

تعكس هذه النَّتائج تحوُّلًا في الوعي المجتمعي النَّسوي نحو التفكير في النَّجاة الفرديَّة، وهو تطوُّر مهمٌّ يستدعي انتباه المؤسَّسات السياسيَّة والاجتماعية، لأنَّه يُعبِّر عن تآكل الثقة في الحلول الجمعيَّة، ويفتح نقاشًا حول العلاقة بين المرأة والوطن في زمن الأزمات الممتدَّة.

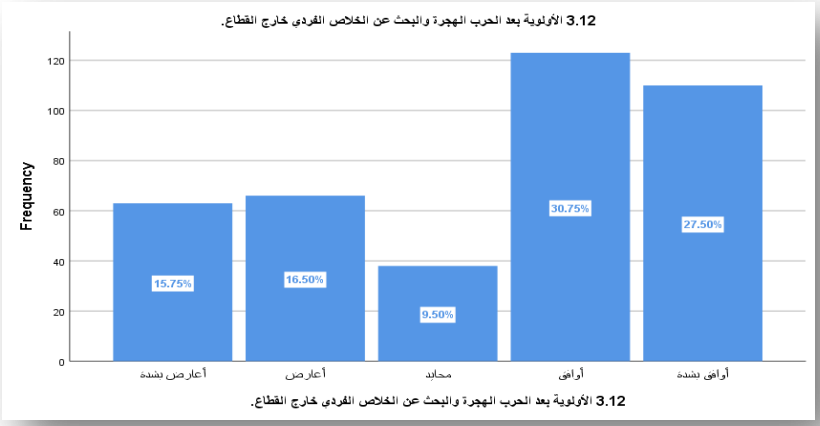

شكل (15): مؤشِّرات الهجرة والبحث عن الخلاص الفردي والجماعي لدى النِّساء

كما تُشير نتائج الإجابة عن تساؤل: "لا أفكر بالهجرة وأنتظر انتهاء الحرب لاستكمال حياتي التعليميَّة والشخصيَّة؟" إلى حالة من الانقسام في توجُّهات النِّساء الفلسطينيَّات تجاه فكرة الصُّمود مقابل الخلاص الفردي:

1. حيث بلغت نسبة من يوافقْنَ أو يوافقْنَ بشدَّة على هذا التوجه 45.3%، وهو مَا يعكس وجود إرادة لدى شَرِيحة واسعة من النِّساء للاستمرار في غزَّة رغم الأوضاع القاسية، مع أمل بانتهاء الحرب واستئناف حياتهنَّ الطبيعيَّة.

2. في المقابل، بلغت نسبة من يعارضْنَ أو يعارضْنَ بشدَّة 40%، وهو مؤشر على أنَّ نسبة كبيرة لم تعد ترى في غزَّة مستقبلًا ممكنًا، ممَّا يُظهر تراجع الأمل لدى هذه الفئة، وربَّما تأثرها المباشر بالواقع الإنساني والمعيشي القاسي.
3. أمَّا الفِئة المحايدة فقد شكَّلَت 14.8%، وهو ما قد يُعبّر عن تردُّد أو ضبابيَّة في اتِّخاذ موقف واضح نتيجة تعقيد الظُّروف.

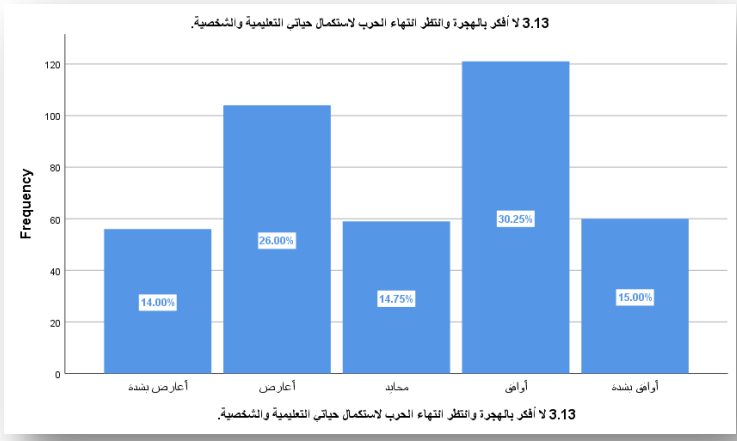

شكل (16): مؤشرات رفض الهجرة والتمسُّك بالبقاء لدى النساء بعد الحرب

تكشف هذه النتائج عن انقسام داخلي في وعي المرأة الفلسطينيَّة بين التمسُّك بالأرض وانتظار الاستقرار، وبين السَّعي للهُرُوب من واقع الحرب والمعاناة، ويعكس هذا التردُّد الحاجة إلى تدخُّلات نفسيَّة واجتماعيَّة تعيد ترميم الثقة وتُعزِّز الانتماء، إلى جانب ضرورة معالجة الجذور السياسيَّة والإنسانيَّة التي تدفع بهذا الاتِّجاه نحو الهجرة.

عاشرًا: تحوُّلات الدَّور الاجتماعي للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب:

تشير نتائج هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ 82.3% من النِّساء المشاركات (329من أصل 400) يرينَ أن الحرب قد أعادت تشكيل الدَّور الاجتماعي للمرأة

الفلسطينيَّة، وجعلتها تتحمَّل مسؤوليَّات أكبر، لا سيَّما في تلبية احتياجات الأسرة اليوميَّة، نتيجة غياب المُعِيل أو تفكك الأسرة أو تدهور الأوضاع الاقتصاديَّة، في المقابل لم تتجاوز نسبة الرَّافِضات 3.5%، فيما بقيت 14.2% محايدات، ممَّا يعكس توافقًا واسعًا على أن الظروف الاستثنائيَّة فرضت أدوارًا تتجاوز التقليديَّة.

لقد اضطرت المرأة لتصبح المُعِيل والمسؤول الأوَّل عن تأمين الاحتياجات الأساسيَّة، مثل الغِذَاء والمأوى والدَّواء، مع تحمُّل أعباء نفسيَّة وماديَّة مضاعفة بسبب النُّزوح، والبطالة، وفقدان أفراد الأسرة، ممَّا أثَّر في أدوارها المجتمعيَّة والسياسيَّة.

مؤشِّرات مهمَّة:

1. أكثر من نصف المُشارِكات (56.3%) وافقن، و26% أبدين موافقة شديدة على التحوُّل في الدَّور الاجتماعي، ممَّا يعكس فرض الحرب لمسؤوليات اقتصاديَّة واجتماعيَّة جديدة على النِّساء.
2. تواجه المرأة ضغوطًا نفسيَّة وماديَّة متزايدة نتيجة النُّزوح المتكرِّر، وارتفاع البطالة، وانعدام الأمن الغِذَائي.
3. غياب البنى التحتيَّة الدَّاعمة وخدمات الحماية الاجتماعية يزيد من معاناتها، ويُضاعف احتماليَّة الإجهاد والإرهاق.
4. ضعف برامج الدَّعم الاقتصادي والاجتماعي، وعدم وجود إستراتيجيَّات واضحة لتمكين المرأة نفسيًّا واجتماعيًّا في ظلِّ أدوارها الجديدة.
5. استمرار التَّقاليد الاجتماعيَّة المحافظة التي تحدُّ من قبول دور المرأة الجديد، وتوفير الحماية القانونيَّة والاجتماعيَّة اللازمة.

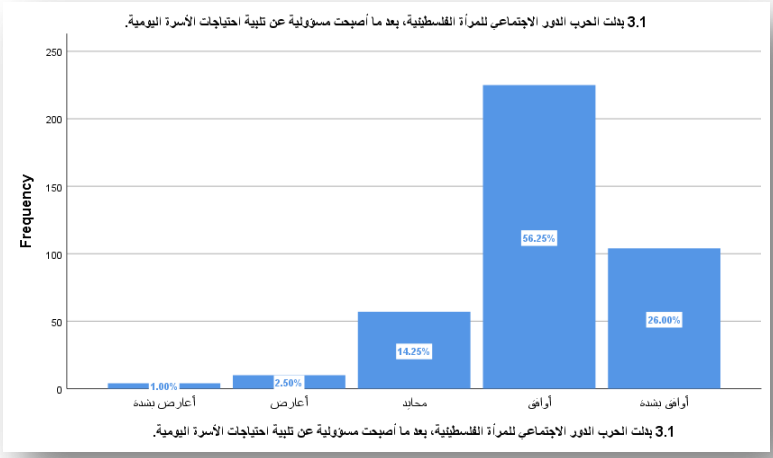

شكل (17): مؤشِّرات تحوُّلات الدَّور الاجتماعي لدى النِّساء خلال الحرب

كما تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى أنَّ 68.3% من المُشارِكات (273 من أصل 400) ترى أنَّ العادات والتَّقاليد المحافظة في المجتمع الفلسطيني تشكل عائقًا رئيسًا أمام تقدُّم المرأة في المناصب السياسيَّة، وهذه النِّسبة تعكس إدراكًا قويًّا لتأثير البُعد الثَّقافي والاجتماعي على فرص النِّساء في المشاركة السياسيَّة والمضي قدمًا في مناصب قياديَّة.

في المقابل لم تعارض هذه الفكرة سوى 21.8% من المُشارِكات، بينما كانت نسبة المُحايِدات 10%، ممَّا يُشِير إلى وجود بعض الانقسامات أو التردُّد في تفسير دور العادات والتَّقاليد.

هذا الواقع يؤكِّد الحاجة إلى التَّعامل مع القضايا الثقافيَّة والاجتماعيَّة بجانب السِّياسات الرسميَّة لتمكين المرأة، لأنَّ التَّحديات ليست فقط هيكليَّة؛ بل أيضًا متجذِّرة في القيم والعادات المجتمعيَّة.

الحادي عشر: تأثير جلسات الدَّعم النفسي والأنشطة المجتمعيَّة:

تُظهر النَّتائج أنَّ برامج الدَّعم النفسي والأنشطة المجتمعيَّة كان لها أثر إيجابي ملحوظ في مساعدة النِّساء على التكيُّف مع الصَّدمات وضغوطات النُّزُوح،

وبالرَّغم مِن أنَّ نحو خمس العينة لم تشعر بأثر فعلي لهذه التدخُّلات فإنَّ الأغلبيَّة وجدت فيها وسيلة فعَّالة للتَّخفيف من التوتُّر، ممَّا يعكس أهميَّة تعزيز هذه البرامج، وتوسيع نطاقها في المستقبل.

أظهرت نتائج الدِّراسة الميدانية أنَّ جلسات الدَّعم النَّفسي والأنشطة المجتمعيَّة شكَّلَت عاملًا مساعدًا مهمًّا في تخفيف الضُّغوط النفسيَّة عن النِّساء خلال فترة النُّزوح، حيث عبَّرَت نسبة كبيرة من المُشارِكات عن استفادتهن الإيجابيَّة من هذه التدخُّلات، فقد أفادت 63.3% منهنَّ (48.8% أوافق، 14.5% أوافق بشدة) بأنَّ تلك الجلَسات ساعدتهنَّ على التكيُّف مع التَّحديات اليوميَّة والضغوط المتزايدة، في المقابل بلغت نسبة مَنْ لم يشعرن بتأثير إيجابي مباشر 19.6%، فيمَا ظلَّتْ 17.3% على الحِيَاد.

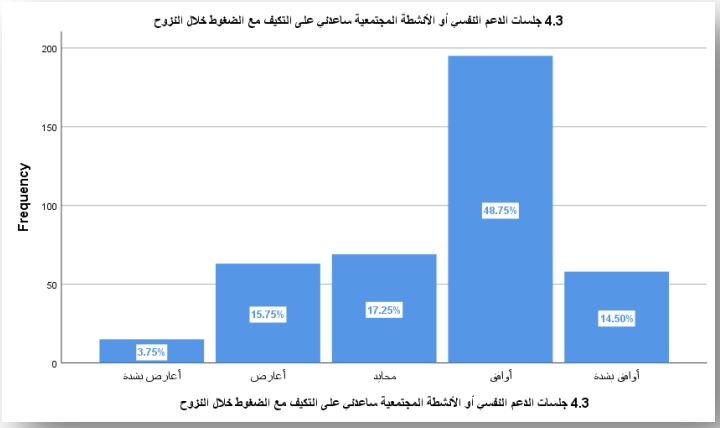

شكل (18): مؤشِّرَات جلسات الدعم النَّفسي للنِّساء خلال الحرب

تشير هذه النتائج إلى أنَّ الدَّعم النفسي المجتمعي يُعد أداة فعَّالة في إدارة الصَّدمة النفسيَّة لدى النِّساء المتأثرات بالحرب والنُّزوح، ويستدعي الأمر تطوير هذه البرامج، وتكييفها لتُراعي الفُرُوقات الفرديَّة ومستويات التقبُّل المختلفة، مع ضرورة ضمان استمراريتها، وتوفير كوادر متخصِّصة تقود هذه الجلسات بطرق علميَّة ومرنة.

كما تشير نتائج الاستمارة إلى أنَّ الدَّعم النَّفسِي والاجتماعي الَّذِي قدمته المؤسَّسات أو المبادرات المحليَّة خلال الحرب على غزَّة كان حاضرًا بدرجة مقبولة؛ ولكنَّه غير كافٍ لتغطية جميع الفئات المتضرِّرة، خاصة النساء.

- 45.3% من المشارِكَات وافقن على أنهنَّ تلقين دعمًا نفسيًّا واجتماعيًّا.
- و14.5% وافقن بشدَّة، ممَّا يعني أنَّ 59.8% تلقين شكلًا من أشكال الدَّعم.
- بالمقابل 26.1% (أعارض + أعارض بشدة) أفَدْنَ بعدم حُصُولهن على أيِّ دعم.
- و14.2% كنَّ محايدات، ممَّا قد يشير إلى دعم جزئي أو غير منتظم.

وتعكس هذه النَّتائج وجود جُهُود فعليَّة من قِبَل بعض المؤسَّسات والمبادرات المحليَّة في تقديم الدَّعم النَّفسي والاجتماعي خلال الحرب؛ إلا أنَّها تكشف في الوقت ذاته عن تفاوت واضح في وصول هذه الخدمات إلى الفئات المستهدفة، ويظهر ذلك جليًّا في محدوديَّة التغطية الجغرافيَّة، خاصَّة في مناطق النُّزوح المكتظَّة ومراكز الإيواء التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسيَّة، وصعوبة الوصول إليها بفعل الأوضاع الأمنيَّة أو اللوجستيَّة، كما تبرز الفجوة في استهداف النِّساء الأكثر هشاشة، مثل الأرامل، أو من فقدن المُعِيل، أو ممَّن يعِشْن في ظروف معيشيَّة قاسية، ممَّا يتطلَّب تدخُّلًا أكثر شمولًا وعدالة في توزيع خدمات الدَّعم وتوجيهها بناءً على أولويات الاحتياج الفعلي.

وبالرَّغم من أنَّ غالبيَّة النساء تلقين دعمًا نفسيًّا فإنَّ ربع العينة تقريبًا لم يصل إليهنَّ هذا الدَّعم، ممَّا يعزِّز الحاجة لوضع إستراتيجيَّة وطنيَّة شاملة للدَّعم النفسي والاجتماعي في الأزمات الممتدَّة، تستند إلى نتائج ميدانية واضحة وتضمن العدالة في الوُصُول.

الثاني عشر: دور المؤسَّسات الأهليَّة والدوليَّة في توفير حماية للمرأة:

تشير هذه النَّتائج إلى أن أكثر من نصف العينة (55.1%) تؤيّد أن المؤسسات الأهليَّة لعبت دورًا مهمًّا في تلبية احتياجات النِّساء خلال الحرب، من خلال نسبة من "يوافق" (36.3%) و"يوافق بشدَّة" (18.8%)، في المقابل أبدى ربع المشاركين (25.3%) رأيًا سلبيًّا تجاه هذا الدَّور، بينما بقيت نسبة ليست قليلة (19.8%) على الحِيَاد.

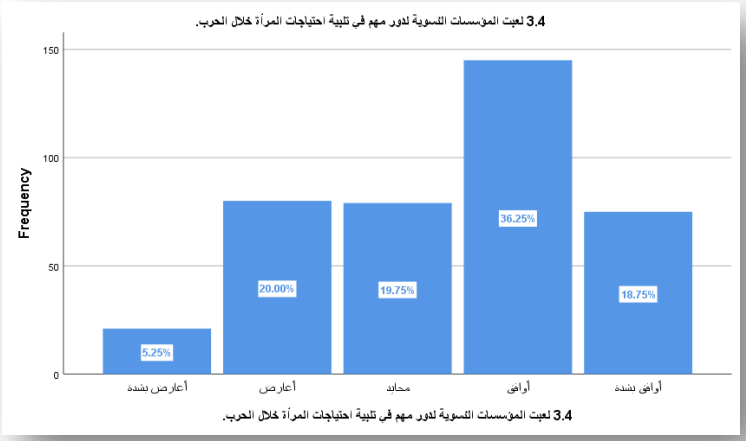

شكل (19): مؤشِّرات دور المؤسَّسات النَّسوية في دعم النِّساء خلال الحرب

يعكس هذا التَّوزيع تنوُّعًا في التقدير الشَّعبي لدور المؤسَّسات الأهليَّة، مع وجود قبول نسبي بأهميَّة تدخلها في ظلِّ تقاعس الجهات الرسميَّة؛ لكن بالمقابل يظهر أيضًا نقص في الثقة أو التغطية الشَّاملة من جانب هذه المؤسَّسات، وهو ما يمكن أن يفسِّر حجم المعارضة أو المواقف المحايدة، وهذه النَّتائج تُبرز الحاجة إلى تعزيز فعاليَّة واستجابة المؤسَّسات الأهليَّة، وتحسين شفافيتها وتواصلها مع المجتمع، خصوصًا النِّساء في فترات الأزمات، حيث تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى أنَّ 64.3% من المُشارِكات (257من أصل 400) يعتقدن أن المؤسَّسات الرسميَّة والأهليَّة لم تقم بدورها المطلوب، كما يجب في حماية النساء أو ضمان التَّوزيع العادل للمساعدات خلال الحرب، وقد توزَّعت الآراء كالتَّالي:

أوافق بشدَّة: 26.3%، أوافق: 38.0%، محايد: 20.3%، أعارض و(أعارض بشدة) مجتمعَين: 15.5% فقط.

وتعكس هذه النَّتائج وجود فجوة كبيرة في ثقة النِّساء بالمؤسَّسات المعنيَّة بالإغاثة والحماية، سواء كانت حكوميَّة أو أهلية، ويشير الحياد المرتفع نسبيًّا (20.3%) إلى ضبابيَّة أو ضعف تواصل المؤسَّسات مع بعض الفئات، أو محدوديَّة الوعي بالأدوار المفترضة لهذه الجهات، فهذه المعطيات تؤكِّد وجود ضعف في التَّنسيق، وشبه غياب لمعايير الشَّفافية والنَّزاهة في تقديم الخدمات والمساعدات للنِّساء خلال الحرب.

كشفت نتائج هذا المحور عن الأثر العميق للحرب على النِّساء من مختلف الجوانب الإنسانيَّة، والصحيَّة، والنفسيَّة، والاجتماعيَّة، فقد كانت النِّساء من أكثر الفئات تضرُّرًا، حيث عانين من فقدان المأوى، وانعدام الأمن الغِذَائي، وتفاقم الأعباء المعيشيَّة في ظلِّ غياب المُعِيل أو مصادر الدَّخل، كما تدَهْورت أوضاعهنَّ النفسيَّة والصحيَّة بشكل كبير، في ظلِّ انهيار منظومة الخدمات الأساسيَّة، وصعوبة الوصول إلى الرعاية الطبيَّة والدَّعم النفسي، خاصة للنِّساء الحوامل والمرضعات، كما أظهرت البيانات أيضًا أنَّ أولويَّات النساء تغيَّرت بفعل الأوضاع الكارثيَّة، حيث باتت ترتكز على البقاء والنَّجاة، على حساب المشاركة المجتمعيَّة والسياسيَّة، وهذا يعكس الحاجة إلى سياسات عاجلة تُعنى بإعادة تأهيل النِّساء نفسيًّا واجتماعيًّا، وتمكينهنَّ اقتصاديًّا، وضمان وصولهنَّ إلى خدمات صحيَّة وإنسانيَّة متكاملة خلال مرحلة التَّعافي، وفي هذا الإطار تُقدِّم هذه الدِّرَاسة مجموعة من التَّوصيات والتدخُّلات الموصى بها كالتَّالي:

- تعزيز شبكات الحماية الاجتماعيَّة الحسَّاسة للنَّوع الاجتماعي، مع ضمان وصول عادل وشفاف للنِّساء، خصوصًا النَّازحات والمُعِيلات، إلى المساعدات الغذائيَّة والصحيَّة، وتوسيع برامج الأمن الغذائي والرِّعاية التغذوية المدمجة ضمن خدمات الرعاية الصحيَّة الأوليَّة.

- دعم التَّمكين الاقتصادي للنِّساء عبر برامج التَّمويل الصَّغِير وسبل العيش، وربطها بالتَّمكِين القانوني والمؤسَّسِي، بما يراعي الأدوار الجديدة التي تتحمَّلها النِّساء في سياق النُّزوح وما بعد الحرب، وبالتنسيق مع مؤسَّسات المجتمع المدني النسويَّة.
- تبنّي نموذج استجابة إنسانيَّة وصحيَّة شاملة وحسَّاسة للنَّوع الاجتماعي، يشمل إعادة تأهيل المراكز الصحيَّة، وتوسيع العيادات المتنقلة، وإدماج الصحَّة الجسديَّة والنفسيَّة والإنجابيَّة كحق أساسي في خطط الطَّوارئ والتَّعافي طويلة المدى.
- توسيع وتطوير خدمات الدَّعم النَّفسِي والاجتماعي للنساء من خلال برامج مجتمعيَّة عاجلة ومستدامة، تشمل تدخُّلات فرديَّة وجماعيَّة في مراكز الإيواء والمدارس والمجتمع المحلي، مع التَّركِيز على الأمَّهات والنِّساء الأكثر هشاشة.
- بناء قدرات الكوادر الصحيَّة والاجتماعيَّة والمجتمعيَّة على تقديم الدَّعم النفسي الأولي، ورصد المؤشِّرات النفسيَّة، والإحالة المناسبة، مع إشراك الأسرة في برامج الدَّعم لتعزيز التَّماسك الأسري وتخفيف العبء عن النِّساء.
- توفير مساحات آمنة للنِّساء في مراكز النُّزوح، إلى جانب إطلاق حملات توعية للحد من العنف الأسري والمجتمعي، ومواجهة الوصمة المرتبطة بطلب الدَّعم النَّفسِي.
- تعزيز مشاركة النِّساء في صنع القرار المحلِّي والتَّخطيط المجتمعي، وضمان إدماج احتياجاتهنَّ في التدخُّلات الإنسانيَّة وبرامج التَّعافي وإعادة الإعمار.
- إصلاح بنية التدخُّلات الإنسانيَّة عبر تفعيل أنظمة تسجيل ورقابة شفافة، وإشراك النِّساء في لجان المتابعة والمساءلة المجتمعيَّة، بما يحدُّ من التَّمييز والتَّهميش، ويعزِّزُ العدالة والكفاءة.

- تعزيز الأطر التشريعيَّة والسياساتيَّة لحماية حقوق النِّساء في الظُّروف الاستثنائيَّة، ومواجهة الصُّور النمطيَّة، ودعم البرامج التعليميَّة والتدريبيَّة التي تعزِّز الثقة بالذات والقدرات القياديَّة والسياسيَّة للنِّساء.

المبحث الثالث:
الدَّور الوطني والسِّياسي وتحديات المشاركة السياسيَّة ما بعد الحرب

يهدف هذا المحور إلى توضيح الدَّور الوطني والسِّياسي الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة على مدار تاريخ حركة النِّضال الفلسطيني، وأثر الحرب على توجُّهات النِّساء تجاه المشاركة السياسيَّة خلال مرحلة التَّشافي، أولويَّاتهم بين التَّمكين الاقتصادي والمشاركة السياسيَّة.

أولًا: نتائج الدَّور الوطني والسِّياسي:

أظهرت نتائج هذه الدِّراسة وعيًا مجتمعيًّا واسعًا بالدَّور التَّاريخي للمرأة الفلسطينيَّة في مسيرة النِّضال السياسي، إذ عبَّر 84.3% من المشاركين (337من أصل 400) عن تأييدهم لهذه الرؤية، وانقسموا إلى 55.3% أبدوا موافقتهم، و29% أيَّدوا ذلك بشدَّة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة الرَّافضِين 5.1%، بينما بقي 10.8% في موقف الحياد.

وتشير نتائج هذه الدِّراسة إلى إدراك واسع بين المُشارِكات للدَّور التَّاريخي الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة في حركة النِّضال السياسي، كما تشير هذه النِّسبة المرتفعة إلى اعتراف جمعي بالدَّور المحوري الَّذِي اضطلعت به النِّساء في العمل الوطني الفلسطيني، سواء في المقاومة الشعبيَّة، أو العمل النقابي، أو الأطر التنظيمية، ممَّا يعكس ترسُّخ هذا الوعي في الذاكرة المجتمعيَّة رغم التحديات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي واجهت المرأة الفلسطينيَّة عبر العقود.

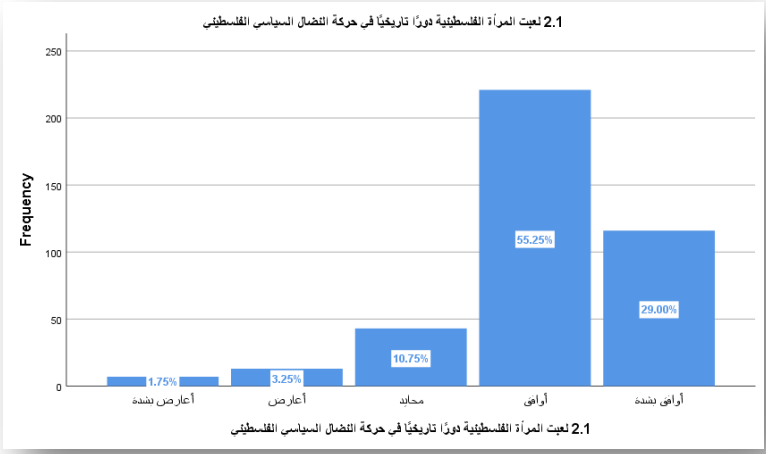

شكل (20): مؤشِّرات الدَّور الوطني الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة

تعكس هذه النتائج وعيًا جمعيًّا بقيمة الدَّور السِّياسي للمرأة، وتاريخها الطويل في المقاومة والعمل الوطني، سواء في النِّضال الشَّعبي أو العمل المؤسَّسي والتَّنظيمي.

كما تشير البيانات إلى أنَّ 78.5% من النِّساء المشاركات في هذه الدِّراسة يشعرن بأنَّ الحرب الأخيرة قوّضت المكتسبات التي حققتها المرأة الفلسطينيَّة في مجال المشاركة السياسيَّة والمجتمعيَّة، ويُعدُّ هذا المؤشِّر مقلقًا، ليس فقط بسبب ارتفاع نسبته؛ بل لأنَّه يعكس تراجعًا جماعيًّا في ثقة النِّساء باستمرار مسار التَّمكين السِّياسي والاجتماعي.

هذه النِّسب المرتفعة تعكس إدراكًا جمعيًّا لدى النِّساء بأنَّ الحرب لم تكن مجرد كارثة إنسانيَّة؛ بل كانت نكسة لحقوقهنَّ المدنيَّة والمجتمعية التي نُحتت عبر سنوات من النِّضال والعمل الحقوقي.

لقد أسهمت عدَّة عوامل في تقويض المشاركة النسويَّة، ومنها تفكُّك البنى المؤسَّسية، وتوقُّف البرامج المرتبطة بتمكين النِّساء، وانسحاب المرأة القسري من الفضاء العام نتيجة النُّزوح والتَّهديدات الأمنيَّة، وتهميش قضايا النِّساء في أولويَّات

الفصائل والسُّلطات الرسمية خلال الأزمة، وتركيز النِّساء على النَّجاة وتأمين الحد الأدنى من احتياجات الأسْرَة.

ثانيًا: مؤشرات نسب مشاركة المرأة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية:

تشير نتائج هذه الدِّرَاسة إلى وُجُود قناعة راسخة بين غالبية المُشارِكات (69.3%) بأنَّ نسب مشاركة النِّساء في مؤسَّسات منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة والسُّلطة الوطنيَّة لا تزال متدنية، وهو ما يعكس فجوة مستمرَّة بين الدَّور الوطني الَّذِي تؤديه النساء، وبين تمثيلهنَّ الفعلي في مواقع القرار.

يُظهر هذا المؤشر أنَّ النساء لا يزلن يُقصَين بشكل ممنهج مِن مراكز التأثير السِّياسي، رغم مشاركتهنَّ التاريخيَّة في النضال، ورغم التطوُّرات النظرية على صعيد السياسات الجندريَّة، كما أن نسبة الحياد المرتفعة نسبيًّا (18.5%) قد تعكس شعورًا بالإحباط أو ضعف الثِّقة بجدوى التَّغيير.

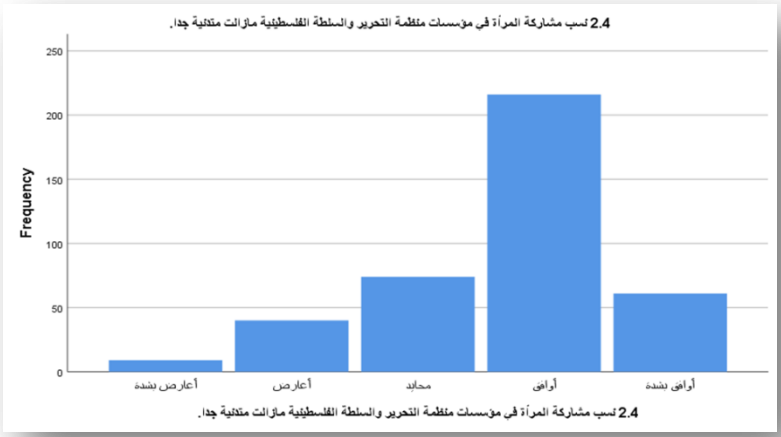

شكل (21): مؤشِّرات نسب مشاركة المرأة في مؤسَّسات منظمة التَّحرير

كما تشير النَّتائج إلى أنَّ 69.6% من المُشارِكات (278من أصل 400) يعتقدن أنَّ تقلد المرأة للمناصب العليا داخل مؤسَّسات السلطة الفلسطينيَّة لا يتناسب مع حجم دورها الوَظِيفي وإسهامها الفعلي، وهذه النِّسبة العالية تعكس

إحساسًا قويًّا بعدم العدالة والتَّمثيل النَّاقص للمرأة في المواقع القياديَّة، رغم إسهامتها الكبيرة في العمل المؤسَّسي والوظيفي.

في المقابل رفضَتْ نسبة صغيرة بلغت 10.6% هذا الطَّرح، بينما فضَّل 20% موقفًا محايدًا، ممَّا قد يدلُّ على اختلاف التَّجارب الشَّخصية أو عدم وضوح الرؤية حول إمكانيَّات التَّغيير.

وهذه النَّتائج تؤكِّد وجود فجوة واضحة في تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار العليا، وهو أمر ينعكس سلبًا على فعاليَّة المشاركة النسائيَّة في صياغة السياسات العامة، وتوجيه الأداء المؤسَّسِي.

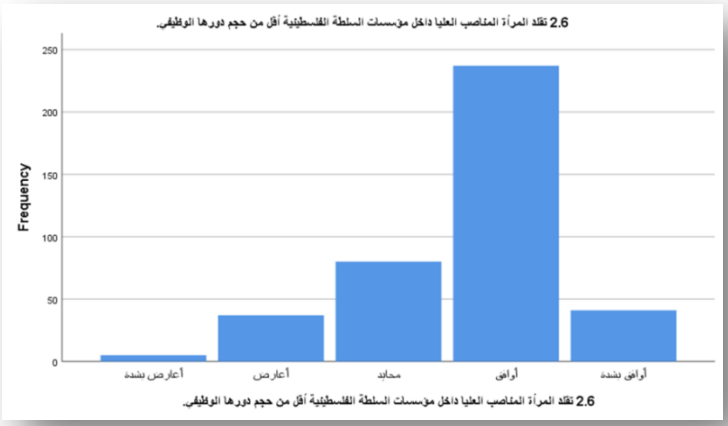

شكل (22): مؤشِّرات نسب مشاركة المرأة في مؤسَّسات السُّلطة الفلسطينيَّة

من جهة أخرى فإنَّ استمرار هذا التَّمثيل المحدود يُعدُّ انعكاسًا لبنية سياسيَّة لا تزال تهيمن عليها العقليَّة الذكوريَّة، وهو ما يقوِّض مبدأ العدالة التمثيليَّة، ويُضعف من فعاليَّة الشَّراكة الوطنية الشاملة، خاصَّة في ظل الأزمات الممتدَّة التي تتطلَّب توسيع دائرة صنع القرار، كما أنَّ استمرار تدنِّي التَّمثيل النَّسوي في المؤسَّسات الوطنيَّة يشير إلى ضعف الإرادة السياسيَّة في تحقيق التوازن الجندري.

وهناك حاجة ماسَّة لتفعيل قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، خاصة قرار مجلس

الأمن 1325 المتعلِّق بالمرأة والأمن والسَّلام، وتطوير آليَّات فاعلة لتمكين النساء داخل الأحزاب والمؤسَّسات الوطنية، وتوسيع دائرة مشاركتهنَّ بما يتجاوز الأدوار التكميليَّة أو الشكليَّة.

ثالثا: مؤشّرات النّساء في النّظام الحزبي الفلسطيني:

تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى أنَّ 57.3% من المُشارِكات (229 من أصل 400) يعتقدن أنَّ النِّظام الحزبي الفلسطيني لا يساعد النساء على تبوُّء مواقع متقدِّمة في البُنى الحزبيَّة والتنظيميَّة، وهذا المؤشِّر يعكس إدراكًا عامًّا لوجود عوائق بنيويَّة وثقافيَّة داخل الأحزاب الفلسطينيَّة تُعِيق تمكين المرأة، رغم حضورها الفاعل في العمل السِّياسي والنِّضالي.

وفي المقابل عبَّر 13.8% فقط عن رفضهم لهذا الطَّرح، بينما فضَّل 29% اتِّخاذ موقف محايد، ممَّا قد يعكس تردُّدًا أو إحباطًا من إمكانيَّة التغيير، أو نقصًا في التجربة التَّنظيميَّة لدى بعض المُشَاركات.

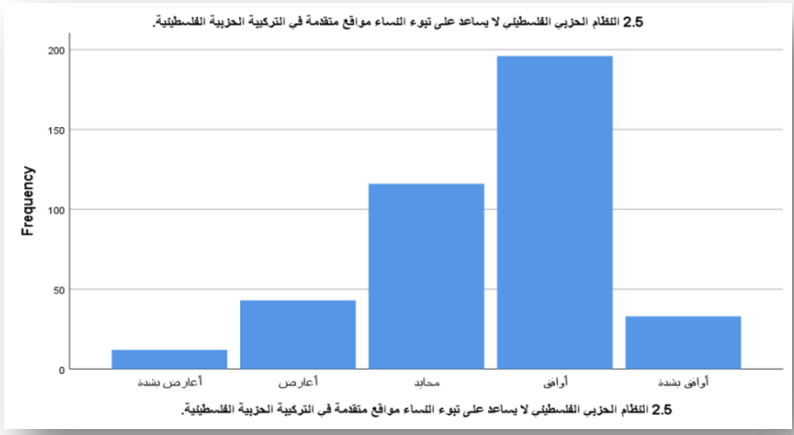

شكل (23): مُؤشِّرات دور النِّساء في النِّظام الحزبي الفلسطيني

تُشِير هذه النَّتائج إلى أن الهيمنة الذكوريَّة داخل الأحزاب لا تزال قائمة، وغالبًا ما تُحجّم مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، وتحصر أدوارهن في العمل

القاعدي أو المهام الاجتماعية والتنظيمية الثانوية.

كما تشير نتائج الدِّراسة إلى أنَّ 67% من المُشارِكات (268من أصل 400) يعتقدن أنَّ الفصائل الفلسطينيَّة لم تقم بالدَّور المطلوب منها في حماية النِّساء والأطفال خلال الحرب، حيث وافق 42% على هذا الطَّرح، وأيدته بشدَّة 25%، في حين عبَّرت 18.6% فقط عن معارضتهن، وبقيت 14.5% محايدات.

وتُظهر هذه النَّتائج تراجعًا في ثقة النِّساء بأداء الفصائل خلال الأزمات، لا سيما فيما يخصُّ توفير الحماية والرِّعاية للفئات الأكثر هشاشة، كما تعكس شعورًا بالخذلان نتيجة غياب آليَّات الحماية الفاعلة، وعدم وجود خطط استجابة تُراعي خصوصيَّة النِّساء والأطفال.

رابعًا: نتائج الفجوة بين الدَّور الوطني والسِّياسي والمكانة:

تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى فجوة واضحة بين الدَّور الوطني الذي قامت به المرأة الفلسطينيَّة قبل السَّابع من أكتوبر، ومكانتها السياسيَّة الفعليَّة بعد هذا التَّاريخ، فقد عبَّر 62.5% من المُشارِكات (أي 250من أصل 400) عن اعتقادهن بأنَّ المرأة لم تحصل على المكانة السياسيَّة المستحقَّة، رغم مشاركتها الواسعة في مختلف أشكال النِّضال والدَّعم المجتمعي خلال الحرب.

وفي المقابل لم تتجاوز نسبة من خالفنَ هذا الرأي 18.2%، في حين بقيت 19.3% محايدات، ممَّا يعكس تردُّدًا في الحكم أو غياب تغيُّر ملموس في الواقع السِّياسي للمرأة بعد الحرب، كما أنَّ نسبة المحايدات (14.8%) قد تعكس فجوة في الوعي السِّياسي أو الشُّعور بالعجز عن التغيير، ممَّا يستدعي تدخُّلات توعويَّة لربط المشاركة السياسيَّة بالتَّمكين المجتمعي.

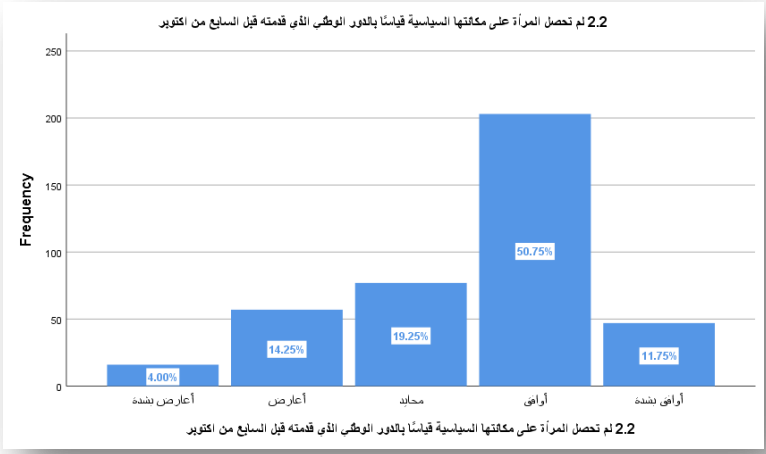

شكل (24): مؤشِّرات الفجوة بين الدَّور الوطني الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة ومكانتها

كما تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى إدراك غالب لدى المشاركات بأنَّ غياب المساواة السياسيَّة بين الجِنسَين يشكِّل أحد أبرز أسباب استمرار التَّمييز ضد المرأة، فقد عبَّر 74.5% من العينة (298من أصل 400) عن موافقتهم على أنَّ التفاوت في المكانة السياسيَّة بين الرجل والمرأة يعمِّق الفجوة القائمة على أساس النَّوع الاجتماعي.

في المقابل لم تتجاوز نسبة المُعَارضات لهذه الفكرة 10.8%، بينما بقيت 14.8% محايدات، ممَّا يعكس تردُّدًا لدى بعض الفئات أو عدم وضوح العلاقة بين المشاركة السياسيَّة والتَّمييز الجندري.

فهناك إدراك جماعي لدى النِّساء بأنَّ تمثيلهنَّ السياسي لم يرتقِ إلى حجم التَّضحيات والأدوار التي قمن بها، سواء في دعم صُمُود المجتمع، أو في العمل الإغاثي والمُجْتمعي والوطني خلال الأزمة، ويُعزى هذا التَّراجع إلى استمرار العقليَّة الذكوريَّة في إدارة الشأن العام، وغياب الإرادة السياسيَّة لتغيير بنية تمثيل النِّساء داخل المؤسَّسات.

خامسًا: نتائج توجُّهات المرأة حول المشاركة السياسيَّة:

تشير نتائج هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ 44.6% من النِّساء المشاركات (178من أصل 400) يرين أن اهتمامهنَّ ينصبُّ حاليًا على تلبية الحاجات الأساسيَّة للأسرة، دون الانشغال بالمشاركة السياسيَّة أو المجتمعيَّة، وهي نتيجة مفهومة في سياق الحَرْب والدَّمار واسع النِّطاق الذي طال البنية المعيشيَّة والأمن الإنساني، وتعكس هذه النِّسبة مدى انشغال النِّساء بمهام البقاء اليومي، لا سيما في ظلِّ النُّزُوح، وفقدان مصادر الدَّخل، وتراجع الخدمات الأساسيَّة.

في المقابل عبَّر 40.5% من المشاركات (162 امرأة) عن رفضهنَّ لهذا الانكفاء، ممَّا يدلُّ على وجود دافعيَّة عالية لدى شريحة واسعة من النِّساء للانخراط في الحياة العامة، حتَّى وسط الأزمات، بينما التزمت 15% (60 مشاركة) الحياد، ممَّا قد يعكس تردُّدًا ناتجًا عن غياب المساحات الآمنة للمشاركة أو ضعف الحوافز السياسيَّة والاجتماعيَّة.

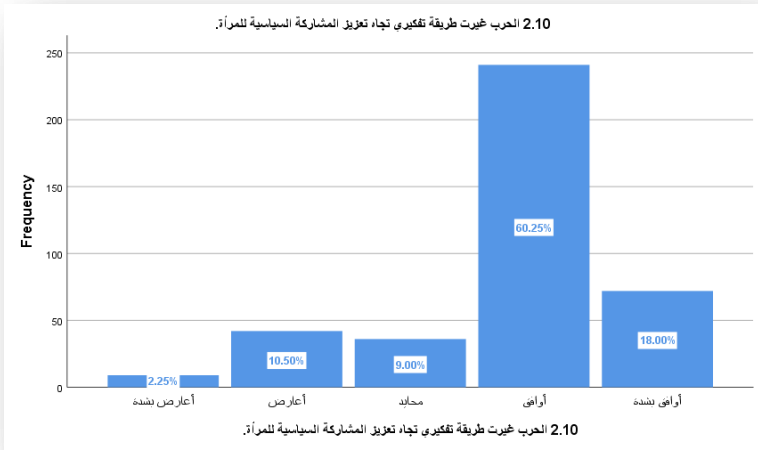

شكل (25): مؤشِّرات توجُّهات المرأة الفلسطينيَّة تجاه المشاركة السياسيَّة بعد الحرب

كما تشير نتائج هذه الدِّرَاسة إلى أنَّ الحرب شكَّلت نقطة تحوُّل في وعي النِّساء تجاه المشاركة السياسيَّة، إذ عبَّرت نسبة كبيرة من المُشارِكات (78.3%، أي

313من أصل 400) عن موافقتهنَّ على أن تجربة الحربِ دفعتْهُم لإعادة التَّفكير في أهميَّة دور المرأة السِّياسي، منها 60.3% أبدين موافقة، و18% أيَّدن ذلك بشدَّة.

في المقابل عبَّرت نسبة محدودة (12.8%) عن رفض هذا التغيُّر في التفكير، في حين بقيت (9%) من المشاركات مُحَايدات، ممَّا يشير إلى وجود شَرِيحة متردِّدة أو ما تزال بحاجة إلى مزيد من التَّوعية أو الدَّعم المجتمعي.

وتُظهِر هذه النِّسب أنَّ الحرب وتداعياتها المعيشيَّة والنفسيَّة دفعت العديد من النِّساء إلى الانكفاء نحو الدَّور الأسري؛ لكن في الوقت نفسه هناك نسبة مهمَّة ما زالت ترى أهميَّة الاستمرار بالمشاركة المجتمعيَّة والسياسيَّة، وهو ما يمثِّل فرصة لتعزيز هذا التوجُّه الإيجابي.

سادسًا: أولويَّات المرأة الفلسطينيَّة من المشاركة السياسيَّة إلى التمكين الاقتصادي:

تشير نتائج هذه الدِّراسة إلى أنَّ 85.3% من النِّساء المُشارِكات (341 من أصل 400) أقرَرْن بأنَّ تدهور الأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في قطاع غزة قد أسهم في تغيير أولويَّات المرأة الفلسطينيَّة من التَّركيز على المشاركة السياسية إلى السعي نحو التَّمكين الاقتصادي، مقابل فقط 2.3% ممن عبّرن عن رفضهنَّ لهذا الطرح، فيما بقيت 12.5% محايدات.

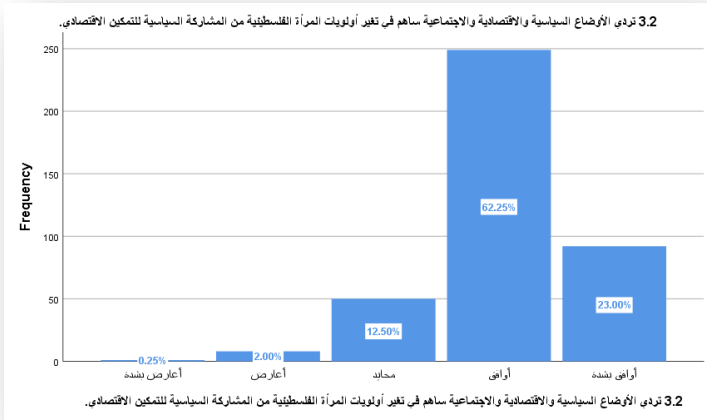

شكل (26): مؤشِّرات أولويات النِّساء بين المشاركة السياسيَّة والتَّمكين الاقتصادي بعد الحرب

تعكس هذه النتيجة تحوُّلًا واضحًا في أجندة النِّساء بفعل الحروب المتكرِّرة على غزَّة، وتفاقم الأزمات المعيشيَّة، وغياب الأفق السِّياسي، كما تظهر أنَّ أولويَّات النِّساء أصبحت مرتبطة بشكل مُبَاشر بالبقاء الاقتصادي والنَّجاة الأسريَّة، ممَّا يجعل المشاركة السياسيَّة ترفًا غير واقعي في ظلِّ فقدان الأمان الغذائي، والسَّكن، والدخل، وهذا التحوُّل لا يعني رفض العمل السِّياسي؛ بل يعكس حاجات ضاغِطَة فرضت إعادة ترتيب الأولويَّات.

أبعاد إضافيَّة:

1. هذا التغيُّر قد يؤدِّي إلى تراجع مكتسبات تمثيل النِّساء في الحياة العامَّة إذا لم تتم معالجته بسياسات شاملة.
2. التَّمكين الاقتصادي قد يكون مدخلًا لتعزيز المشاركة السياسيَّة لاحقًا إذا تمَّ ربطه بمفاهيم الحقوق والعدالة الجندريَّة.

يتضح من نتائج المحور السياسي أن المرأة الفلسطينية ما تزال تواجه تحديات هيكليَّة ومجتمعيَّة تُعِيق وصولها الكامل إلى مواقع التَّأثير والقرار داخل النِّظام السياسي، رغم دورها التَّاريخي والوطني في مختلف مراحل النِّضال، فلقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أنَّ النِّساء يمتلكن وعيًا سياسيًّا، ورغبة في المشاركة؛ لكنهنَّ في المقابل يواجهن تهميشًا مؤسسيًّا، وضعفًا في التَّمكين الاقتصادي، ممَّا ينعكس سلبًا على فرص اندماجهنَّ الفاعل في الحياة العامة.

كما بيَّنت هذه الدِّراسة وجود تحوُّل ملحوظ في توجُّهات النِّساء بعد الحرب، حيث أصبحت الأولويَّات تميل إلى الأمن الأسري والاستقرار الاقتصادي، دون أن يعني ذلك تراجعًا في الرَّغبة في المشاركة السياسيَّة؛ بل تأكيدًا على ضرورة بناء بيئة داعمة وآمنة تُمكن النساء من الإسهام بفعاليَّة في إعادة بناء المجتمع، وتعزيز حضورهنَّ في مختلف مواقع الفعل السِّياسي والاقتصادي، وبناءً على ما سبق تُوصِي هذه الدراسة بالآتِي:

أ. تبنِّي سياسات وطنيَّة شاملة للتَّمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، باعتبار أنَّ ذلك مدخل أساسي لإعادة بناء نظام سياسي أكثر عدالة وشموليَّة في مرحلة ما بعد الحَرْب.

ب. تعزيز المشاركة السياسيَّة للنِّساء عبر تمثيل ملزم وفاعل، من خلال إقرار كوتا نسائيَّة قانونيَّة داخل مؤسَّسات منظَّمة التَّحرير الفلسطينية، والسُّلطة، والأحزاب، وضمان حضور عادل للنِّساء في مواقع القيادة والتَّعيين والترقية.

ج. إصلاح الهياكل التنظيميَّة والمؤسَّسية بما يحقق التَّوازن الجندري، وربط تمويل البرامج الحزبيَّة والأهليَّة بمدى التزامها بتمكين النساء سياسيًّا ومؤسسيًّا.

د. تأهيل القيادات النسائيَّة عبر برامج تدريب سياسي وقيادي مستدام داخل المؤسَّسات الرسميَّة والأحزاب، وبناء ثقافة مؤسَّسية داعمة لمشاركة النِّساء دون عوائق هيكليَّة أو ثقافيَّة.

هـ. إدماج النِّساء بفاعليَّة داخل الأحزاب السياسيَّة من خلال آليَّات شفافة، وتفعيل الأطر النسويَّة كشريك حقيقي في صياغة السِّياسات، ومراجعة الخطاب الحزبي لتجاوز الصُّور النمطيَّة.

و. تعزيز الوعي المجتمعي والسِّياسي بدور المرأة في النِّضال الوطني عبر حملات توعويَّة، ودمج مفاهيم العدالة الجندريَّة في الخطاب الرسمي والإعلامي.

ز. توثيق الدور النِّضالي والتاريخي للنِّساء من خلال البحث الأكاديمي، والأرشفة الرقميَّة، والإنتاجات الوثائقيَّة، وإدماج سرديات النِّساء في المناهج التعليميَّة لترسيخ هذا الدور في الوعي الوطني.

ح. إلزام الفصائل السياسيَّة باعتماد استجابات حسَّاسة للنَّوع الاجتماعي في حالات الطَّوارئ، تشمل حماية النِّساء والأطفال، ومأسسة الشَّرَاكة مع المجتمع المدني لضمان الحماية والرِّعاية أثناء الأزمات.

ط. ضمان تمثيل نسائي فاعل في غرف الطَّوارئ ولجان إدارة الأزمات وإعادة الإعمار، وإعادة هيكلة آليَّات التَّمثيل السياسي بما يضمن حضورًا حقيقيًّا للنِّساء في مواقع القرار، خاصة في مرحلة ما بعد الحَرْب.

ي. مأسسة المُشَاركة السياسية للنِّساء عبر سنِّ قوانين انتخابية تُقرّ كوتا نسائيَّة ملزمة في الهيئات التشريعيَّة والتنفيذيَّة، وتعزيز دور المجتمع المدني النَّسوي في الرقابة والمساءلة.

ك. توفير دعم نفسي ومادي موجَّه للنساء لتمكينهن من التوفيق بين الأدوار الأسريَّة والعامَّة، وإنشاء مساحات آمنة للمشاركة المجتمعيَّة والسياسيَّة في أوقات الأزمات.

ل. ربط التَّمكين الاقتصادي بالتَّمكين السِّياسي والحقوقي من خلال دعم المشاريع الصَّغِيرة والتَّشغيل الذَّاتي للنساء، خاصة في مناطق النُّزوح، كمدخل للاستقرار وتعزيز الدَّور العام للمرأة.

المبحث الرَّابع:
مستوى التجانس بين إجابات الرِّجال والنِّساء

يهدف هذا المحور إلى توضيح مستوى تجانس إجابات الرِّجال 20% كمجموعة ضابطة مع باقي إجابات النِّساء، حيث شملت العينة 400 مشارك/ة، منهم 5% من الذُّكور كمجموعة ضابطة، ويتناول هذا الجزء تحليلًا مقارنًا لآراء الجنسين في عدَّة محاور رئيسة، وهي.

أولا: التحديات الاقتصاديّة والاجتماعيّة:

أكّد 95% من الذُّكور و92.4% من الإناث أنَّ الحرب فرضت تداعيات اقتصاديَّة كبيرة على النِّساء، بما في ذلك تراجع الدَّور الاقتصادي وزيادة البطالة، ويشير هذا التَّجانس المرتفع إلى إدراك مشترك لتدهور الوضع الاقتصادي للنِّساء، خاصة فيما يتعلَّق بفقدان فرص العمل، وانكماش الأنشطة الاقتصاديَّة الَّتِي تعتمد عليها النِّساء، مثل الخدمات المنزليَّة والمشاريع الصَّغِيرة.

كما أقر 95% من الذُّكور، و85.8% من الإناث بزيادة نسب البَطَالة في صفوف النِّساء خلال الحَرْب، ممَّا يعكس وعيًا عامًّا بهشاشة المرأة الاقتصاديَّة، ويدعو إلى إدماجها في خطط الإنعاش الاقتصادي مستقبلًا.

ثانيًا: الأمن الغذائي وقلق المعيشة:

وافق 100% من الذُّكور و94.2% من الإناث على أنَّ الجوع والفقر ونُدْرة الموارد شكَّلَت أبرز مخاوف النِّساء خلال الحرب، ويُؤكِّد هذا التجانس شبه الكامل أنَّ انعدام الأمن الغذائي أصبح ظاهرة مجتمعيَّة واضحة، ويتطلَّب تدخُّلات مركَّزة لتعزيز الحماية الاجتماعيَّة، وتمكين النِّساء من النفاذ إلى الغذاء.

ثالثا: العدالة في توزيع المساعدات:

أقرَّ 95% من الذكور و86.9% من الإناث أنَّ النساء لم يحصُلْنَ على حقوقهنَّ بسبب الفوضى وغياب العدالة، وتشير هذه النَّتِيجة إلى فجوة في الثقة بآليَّات توزيع المساعدات، خاصة تلك المرتبطة بالاحتياجات النوعيَّة للمرأة، وتستدعي مراجعة معايير التَّوزيع واعتماد نهج قائم على العدالة الجندريَّة.

رابعًا: الهجرة كخيار بعد الحَرْب:

وافق 60% من الذُّكور و58.2% من الإناث على أنَّ الأولويَّة بعد الحرب قد تكون للهجرة والخلاص الفردي، بالرَّغم من وجود تقارب نسبي، ويعكس هذا البند تنوع الرُّؤية بين من يعتبر الهجرة وسيلة للخلاص الشَّخصِي، ومن يعتبرها تحديًا وجوديًّا، ممَّا يدلُّ على الأثر النَّفسِي العميق، وغياب الأمل في مستقبل محلِّي آمن.

خامسًا: القلق من الجُوع والفقر وقلّة الموارد:

بلغت نسبة الموافقة الإجماليَّة 94.6%، مع تقارب في الإجابات بين الرِّجال (100% موافق أو موافق بشدَّة) والنساء (حوالي 94%)، ممَّا يشير إلى تجانس مرتفع في إدراك هذا التحدِّي الأساسي، كمَا كان هناك اتِّفاق واسع حول غياب العدالة في توزيع المساعدات، حيث أقرَّ نحو 87% من المشاركين أن المرأة لم تحصل على حقوقها بسبب الفَوْضى الأمنيَّة.

سادسًا: حصول النِّساء على الرعاية الصحيَّة الملائمة:

أظهرت النتائج درجة عالية من التَّجانُس بين الجنسين، فإجمالي الموافقة بين الرجال 100%، بينما النِّساء قد بلَغَت موافقتهنَّ 85.8% (50.3% أوافق + 35.5% أوافق بشدة)، ويعكس هذا التجانس وعيًا كبيرًا بالتَّحديات الصحيَّة التي تواجه النِّساء خلال الحرب، مع ملاحظة أنَّ الرجال كانوا أكثر حدَّة في تأكيد المشكلة، رغم كونهم مجموعة ضابطة بنسبة 5% فقط، ويشير التَّباين الطفيف لدى النِّساء إلى تفاوت التجربة المباشرة مع النِّظام الصحِّي أو مدى وصول الخدمات.

وتؤكِّد هذه النَّتائج على ضرورة تعزيز نظام الرعاية الصحيَّة للنِّساء في حالات الطَّوارئ، وتطوير سياسات صحيَّة أكثر عدالة وشمولًا تراعي الأزمات الممتدَّة، وتضمن وصول الخدمات بشكل متكافئ.

سابعًا: الشُعور باضطراب نفسي وقلق مستمر بسبب الحرب والقصف:

بالنِّسبة للنِّساء 92.7% قد وافقن أو وافقن بشدَّة، أمَّا الرجال: فـ95% قد وافقوا أو وافقوا بشدَّة، وتدلُّ النَّتائج على وجود نسبة متقاربة جدًّا، تعكس تجانسًا قويًّا في الشُّعور العام بالقلق والاضطراب النَّفسي لدى الجِنسَين.

وتوضح هذه النَّتائج أنَّ هناك تجانسًا واضحًا بين الرِّجال والنِّساء حول تأثير الحرب على الصحَّة النفسيَّة، ووجود حالة قلق واضطراب نفسي مشترك، في حين أنَّ جلسات الدَّعم النفسي لعبت دورًا إيجابيًّا لدى الطَّرفين؛ إلا أنَّ النِّساء أظهرن استفادة نسبيَّة أكبر.

هذه النَّتائج تؤكِّد أهميَّة استمرار وتوسيع برامج الدَّعم النَّفسي والاجتماعي لكلا الجنسين، مع تركيز خاص على النِّساء كفئة أكثر هشاشة وتعرُّضًا للضغوط.

ثامنًا: أثر جلسات الدَّعم النفسي أو الأنشطة المجتمعيَّة على التكيُّف مع الضغوط:

63.4% من النِّساء قد وافقن أو وافقن بشدَّة على أنَّ هذه الجلسات ساعدتهن على التكيُّف، أمَّا الرِّجال: فـ60% منهم قد وافقوا أو وافقوا بشدَّة، فنسبة المعارضة لدى الرجال (25%) كانت أعلى من النِّساء (19.2%).

فهناك تقارب عام؛ لكن النساء عبَّرن بدرجة أعلى عن فعاليَّة هذه الجلسات، ممَّا يشير إلى تأثير أكبر لهذه التدخُّلات عليهن.

أظهرت إجابات العينة الذكوريَّة تطابقًا كبيرًا مع إجابات النِّساء، ممَّا يعكس وعيًا عامًّا وموضوعيًّا بحجم المعاناة التي تتكبَّدها المرأة الفلسطينيَّة في ظلِّ الحرب، فهذا التَّجانس بين الرُّؤى يدعم التوجُّه نحو سياسات تعافٍ شاملة، تضع النِّساء في قلب برامج الحماية النفسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

تاسعًا: مستوى تجانس الدَّور النِّضالي والتاريخي للمرأة الفلسطينيَّة:

أكَّدت النتائج وجود تجانس بين إجابات النِّساء والرِّجال حول الدَّور التَّاريخي والنِّضالي للمرأة الفلسطينيَّة، حيث أظهرت أنَّ (نقاط التَّجانس) (أوافق +

أوافق بشدة): الذُّكور: 60% + 35% = 95%، الإناث: 55% + 28.7% ≈ 83.7%- الرَّافِضُون (أعارض + أعارض بشدة)، الذُّكور: 0%، الإناث: 1.8% + 3.4% = 5.2%، ممَّا يؤكِّد عدم وجود أي رفض من الذُّكور، بينما عبَّرت نسبة بسيطة من الإناث عن اعتراضهنَّ.

1. الفرق بين الجنسين في الاتِّفاق: 11.3% فقط، ممَّا يشير إلى تجانس عالٍ نسبيًّا في الموقف الإيجابي تجاه دور المرأة في النِّضَال.
2. هناك درجة تجانس مرتفعة في الإجابات، حيث يتَّفق كلا الجنسين بنسبة كبيرة على أهميَّة الدَّور التَّارِيخي للمرأة.
3. مؤشر التَّجانُس الكلي يمكن تقديره بحوالي 85–90%، بناء على تقارب نِسَب الاتِّفاق وتدنِّي نِسَب الرَّفض.
4. الفُرُوق المحدودة تشير إلى اختلاف في الدَّرَجة، وليس في الاتِّجاه العام للموقف.

عاشرًا: مستوى التجانس حول مكانة المرأة السياسيَّة قياسًا بالدَّور الوطني الذي قدمته قبل السَّابع من أكتوبر:

أكَّدت النَّتائج وجود تجانُس بين اجابات النِّساء والرِّجال حول مكانة المرأة الفلسطينيَّة السياسيَّة قبل السَّابع من أكتوبر، حيث أظهرت (نقاط التجانس): (أوافق + أوافق بشدة): الذكور: 60% + 30% = 90%، الإناث: 50.3% + 10.8% ≈ 61.1%، الفرق: حوالي 29%، ممَّا يُظهر تباينًا ملحوظًا في شدَّة الاتِّفاق؛ لكن مع وجود أغلبيَّة في كلا الجنسين تؤيِّد الفكرة.

أوجه التَّباين: الإناث أكثر تحفظًا، نسبة المحايدين بين الإناث: 20% مقابل 5% لدى الذُّكور، نسبة المُعَارضات (أعارض + أعارض بشدة): 18.9% للإناث مقابل 5% فقط للذُّكور، الذُّكور أكثر حدَّة في الاتِّفاق، 30% من الذكور "يوافقون بشدَّة" مقابل 10.8% فقط من الإناث.

مستوى التجانس العام مُتوسِّط، بوجود اتِّجاه عام نحو تأييد العبارة، لكن: الذُّكور يميلون بقوَّة للاتفاق، الإناث أكثر تردُّدًا وتحفظًا، ويتوزَّعن على طيف أوسع من الإجابات.

ويعكس هذا التَّباين أن النِّساء قد يكنَّ أكثر نقدًا أو تحفظًا عند تقييم الإنجاز السِّياسي المرتبط بدورهن الوطني، ربما نتيجة الخبرة المباشرة أو خيبة الأمل من واقع التَّمثيل السِّياسي.

الحادي عشر: نِسَب التجانس حول المساواة أو العدالة في المكانة السياسيَّة بين الرَّجل والمرأة:

أكَّدَت النَّتائج وجود تجانس بين إجابات النِّساء والرِّجال حول المساواة في المكانة السياسيَّة بين الرِّجال والنِّساء، حيث أظهرت (نقاط التجانس) أنَّ نسبة المؤيِّدين (أوافق + أوافق بشدة): الذُّكور: 45% + 25% = 70%، بينما نسبة الإناث: 55.5% + 19.2% = 74.7%، فكلا الجنسين يتَّفِقان بغالبيَّة واضحة على مضمون العبارة، مع فرق بسيط (4.7%).

فهناك درجة عالية من التَّجانس بين الذكور والإناث في تأييد فكرة أنَّ غياب العدالة السياسيَّة يكرِّس التَّمييز الجندري.

فبالرَّغم من أنَّ نسبة الذكور الذين "يعارضون بشدَّة" أعلى فإنَّ الأغلبيَّة في كلا الجنسين تتَّفق مع جوهر العبارة، وبشكل عام فإنَّ النتائج تعكس وعيًا مشتركًا بين الذُّكور والإناث حول العلاقة بين التَّمييز السياسي والتَّمييز الجندري، مع ميل الذكور لشيء من التحفُّظ أو الاعتراض أكثر من الإناث.

خلاصة القول: إنّ تجانس إجابات عيِّنة الدِّراسة بين الذكور والإناث، والتَّقارب في الآراء بين الجنسين يعكس وعيًا مشتركًا بعمق الأثر الَّذِي تركته الحرب على النِّساء في مختلف الجوانب، سواء الاجتماعيَّة أو النفسيَّة أو الاقتصاديَّة أو السياسيَّة، فقد أظهرت النتائج أن معاناة النِّساء ليست قضيَّة "نسويَّة" محضة؛ بل هي قضيَّة مجتمعيَّة يشعر بها ويعبِّر عنها كلا الجِنسين، ممَّا يعزِّز من إمكانيَّة بناء مقاربة وطنيَّة شاملة لمعالجة آثار الحرب على النِّساء.

ويمنح هذا التَّجانس مصداقية أكبر لمخرجات الدِّراسة، ويعزِّز من قدرتها على اقتراح سياسات وإستراتيجيَّات تستند إلى رأي عام فلسطيني متماسك في نظرته للتَّحديات التي تواجه النساء، كما يشير إلى وجود استعداد جماعي لدعم تحوُّلات جادة في السِّياسات العامة تضمن حماية النِّساء، وتعزيز مشاركتهن، وتمكينهنَّ اقتصاديًّا واجتماعيًّا، في إطار جهود التَّعافي، وإعادة البناء بعد الحرب.

خاتمة الفصل

يُظهر هذا الفَصْل - في ضوء نتائج الدِّراسة الميدانيَّة في قطاع غزَّة - أنَّ أوضاع المرأة خلال حرب 2023–2025 لم تكن مجرد انعكاس لتداعيات إنسانيَّة طارئة؛ بل تجسيدًا لأزمة مركَّبة تداخلت فيها العوامل الأمنيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة بصورة غير مسبوقة، فقد كشفت البيانات عن تصاعد حاد في معدَّلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وتفاقم الأزمات النفسيَّة النَّاتجة عن النُّزوح المتكرِّر وفقدان الخصوصيَّة وتراكم الصدمات، ممَّا أثّر مباشرة في جودة حياة النِّساء وقدرتهنَّ على التكيُّف والصُّمود.

كما أبرزت النتائج تحوُّلات جوهريَّة في الأدوار الاجتماعيَّة، إذ اضطلعت النساء بمسؤوليَّات إعالية وإداريَّة مضاعفة في ظلِّ غياب المُعِيل، وانهيار منظومات الحماية والدعم، مقابل تراجع ملموس في فرص الوُصُول إلى الخدمات الأساسيَّة، خاصة في مجالات الصحَّة النفسيَّة والتَّعليم والتَّمكين الاقتصادي، إلى جانب تنامي مظاهر العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، وأظهر تحليل عينة الدِّراسة - التي ضمَّت 400 مشارك ومشاركة من مناطق النُّزوح المختلفة - درجة عالية من التَّجانس في إدراك حجم التحديات التي تُواجِهها النِّساء، سواء بين الذُّكور أو الإناث، مع اتِّفاق واضح على أهميَّة الدور الوطني للمرأة، وإن تباينت التقديرات بشأن مستوى ترجمة هذا الدَّور إلى حضور سياسي فعلي.

وتشير المعطيات إلى أنَّ محدوديَّة المشاركة السياسيَّة للنِّساء في مرحلة ما بعد الحرب لا تعبِّر عن عزوف مبدئي؛ بل ترتبط بأولويَّات البقاء وضغوط الواقع المعيشي في ظلِّ انعدام الاستقرار، وغياب الأفق السياسي، ومن ثمَّ فإنَّ تعزيز المشاركة السياسية يظل رهينًا بتوفير بيئة آمنة ومستقرَّة تعالج الجذور الاقتصاديَّة والاجتماعية للهشاشة، وتُعِيد بناء الثقة بالعمل العام.

وعليه فإنَّ هذا الفصل يُؤكِّد أنَّ مرحلة التَّعافي تتطلب الانتقال من منطق الاستجابة الطارئة إلى سياسات مستدامة تعزِّز الصُّمود النَّفسي والاجتماعي، وتدعِّم التَّمكين الاقتصادي للنِّساء، وتوسِّع نطاق خدمات الدَّعم والحماية، مع ضمان إشراك النِّساء في تصميم السياسات وتنفيذها، فتمكين المرأة ليس بُعدًا تكميليًّا في إعادة الإعمار؛ بل شرطًا بنيويًّا لإعادة بناء مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة واستدامة في قطاع غزَّة.

الخاتِمة العامَّة

تكشف نتائج هذه الدِّراسة الميدانيَّة حول أوضاع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة خلال فترة الحرب عن حجم غير مسبوق من التحديات المركَّبة التي واجهت النِّساء على المستويات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيَّة والصحيَّة، فقد أظهرت المعطيات تصاعدًا حادًّا في معدَّلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، إلى جانب تفاقم الأزمات النفسيَّة النَّاتجة عن النُّزُوح المتكرِّر، وفقدان الخصوصيَّة، وتراكم الصَّدَمات، ممَّا انعكس - بصورة مباشرة- على جودة حياة النِّساء وقدرتهنَّ على التكيُّف.

وأبرزت هذه الدِّراسة تحوُّلات جوهريَّة في الأدوار الاجتماعيَّة للنساء، حيث فُرضت عليهنَّ أدوار قسريَّة في سياق الطَّوارئ شملت إعالة الأسر، وإدارة شؤون الحياة اليوميَّة في ظلِّ غياب المُعيل، وتحمُّل مسؤوليَّات مضاعفة، نتيجة انهيار منظُومات الحماية والدَّعم، وفي المقابل سجَّلَت البيانات تراجعًا ملحُوظًا في فرص النِّساء للوصول إلى الخدمات الأساسيَّة، لا سيما في مجالات الصحَّة النفسيَّة، والتَّعليم، والتَّمكين الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع معدَّلات النُّزوح، وانعدام الخصوصيَّة، وتزايد مظاهر العنف القائم على النَّوع الاجتماعي.

وتعكس نتائج هذه الدِّراسة صورة شديدة القَسْوة لواقع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب الممتدَّة بين عامي 2023–2025، حيث برزَت النِّساء بوصفهنَّ من أكثر الفئات هشاشة وتضرُّرًا ضمن سياق إنساني معقّد ومفتوح على أزمات متداخلة، فقد أعادت الحرب تشكيل البيئة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وأفقدت النِّساء الحد الأدنى من الأمان المعيشي، وعرّضتهنَّ لضغوط نفسيَّة متواصلة أثّرت في أدوارهن الفردية والجماعيَّة.

كما تشير النَّتائج إلى أنَّ المشاركة السياسيَّة للنِّساء في مرحلة ما بعد الحرب تواجه تحديات بنيويَّة ومعيشيَّة عميقة، إذ أظهرت هذه الدِّراسة تحوُّلًا واضحًا في سلم أولويَّات النِّساء بفعل تراكم الأزمات الإنسانيَّة، وغياب الأفق السياسي، ففي ظلِّ انعدام الأمن الغذائي، وتدهور أوضاع السَّكَن، وغياب مصادر

الدَّخل باتت أولويَّات النساء متمركزة حول متطلَّبات النَّجاة اليوميَّة، الأمر الذي جعل الانخراط السِّياسي يُنظر إليه كعبء إضافي لا يتناسب مع واقع الضُّغوط القائمة، دون أن يعني ذلك رفضًا للمشاركة السياسيَّة بحد ذاتها.

وتؤكِّد هذه النتائج أنَّ عُزُوف النِّساء النسبي عن المشاركة السياسيَّة يرتبط بالحاجة إلى بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا، تتيح لهنَّ ممارسة أدوارهنَّ العامة دون تعارض مع متطلبات البقاء، وهو ما يفرض على صناع القرار ومؤسَّسات المجتمع المدني تبنِّي مقاربة شاملة تعالج الجذور الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للأزمة، باعتبارها مدخلًا أساسيًّا لتعزيز المشاركة السياسيَّة، وبناء مساحات آمنة وداعمة تُعيد الثِّقة في العمل العام، وتُمكِّن النِّساء من التأثير الفعلي في مستقبل قطاع غزة.

وفي هذا السِّياق تبرز الحاجة إلى أن تتجاوز الاستجابة الإنسانيَّة في مرحلة التَّعافي منطق التدخُّلات الطارئة، نحو سياسات مستدامة تُعزِّز الصُّمود النَّفسي والاجتماعي، وتدعم التَّمكين الاقتصادي للنِّساء، وتوسِّع فرص الوصول إلى خدمات الصحَّة النفسيَّة والدَّعم الاجتماعي، باعتبارها أولويَّة لا تقل أهميَّة عن الإغاثة المادية، كما يُعدُّ إشراك النِّساء في تصميم هذه السِّياسات وتنفيذها عنصرًا محوريًّا في إعادة بناء نسيج اجتماعي أكثر تماسكًا وعدالة.

وتخلص هذه الدِّراسة إلى أنَّ واقع المرأة الفلسطينيَّة في زمن الحرب لا يمكن اختزاله في كونه أزمة إنسانيَّة مؤقتة؛ بل يعكس أزمة بنيويَّة ناتجة عن تداخل الاحتلال، والحصار، والحروب المتكرِّرة، وضعف منظومات الحماية، وبرغم اتساع فجوات الهشاشة فقد أثبتت النساء حضورهنَّ كفاعلات أساسيَّات في الصُّمود وإدارة الأزمات، ممَّا يستدعي تبنِّي سياسات شموليَّة وحسَّاسة للنَّوع الاجتماعي تضمن حماية النِّساء، وتعزِّز أدوارهنَّ في إعادة الإعمار وصنع القرار، وتؤسِّس لمرحلة ما بعد الحرب على أسس أكثر إنصافًا واستدامة، وفي هذا الإطار تقدِّم هذه الدِّراسة مجموعة من النَّتائج والتوصيات:

أبرز النُتائج:

1. أظهرت هذه الدِّراسة أن النِّساء الفلسطينيَّات يُعددن من أكثر الفئات تأثرًا بتداعيات الحرب، لا سيما في مجالات النُّزوح، والفقد، وانعدام الأمن الاقتصادي، وتدهور الأوضاع الصحيَّة والنفسيَّة.
2. أدَّت الحرب إلى إعادة إنتاج الأدوار الاجتماعيَّة للنساء، مع تصاعد أدوار الإعالة والرعاية وإدارة شؤون الأسرة، في مقابل تراجع الدَّعم المؤسَّسي والاجتماعي.
3. سجَّلت مستويات مرتفعة من الضغوط النَّفسية والصَّدمات، مع محدوديَّة الوصول إلى خدمات الصحة النفسيَّة والدَّعم الاجتماعي، خاصة في مناطق النُّزوح.
4. أظهرت النَّتائج تراجع فرص التَّمكين الاقتصادي للنِّساء، وازدياد الاعتماد على المساعدات الإنسانيَّة، مع غياب برامج مستدامة لخلق فرص دخل.
5. بيَّنت هذه الدِّراسة محدوديَّة المشاركة السياسيَّة للنِّساء في ظلِّ الحرب، رغم تزايد وعيهن بأهميَّة الدَّور العام والمطالبة بالحقوق.
6. كشفت النَّتائج عن فجوات واضحة في التدخُّلات الإنسانيَّة، وعدم كفاية البرامج المراعية للنوع الاجتماعي، وضعف التَّنسيق بين الجهات المعنيَّة.

التوصيَات:

1. اعتماد مقاربة شاملة مراعية للنَّوع الاجتماعي في جميع السِّياسات والبرامج الإنسانيَّة والتنموية، بما يضمن الاستجابة لاحتياجات النِّساء في مراحل الطَّوارئ والتَّعافي وإعادة الإعمار.
2. تعزيز برامج الحماية الاجتماعيَّة للنساء، خاصة في مجالات الوقاية من العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، وتوسيع خدمات الدَّعم النَّفسي والاجتماعي.
3. تطوير برامج التَّمكين الاقتصادي المستدام، من خلال دعم المشاريع الصَّغيرة، والتَّدريب المهني، وتوفير فرص عمل لائقة للنِّساء، خاصة المعيلات.

4. إدماج النِّساء في عمليَّات صنع القرار، والتَّخطِيط لإعادة الإعمار، وتعزيز مشاركتهنَّ السياسية والمجتمعيَّة على المستويين المحلِّي والوطني.
5. تعزيز التَّنسيق بين المؤسَّسات الرسميَّة والأهليَّة والدوليَّة لضمان فاعليَّة التدخُّلات، وتجنب الازدواجيَّة، مع إشراك النِّساء في تصميم وتنفيذ البرامج.
6. تطوير أنظمة جمع البيانات المصنَّفة حسب النَّوع الاجتماعي، لدعم التَّخطيط المبني على الأدلة، وتحسين جودة السياسات والاستجابات المستقبلية.
7. إدماج خدمات الدَّعم النفسي المتخصِّص للنِّساء والفتيات ضمن مراكز الرعاية المجتمعيَّة وبرامج الاستجابة الإنسانيَّة.
8. تنفيذ استجابات إنسانيَّة شاملة موجَّهة للنِّساء تجمع بين الدَّعم النَّفسي والاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، وتوفير الحماية والرِّعاية الصحيَّة.
9. تعزيز التَّمكين الاقتصادي المستدام للنِّساء من خلال برامج تدريب مهني وفرص عمل مرنة تراعِي ظُرُوف الأزمات.
10. ضمان تمثيل فاعل للنِّساء في اللِّجان السياسيَّة وهيئات الإغاثة وإعادة الإعمار وصنع القرار.
11. إقرار آليَّات حماية قانونيَّة واجتماعيَّة للنِّساء في حالات النُّزوح وفقدان المعيل، بما يضمن حقوقهنَّ وأمنهن الاجتماعي.

تحتاج مرحلة التَّشافي إلى مقاربة وطنيَّة عادلة تراعي أصوات النِّساء وتجاربهنَّ ومعاناتهن، وتُبنى على مبدأ العدالة الاجتماعيَّة والتَّمكين الاقتصادي والسياسي المتكامل، باعتبار النِّساء فاعلات رئيسيات في استعادة النَّسيج الاجتماعي، وإعادة بناء مجتمع ما بعد الحرب، لا مجرد متلقيات للدَّعم.

المراجع والمصادر

أولًا: المقابلات:

- أريج معروف حرز الله، منسِّق مشروع تعليمي لدى مجموعة غزَّة، 22 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- إسراء أبو العمرين، سيِّدة فلسطينيَّة من غزَّة أنجبت ثلاثة توائم خلال الحرب، 23 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- إياد الكرنز، مدير مكتب جمعيَّة نجوم الأمل منسِّق قطاع الإعاقة في شبكة المنظَّمات الأهليَّة، 16 يونيو 2025، غزَّة فلسطين.
- آية، أبو زيادة، سيِّدة فلسطينيَّة من سكان مدينة غزَّة نازحة في النصيرات، 22 يونيو، غزة، فلسطين 2025.
- إيمان حمدان فيَّاض، محاميَّة وناشطة في قضايا النساء، 17أغسطس 2025، غزَّة فلسطين.
- براء إبراهيم العايدي، سيدة فلسطينيَّة تعرَّضَت للولادة في الطريق، 5 يوليو، دير البلح، فلسطين 2025.
- تغريد، جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعيَّة عايشة للمرأة والطفل، رفح فلسطين 3- يونيو 2025.
- حنان جبر أبو وهدان، نازحة من بيت حانون، وتعيش في مركز إيواء جمعيَّة المرأة الريفيَّة بالزَّوايدة، 30 يونيو، غزة، فلسطين 2025.
- حنين حسنين، سيِّدة فلسطينيَّة نازحة من شمال غزَّة، مركز إيواء مدرسة ذكور النُّصيرات ب، غزَّة فلسطين 25 يونيو 2025.
- حنين، عاشور، ناشطة مجتمعيَّة ونسويَّة، دير البلح، 25 يونيو غزَّة، فلسطين 2025.
- ختام أبو عودة، باحثة ومختصَّة في العلوم الاجتماعيَّة، خان يونس فلسطين 18، نوفمبر 2025.

- الدُّكتور رائد السُّعودي، رئيس قسم الولادة في مستشفى العودة الصحِّي، 28 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- رائد حلس، استشاري وباحث في التَّنمية الاقتصاديَّة، غزَّة، فلسطين، 15 نوفمبر 2025.
- رائد نجم، باحث في الشَّأن السياسي، غزة، فلسطين، 19 نوفمبر 2024.
- زينب الغنيمي، مدير عام مركز الدِّراسات النسويَّة، 30 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- سحر، ماضي، ناشِطَة مجتمعيَّة ونسائيَّة، 10 يوليو، غزَّة فلسطين 2024.
- سمية أبو سمرة، أخصائيَّة النِّساء والولادة، النُّقطة الطبيَّة التَّابعة لمركز صحَّة المرأة، جمعية الفكر الحر، مركز إيواء جمعيَّة المرأة الريفيَّة، 3 يوليو، غزَّة، فلسطين 2024.
- سمية أبو سمرة، أخصائية النساء والولادة، النقطة الطبية التابعة لمركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، مركز إيواء جمعية المرأة الريفية، 3 يوليو، غزة، فلسطين 2025.
- عبد الله محمود شرشرة، رئيس مجلس إدارة مؤسَّسة أجيال، 3 أغسطس 2025، غزَّة فلسطين.
- فداء، القريناوي، سيِّدة فلسطينية وضعت في المستشفى الميداني الأمريكي (IMC)، 25 يونيو 2025.
- مازن العجلة، باحث وخبير في الشَّأن الاقتصادي، غزَّة، فلسطين، 17 نوفمبر 2025.
- محمَّد أبو عيشة، المستشفى الميداني الأمريكي (الهيئة الطبيَّة الدوليَّة – IMC) 7 يوليو، دير البلح، فلسطين 2024.
- محمَّد العثماني، استشاري النِّساء والولادة في مستشفى الأقصى الحكومي، دير البلح، 28 يونيو، غزَّة، فلسطين 2024.

- محمد العثماني، استشاري النساء والولادة في مستشفى الأقصى الحكومي، دير البلح، 28 يونيو، غزة، فلسطين 2025.
- مشيرة محمود أبو مسلم، مشرف ميداني أوكسفام، 23 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- مها المصري، منسِّقة مكتب غزَّة لجمعية المرأة الريفيَّة، الزوايدة، 30 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- نسمة الحلبي، المنسِّق الإعلامي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 28 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- نورا أبو سمهدانة، سيدة فلسطينيَّة من مدينة رفح نازحة في مخيم المغازي، 26 يونيو، غزَّة فلسطين 2025.
- ياسر شعبان، المدير الطبي لمستشفى العودة الصحِّي، 28 يوليو 2025، غزَّة فلسطين.
- ياسر شعبان، المُدِير الطبي لمستشفى العودة الصحِّي، والدكتور رائد السُّعودي، رئيس قسم النِّساء والولادة بمستشفى العودة، النُّصيرات، 25 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- يزدان، العماوي، مدير مؤسَّسة أنيرا – غزَّة، 5 يونيو 2025، غزَّة فلسطين.

ثانيًا: المجموعات البؤريَّة:

- مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النُّصيرات الإعداديّة، النصيرات، 23 يونيو، النصيرات 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعية ارتقاء للتنمية المجتمعيَّة، النصيرات 24 يونيو، غزة، فلسطين 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (3) مراكز إيواء جمعية المرأة الريفية، منطقة الزوايدة، 30 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (4)، جمعية تأهيل المعاقين دير البلح، 2 أغسطس 2025، غزة فلسطين.

- مجموعة بؤرية رقم (5)، مركز صحة المرأة، جمعية الفكر الحر، البريج 3-يوليو، غزَّة، فلسطين 2025.

ثالثا: الكتب العربيّة:

- دويك، عايدة، المرأة الفلسطينيَّة في القرن العشرين، عمان: دار الشُّروق، 1999.
- شهابي، حنان، المرأة الفلسطينيَّة في عهد الانتداب البريطاني، ط1، رام الله: مركز المرأة الفلسطينيَّة للأبحاث والتَّوثيق،2022، ص40-100.
- كُتاب، إيلين، النسويَّة الفلسطينيَّة بين الأيديولوجيا والتحرُّر الوطني، جامعة بيرزيت، 2015.
- مجموعة بؤرية رقم (1) مركز إيواء مدرسة ذكور النُّصيرات الإعداديَّة، 23 يونيو، النُّصيرات 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (2)، جمعيَّة ارتقاء للتنمية المجتمعيَّة، النُّصيرات 24 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (3) مراكز إيواء جمعيَّة المرأة الريفيَّة، منطقة الزوايدة، 30 يونيو، غزَّة، فلسطين 2025.
- مجموعة بؤرية رقم (4)، جمعيَّة تأهيل المعاقين دير البلح، 2 أغسطس 2025، غزَّة فلسطين.
- مجموعة بؤرية رقم (5)، مركز صحَّة المرأة، جمعيَّة الفكر الحر، البريج 3-يوليو، غزَّة، فلسطين 2025.
- النقشبندي، بارعة، 2001، المشاركة السياسيَّة للمرأة في الأردن وبعض الدُّول العربية، المؤسَّسة العربيَّة للدِّرَاسات والنَّشر، بيروت.

رابعًا: المجلّات والدّراسات:

- Osama Tanous، الاعتداءات الإسرائيليَّة على القِطَاع الصحِّي: المعيار الجديد أيضًا في الضفَّة الغربيَّة، مؤسَّسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 2024، متاح https://goo.su/eHuF0Td.
- أبو زعيتر وآخرون: آثار جائحة كورونا على النِّساء العاملات في القطاع الخدماتي في فلسطين، النقابة العامَّة لعمال الخدمات العامَّة والتجاريَّة، غزَّة فلسطين 2021.
- أبو علي، خالد، المرأة الفلسطينيَّة تحت الحرب: جوع ونزوح بأدنى مقومات الحياة، مركز آفاق للبيئة والتنمية، 2024، متاح https://goo.su/ahi2uv4.
- أمية الخماش، واقع ومقومات القِطَاع الصحِّي في قطاع غزَّة خلال الحرب، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، بيروت 2024.
- البرغوثي، رزان، أثر العدوان الإسرائيلي على النِّساء الفلسطينيَّات، المؤسَّسة الفلسطينيَّة للتَّمكين والتنمية المحلية، رام الله فلسطين، 22 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/zZnfSrcK.
- الجلاد، منى، المرأة والعمل الوطني الفلسطيني، رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2007، ص 41.
- الحلبي، مادلين، نساء غزَّة خلال الإبادة: النِّساء والحرب والمقاومة، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، بيروت 2024، متاح https://goo.su/Rcn1F8m.
- دياب، ربيحة، "المرأة الفلسطينيَّة ودورها في المقاومة الشعبيَّة"، مجلة شؤون فلسطينيَّة، العدد 124، 1991.
- روز المصري، المرأة الفلسطينيَّة وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدَّة (2018–2021)، ورقة حقائق، بإشراف مركز مسارات الفلسطيني للأبحاث والدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2023، ضمن مبادرة "تعزيز دور النِّساء داخل الأحزاب السياسيَّة الفلسطينيَّة"، بالشَّراكة مع مؤسَّسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI).

- ريما عيسى، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد 54، بيروت، ربيع 2003.
- شرف، ناهد، المرأة الفلسطينيَّة عبر التَّاريخ، بيروت: المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات، 2010.
- غسان محمود وشاح، غسان مصطفى الشَّامي، "الدَّور السِّياسي للمرأة الفلسطينيَّة خلال الفترة (1917 – 1987م)، دوريَّة كان التاريخيَّة، السنة الخامسة عشرة- العدد السَّادس والخمسون، يونيو 2022.
- الفطافطة، محمود، "مراجعة في كتاب المرأة الفلسطينيَّة في عهد الانتداب البريطاني،"مجلة مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، تاريخ النَّشر غير محدد https://www.palestine-studies.org.
- لوزان صالح، أمين عفانة، تقرير حول الانتهاكات التي تتعرَّض لها النِّساء الفلسطينيَّات في ظلِّ الحرب بالنَّظر في نصوص القانون الدولي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2024، متاح https://m-r.pw/vsVr.
- ليث حنبلي، تدمير القِطَاع الصحِّي في قطاع غزة، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، بيروت 2024، متاح https://goo.su/zHbPSM.
- مازن العجلة، ومحمود عيسى، التداعيات الاقتصاديَّة للحرب على غزَّة، مركز فينيق للأبحاث والدِّراسات الحقليَّة، غزَّة فلسطين 2024.
- المصري، خلود رشاد، النسويَّة الإسلاميَّة ودورها في التنمية السياسيَّة في فلسطين، ط1، (رام الله: مركز الزَّيتونة للدِّراسات والاستشارات،2016).
- المصري، روز، المرأة الفلسطينيَّة وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدَّة (2018–2021)، ورقة حقائق بإشراف مركز مسارات الفلسطيني للأبحاث والدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2023، ضمن مبادرة "تعزيز دور النِّساء داخل الأحزاب السياسيَّة الفلسطينيَّة"، بالشَّراكة مع مؤسَّسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI).

- منصور أبو كريم، أوضاع النِّساء الحوامل وحديثات الولادة خلال الحرب على غزَّة 2023-2024، مركز شؤون المرأة غزَّة فلسطين 2024.
- منصور أبو كريم، ورقة حقائق: واقع المرأة الفلسطينيَّة 2023 – حقائق وأرقام غزَّة: مركز شؤون المرأة، غزَّة فلسطين، 2023.
- النقشبندي، بارعة، "الدَّور السياسي للمرأة الفلسطينيَّة في الحرب والسِّلم"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعيَّة، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 139.
- الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزَّة يضاعف معاناة النِّساء، مؤسَّسة الضَّمِير لحقوق الإنسان، غزَّة، فلسطين 23 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/E0E6UuYf.

خامسًا: التّقارير:

- "أطفال ونساء قطاع غزَّة يواجهون كارثة إنسانيَّة غير مسبوقة" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 24 أكتوبر 2023، متاح https://2u.pw/hh83upA6.
- "الإحصاء" في يوم الطِّفل: 39 ألف يتيم في قطاع غزة.. أكبر أزمة يُتم في التَّاريخ الحديث، وكالة وفاء للأنباء، 3 أبريل 2025، متاح https://goo.su/ovgcU2.
- "نقص الرعاية الصحيَّة والتحديات المعيشيَّة"، مركز شؤون المرأة، غزَّة فلسطين 2024، ص 18.
- الاتِّحاد العام للمرأة الفلسطينيَّة، التَّقرير السنوي 1985-1986، تونس: منشورات المنظَّمة، 1986.
- الاتِّحاد العام للمرأة الفلسطينيَّة، النشرة التأسيسيَّة، القاهرة: المطبعة المركزيَّة لمنظَّمة التَّحرير، 1965.
- بيانات القوى العاملة في فلسطين لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح https://bit.ly/3PBR0Q2.
- تقرير لجنة الانتخابات المركزيَّة، تحديث سجل النَّاخبين، 10 نيسان/أبريل 2013.

- تقرير وزارة المستعمرات البريطانيَّة، الأرشيف الوطني البريطاني، ملف FO 371/21831، عام 1939.
- تقرير: الرَّجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 15.
- التقرير: الفَصْلي للبطالة العام، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، رام الله 2022.
- تقرير: أوضاع المرأة الفلسطينيَّة عشيَّة يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023/03/08، متاح https://bit.ly/42ocjcZ.
- تقرير: هيئة المرأة في الأمم المتَّحدة، 16- 6- 2024، متاح https://m-r.pw/zTxm.
- تقرير: يتجرَّعن مرارة هائلة.. تعرف بالأرقام على معاناة نساء غزَّة خلال الحرب، الجزيرة نت، الدوحة، 8 مارس 2024، متاح https://m-r.pw/LXEG.
- توصيَّات لتحسين الرعاية قبل الولادة، والحد من وفيات المواليد والمضاعفات الَّتِي تحدث أثناء فترة الحمل، منظَّمة الصحَّة العالميَّة، موقع الأمم المتَّحدة، 7 تشرين الثَّاني/نوفمبر 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيان الصَّحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي، 8 آذار/مارس 2024، رام الله - فلسطين، متوفِّر على الموقع الرَّسمي: https://www.pcbs.gov، تاريخ الاطِّلاع: 5 أيلول/سبتمبر 2025، انظر أيضًا وزارة شؤون المرأة، التَّقرير التَّحليلي حول واقع المرأة الفلسطينيَّة الاقتصادي والسِّياسي والاجتماعي (رام الله: وزارة شؤون المرأة)، 2023.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المرأة والرَّجل في فلسطين 2023، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 2023.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشِّرات الاقتصاد الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي على قِطَاع غزَّة، رام الله: الإحصاء الفلسطيني، 22 أكتوبر 2024.

- نحو 19% تعمل و14 ألف تعيل.. المرأة الفلسطينيَّة بطالة عالية وصمود أسطوري، بوابة اقتصاد فلسطين، 26مارس 2025، متاح https://2h.ae/JKFA.
- النِّساء الفلسطينيات في سوق العمل 2025: أزمة مستمرَّة وفرص غائبة، طاقم شؤون المرأة، رام الله -أيار 2025، متاح http://bit.ly/4lUEv15.
- هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة (UN Women)، تقرير حول أثر الحَرْب على النِّساء في قطاع غزَّة، ديسمبر 2023، متوفِّر على الموقع الرَّسمي: https://palestine.unwomen.org تاريخ الاطِّلاع: 5 أيلول/سبتمبر 2025.
- هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة تحذر من الأضرار غير المرئيَّة للحرب على أكثر من 177 ألف امرأة يواجهن مخاطر صحيَّة تهدِّد حياتهن في غزة، 19 سبتمبر 2024، متاح https://goo.su/5TwTH.
- هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة: الحرب على غزَّة هي حرب على النِّساء، موقع الأمم المتحدة بالعربي، 16 أبريل 2024، متاح https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130081.
- واقع المرأة الفلسطينيَّة إبَّان العدوان الإسرائيلي على غزَّة 2023-2025، وكالة وفاء للأنباء، رام الله، متاح https://goo.su/raxul.
- الوزيرة المرأة: العدوان على غزَّة يرفع نسبة العمل في وساطة النِّساء إلى 40%، 30 أبريل 2024، متاح http://bit.ly/3IqOyfR.
- سادسًا: مواقع الإنترنت:
- الاحتلال يمنع دخول الوقود والمياه لمستشفى كمال عدوان، موقع قناة المملكة، عمان 22نوفمبر 2024، متاح https://goo.su/vAmPzXb.
- الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة بعد مرور عام كامل على عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة والضفَّة الغربية، رام الله فلسطين، 6 أكتوبر 2024، متاح https://goo.su/N2PTcf.
- ارتفاع نسبة النِّساء الأرامل في غزَّة يزيد من حجم المسؤوليَّة الملقاة على كاهلهنَّ تجاه أطفالهنَّ، 11 يوليو 2025، متاح https://goo.su/omNphy.

- اغتصاب حتَّى الموت.. هكذا عاملت إسرائيل طبيبًا فلسطينيًّا أسَرته من غزَّة، موقع التِّلفزيون العربي، 17 نوفمبر 2024، متاح https://goo.su/yvdR.
- أمَّان على الأقل تموتان كل ساعة... معاناة الفلسطينيَّات الحوامل في ظلِّ الحَرْب بغزَّة، موقع فرنسا 24 بالعربي، 8-3-2024، متاح https://m-r.pw/lHiw.
- الأمراض والأوبئة تجتاح غزَّة، تقرير الجزيرة نت، 4 أغسطس 2024، متاح https://2u.pw/28vT0Z7X.
- أوامر الإخلاء في غزَّة تؤدِّي إلى حلقة مفرغة من النُّزُوح، وتصعِّب الوصول للمساعدات، موقع الأمم المتَّحدة، 15 آب/أغسطس 2024، متاح https://goo.su/KclwHN9.
- أوضاع المرأة الفلسطينيَّة عشيَّة يوم المرأة العالمي، 2024/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله فلسطين، 7مارس 2024، متاح https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4707.
- الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في حالة خراب بسبب الحرب المستمرَّة مع تصاعد الفقر والبطالة، موقع الأمم المتَّحدة، 12 سبتمبر 2024، متاح https://goo.su/Ch18TJ.
- باحث: إسرائيل تتعمَّد ضرب النَّسِيج الاجتماعي الفلسطيني في غزَّة، وكالة الأنباء التركية الأناضول، 9 مايو 2024، متاح https://goo.su/1qO0BgG.
- بالأرقام.. حصاد 283 يومًا من حرب الإبادة الجماعيَّة في غزة، موقع قناة الغد، وانظر أيضًا 283 يومًا للحَرْب على غزَّة، متاح https://alryan.co.il/?p=19362.
- بين الفَقْد والجُوْع والحِصَار.. نساء غزة يكافِحْن للبقاء، وكالة الأناضول الإخباريَّة، 8 مارس 2025، http://bit.ly/44zNDAV.
- تدمير البنية التحتيَّة الطبيَّة في غزَّة، مؤسَّسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله 2024، متاح https://goo.su/Hs72E.

- تدمير النِّظام الصحِّي في قطاع غزَّة يتجاوز مستشفياته، موقع قناة الغد، 27 يونيو 2024، متاح https://2u.pw/jEJOmFzt.
- حرب على المستشفيات".. إستراتيجية اعتمدتها قوَّات الاحتلال في عدوانها على القِطَاع، الجزيرة نت، 23مايو 2024، متاح https://goo.su/1DQ30.
- الحرب على غزَّة تترك اقتصادًا مدمَّرًا.. فهل من أمل بالنُّهوض؟، الجزيرة نت، 14مايو 2024، متاح https://goo.su/0Ol5y.
- الحرب على غزَّة تفاقم الأزمة الاقتصاديَّة للنِّساء الفلسطينيَّات وتسبِّب بطالة غير مسبوقة للفلسطينيِّين، منظمة آكشن إيد الدولية، 2مارس 2024، متاح https://goo.su/btWD55G.
- حرب غزة: التَّداعيات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المتوقعة على دولة فلسطين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، القدس 2024/.
- حوامل غزَّة بين مأساتين.. الولادة المبكِّرة أو الإجهاض، الجزيرة نت، 4 نوفمبر 2023، متاح https://2u.pw/xsdy8y1K.
- د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينيَّة عشيَّة يوم المرأة العالمي 2025/03/08، الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله 2025، متاح https://goo.su/3Yave.
- الدجني، حسام، المرأة الفلسطينيَّة والمشاركة السياسيَّة: بين الحضور النِّضالي والتَّمثيل السياسي، مقال رأي، العربي نت، 2013.
- دغلس، عاطف، "عاشته عشرات الفلسطينيَّات.. ما قصة إبعاد الستينيَّات؟" الجزيرة نت، 8 آذار (مارس) 2022. https://www.aljazeera.net/news/women/2022/3/8/ قصص إبعاد الفلسطينيَّات في الستينيَّات.
- الرعاية الصحيَّة أثناء الحمل في مراكز الرعاية الأوليَّة، موقع وزارة الصحَّة السعوديَّة، الرِّياض 2024، متاح https://2u.pw/EOFnriby.

- الزغير، نِضَال "المرأة الفلسطينيَّة والانتفاضة: بين التعبئة الجماهيريَّة والتحوُّلات السياسيَّة"، مركز بديل، https://badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2801.html.
- سوق العمل الفلسطيني في زمن الحرب.. كيف أصبحت؟، موقع قناة الشَّرق نيوز، 8 يونيو 2025، متاح https://2u.pw/GaN1u.
- صوت 20 ألف أرملة.. مسؤوليَّة ثقيلة تلقيها الحرب على كاهل أرامل غزَّة!، راديو نساء أف إم، رام الله، 20مارس 2025، متاح http://bit.ly/4lsGr0U.
- ظروف الحَمْل والولادة في غزَّة "أسوأ من جهنم"، الجزيرة نت، 3-6-2024، متاح https://m-r.pw/VJti
- عبابنة، سارة "الحركة النسائيَّة الفلسطينيَّة وحماس: محاولة فهم تمكين المرأة خارج إطار نسوي"، مجلة حبر، 2018.. ص23.
- عبد الحكيم أحمين، المرأة الفلسطينيَّة أكثر من يعاني في الحرب على غزَّة، الجزيرة نت، الدوحة، 2025، متاح https://goo.su/4ImBqT.
- عبد اللطيف الحسيني، على حافة الهاوية: الحرب والصحَّة العامَّة في غزَّة، جامعة بيرزيت، رام الله 7 شباط 2024، متاح https://goo.su/qjsTsW.
- عدنان البرش أشهر جراحي غزة.. اعتقال وتعذيب واستشهاد بسجون إسرائيل (بروفايل)، وكالة الأناضول التركيَّة، 5مايو 2024، متاح https://goo.su/iGFf1.
- العدوان دخل شهرُهُ الخامِس: عن النِّساء والأمومة في ظلِّ انعدام الرِّعاية الصحيَّة، مؤسَّسة الحق لحقوق الإنسان، 11 فبراير 2024، متاح https://www.alhaq.org/ar/advocacy/22656.html.
- علا عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينيَّة عشية اليوم العالمي للمرأة، 8 آذار، رام الله، فلسطين، 2024، متاح https://2u.pw/pQinwlIG.
- عمر، بشير، الصِّراع من أجل البقاء: النِّساء وقصص كفاح ملهمة في أوقات النِّزَاعات المسلَّحة، مجلة الإنساني، اللجنة الدَّولية للصَّليب الأحمر، 8-3 - 2023، متاح https://blogs.icrc.org/alinsani/2023/03/08/7300/.

- عويضة، مي، المرأة الفلسطينيَّة والشتات: قراءة في الدَّور والتحديات، عمَّان: دار اليازوري العلميَّة، 2013.ص45-66.
- غزَّة.. تفشِّي الأمراض والأوبئة كابوس يقضُّ مضاجع النَّازحين، وكالة الأناضُول الإخباريَّة، أنقرة، 11 يوليو 2024، متاح https://2u.pw/jUsyHkxI.
- غزة: القصف الإسرائيلي غير القانوني للمستشفيات يفاقم الأزمة الصحيَّة، موقع منظَّمَة هيومن رايتس ووتش، 24 نوفمبر 2023، متاح https://goo.su/cjC97.
- غزة: منظَّمة الصحَّة العالميَّة تدعو إلى وقف التفكيك المنهجي للرعاية الصحيَّة، موقع الأمم المتَّحدة، 6 أبريل 2024، متاح https://goo.su/fN60gOM.
- الفوضى والفلتان وجهان آخران لحرب غزَّة انتشار جرائم القتل والنَّهب في القطاع مع تراجع سيطرة «حمَاس» على الشَّارع، جريدة الشَّرق الأوسط، 10 يوليو 2024، متاح https://goo.su/68uq1.
- في يوم المرأة العالمي.. آلاف الأرامل والثّكالى والمصابات بعاهة مستدامة جرَّاء مجازر الاحتلال في غزَّة، موقع قناة trt، 8مارس 2025، متاح https://goo.su/vGzSlSW.
- قنديل، ريم، "الإعلام النَّسوي الفلسطيني في ظل الانتداب"، المجلَّة العربيَّة للإعلام والتنمية، عدد 12، 2018، ص 102.
- كيف أثَّرَت الحرب على الحالة الصحيَّة لسُّكان قطاع غزة؟، الجزيرة نت، الدَّوحة، 2 أكتوبر 2024، متاح https://goo.su/waQr8H.
- كيف أثَّرَت الحرب في غزَّة على منظَّمات تقودها النِّساء بالأراضي الفلسطينيَّة؟ موقع CNN بالعربي، 11 يونيو، دبي 2024متاح https://2u.pw/Owm0HhGY.
- كيف تبدو أوضاع سيدات غزَّة في اليوم العالمي للمرأة؟ موقع BBC بالعربي، 7مارس 2024، متاح https://2u.pw/jxp31LSw.
- كيوان، هناء، "النِّساء الفلسطينيَّات والحركة الوطنيَّة في ظلِّ الانتداب البريطاني"، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد 46، 2001، ص 79.

- اللجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغربي آسيا (الإسكوا)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنِّساء والفتيات الفلسطينيَّات في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، 16 أكتوبر 2024.
- اللجنة المركزيَّة للانتخابات الفلسطينيَّة، نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، 1996، رام الله: اللجنة المركزية، 1996.
- للمرة التَّاسعة.. الاحتلال يستهدف خيام النَّازحين في مستشفى شُهَداء الأقصى، موقع التِّلفزيون العربي، 9 نوفمبر 2024، متاح https://goo.su/DtnkL.
- مجلس الأمن التَّابع للأمم المتَّحدة، جلسة إحاطة حول الوضع الإنساني في غزَّة، تصريح سيما بحوث، وكيلة الأمين العام للأمم المتَّحدة، نوفمبر 2023، متاح عبر: https://news.un.org/ar/story/2023/11/11 تاريخ الاطلاع: 5 أيلول/سبتمبر 2025.
- محمَّد، أبو لبدة، السِّلم الأهلي أساس بناء المجتمع وتطوُّره، ائتلاف أمان، رام الله، فلسطين 2016، متاح https://goo.su/p83X.
- المرأة الفلسطينيَّة تواجه تحديات متعدِّدة وواقعًا مأساويًّا بسبب الاحتلال، وكالة وفاء للأنباء، رام الله 8 آذار 2025، متاح https://goo.su/cikAAF.
- المرأة الفلسطينيَّة في يومها.. عندما تسقط الشِّعارات أمام رافعيها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة وفاء، 7مارس 2024، متاح https://wafa.ps/Pages/Details/91515.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المرأة الفلسطينيَّة في سجون الاحتلال"، تقرير خاص، غزَّة، 1988.
- مسؤول بصحَّة غزَّة: 38 ألف يتيم و14 ألف أرملة جراء الإبادة الإسرائيليَّة، وكالة الأناضول، 31 يناير 2025، متاح https://goo.su/V6CtwNW.
- معاناة مضاعَفة للمرأة الفلسطينيَّة خلال حرب غزَّة، جريدة الشَّرق الأوسط، لندن، 7مارس 2024، متاح https://2u.pw/AVluGvb81.
- مفوضيَّة حقوق الإنسان: الفوضى تنتشر في غزَّة وسط أزمة إنسانيَّة حادة، جريدة العربي الجديد، 19 يوليو 2024، متاح https://goo.su/B6RxgAM.

- الملكي، مجدي، آثار الحرب في العمالة الفلسطينيَّة: التداعيات والتوقُّعات الاقتصاديَّة، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينية، بيروت 2024.
- من هو الطبيب عدنان البرش أشهر جراحي غزة الَّذِي توفّي في أحد سجون إسرائيل؟، موقع BBC بالعربي، 3مايو 2024، متاح https://goo.su/B0tUyK.
- منظمة الصحَّة العالميَّة: تدمير مستشفى الشِّفاء يعني نزع قلب النِّظام الصحِّي من قطاع غزَّة، موقع الأمم المتَّحدة بالعربي، 2 أبريل 2024، متاح https://news.un.org/ar/story/2024/04/1129741
- المنظومة الصحيَّة في غزَّة هدف أساسي لعقيدة "التدمير الإسرائيليَّة"، وكالة الأنباء الفلسطينيَّة وفاء، 27مايو 2024، متاح https://www.wafa.ps/Pages/Details/96397.
- مواليد "في الجحيم".. سيِّدات غزَّة يواجهن الأهوال أثناء الحمل والولادة، موقع قناة الحرَّة الأمريكيَّة، 13-1- 2024، متاح https://m-r.pw/CURq.
- نادي الأسير الفلسطيني، "بيان صحفي حول أوضاع الأسيرات الفلسطينيَّات في سجون الاحتلال،" الجزيرة نت، 8 آذار (مارس) 2022، وانظر كذلك برناوي، فاطمة، ذكريات فاطمة برناوي: أول أسيرة فلسطينيَّة في سجون الاحتلال، رام الله: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، 2009، ص 35.
- ناصر الرَّيس، "أثر النُّزوح في قطاع غزَّة على الحياة الاجتماعيَّة"، المؤسَّسة الفلسطينيَّة للتمكين والتنمية المحليَّة، 2024، متاح https://goo.su/QJqSkO.

سادسًا: المراجع الأجنبية

- Alastair Ager et al., Mental Health and Psychosocial Support in Humanitarian Emergencies (Geneva: WHO, 2011).
- Alexander, Jeffrey C., Ron Eyerman, Bernhard Giesen, Neil J. Smelser, and Piotr Sztompka. 2004. Cultural Trauma and Collective Identity. Berkeley: University of California Press.
- Amnesty International. Palestine: Women under Occupation. London: Amnesty International, 1993.

- Amnesty International. Women in the Front Line: The Struggle for Equality in the Occupied Territories. London: Amnesty International, 2005.
- Charlson, Fiona, et al. 2019. "Mental Health of Populations Exposed to Conflict: A Meta-Analysis." The Lancet 394 (10194): 240–248.
- Cockburn, Cynthia. 2004. "The Continuum of Violence: A Gender Perspective on War and Peace." In Sites of Violence, edited by Wenona Giles and Jennifer Hyndman, 24–44. Berkeley: University of California Press.
- Cynthia Enloe, Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics (Berkeley: University of California Press, 2000); J. Ann Tickner, Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security (New York: Columbia University Press, 1992.
- Cynthia Enloe, The Big Push: Exposing and Challenging the Persistence of Patriarchy (Berkeley: University of California Press, 2017).
- Enloe, Cynthia. 2014. Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. 2nd ed. Berkeley: University of California Press .
- Erikson, Kai. 1976. Everything in Its Path: Destruction of Community in the Buffalo Creek Flood. New York: Simon and Schuster.
- Gaza: Psychological Trauma under Fire (Paris: MSF, 2024).
- George Lukács, History and Class Consciousness, MIT Press, 1971.
- Hobfoll, Stevan E., et al. 2007. "Five Essential Elements of Immediate and and Mid–Term Mass Trauma Intervention." Psychiatry 70 (4): 283–315.

- Human Rights Watch. Report on Palestinian Women under Occupation. https://www.hrw.org/ar/report/2024/12/19/
- I suffered a lot during pregnancy...due to [the] lack of food": Gaza's pregnant women go hungry amid severe food shortages as humanitarian crisis, ActionAid,4 July 2024, at: https://2u.pw/UKyAhRPn
- Judith Lewis Herman, Trauma and Recovery: The Aftermath of Violence (New York: Basic Books, 2015).
- Kabeer, Naila. 1999. "Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." Development and Change.
- Kawar, Amal. Daughters of Palestine: Leading Women of the Palestinian National Movement. Albany: State University of New York Press, 1996.
- Kenneth I. Pargament, Spiritually Integrated Psychotherapy: Understanding and Addressing the Sacred (New York: Guilford Press, 2011).
- Khalidi, Rashid. 2020. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books .
- Michel Foucault, The History of Sexuality, Volume 1: An Introduction, trans. Robert Hurley (New York: Pantheon Books, 1978.
- Mukamana, Donatilla, and Petra Brysiewicz. 2008. "The Lived Experience of Genocide Rape Survivors in Rwanda." Journal of Nursing Scholarship 40 (4): 379– .
- Paul Farmer, "An Anthropology of Structural Violence," Current Anthropology 45, no. 3 (2004): 305–325.

- Peteet, Julie. Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. New York: Columbia University Press, 1991.
- Roberts, Brandon, et al. 2022. “Mental Health Impacts of the War in Ukraine.” Conflict and Health 16.
- Sayigh, Rosemary. "Palestinian Women and the National Struggle: An Overview." Journal of Palestine Studies 8, no. 2 (1979): 90–105.
- Sjoberg, Laura. 2013. Gendering Global Conflict: Toward a Feminist Theory of War. New York: Columbia University Press.
- Steel, Zachary, et al. 2009. “The Global Prevalence of Common Mental Disorders in Conflict-Affected Populations.” JAMA 302 (5).
- Summerfield, Derek. 2000. “War and Mental Health: A Brief Overview.” BMJ 321 (7255): 232–235
- The Killing, Detention and Torture of Healthcare Workers in Gaza, Healthcare Workers Watch, 2024.
- Tickner, J. Ann. 1992. Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security. New York: Columbia University Press.
- True, Jacqui. 2012. The Political Economy of Violence against Women. Oxford: Oxford University Press .
- UN Women, Gendered Impacts of the Gaza War (New York: United Nations, 2024)
- UN Women, Women’s Resilience and Coping Mechanisms in Conflict Settings (New York: United Nations, 2020).
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994.)

- United Nations Development Programme (UNDP). 1994. Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: UNDP.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian Situation Update: Gaza Strip (New York: OCHA, 2024).
- United Nations Population Fund (UNFPA), Gender-Based Violence in Humanitarian Settings (New York: UNFPA, 2024) .
- UNRWA. Annual Report of the Director of UNRWA, 1960. New York: United Nations, 1960.
- UNRWA. Status of Palestinian Refugee Women in Camps. Beirut: UNRWA Central Archives, 1961.
- World Bank and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Mental Health and Wellbeing in Gaza after Conflict (Washington, DC: World Bank, 2022) .
- World Bank, Economic Monitoring Report, February, 2024
- World Health Organization, Guidelines for the Management of Conditions Specifically Related to Stress (Geneva: WHO, 2013).
- World Health Organization, Mental Health in Gaza: Situation Report (Geneva: WHO, 2024).
- Y. M. Asi, O. Tanous, B. Wispelwey, and M. AlKhaldi, "Are There 'Two Sides' to Attacks on Healthcare? Evidence from Palestine," European Journal of Public Health, vol. 31, no. 5 (2021).

الملاحق

ملحق (1): استمارة

المرأة الفلسطينيَّة زمن الحرب

عَزِيزتي المرأة عَزِيزي الرَّجُل،،،

لم يكن وضع المرأة الفلسطينيَّة في قطاع غزة قبل الحرب أفضل حالًا من النَّواحي السياسيَّة والمجتمعيَّة؛ لكن جاءت الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة لكي تضع المرأة الفلسطينيَّة أمام تحديات إضافيَّة تتعلَّق بخطورة الأوضاع الأمنيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، في ظلِّ استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة.

ولكن وضعت الحرب المجتمع الفلسطيني بكامله - وخاصَّة المرأة الفلسطينيَّة - أمام تحديات وصعوبات جمَّة، فقد أدَّى العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة الجماعيَّة الَّتي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزَّة إلى مقتل أكثر من 13 ألف سيِّدة فلسطينيَّة- حتَّى الآن-، بينما يصل العدد الإجمالي من القتلى بين صفوف النساء والفتيات إلى حوالي 28 ألف.

يقوم مركز فينيق للبُحُوث والدِّرَاسات الحقليَّة بإجراء هذه الدِّراسة المسحيَّة من أجل تحليل واقع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب، حيث تهدف إلى تسليط الضَّوء على واقع المرأة خلال حرب الإبادة الجماعيَّة من كافة الجوانب، من خلال دراسة تحوُّلات دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي، والآثار المترتبة على هذه التحوُّلات من الناحية السياسيَّة والمجتمعيَّة والنفسيَّة، وتوجُّهات المرأة ما بعد الحرب تجاه الهجرة الطوعيَّة والمشاركة السياسيَّة، والتمكين الاقتصادي، لذلك نأمل اجابتكم عن أسئلة الاستبانة بما ينطبق مع الواقع علمًا بأنَّ البيانات المقدَّمة من قبلكم سيتمُّ استخدامها لأغراض الدِّراسة فقط، وسيتمُّ التَّعامل معها بسريَّة تامَّة.

شكرًا على حسن تعاونكم

1. المعلومات الديمغرافيَّة:

1.1 الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

1.2 العمر

☐ 16-25

☐ 25-35

☐ 35-45

☐ 45-60

☐ فوق السن

1.3 العمل

☐ بلا عمل

☐ عمل جزئي/ مؤقت بالقطاع العام

☐ عمل كلي بالقطاع العام

☐ عمل خاص – مشروع خاص

☐ عمل في المنظَّمات الأهليَّة

1.4 المستوي التعليمي

☐ أقل من ثانوية

☐ دبلوم متوسط

☐ جامعي

☐ ماجستير

☐ دكتوراة

1.5 **المحافظة**

- ☐ رفح
- ☐ خانيونس
- ☐ الوسطي
- ☐ غزة
- ☐ الشمال

1.6 الصفة

- ☐ مواطن
- ☐ لاجئ

1.7 السكن

- ☐ مدينة
- ☐ قرية
- ☐ مخيم
- ☐ مخيم نزوح

2. يتضمَّن الجَدْول أدناه مجموعة من الأسئِلَة حول الأوضاع الأمنيَّة والسياسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب على غزَّة، نرجو اجابتك وفق قناعاتك.

2	الخدمة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
2.1	لعبت المرأة الفلسطينيَّة دورًا تاريخيًّا في حركة النِّضال السياسي الفلسطيني.					
2.2	لم تحصل المرأة على مكانتها السياسيَّة قياسًا بالدَّور الوطني الذي قدمته قبل السَّابع من أكتوبر.					
2.3	عدم المساواة أو العدالة في المكانة السياسيَّة بين الرجل والمرأة يسهم في استمرار التمييز حسب الجنس.					
2.4	نسب مشاركة المرأة في مؤسَّسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ما زالت متدنية جدًّا.					
2.5	النظام الحزبي الفلسطيني لا يساعد على تبوء النساء مواقع متقدمة في التركيبة الحزبية الفلسطينية.					
2.6	تقلد المرأة المناصب العليا داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية أقل من حجم دورها الوظيفي.					
2.7	بسبب العادات والتقاليد المحافِظَة في المجتمع الفلسطيني المرأة تكون غير قادرة على التقدم في المناصب السياسية العليا.					

2	الخدمة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
2.8	مكَّن النظام السياسي الفلسطيني كلًّا من النساء والرجال بنفس الدرجة للوصول إلى المواقع المتقدمة فيه.					
2.9	اهتمامي الآن كامرأة منصب على تلبية الحاجات الأساسية للأسرة، ولا أفكر في المشاركة السياسيَّة والمجتمعية.					
2.10	الحرب غيَّرت طريقة تفكيري تجاه تعزيز المشاركة السياسيَّة للمرأة.					
2.11	لم تقم الفصائل الفلسطينية بدورها المنوط به لحماية المرأة والأطفال.					
2.12	بسبب الوضع الأمني والحرب تعرضت للنزوح والتنقل أكثر من مرة.					
2.13	لم تقم المؤسَّسات الرسمية والأهلية بتوفير الحماية المطلوبة للنساء أو التوزيع العادل للمساعدات خلال الحرب.					
2.14	في ظل الوضع الأمني والإنساني المتدهور أصبحت أولويَّات المرأة تنصب أكثر على التمكين الاقتصادي بدل المشاركة السياسية.					
2.15	قوضت الحرب الإنجازات التي حققت للمرأة في مجال تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية.					

3. يتضمَّن الجدول أدناه مجموعة من التساؤلات المتعلِّقة بأوضاع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب من الجوانب الاقتصاديَّة الاجتماعية، نرجو إجابتك وفق قناعاتك.

3	المقولات	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
3.1	بدلت الحرب الدور الاجتماعي للمرأة الفلسطينية، بعدما أصبحت مسؤولة عن تلبية احتياجات الأسرة اليوميَّة.					
3.2	تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أسهم في تغير أولويات المرأة الفلسطينية من المشاركة السياسية للتمكين الاقتصادي.					
3.3	العيش في مخيَّمات النزوح أدى إلى انعدام الخصوصية بالنسبة للمرأة، وأسهم في زيادة معدلات العنف المجتمعي.					
3.4	خلال الحرب تحوَّل الدَّور الاجتماعي للمرأة من ربة منزل وأم إلى معيل ومسؤول عن الأسرة.					
3.5	لعبت المؤسَّسات النسوية دورًا مهمًّا في تلبية احتياجات المرأة خلال الحرب.					
3.6	الحياة في مخيمات النزوح والمدارس تركت تداعيات خطيرة على الوضع النَّفسي للمرأة.					

3	المقولات	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
3.7	أسهمت الحرب في تراجع الدور الاقتصادي للمرأة وزيادة معدلات الفقر والبطالة في صفوف النساء.					
3.8	الجوع والفقر وقلة الموارد كان أكثر ما يقلق المرأة الفلسطينية.					
3.9	القصف الإسرائيلي العشوائي وكثرة التنقل كان الهاجس الأكبر للمرأة الفلسطينية خلال الحرب.					
3.10	لا أشعر بالراحة النفسية طوال فترة الحرب.					
3.11	بسبب الحرب أصبحت أكثر عصبيَّة وتوترًا.					
3.12	انعدام الأمن الغذائي أثر على صحة النساء والأطفال، وأسهم في بروز حالات سوء تغذية.					
3.13	الأولوية بعد الحرب الهجرة والبحث عن الخلاص الفردي خارج القطاع.					
3.14	لا أفكر بالهجرة، وانتظر انتهاء الحرب لاستكمال حياتي التعليمية والشخصية.					
3.15	أسهمت الحرب في زيادة أعداد البطالة في صفوف النِّساء في قطاع غزَّة.					
3.16	لم تحصل المرأة الفلسطينيَّة على حقها في المساعدات نتيجة الفوضى الأمنية وغياب العدالة في التوزيع.					

4. يتضمن الجدول أدناه مجموعة من التساؤلات المتعلِّقة بأوضاع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب من الجوانب النفسيَّة والصحيَّة نرجو اجابتك وفق قناعاتك.

4	المقولات	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
4.1	أدت الحرب إلى نقص الخدمات الصحيَّة والعلاجيَّة لمعظم النساء في قطاع غزة.					
4.2	بسبب الحرب والعمل بنظام الطوارئ لم تحصل النساء على الرعاية الصحية الملائمة.					
4.3	العيش في مخيَّمات النزوح أدى إلى انعدام الخصوصيَّة بالنِّسبة للمرأة الفلسطينية، وأسهم في زيادة معدَّلات العنف المجتمعي.					
4.4	بسبب الحرب والقصف أشعر باضطراب نفسي وقلق مستمر.					
4.5	الخوف على الأسرة والأبناء من القصف الإسرائيلي كان مصدر القلق والتوتر النفسي للمرأة الفلسطينيَّة.					
4.6	أدى التدمير المنهجي للمنظومة الصحية في عدم تلقي معظم النِّساء خدمات صحية ملائمة، ممَّا أثر على أوضاعهنَّ الصحيَّة والنفسيَّة.					
4.7	لم توفر المؤسَّسات الصحيَّة المحلية والدولية خدمات صحية ملائمة للمرأة خلال الحرب.					

4	المقولات	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة
4.8	التفكك الاجتماعي والفوضى الأمنية وغياب الدعم كان مصدر القلق النفسي الأول للمرأة الفلسطينية.					
4.9	بسبب تداعيات الحرب الاقتصادية والاجتماعية والصحية أصبحت الهجرة الطوعية أمرًا ضروريًّا.					

5. رتب الأولويات التَّالية من وجهة نظرك

5.1	أكثر التحديات والصعوبات التي عانت منها المرأة الفلسطينية خلال الحرب، هي: **(اختار ثلاث أولويات)**	☐ القصف الإسرائيلي. ☐ الفوضى الأمنية والعصابات المسلحة. ☐ نقص المواد الغذائية والجوع والفقر. ☐ الحياة في الخيام وأماكن النزوح . ☐ العنف الاجتماعي والأسرى. ☐ فقدان الزوج والأبناء والأهل. ☐ عدم الشعور بالأمان والقلق والتوتر. ☐ نقص الرعاية الصحية.
5.2	أكثر العوامل التي أدت إلى حدوث تحولات في الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة خلال الحرب، هي: (اختار ثلاث أولويات)	☐ غياب الزوج والأبناء والمعيل للأسرة. ☐ صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (الجوع والفقر). ☐ عدم قيام المؤسسات النسوية بدورها. ☐ الفوضى الأمنية وغياب القانون. ☐ استمرار الحرب لفترات طويلة. ☐ تراجع دور العادات والتقاليد المقيدة لدور المرأة.

5.3	ما أولويات المرأة الفلسطينية بعد انتهاء الحرب على غزة (خيار واحد فقط)	☐ الهجرة والبحث عن فرصة خارج البلد. ☐ التمكين الاقتصادي. ☐ تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. ☐ استكمال حياتها الطبيعية.

ملحق (2): جدول محكمين الاستمارة

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الوظيفة	ملاحظات
1	سامية الغصين	دكتوراة	قانون دولي	أكاديمية وناشطة نسوية	
2	آمنة زقوت	دكتوراة	علم نفس	أكاديمية ومدربة عالمية	
3	محمد وسام عامر	دكتوراة	إعلام تربوي	أكاديمي وخبير في القضايا الاجتماعية	
4	رائد محمد حلس	دكتوراة	اقتصاد تنموي	استشاري وخبير اقتصادي وتنموي	
5	ختام أبو عودة	دكتوراة	علم اجتماع	أكاديمية وخبيرة في قضايا المرأة	

فهرس الجداول

جدول (1): عدد الجمعيات والمؤسسات النسوية في كل محافظة 41
جدول (1): مستوى تمثيل المرأة الفلسطينية في الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية 56
جدول (2): نسب تمثيل المرأة في المؤسسات والمواقع القيادية الفلسطينية 59
جدول (3): جدول حول النِّسب والمؤشِّرات في غزة وفقًا للجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغربي آسيا (الإسكو)، 2024 62
جدول (4): مشاركة المرأة الفلسطينيَّة في مواقع صنع القرار (آخر الإحصائيَّات المتاحة) 63
جدول (5): ملخَّص إحصائي لأبرز مؤشِّرات المشاركة النَّسوية (2022–2023) 65
جدول (6): أوضاع أقسام الولادة الحكوميَّة والمستشفيات الخاصَّة والميدانيَّة في قطاع غزَّة.....159

فهرس الأشكال

شكل (1): التوزيع النَّوعي (الجندري) لعينة الدِّراسة 198
شكل (2): التَّركيب العمري لعينة الدِّرَاسة 199
شكل (3): التَّحصِيل العلمي لعينة الدِّرَاسة 200
شكل (4): الواقع المهني للمشاركين 201
شكل (5): التَّوزيع المكاني لعينة الدِّراسة 202
شكل (6): توزيع عينة الدِّراسة حسب نوع السَّكَن 203
شكل (7): مُؤشِّرَات التحديات الإنسانيَّة للنِّساء خلال الحرب 206
شكل (8): مؤشِّرات نسب حصول النِّساء على المساعدات 208
شكل (9): مؤشِّرات حصول النِّساء على الخدمات الصحيَّة خلال الحرب 210
شكل (10): مؤشِّرات تحديات العيش في مخيَّمات النُّزوح وانعدام الخصوصيَّة 211
شكل (11): مؤشِّرات تحديات الوضع الاقتصادي للنِّساء خلال الحَرْب على غزَّة 212
شكل (12): مؤشِّرات البطالة في صفوف النساء خلال الحرب. 212
شكل (13): مؤشِّرات نسب العصبيَّة والتوتُّر للنِّساء خلال الحرب 214
شكل (14): مؤشِّرات القلق والخوف على الأسرة لدى النِّساء خلال الحرب 215
شكل (15): مؤشِّرات الهجرة والبحث عن الخلاص الفردي والجماعي لدى النِّساء 216
شكل (16): مؤشرات رفض الهجرة والتمسُّك بالبقاء لدى النساء بعد الحرب 217
شكل (17): مؤشِّرات تحوُّلات الدَّور الاجتماعي لدى النِّساء خلال الحرب 219
شكل (18): مؤشِّرَات جلسات الدعم النَّفسي للنِّساء خلال الحرب 220
شكل (19): مؤشِّرات دور المؤسَّسات النَّسوية في دعم النِّساء خلال الحرب 222
شكل (20): مؤشِّرات الدَّور الوطني الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة 227
شكل (21): مؤشِّرات نسب مشاركة المرأة في مؤسَّسات منظمة التَّحرير 228
شكل (22): مؤشِّرات نسب مشاركة المرأة في مؤسَّسات السُّلطة الفلسطينيَّة 229
شكل (23): مُؤشِّرات دور النِّساء في النِّظام الحزبي الفلسطيني 230
شكل (24): مؤشِّرات الفجوة بين الدَّور الوطني الذي لعبته المرأة الفلسطينيَّة ومكانتها 232
شكل (25): مؤشِّرات توجُّهات المرأة الفلسطينيَّة تجاه المشاركة السياسيَّة بعد الحرب 233
شكل (26): مؤشِّرات أولويات النِّساء بين المشاركة السياسيَّة والتَّمكين الاقتصادي بعد الحرب 234

فهرس الملاحق

ملحق (1): استمارة 271
ملحق (2): جدول محكمين الاستمارة 281

فهرس الموضوعات

إهداء 3
الشكر والتقدير 4
الملخّص 5
Abstract 7
تقديم الدِّراسة 8
أولًا: مقدِّمة: 10
ثانيًا: أهداف الدِّراسة: 12
ثالثًا: أهميَّة الدِّراسة: 13
رابعًا: المنهجيَّة: 14
خامسًا: مجتمع وأدوات الدِّراسة: 15
سادسًا: حدود وفترات الدِّراسة: 17
سابعًا: المعايير الأخلاقيَّة المتَّبعة: 17

الفصل الأول: الدور التَّاريخي والسِّياسي للمرأة في الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة 19

المَبْحث الأوَّل: المرأة الفلسطينيَّة في عهد الانتداب البريطاني (1917-1948) 24
أوَّلًا: الوضع الاجتماعي ودور المرأة في الحياة العامَّة: 26
ثانيًا: دور المرأة الفلسطينيَّة في المقاومة الوطنيَّة ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصُّهيوني: 28
المبحث الثَّاني: النَّكبة وتأسيس الشَّتات واللجوء (1948–1967) 31
أوَّلًا: واقع المرأة الفلسطينيَّة بعد النَّكبة داخل الأرض المحتلة ومخيمات اللجوء: .. 31
ثانيًا: بدايات النِّضال النَّسوي المنظّم في الشَّتات: 33
المَبْحث الثَّالث: فترة الاحتلال العسكري بعد 1967 وبروز دور المقاومة (1967–1987).. 36
أوَّلًا: مشاركة المرأة في المقاومة الشعبيَّة والمسلحة والعمليَّات الفدائيَّة: 36
ثانيًا: تأسيس المؤسَّسات النسويَّة وتحوُّل الوعي النسوي إلى فعل نضالي: 39
المَبْحث الرَّابع: الانتفاضة الأولى والثَّانية (1987–2005) 43
أوَّلًا: المرأة في الانتفاضة الأولى (1987–1993): 43
ثانيًا: مشاركة المرأة في الانتفاضة الثَّانية (2000–2005) وتحديات التَّمثيل السياسي: 48
المَبْحث الخَامِس: المرأة الفلسطينيَّة بين السُّلطة الوطنيَّة والاحتلال (2005–2024) 52
أولًا: تهميش المرأة الفلسطينيَّة في الحياة السياسيَّة والفجوة البنيويَّة رغم التضحيات والنِّضال: 52
ثانيًا: تهميش المشاركة المدنية والسياسية للمرأة في ظل السلطة الوطنية (2010-2025): 57

ثالثًا: تحليل مشاركة المرأة في مؤسَّسات صنع القرار الفلسطيني: 64
رابعًا: واقع النِّساء خلال عدوان 2023–2024: 67
خاتمة الفصل 68

الفصل الثَّاني: أوضاع المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب على غزة "التحديات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة"..... 69

المبحث الأول: الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب 72
أوَّلًا: التحديات الأمنيَّة التي واجهت المرأة الفلسطينية خلال الحرب: 72
ثانيًا: التَّداعيات السياسيَّة للحَرْب على المرأة الفلسطينيَّة: 83
المبحث الثاني: التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتحوُّلات أدوار المرأة خلال الحرب 86
أوَّلًا: التَّحديات الاقتصاديَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب: 86
ثانيًا: التحديات الاجتماعيَّة للمرأة خلال الحرب: 91
ثالثاً: تحوُّلات دور المرأة خلال الحرب: 102
رابعًا: تحوُّلات سوق العمل بالنِّسبة للمرأة خلال الحرب: 111
خاتمة الفصل 124

الفَصْل الثَّالث: الأوضاع الصحيَّة والنفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحَرْب على غزَّة..... 125

المَبْحث الأوَّل: الأوضاع الصحيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحَرْب 129
أوَّلًا: التَّدمير المنهجي للجهاز الصحِّي في غزَّة: 129
ثانيًا: تداعيات تدمير الجهاز الصحِّي على الصحَّة العامَّة وانتشار الأمراض في غزَّة: 136
ثالثًا: التَّداعيات الصحيَّة للحرب على المرأة الفلسطينيَّة: 140
رابعًا: الواقع الصحِّي والعلاجي للنِّساء الحوامل وحديثات الولادة خلال الحرب: .. 143
المَبْحث الثَّاني: الأوضاع النفسيَّة للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب 166
أوَّلًا: الإطار النَّظري لتحليل الصحَّة النفسيَّة للمرأة في النِّزَاعات المسلَّحة: 167
ثانيًا: تأثير الحَرْب على الصحَّة النفسيَّة للنِّساء: 174
ثالثًا: مقارنة أوضاع المرأة الفلسطينيَّة نفسيًّا بنساء في نِزَاعات مسلَّحة أخرى: 184
رابعًا: غياب العدالة الانتقاليَّة والمساءلة: 187
خامسًا: إستراتيجيَّات التكيُّف النَّفسي والاجتماعي لدى المرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب: 188
خاتمة 191

الفَصْل الرَّابع: المرأة الفلسطينيَّة بين تحديات الو اقع وتحوُّلات الدَّور الاجتماعي "نتائج الدِّراسة الميدانيَّة"..... 193

المَبْحث الأوَّل: المعلومات الأوليَّة لعينة الدِّراسة..... 197
أولًا: التَّوزيع الجندري للعيِّنة:..... 197
ثانيًا: التَّوزيع العمري لعينة الدراسة:..... 198
ثالثًا: التحصيل العِلْمي لعيِّنة الدِّراسة:..... 199
رابعًا: الواقع المِهَني للمشاركين في الدِّرَاسة:..... 200
خامسًا: التَّوزيع المكاني لعينة الدِّراسة:..... 202
سادسًا: نتائج نوع سكَن العيِّنة:..... 203
المَبْحث الثَّاني: نتائج تحديات الوَضْع الإنساني والصحِّي للنساء..... 205
أوَّلًا: تحديات الوضع الإنساني للنِّساء خلال الحرب:..... 205
ثانيًا: حُصُول النِّساء على المساعدات خلال الحَرْب:..... 207
ثالثًا: التفكك الاجتماعي والفوضى الأمنيَّة:..... 209
رابعًا: نقص خدمات الرِّعاية الصحيَّة للنِّساء خلال الحرب:..... 209
خامسًا: العَيش في مخيَّمات النُّزُوح والعنف المجتمعي:..... 211
سادسًا: تداعيات الحَرْب على الوضع الاقتصادي للنِّساء:..... 211
سابعًا: الآثار النفسيَّة المباشرة للحَرْب على النِّساء:..... 213
ثامنًا: مؤشِّرات القلق والخوف على الأسرة:..... 214
تاسعًا: التَّفكير في الهجرة والخلاص الفردي للنِّساء:..... 215
عاشرًا: تحوُّلات الدَّور الاجتماعي للمرأة الفلسطينيَّة خلال الحرب:..... 217
الحادي عشر: تأثير جلَسَات الدَّعم النَّفسي والأنشطة المجتمعيَّة:..... 219
الثَّاني عشر: دور المؤسَّسات الأهليَّة والدولية في توفير حماية للمَرْأة:..... 222
المَبْحث الثَّالث: الدَّور الوطني والسِّياسي وتحديات المشاركة السياسيَّة ما بعد الحرب..226
أوَّلًا: نتائج الدَّور الوطني والسِّياسي:..... 226
ثانيًا: مؤشرات نسب مشاركة المرأة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية:.....228
ثالثًا: مؤشِّرات النِّساء في النِّظام الحزبي الفلسطيني:..... 230
رابعًا: نتائج الفجوة بين الدَّور الوطني والسِّياسي والمكانة:..... 231
خامسًا: نتائج توجُّهات المرأة حول المشاركة السياسيَّة:..... 233
سادسًا: أولويَّات المرأة الفلسطينيَّة من المشاركة السياسيَّة إلى التَّمكين الاقتصادي:.... 234
المَبْحث الرَّابع: مستوى التَّجانس بين إجابات الرِّجال والنِّساء..... 238
أولًا: التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة:..... 238

ثانيًا: الأمن الغذائي وقلق المعيشة: 238
ثالثًا: العدالة في توزيع المُسَاعدات: 238
رابعًا: الهجرة كخيار بعد الحَرْب: 239
خامسًا: القلق من الجُوع والفَقر وقلَّة الموارد: 239
سادسًا: حصول النِّساء على الرعاية الصحيَّة المُلائمة: 239
سابعًا: الشُّعور باضطراب نفسي وقلق مستمر بسبب الحرب والقَصْف: 240
ثامنًا: أثر جلسات الدَّعم النفسي أو الأنشطة المجتمعيَّة على التكيُّف مع الضغوط: 240
تاسعًا: مستوى تجانس الدَّور النِّضالي والتَّاريخي للمرأة الفلسطينيَّة: 240
عاشرًا: مُسْتوى التَّجانس حول مكانة المرأة السياسيَّة قياسًا بالدَّور الوطني الَّذِي قدمته قبل السَّابع من أكتوبر: 241
الحادي عشر: نِسَب التَّجانس حول المساواة أو العدالة في المكانة السياسيَّة بين الرَّجُل والمرأة: 242
خاتمة الفصل 244
الخاتِمَة العامَّة 246
أبرز النَّتائج: 248
التوصيَّات: 248
المَرَاجع والمصَادر 250
أوَّلًا: المقابلات: 250
ثانيًا: المجموعات البُؤريَّة: 252
ثالثًا: الكتب العربيَّة: 253
رابعًا: المجلَّات والدِّراسات: 254
خامسًا: التَّقارير: 256
سادسًا: المراجع الأجنبية 264

الملاحق 269

فهرس الجداول 282
فهرس الأشكال 283
فهرس الملاحق 284
فهرس الموضوعات 285

في زمن الحرب، لا تُقاس الخسارة بالدمار المادي فحسب، بل بما يتركه من أثر عميق في أرواح النساء الفلسطينيات اللواتي وجدن أنفسهن في قلب المواجهة، يتحملن الفقد والخوف وتراكم المسؤوليات. يقدّم كتاب «المرأة الفلسطينية زمن الحرب» شهادة إنسانية توثّق تجاربهن في القصف والنزوح والحرمان، ويرصد كيف أعادت الحرب تشكيل أدوارهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، دون أن تنزع عنهن القدرة على الصمود. ولا يكتفي الكتاب بتوصيف الألم، بل يطرح رؤى وتوصيات عملية لتعزيز الحماية والتمكين، مؤكدًا أن النساء شريكات أساسيات في التعافي وإعادة البناء، وأن قصصهن جزء أصيل من الذاكرة الوطنية.

عبر أربعة فصول، يرسم الكتاب صورة شاملة لواقع المرأة الفلسطينية في زمن الحرب؛ في السياسة التي همّشت صوتها، وفي المجتمع الذي أعاد تحميلها أدوارًا مضاعفة تحت ضغط الأزمة، وفي اقتصادٍ هشّ ضاق بفرص النجاة، وفي نفسٍ بشرية واجهت الصدمة والقلق والفقد بصمتٍ طويل. يكشف الكتاب كيف أعادت الحرب تشكيل أدوار النساء، ومسؤولياتهن، وحدود قدرتهن على الاحتمال، دون أن تنزع عنهن الفاعلية أو القدرة على الصمود.

فينيق
PHOENIX
مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقليّة
Phoenix center for research and field studies